جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

السراج

في التربية وقضايا المجتمع

دورية دولية أكاديمية محكمة تصدرعن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

العدد السادس - جوان 2018 06

ISSN: 2572- 0112

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع

الرئيس الشرفي

أ. د. عمر فرحاتي ـ مدير الجامعة

المدير الشرفي

أ. د. عبد الرحمن تركي ـ عميد الكلية

رئيس التحرير

د. النوي بالطاهر

مديرة المجلة

د. لامية بوييدي

مساعدي رئيس التحرير

د. عبد الفتاح سعيدي

د. عاتكة غرغوط

العدد السادس ـ جوان 2018م

ISSN: 2572-0112

هيئة التحرير

د. عبد الرزاق باللموشي
د. احمد جلول
د. احمد فرحات
د. عبد الناصر غربي
د. خديجة لبيهي
د. فوزي لوحيدي
د. لطيفة عريق
د. سامية عدائكة
د. خالد خواني

أ. هند غدائفي
أ. عثمان عي
أ. مصطفى منصور
أ. عبد الحفيظ البار
أ. عبد الناصر قاسمي
أ. عبد الحميد عطاء الله
أ. بديع الزمان حوري
أ. عبد الله الزين
أ. سميرة عمامرة

أمانة المجلة

د. شوقي قدادرة
د. عبد الله عياشي
د. علي كرباع
أ. عبد اللطيف قنوعة
أ. عبد المالك حبي

البريد الإلكتروني للمجلة:

rev.educsoc@gmail.com

ملاحظة:

ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة.

الهيئة الاستشارية

أ.د الطاهر سعد الله – جامعة الوادي

أ.د إبراهيم الشرع – جامعة الأردن

أ.د عبد الكريم غريب – جامعة المغرب

أ.د محمد الطاهر براهيمي ـ جامعة بسكرة

أ.د قاسم عبد عوض المحبشي – جامعة عدن

أ.د عبد الله بشير بن فضل – جامعة طرابلس

Pr. Denis LEGROS- Paris 8 France

أ.د بشير معمرية – جامعة سطيف 02

أ.دامحمدتيغزة – جامعة وهران

أ.دبوسالم عبد العزيز – جامعة البليدة 02

أ.د بوفلجة غياث – جامعة وهران

أ.د محمد الطاهر طعبلي – جامعة الجزائر 02

أ.د عيسى قادري ـ جامعة باريس 8 فرنسا

أ.د اكرم محمد احمد ـ جامعة الرياض السعودية

أ.د طارق بالعج – جامعة قطر

أ.د علي موسى – جامعة القاهرة مصر

أ.دالطيب بالعربي – جامعةالجزائر02

أ.د السعيد عيادي ـ جامعة البليدة 02

أ.دناديةبوشلالق – جامعة ورقلة

أ.د محمد الساسي الشايب ـ جامعة ورقلة

أ.د نور الدين بومهرة – جامعة قالمة

أ.د مليكة عرعور – جامعة بسكرة

أ.د مصطفى عوفي – جامعة باتنة 02

أ.د محي الدين عبد العزيز ـ جامعة البليدة 02

أ.دمحمد العربي بدرينة – جامعة الجزائر02

أ.د. كمال بلخيري ـ جامعة سطيف 02

د. محمد كالو – جامعة تركيا

د. هيام موسى التاج – جامعة الاردن

د. عبد الباسط هويدي ـ جامعة الوادي

د. النوي بالطاهر ـ جامعة الوادي

د. الازهر ضيف ـ جامعة الوادي

د . بلال بوترعة ـ جامعة الوادي

د. شاهر خالد حمادنة – جامعة تبوك السعودية

د محمد بوفاتح – جامعة الاغواط

د. عبد الفتاح سعيدي – جامعة الوادي

د. شهاب اليحياوي ـ جامعة قفصة تونس

د. المنجي حامد – جامعة قفصة تونس

د. مكي ديوا – جامعة السودان

د. لامية بوييدي – جامعة الوادي

د. فوزي الشريف – جامعة الجبل الغربي . ليبيا

د. منصور بوبكر – جامعة الوادي

د. كوكب الزمان بلير دوح – جامعة أم البواقي

د. ليليا بن صويلح – جامعة قالمة

د. سالم احمد المجاهد – جامعة طرابلس ليبيا

د. سليم محمد خميس ـ جامعة ورقلة

د. محفوظ محمد المعلول ـ جامعة طرابلس ليبيا

د. اسمهان بلوم – جامعة المسيلة

د. علي عون – جامعة الأغواط

د. رمضان عمومن – جامعة الأغواط

د. محمد قوارح – جامعة ورقلة

أهداف المجلة

تهدف مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع إلى نشر المعرفة وإثراؤها بما يسهم في تطوير البحوث العلمية الأكاديمية بصفة عامة.

كما تهدف المجلة إلى الآتي:

1. المساهمة في تنمية البحوث والدراسات في ميادين التربية وعلم النفس علم الاجتماع والفلسفة من خلال نشر البحوث النظرية والتطبيقية في مختلف مجالات هذه التخصصات، مع التأكيد على الجودة العالية لهذه البحوث وارتباطها بالواقعً.
2. إتاحة الفرصة للمفكرين وللباحثين في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية بنشر نتاج أنشطتهم العلمية والبحثية وخاصة تلك التى تتصل بالمشكلات المجتمعية.
3. تشجيع البحوث التى تأكد على التنوع، وعلى الانفتاح الفكري، وعلى الانضباط المنهجي، والاستفادة من كل معطيات الفكر التربوي والسيكولوجي والاجتماعي السليم، قديمه وحديثه، أجنبياً كان أم وطنيا.
4. مواكبة التطورات العالمية في المجالات العلمية المختلفة.
5. إيجاد قنوات اتصال بين المختصين في مجالات العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية والفلسفة، وما يقابلها من مؤسسات ذات الاهتمام المشترك.
6. المشاركة في بناء مجتمع المعرفة من خلال نشر الأبحاث المعنية بالعلوم التربوية والنفسية والاجتماعية والفلسفة، والتى تساعد على تطوير المجتمع وتقدمه.
7. التعاون العلمي بين المجلة والباحثين، والعلماء العرب في مجالات اهتمام المجلة.
8. نشر أعمال الملتقيات والأيام الدراسية المتميزة التى تعقد بالكلية في عدد خاص.

شروط وقواعد النشر

مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مجلة علمية أكاديمية دولية محكمة، تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية، على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

1- المجلة متفتحة على جميع الأعمال العلمية في ميادين التربية، علم النفس، علم الاجتماع، الفلسفة. المكتوبة باللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية.

2- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى.

3- أن يكون الباحث حاصلا على شهادة الماجستير على الأقل، أو مسجلا في الدكتوراه، ويرفق مشروع مقاله ببيان سيرته العلمية وصورة فوتوغرافية شخصية.

4- ألا يكون المقال تلخيصا لمذكرة أو أطروحة جامعية.

5- أن لا يتجاوز حجم البحث 25 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور وأن لا تقل عن 10 صفحات.

6- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس.

7- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال واسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها.

8- يزود البحث بملخصين: أحدهما بلغة المقال، والثاني: باللغة الإنجليزية إذا كان المقال باللغة العربية، وباللغة العربية إذا كان المقال باللغة الأجنبية (إنجليزية- فرنسية)، وذلك في أقل من نصف صفحة لكل منهما، ويتبع الملخصين بخمسة كلمات مفتاحية.

9- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه: 14، وتكتب المادة العلمية الأجنبية بخط نوع Time New Romanمقاسه: 12، وتكتب العناوين بنفس الخط بتنسيق Bold Gras، بمسافة 1.00 سم بين الأسطر، أما عنوان المقال فيكتب بخط PT Bold Heading، مقاسه: 16.

10- هوامش الصفحة : 2.5 سم من كل جانب، حجم الورقة عادي (A4).

11- يتم توثيق المراجع سواء في متن البحث أو في القائمة الأخيرة، طبقا لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (American Psychological Association- A.P.A).

12- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

13- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

14- تخضع جميع المشاريع المقترحة لفحص علمي دقيق من قبل هيئة خبراء استشارية وقرارها غير قابل للطعن، ولا يمكن اجراء أي خطوة لنشر المقال قبل صدور قرار إيجابي(قبول نشر المقال).

15- يتحمل صاحب المقال مسؤولية إجراء كافة التعديلات المطلوبة من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير.

16- لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط، ولفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة واللزوم.

17- لا يترتب أي تعويض مادي للباحث في حال نشر المجلة لمقاله.

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت المواطنة قد نشأت كمفهوم في سياق تاريخي محدد، وفي إطار منظومة سياسية قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، فان مفهوم ثقافة المواطنة يعني تحديدا تفعيل العضوية النشطة أو الايجابية في علاقتها بالمكان والمواطنين والدولة، وبكلمات أخرى، فان ثقافة المواطنة وسيلة تربوية تساعد على إحلال منظومة القيم والمفاهيم والأفكار والعلاقات الحقوقية ذات الطبيعة الديمقراطية محل الروابط والعلاقات ما قبل الديمقراطية، كالعشائرية، والقبلية، والطائفية، والعائلية، والجهوية.

والأكيد أن ثقافة المواطنة وأداتها المنهجية(التربية المدنية او السياسية)، مدعوة إلى صهر ودمج الولاءات التقليدية والثقافات الفرعية في إطار العلاقات والمؤسسات الوطنية الحديثة ذات الطابع الحقوقي الديمقراطي.

ولتكريس ثقافة المواطنة لابد من التأسيس لمجموعة من البدائل والمحددات: مدنية السلطة السياسية، وتكريس ثقافة سياسية ديمقراطية، تكريس دولة المؤسسات، تحقيق أولوية الولاء للدولة

ولا شك أن نشر ثقافة المواطنة وترسيخها في ضمائر الشباب وسلوكهم، إنما ينبع من الإيمان الراسخ بان المواطنة هي تربية وهي الضامن لصون مكاسب البلاد والعباد.

وواقع الحال، ومن خلال الحديث عن ثقافة المواطنة، نجد أنفسنا أمام إشكال مركزي، يتمحور حول سبب فشل المجتمعات العربية والجزائر واحدة منها، في تحقيق مفهوم المواطنة ذاتها، وسبب بقاء هذه المجتمعات مجرد مجتمعات رعايا لا مجتمعات مواطنين ؟

من هنا جاء هذا العدد السادس من مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ليسلط الضوء على واقع ظاهرة ثقافة المواطنة في الجزائر، وكيفية التأسيس لمواطنة صالحة او ايجابية او فعالة، من خلال باقة متنوعة من المقالات والدراسات العلمية الجادة، ذات الصلة بموضوع ثقافة المواطنة.

وإذ نشكر كل من ساهم في إثراء هذا الموضوع، فإننا نجدد الدعوة لكافة الزملاء للمساهمة بمقالاتهم وبحوثهم الجادة في الأعداد القادمة من مجلتنا السراج.

وفقنا الله جميعا الى ما فيه الخير

الوادي في : 08 جوان 2018

رئيس تحرير المجلة

د/ النوي بالطاهر

قائمة المحتويات

الموضوعات	الصفحة

📖 **الكلمة الافتتاحية**

📖 **المواطنة في الجزائر بين التشريع والواقع والرهانات**

✍ د. نويصر بلقاسم و د. حاتي كريمة.....09

📖 **المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر-يوسف القرضاوي أنموذجا-**

✍ زيد مليكة و سليمة لزعر.....24

📖 **المسؤولية المشتركة بين الدولة والمجتمع المدني في نشر قيم المواطنة**

✍ كلثوم زعطوط و سعيدة حمصي 41

📖 **مدى تجسيد منهاج التربية المدنية في الطور الأول من التعليم الابتدائي لقيم المواطنة المناهج الجديدة 2017/2016**

✍ د/ مصباح الهلي و أ/ عبد الغنى مخلوفي..... 54

📖 **المجتمع المدني (الجمعيات) ودوره في تنمية روح المواطنة عند الشباب**

✍ د. أحمد فرحات وعمار عون..... 64

📖 **التربية والتنمية والعدالة الآليات الأساسية في التأسيس لثقافة المواطنة**

✍ د/ خالد خواني و أ/ أبو القاسم شمس الدين غيتري.....81

📖 **ثقافة المواطنة التنظيمية كأحد أوجه السلوك المواطنى العام لله قراءة في المفهوم ودعامات التأسيس لله**

✍ د- عبد الباسط هويدي و أ- طيب بودرهم.....93

📖 **مفهوم المواطنة في القانون الجزائري**

✍ أكلي ليندة و سماعيل جوهر.....110

📖 **المواطنة في عصر العولمة وتجليات الهوية**

✍ أ.د. مختار رحاب و أ. نورة هارون.....122

📖 **سلوك المواطنة التنظيمية كمدخل لفعالية المنظمة.**

✍ د. عون علي و أ.بوزيدي عطية عصام 133

📖 دور الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية

✍ صوفي بن داود.....147

📖 النشاط الجمعوي وعلاقته بتنمية سلوك المواطنة لدى أعضاء جمعيات بلدية عين الملح(دراسة ميدانية)

✍ د. علوطي عاشور أ.محمد بن كيحول.....160

📖 المقومات القانونية للمواطنة

✍ بولقواس ابتسام 179

📖 واقع ثقافة المواطنة في المؤسسات التربوية – ثانويتي كوينين- نموذجا-

✍ سليم حمي و عبد اللطيف فارح و صليحة سلين 192

📖 إشكالية المواطنة في الفكر الجزائري السياسي والثقافي

✍ حاج عبو شرفاوي و الطاوس علي.....211

📖 الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كمدخل لتعزيز ثقافة المواطنة

✍ د/ جديدي روضة و د/ عياشي عبد الله.....224

📖 اتجاهات طلبة جامعة التكوين المتواصل بمدينة تقرت نحو المواطنة

دراسة ميدانية على عينة من شباب مدينة تقرت

✍ د. شعوبي فضيلة و أ. محمد لخضر بن زهرة.....231

📖 دور المدرسة الجزائرية في تعزيز ثقافة المواطنة لدى المتعلمين مرحلة التعليم الابتدائي نموذجا

✍ بن فرج الله بخته.....245

📖 مدى مساهمة الكتاب المدرسي في التأسيس الفكري لقيم المواطنة لدى الطفل المتعلم

دراسة تحليلية لمضامين كتب التربية المدنية الجيل الثاني

✍ قنيفة نورة و سليمي إبتهال.....260

📖 علاقة البيئة الطبيعية بالمواطنة

✍ د. بن عمارة محمد و أ. موساوي سمية.....275

المواطنة في الجزائر بين التشريع والواقع والرهانات

د. نويصر بلقاسم. جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2- سطيف -الجزائر.
د. حاتي كريمة. جامعة العربي التبسي - تبسة - الجزائر.

الملخص:

هذه الورقة ستتناول بالتحليل حالة المواطنة في الجزائر، التي تعرف تحولات عميقة في بناها السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعرف حركة تنموية شاملة وعميقة، من خلال تناولها تاريخيا: الفترة الاستعمارية، بيان تبلورها عبر الاختيارات السياسية والقوانين التي حددت معالم المقاربة الجزائرية للمواطنة، وتحليل واقع الممارسة المواطنية في الجزائر، وانتهاءًا بتقديم وجهة نظر حول شروط ترقية المواطنة في الجزائر ورهاناتها.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الفرد المواطن، الممارسة المواطنية، الحركات الجمعوية، الرهانات.

Citizenship in Algeria between Legislation, Reality and Stakes

Abstract

This paper scrutinized the status of citizenship in Algeria, which is experiencing insightful alterations in its political, social and cultural structures. Besides, it is also undergoing an inclusive and thoughtful development movement from a historical standpoint: the colonial period and the amplification of its crystallization through the political choices and regulations that demarcated the Algerian approach to citizenship and the practice of citizenship in Algeria. The study winded-up with bestowing an opinion about the conditions for the elevation of citizenship in Algeria and its stakes.

Keywords: Citizenship, Individual citizen, Citizenship practice, Collective movements, Stakes.

مقدمة

برز مفهوم المواطنة في الخطاب السياسي الحديث، واتسع نطاق تداوله في الفقه القانوني وفي ادبيات حقوق الانسان، ومنظمات المجتمع المدني وذلك بفعل التغيرات والتطورات المسارعة التي عرفتها الساحة العالمية، وما صاحبها من تحولات في كافة المجالات السياسية، والحقوقية، والاتصالية.

وقد اكتسى هذا المفهوم اهمية كبيرة منذ ظهوره في الحضارات القديمة (المصرية والبابلية)، وتبلوره بصورة اوضح في الحضارة اليونانية، ليحمل مدلولا اوضح في الحضارة الاسلامية (وثيقة المدنية)، ويتجلى في عصر النهضة والتنوير، وخاصة بعد الثورة الفرنسية، وصولا للعولمة التي تؤكد على الحقوق السياسية للانسان، وتوسيع

نطاق فعاليتها لتبلغ غاية المواطنة العالمية وتعد المواطنة من المفاهيم المتحركة التي تشكلت تاريخيا عبر التفاعل والصراع بين الفرد والدولة من اجل الحصول على الحقوق المدنية والسياسية، من اجل الوصول الى المواطنة الكاملة.

وبذلك فهي محصلة لنضالات الشعوب والامم من اجل بلوغها، بحسب مرجعياتها ونضالاتها، وواقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، على اعتبار انها (اي المواطنة) نتائج كل التحولات التي تحدث في المجتمع.

ضمن هذا المنظور تتوخى هذه الورقة تقديم تحليل لحالة المواطنة في الجزائر من خلال تناول ظروف تشكيلها تاريخيا، من خلال التشريعات والقوانين، وبيان واقع الممارسة المواطنية ورهاناتها

أولا: مفهوم المواطنة (محاولة لتأصيل المفهوم).

يتحدد تعريف مفهوم المواطنة بعدة ابعاد أساسية، يتمثل البعد الاول في التحديد اللغوي للمفهوم، بينما يتمثل البعد التالي في التحديد العلمي للمفهوم، بينما يتصل البعد الثالث بالسياق الاجتماعي والثقافي والحضاري فمن الناحية اللغوية نجد ان كلمة المواطنة والمواطن م أخوذة من الوطن اي المنزل الذي يقيم فيه، وهو موطن الانسان ومحله.[1]

وفي التحديد العلمي تشير المواطنة الى العضوية الكاملة في دولة او في بعض وحدات الحكم، المواطنون لهم بعض الحقوق مثل حق التصويت، حق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم[2]وبذلك يشير مفهوم المواطنة الى تلك المكانة القانونية التي تتحدد بموجبها منظومة من الحقوق والواجبات للأفراد المواطنين التابعين للدولة

كما تستند المواطنة الى جملة من الشروط والمقومات الاساسية وهي:

1 –اكتمال نمو الدولة التي يتحدد بامتلاكها لثقافة الدولة المدنية، التي تؤكد على المشاركة والديمقراطية والمساواة امام القانون، بمعنى وجود علاقة عضوية بين اكتمال نمو الدولة واقترابها من النموذج المثالي للدولة الحديثة والمجتمع القوي المتماسك، وبين اكتمال نمو المواطنية (بمعنى ان يعيش الناس مواطنيتهم الحقيقية وليس المزيفة)، بمعنى ضرورة وجود دولة المؤسسات في مقابل دولة العصب.

2 –ارتباط المواطنة بالديمقراطية على اعتبار ان الديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدا المواطنة عندما تؤكد على ان الشعب هو مصدر السلطات وعلى مبدا المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الانتماء العائلي، او الطائفي، او الديني، او الانتماء الى عرف او مذهب هو جنس.

3 –تمتع المواطنين بكافة الحقوق وهو ما يعني قيام عقد اجتماعي يؤكد على المواطنة باعتبارها مصدر كل الحقوق والواجبات، مما يعني التلازم بين الحقوق والواجبات القانونية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، اذ لا يمكن ان نتصور مواطنين يتمتعون بحق المواطنة في القوانين والتشريعات ومستبعدين من المشاركة في الحياة السياسية والثقافية ومهمشين اقتصاديا واجتماعيا.

4 –اكتمال تشكل المجتمع المدني الفاعل الذي يأخذ على عاتقه مهمة تأهيل الافراد من اجل المشاركة في مختلف المجالات الاجتماعية (العمل الاجتماعي) والانتقال بهم من رعايا الى مجتمع المواطنين، يشعرون بالانتماء، وتتعزز لديهم رغبة المشاركة بفعالية في الحياة السياسية والاجتماعية، تترجم في شكل ممارسة ونشاط يومي ذو دلالة على هذا الانتماء.

5 –أن يكون لها (أي المواطنة) مضمون اجتماعي، المتمثل في الحد من تفاوت الدخل والمكانة الاجتماعية، فيما يتعلق في توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

6 –ترتبط المواطنة بتجاوز حالة الانتماء للطبقة أو الجماعة الاثنية الى حالة المواطنة العامة باعتبارها آلية لسيطرة الدولة على التنوعات الاثنية، حيث أن هذه الإثنيات يمكن ان تستغل هشاشة الدولة أو ضعفها، لتتحول إلى قوة في مواجهة الدولة ذاتها نتيجة لعدم تبلور الوعي بالمواطنة العامة التي تتجاوز الهويات الاثنية.

7 –احترام الاخر وقبول التنوع وحرية الاختلاف والتعدد.

8 –الحق في التمتع بالحقوق، واداء الواجبات.

9 –الحق في التعليم من أجل تنمية مواطنية.

10 –مأسسة الصراع الاجتماعي تفاديا للعنف.

11 –العيش في عالم يرسخ مبادئ المواطنة العالمية تحت وقع توسع وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي.[3]

حيثأننا والحالة هذه أمام مواطنة غير ناج عة، وغير مكتملة (مواطنة في طور التشكل)، حيث تحول دون اكتمالها جملة من المعوقات ومنها:

- هيمنة السياسي على المدني عن طريق الهيمنة على الريع (جمعه وتوزيعه)، ومراقبة الحياة السياسية والاقتصادية، والحيلولة دون تشكل مجتمع مدني ناضج، وذلك بحصر دوره في التعبئة السياسية خلال المواعيد الانتخابية، لان مجرد وجود جمعيات لا يعني بالضرورة مجتمع مدني فاعل.
- كما أنه ورغم حضور المواطن في التشريعات والقوانين إلا أنه مستبعد من ممارسة مواطنيته في الواقع، حيث ان المواطنة –كما سبق– تمثل ارقى اشكال التعبير عن الانتماء في دولة القانون، والانخراط في المجتمع وتسييره، وحق التواجد في الفضاء العام، وفقا للكفاءات الفردية، ومبدأ تكافؤ الفرص وليس على أساس الحضوةوالزبونية.

ثانيا: تطور الحركة الجمعوية والمواطنة في الجزائر:

فترة ما بعد الاستقلال:

أ – مرحلة 1962-1989:

بعد افتكاك الإستقلال الوطني في الخامس من جويلية (يوليو) 1962، وتولي الدولة الوطنية مهام تسيير البلاد، طرحت عدة قضايا وخيارات على أساس أنها تشكل أولويات وطنية ومنها اعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة بما تتضمنه من إعادة البناء المؤسساتي، وبعث الاقتصاد المحطم، والهياكل الإدارية الهشة، وإعادة بناء المجتمع الذي حطمته الحالة الاستعمارية، مما أفقده الأسس التنظيمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه اتسمت هذه المرحلة بعملية دولتة (étatisation) المجتمع، أي سيطرة الدولة واحتكارها لمختلف الهياكل والمؤسسات، إذ بالرغم من تضمين أول دستور للجزائر المستقلة حرية تكوين الجمعيات[4]، إلا أن مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم آنذاك)، المنعقد سنة 1964، أكد على عدم جدوى تكوين الجمعيات التي قد تؤثر سلبا على المصلحة العليا، في مقابل تأكيد المؤتمر على بعث الحزب الواحد الطليعي، ذي القدرة على تعبئة الجماهير، وتأثير القوى الحية (العمال، الفلاحين، الشباب، النساء، المجاهدين)، ضمن منظمات جماهيرية تعمل تحت سلطة الحزب ووصايته وتوجيهاته، وبالتالي شكل العقد الاجتماعي الذي أنشئ بعد الاستقلال امتدادا لنفس الطروحات التي تضمنتها المواثيق السابقة بدءا من بيان أول نوفمبر 1954. أما المواطنة فقد تم طرحها وفقا لدستور 1963 انطلاقا من النموذج الاشتراكي، بغرض تطوير الحياة الاجتماعية على أساس مبدأ المساواة، التي تشمل قطاعات الصحة والتربية والسكن والثقافة وتحرير المرأة ورفع مستوى معيشة العمال. وعليه تأسست المواطنة في هذه المرحلة حول فئات اجتماعية محددة (محصورة في القوى الحية)، وتم تهميش فئات اجتماعية أخرى صنفت على أنها غير ثورية. أما دستور 1976 الذي أتي بعد إقرار الميثاق الوطني عبر استفتاء شعبي في نفس السنة، والذي أعاد الشرعية للنظام الحاكم، فقد نص على إعادة الاعتبار للشعب وللرأي العام [5] توافقا مع الديمقراطية عن طريق مشاركة الجماهير في إدارة الشأن العام على كل المستويات، حيث تستمد الدولة سلطتها من الإرادة الشعبية، حيث اعترف دستور 1976 بضرورة تقريب المؤسسات من المجتمع المدني (الغير معترف به لحد الآن)، وبعث سياسة التوازن الجهوي كخيار أساسي، حيث تتولى الهيئات العليا للحزب والدولة مهام التخطيط المركزي فيما تقوم الهيئات المحلية بتنفيذ المخطط الوطني للتنمية دون الإخلال بالتنسيق المركزي.

كما أن إقرار الدستور لمبدأ مشاركة المجالس المحلية في الحياة العامة (دستور 1976، المادة 56) يعتبر بمثابة اعتراف ضمني بوجود مجتمع مدني، حتى وإن لم يشر الدستور إلى ذلك صراحة، مما يعني سعي السلطات العمومية تدريجيا نحوالدمقرطة (démocratisation) لكن في إطار استمرار هيمنة الدولة التي وضعت نفسها وصية على المجتمع بجميع فئاته وعلى جميع مجالات حياته مثل توفير العمل والسكن والتعليم والصحة، وحماية المواطنين بالخارج، وحماية الطفولة والأمومة والمسنين.[6]

وبسبب هيمنة الدولة وسيطرة نموذج الديمقراطية التمثيلية بدل تفعيل عمل جمعوي يفضي إلى تأسيس مجتمع مدني فاعل، وسيطرة مركزية سلطة القرار، ضعفت الحياة الجمعوية،ووهنت روح المواطنة، مما أدى إلى تعميق الهوة بين الدولة والمجتمع، وإلى تنامي السخط الاجتماعي، وتصاعد التوترات والاحتجاجات العمالية، ثم الشعبية (أحداث الربيع الأمازيغي 1980-أحداث قسنطينة وسطيف 1986- أحداث 5 أكتوبر 1988) وتحولت المنظمات الجماهيرية التي أنشأها الحزب لتقوم بدور الوسيط مع أفراد الشعب إلى وسيلة للحصول على الامتيازات المادية وتولي المناصب.

وبعد تعديل الميثاق الوطني سنة 1986 لكي يتماشى مع الإصلاحات التي شرع في تنفيذها منذ مطلع 1980 وخاصة في المجال الاقتصادي، صدر قانون 15/87 المتعلق بالجمعيات، حيث لم يعد يشترط الحصول على الاعتماد المسبق للجمعيات للسماح لها بممارسة نشاطها، ولكن الإجراءات التقييدية بقيت سارية المفعول[7]، وقد سمح هذا القانون بإنشاء الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان سنة 1987، والجمعية الجزائرية للتخطيط العائلي، وبالمجمل بلغ عدد الجمعيات التي أنشأت بموجب هذا القانون حوالي 11000 جمعية معترف بها عبر الوطن، منها 167 ذات صبغة وطنية [8] كما ظهرت إلى الوجود بموجب القانون المشار إليه جمعيات أولياء التلاميذ وجمعيات دينية بنسبة 32% وجمعيات رياضية بنسبة 14% وجمعيات ثقافية وفنية 10%، في حين شكلت جمعيات الأحياء، وجمعيات الشباب، وجمعيات المعوقين، والجمعيات النسوية النسبة المتبقية.

ورغم أن هذا القانون لم يطبق إلا لسنة واحدة، حيث تجاوزته الأحداث بعد انتفاضة 5أكتوبر 1988 إلا أنه سمح بظهور جمعيات كانت ضمن مجالات مصنفة ضمن الطابوهات مثل جمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات النسوية، والجمعيات الثقافية ذات الطابع الهوياتي، مستفيدة من التسهيلات التي أتاحها القانون السالف الذكر الذي ينص على حرية تكوين الجمعيات بإرادة الأعضاء المؤسسين، بعد انعقاد جمعية عامة تأسيسية تضم 15 شخصا على الأقل، التي تعتمد قانونها الأساسي، وتعين مسؤوليها، وهياكلها التنظيمية.[9]كما نصت المادة السابعة منه على الاكتفاء بوصل التصريح بتأسيس الجمعية، يوضع لدى مصالح الولاية أو مصالح وزارة الداخلية لتمكينها من مباشرة نشاطها عوض الترخيص المسبق من طرف السلطات كما كان معمول به سابقا، حيث تعتبر الجمعية في حالة نشاط بعد مرور 60يوما من إيداع وصل الاعتماد، ما لم يصدر قرار ببطلان نشاطها قبل انقضاء المدة المذكورة.

ب - مرحلة 1989 وما بعدها:

بفعل استمرار تقييد القانون لحرية إنشاء الجمعيات، وفي خضم تزايد التوترات الاجتماعية نتيجة انسداد الأفق السياسي والتباين الاجتماعي الصارخ إضافة إلى التهميش والإقصاء لفئة الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، أدى إلى تزايد المطالبة بالتغيير ضمن سياق النضال من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية حيث أبرز هذا الحراك مقدار الهوة بين السلطة السياسية والمجتمع فضلا عن

انكشاف الوضع المتردي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث شكلت هذه التوترات نقطة تحول بارزة في تاريخ الجزائر المستقلة.

وفي ضوء المؤشرات السابقة أضحى لزاما على السلطات العمومية أن تعيد النظر في القوانين والتشريعات باتجاه صيانة الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، حيث فتح دستور 23فبراير 1989 الباب أمام الانفتاح الديمقراطي، مما أدى إلى انفجار جمعوي وخاصة بعد صدور قانون 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، الذي ألغى الشروط التعجيزية والتمييزية السابقة، كما يعترف الدستور السالف الذكر صراحة بتعددية الحساسيات السياسية مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية بلغت 60 حزبا معتمدا، وتعددية نقابية بظهور النقابات المستقلة الممثلة للنخب المستنيرة في المجتمع(أساتذة جامعي ين، أساتذة ثانويين، أطباء، مهندسون) ومنظمات نسائية، وجمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات الثقافية والجمعيات التطوعية. كما جسد دستور 1989 مبدأ احترام الحريات الفردية والجماعية وتعديل قانون العقوبات، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية والمعاملات اللاإنسانية. وقد تضمن دستور 08ديسمبر 1996 الذي ظهر في خضم أخطر أزمة أمنية (الإرهاب) واقتصادية عرفتها الجزائر في تاريخها بعد الاستقلال، وهي الأزمة التي كادت أن تقوض أركان الطابع الجمهوري للجزائر وحتى وجودها كدولة أمة، والتعديلات التي أعقبته[10] بادرة وعي بالمواطنة كوسيلة لتجاوز الصراعات السياسية بدعوة المواطن إلى المشاركة في إدارة القضايا العمومية، كما نصت تعديلات 2010 على تعزيز مكانة ودور المرأة في المجتمع وخصوصا تدعيم دورها في الحياة السياسية عن طريق تحديد نسبة تواجد المرأة في المجالس المنتخبة والمحددة المقدرة ب30%.

ثالثا- تبلور مفهوم المواطنة في الجزائر:

من أجل مقاربة مسألة المواطنة في الجزائر، ينبغي -في نظرنا- أن نضعها ضمن منظور يتناسب مع خصوصية البلاد، باعتبارها دولة ذات شعب متنوع ومتعدد اللهجات والاثنيات والثقافات، يتوزع على مساحة شاسعة ضمن إقليم جيوإستراتيجي هام، يتوفر على مصادر هامة للطاقة، طبعت اقتصاده بطابع ريعي تشرف عليه دولة تجمع بين طابع الدولة الراعية ونمط اقتصاد السوق.

1 -المواطنة في الدستور الجزائري:

عرفت المواطنة في الدساتير الجزائرية وتعديلاتها تغيرات وإصلاحات، عميقة وحققت مكاسب كبيرة يعترف بها الجميع، فقد أولى الدستور الجزائري عناية خاصة لمسالة قيم المواطنة ومبادئها، حيث اقر بالطابع الجمهوري والتوجه الديمقراطي للنظام السياسي [11]، وبالمساواة بين المواطنين أمام القانون وتمتعهم بحقوق وواجبات متساوية بدون تمييز للعرق أو الجنس أو الرأي[12] ودون تفرقة بين الرجال والنساء، مما يعطي انطباعا بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات.

-يركز الخطاب الرسمي على الواجبات في حين نجد المجتمع أكثر مطالبة بالحقوق (السكن، العمل، الصحة... الخ) على حساب الواجبات، حيث يركز الخطاب السياسي على وجوب المشاركة في الاستحقاقات أكثر من تركيزه على المشاركة في الحياة السياسية.

-يعترف الدستور الجزائري بسيادة الشعب، وانه مصدر السلطات، واعتبار الدولة الجزائرية جمهورية ديمقراطية شعبية (ديباجة دستور 1996)، ويؤكد في المادة الثامنة منه على حرص المؤسسات النابعة من الشعب على حماية مقومات المواطنة التي حصرها في الاستقلال، الوحدة الوطنية، الحريات الأساسية للمواطن، الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، حماية الاقتصاد من صور الفساد المختلفة(دستور1996 المادة 08).

-اقر الدستور الجزائري مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون، حيث تؤكد المادة 29 منه على أن المواطنين سواسية أمام القانون،ولا يمكن أن يتدرع بأي تمييز على أساس المولد، أو العرف، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.

-كما تنص المادة 51 على أن كل المواطنين متساوون في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير التي يحددها القانون، وتنص المادة 64 على أن كل المواطنين متساوين في أداء الضريبة، يتعين على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية.

-كما تنص المادة 140 على أن القضاء يقوم على أساس مبادئ الشرعية والمساواة، وأن الكل سواسية أمام القضاء.

-أقر الدستور حقوق وواجبات المواطن ضمن الفصل الرابع منه بعنوان "الحقوق والحريات" باعتبارها ضرورة لتأسيس المواطنة الفعالة، معتبرا ضمانها من واجبات الدولة ومؤسساتها [13]، كما خصص الدستور الجزائري الفصل الخامس منه للواجبات وقسمها إلى واجبات عامة وأخرى خاصة.

-تمكين دور المرأة والمساواة بين الجنسين: نص الدستور الجزائري على مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وترقية حقوقها السياسية، وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.[14]

-محاربة الممارسات المنافية للمواطنة: يؤكد الدستور الجزائري [15] على ضرورة محاربة كل الممارسات التي تؤثر سلبا في تكريس المواطنة، ومعاقبة مرتكبيها، ويظهر ذلك من خلال محاربة الجهوية والمحسوبية والاستغلال والتمييز العنصري، والتأكيد على الحق في تقرير المصير، كما نص الدستور على معاقبة المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والواجبات وكل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية كما نص الدستور أيضا على منع تكوين الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي، أو عرقي، أو جنسي، أو مهني، أو جهوي، ومحاربة الفساد واستغلال المنصب العام ومنع المتابعة والتوقيف والحجز من دون مبرر قانوني كاف والصرامة في محاربة الخيانة والتجسس والمساس بأمن الدولة.

ومما يلاحظ فإن الدستور الجزائري يتضمن مختلف مقومات المواطنة لكن يمكن أن نبدي تحفظا أساسيا حيال ذلك وهو تكريسه لديمقراطية تمثيلية وسطحية، مما يكرس مواطنة سلبية وغير فاعلة.

2 -المواطنة في القوانين الجزائرية:

حرص المشرع الجزائري، عند صياغته للقوانين التي تؤثر المواطنة بمختلف أبعادها ومستوياتها على تضمينها مبادئ المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان والمواطن، حيث ما فتئت الترسانة القانونية بهذا الخصوص تتطور بشكل تدريجي وحذر، مراعاة لعادات وتقاليد المجتمع الجزائري، كما تتميز هذه التشريعات بصرامتها في كثير من مجالات المواطنة ومنها: الحريات الفردية والجماعية، والمساواة بين الرجل والمرأة بشكل صريح، ومن هذه القوانين نذكر ما يلي:

أ -**قانون الجنسية الجزائرية:** ينص قانون الجنسية على الاعتراف بالجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب عن طريق الدم، كما يمنح الجنسية عن طريق الزواج مع جزائري أو جزائرية، مكرسا بذلك مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في ما يتعلق باكتساب الجنسية.[16]

ب -**قانون الأسرة:** يقوم قانون الأسرة في الجزائر أساسا على الشريعة الإسلامية، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار القوانين والمبادئ الإنسانية، ووفقا للتعديلات الأخيرة فقد أقر هذا القانون مبدأ المساواة بين الزوجين وإعادة توزيع الحقوق والواجبات بينهما (توحيد سن الزواج، اعتبار رضا الزوجين ركنا أساسيا لإتمام عقد الزواج، إخضاع تعدد الزوجات لعدة شروط، ومنها: اشتراط الرضا المسبق للزوجة الأولى أو الزوجات)، كما تضمن القانون أيضا مواد تعزز وضعية المرأة ومنها حق اختيار الزوج، وحق التمتع بالذمة المالية، والحق في الميراث، والحق في طلب الطلاق.[17]

ج - **قانون الانتخابات** [18]: يحدد هذا القانون مجموعة من الواجبات والحقوق، ومنها واجب التسجيل في القوائم الانتخابية، وحق الترشح، وحق الانتخاب، وحق الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج في الترشح والانتخاب، كما ينص القانون على اعتبار التصويت شخصيا وسريا، إلا في حالات نادرة ومحددة بصرامة، كما ينص القانون على عدم استعمال عناصر الهوية (الإسلام، العربية، الأمازيغية) في الدعاية الانتخابية ويشمل هذا القانون أيضا المترشح لمنصب الرئاسة الذي يتعين عليه أن يلتزم كتابيا أيضا باحترام عناصر المواطنة مثل احترام الدستور والقانون، واحترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الانسان، وترقيتها، ورفض الممارسات الجهوية واحترام مبادئ الجمهورية.[19]

د -**قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة:** تبنت الجزائر بموجب القانون العضوي رقم 12 المؤرخ في 2012/01/12 نظام الحصص كأسلوب لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية عن طريق شغل العضوية في المجالس المنتخبة، حيث تزداد نسبة تمثيلها بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها في كل دائرة انتخابية

ه -**قانون الوظيفة العمومية** [20]: يقر قانون الوظيفة العمومية بمبدأ المساواة بين المواطنين، وبين الرجال والنساء في ما يتعلق بتولي مناصب العمل، كما ينص على إجبارية إخضاع الالتحاق بالوظائف العمومية لشرط إجراء مسابقة، ضمانا لتكافؤ الفرص.

و -**قانون ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين** [21]: وينص هذا القانون على حماية المواطنين الذين يدينون بديانات أخرى ومن المقيمين في إقليم الدولة ويلزمها مسؤولية تنظيم ممارسة الشعائر الدينية في إطار مبدأ التسامح بين الأديان.

ز -**قانون البلدية والولاية والمواطنة المحلية:** وينص على ضرورة إشراك المواطنين في إدارة الشؤون المحلية (التنمية المحلية) وممارسة الرقابة على أداء الإدارة والمجالس المحلية المنتخبة، ففي ما يتعلق بقطاع السكن مثلا تم إصدار قوانين صارمة تحدد كيفية انتقاء المستفيدين من السكنات الاجتماعية الإيجارية.

- وبحسب المثقفين الجزائريين فإن مفهوم المواطنة يقترب من المفهوم المعروف للمواطنة في الدول الغربية، واعتبارها رابطة قانونية تقوم على التوازن والتلازم بين الحقوق والواجبات، وبخلاف ذلك، يعكس الخطاب الشعبي حول المواطنة واقع المواطنة السلبية، التي تؤكد على الحقوق، والامتناع عن أداء الواجبات.

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن المشكلة الأساسية التي تحول دون بروز المواطنة الحقيقة تكمن في الممارسة وليس في القوانين.

رابعا– واقع الممارسة المواطنية في الجزائر:

أشرنا فيما سبق إلى أن الجزائر تعد من بين الدول الرائدة التي أولت مسألة المواطنة عناية خاصة، ويمكن تلمس هذا التوجه الجديد خاصة بعد صدور دستور 23 فبراير 1989، استجابة لمطلبين أساسيين أولهما بروز الرغبة في التحرر الاجتماعي والسياسي، وتنامي النزعة المطلبية لدى فئات كثيرة من أفراد المجتمع وعلى الأخص الطبقة الوسطى والشباب التي أصبحت تتطلع نحو مزيد من فضاءات التعبيرالديمقراطي.

ويمكن تفسير هذا التوجه أيضا بسبب اقتصادي بحث جراء بروز واستفحال أزمة اقتصادية خانقة بدأت تتضح معالمها منذ تراجع مداخيل المحروقات اثر تدني أسعارها في السوق الدولية بداية من سنة 1986، حيث تراجعت السلطات العمومية عن بعض التوجهات التنموية ومن أبرزها رفع الدعم عن بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وأسعار المواد الغذائية والخدمات، وقد تعمقت هذه السياسة أكثر إثر دخول الجزائر في دوامة التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني، وإعادة جدولة المديونية الخارجية تحت ضغط من صندوق النقد الدولي (FMI).

ونظرا للظهور الغير الناضج للحركة الجمعوية، فإن أول ما يلاحظ على الممارسة المواطنية، أنها لم ترق إلى ما هو مأمول منها قياسا إلى التجارب الرائدة في البلدان الغربية، إذ أنه ورغم النمو السرطاني للجمعيات، حيث تحصي الجزائر حسب أرقام وزارة الداخلية حوالي 81000 جمعية مصرح بها، تتوزع عبر ثلاثة نماذج في طور التشكل وهي:[22]

أ - جمعيات مساندة للسلطات العمومية، أو امتداد للمنظمات الجماهيرية التي كانت تنشط في إطار الحزب الواحد

ب - جمعيات ذات لطبيعة احتجاجية ومطلبية وتتكون من جمعيات الدفاع عن الحقوق (حقوق الإنسان، حقوق المرأة، اللغة الأمازيغية، اللغة العربية، البيئة، الطفولة... الخ) والجمعيات الدينية

ج - جمعيات بدأت في الظهور تدريجيا تتعامل مع المنظمات الدولية مثل جمعيات التنمية المحلية التي يمولها الإتحاد الأوروبي والتنظيمات الدولية التي تمول بعض المشاريع الإنمائية في مناطق مختلفة من البلاد.

إلا أن فعاليتها في الميدان تكاد تكون غائبة بفعل عوامل متعددة ومنها[23]:

-الغموض والفراغ القانوني الذي يرسم طبيعة العلاقة الواجب تأسيسها بين الجمعيات والسلطات العمومية مما أفرز علاقات يشوبها الحذر والاتهامات المتبادلة بين الجمعيات والسلطات العمومية، وإقحام بعض الجمعيات في صراعات سياسوية، ومحاولة السلطات فرض وصايتها على التنظيمات الجمعوية مقابل الحصول على تمويل نشاطاتها

-نقص التجربة التنظيمية وغياب التسيير الديمقراطي لدى مسيري الجمعيات التي تؤطر على أساس تقسيم اجتماعي حيث يؤطر الأساتذة والإطارات العليا الجمعيات الثقافية أما الجمعيات الاجتماعية فيؤطرها المستخدمون البسطاء والأساتذة، بينما يترأس الجمعيات الخيرية والرياضية العمال والتجار [24]،وقد أدى ذلك إلى غياب مشاريع هادفة للممارسة الديمقراطية الحقة، وغلبت المنطق الاتكالي، وتفسير الضعف على الدولة والسلطة المحلية، ويتجلى ذلك بوضوح في الخلافات التي لا تلبث أن تطفو على السطح بين مسئولي الجمعيات بسبب دوافع ومطامح شخصية ضيقة كالحصول على امتيازات مادية أو ترقية اجتماعية أو تولي مناصب سياسية

-رغم سعة الجهود التي تب ذلها الدولة من أجل إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين (في مجال السكن، والتعليم، والصحة، والعمل، والمساعدات الاجتماعية الأخرى)، في إطار هيمنتها على الريع، إلا أن مشكلات انعدام الشفافية في التوزيع أدى إلى اتساع نطاق الاحتجاجات، وزيادة مساحة التهميش الاجتماعي والسياسي والثقافي، وخلق حالة من السخط الذي قلص رابطة غالبية المواطنين بالوطن، ودفعهم إلى الانزواء بعيدا عن المجتمع، وقلص بالتالي مساحة المواطنة لديهم. الأمر الذي يعني أن المواطنة تعيش حالة أزمة.

- رغم توفر الإطار القانوني الذي يتيح تأسيس جمعيات نسوية، حيث وضعت الجزائر أطرا مؤسسية تشرف عليها وزارة منتدبة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة التي تم إنشاؤها سنة 2002، والمجلس الوطني للأسرة الذي تم إنشاؤه في مارس (أدار) 2007، وتدعيم الإستراتيجية الوطنية لترقية المرأة وإدماجها، مما مكن من تدعيم الهيكل الجمعوي النسوي حيث تحصي الجزائر أزيد من 70000 جمعية نسوية، منها ما يقارب 900 ذات طابع وطني [25]، إلا أن الملاحظ عدم فعالية الجمعيات النسوية في تأسيس ممارسة مواطنية بسبب عوامل متعددة يتعلق بعضها بضعف إقبال النساء على الانضواء تحت لواء الجمعيات النسوية ويتعلق الآخر بعوائق ثقافية واجتماعية (العادات والتقاليد واستمرار النظرة الدونية للمرأة)

– يعكس الواقع اختلالا صريحا في معادلة المواطنة رغم ان الدستور اعطى قيمة محورية للحقوق والواجبات، لكن الواقع يشير الى غير ذلك حيث نلاحظ تنامي بعض السلوكات التي تشير الى المواطنة السلبية، ويتجلى ذلك من خلال:

- عدم احترام القانون والالتفاف عليه، وانتشار ثقافة التحايل.
- التهرب الضريبي، رغم تحصيل الضرائب يعتبر من عناصر المواطنة.
- العزوف عن أداء الواجب الانتخابي، والتهرب من اداء الخدمة الوطنية.
- عدم الاخلاص في العمل، حيث نلاحظ ان العمال الاكثر مطالبة برفع الاجور هم الاقل اخلاصا في اداء واجبات العمل

-رغم ان السياسة الاجتماعية في الجزائر، لا تزال تعطي اهمية كبيرة للخدمة العمومية والاهتمام بالشأن العام كحق،وتلبية حاجات افراد المجتمع باعتبارها حقا مكتسبا، إلا أن ما نلاحظه في الممارسة المواطنية هو الغياب شبه الكلي للشعور بالواجب، مما يستدعي العمل على ارساء ثقافة القيام بالواجب ثم المطالبة بالحق، وهي مهمة تقع على عاتق الحركة الجمعوية، بالنظر إلى طبيعة المهام المنوطة بها، وهي التوعية والتحسيس والتنظيم والتكامل مع المجهود الرسمي (الدولة) في هذا الشأن.

-ومما يحول دون ممارسة مواطنية حقيقية، غياب المساواة الحقيقية بين المواطنين، واستمرار ممارسات التمييز بينهم، في الحصول على المنافع العامة مثل: السكن،التوظيف، إضافة إلى تكريس بعض الممارسات التي غرسها الاستعمار الفرنسي مثل التمييز بين المواطنين على أساس الجهويةوالاثنية واللغة، وهي سلوكات تربك الشعور بالمواطنة، من حيث كونها علاقة تعايش وانسجام بين المواطنين ضمن الدولة الواحدة.

-رغم بعض التقييد على حرية الصحافة الا ان حرية التعبير عن الافكار بالنسبة للمواطن تكفله القوانين، كما أن حرية التعبير الجماعية لاتزال تعرف بعض العقبات، اذ كثيرا ما يعبر أفراد المجتمع عن استيائهم من سوء الاوضاع المعيشية خاصة باللجوء الى الاحتجاج الذي تصاحبه أعمال العنف والتخريب، ورغم الانفتاح المحتشم على الصحافة الخاصة، والقنوات الفضائية، الا ان الساحة الاعلامية، وفضاءات حرية التعبير الجماعي(الاجتماع،وحرية تنظيم المسيرات) لازالتا تعرفان تقييدا.

-تكريس المواطنة السلبية: التي تقوم على تغليب البعد الحقوقي على بعد الالتزام ب أداء الواجبات، وهو ما يمكن تلمسه في الخطاب الشعبي وفي الممارسة ايضا، حيث نجد فئة من الشعب الجزائري ترفض او تتكبرعلى الاعمال العادية والبسيطة، وتطالب بالهبات والمنح المجانية دون بذل اي مجهود، واعتبار ذلك حقا مشروعا في الريع البترولي، ويرجع ذلك في نظرنا إلى استمرار واستغلال نموذج الدولة الراعية التي تكرس روح الاتكال والمطالبة بالحقوق على حساب القيام بالواجبات وبالتالي عدت المواطنة منحة من السلطات، مما أدى الى انكماش المؤسسات التي ترعى المواطنة وسمح باستمرار سيادة رعاية الدولة للمجتمع.

خامسا: تحديات المواطنة في الجزائر ورهاناتها:

تشير التقارير ذات الصلة بالمواطنة في الجزائر من خلال القوانين والتشريعات بان الجزائر حققت مكاسب وتطورات واضحة يعترف بها الجميع، لكن الممارسة المواطنية تعرف جملة من التحديات والإشكاليات تحول دون تبلورها وتجدرها في المجتمع ومنها:

1 –مخلفات الاستعمار الفرنسي: حيث قام الاستعمار الفرنسي خلال فترة وجوده بالجزائر بتشويش مسالة الانتماء والولاء، كما خلق انقسامات في المجتمع على أساس جهوي ومناطقي واثني ولغوي وثقافي وطائفي ومذهبي والتي لم تجري معالجتها وتجاوزها من قبل السلطة الوطنية بعد الاستقلال، حيث جرى تعميق بعضها.

2 –الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري: أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على ما يدره الريع البترولي من مداخيل بشكل أساسي، ولد لدى أفراد المجتمع ثقافة تقوم على النظرة المادية وتراجع قيمة العمل والانجاز، مما احدث اهتزازات على صعيد البنية الطبقية للمجتمع التي عرفت تحولا واستقطابا طبقيا سريعا وعميقا.

3 –تركت الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي اثأرا سلبية على النسيج الاجتماعي وعلى تماسك المجموعة الوطنية، مما أدى إلى تراجع روح المواطنة وما تقتضيه من تسامح ووطنية وتغليب الصالح العام[26]، وعلى الرغم من الآثار السلبية السالفة الذكر إلا أن فترة مكافحة الإرهاب باعتباره ظاهرة غريبة على ديننا ووطننا وقيمنا، حركت الشعور بالمواطنة والاتجاه نحو السلم الاجتماعي، والعيش المشترك، وتعزيز التماسك الاجتماعي المعبر عنه من خلال مصادقة الشعب الجزائري على قانون المصالحة الوطنية سنة 2005، والذي يعد مفتاحا لعودة المواطنة الثابتة والمستقرة، عبر رفع حالة الطوارئ وعودة العمل بالقوانين العادية التي تعزز الحريات المدنية والشخصية.

4 –غياب الحكم الراشد وانتشار ظاهرة الفساد: أدى غياب صيغة الحكم الراشد وما تقتضيه من شفافية في التسيير والصرامة في التقييم والمحاسبة إلى انتشار ظاهرة الفساد في بعض القطاعات، وكانت لهذه الحالة تداعيات على حالة المواطنة في الجزائر،ومنها تراجع هيبة الدولة وفرص تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، وفقدان الثقة بين المواطن وسلطته، مما اثر سلبا على سلوكه السياسي الذي يظهر في عدم اكتراثه بالحياة السياسية وعزوفه عن أداء الواجب الانتخابي، باعتباره فعلا مواطنيا، كما أنه بسبب انتشار الفساد أصبح المواطن أكثر جرأة على ثقافة الرشوة والوساطة من ثقافة القانون الذي عجز عن تحقيق ما حققته ثقافة الفساد، وهذا ما يتنافى مع المواطنة التي يعتبر احترام القانون والالتزام به أحد شروطها ومقوماتها.[27]

وإلى جانب التحديات التي سبق ذكرها يمكن الإشارة أيضا إلى بعض التحديات التي نعتقد إنها ستؤثر سلبا على حالة المواطنة في الجزائر في حال عدم الانتباه إلى خطورتها في المستقبل، وتأثيرها سلبا على الممارسة المواطنية في الجزائر ومنها:

– ضعف الثقافة القانونية وغلبة التقليدي في مقابل المؤسساتي، وغياب الحياة السياسية، وتراجع العمل الحزبي، وتكون الشللية والعصب السياسية.

– بروز الجهوية و المناطقية فيما يتعلق بتوزيع المجهود التنموي وفي توزيع المناصب، مما أدى إلى تدهور حالة الشعور بالانتماء إلى وطن واحد، على الرغم من محاربة الدستور والقوانين السارية المفعول لهذه السلبيات.

– تنامي الشعور باللامسؤولية في أوساط الشباب:بفعل تأثير العولمة، وتراجع دور المؤسسات التقليدية للتنشئة الاجتماعية(الأسرة والمدرسة) بالإضافة إلى حالة الإقصاءوالتهميش، أصبح الشباب الجزائري يعيش حالة اغتراب عن مجتمعه وعن قيمه الأصيلة بالإضافة إلى تنامي روح الأنانية والربح السريع وتجاهل القانون والتمرد على الضوابط الاجتماعية والعدوانية تجاه كل ما هو رسمي حيث يحمل الشباب مسؤولية وضعيته المزرية إلى أجهزة الدولة المختلفة.

– بسبب تأثير تحدي العولمة ووسائل الاتصال الحديثة: يعيش المواطنون الجزائريون المهاجرون، حالة من اهتزاز المواطنية لديهم بسبب عدم اندماجهم في الموطن الذي هاجروا إليه من جهة، وتفكك وضعف الرابطة التي تربطهم مع أمتهم التي كانت وطنا لهم من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز شكل جديد من المواطنة لديهم كنتيجة حتمية لبلورة المواطنة العالمية.

خلاصة وتوصيات:

من خلال العرض السابق، نستخلص أن التجربة الجزائرية في مجال المواطنة حديثة نسبيا مقارنة مع تجربة المجتمعات الرائدة في هذا المجال، حيث اتضح لنا أنه لا يمكن الحديث عن المواطنة خلال الفترة الاستعمارية نتيجة لتهميش السلطات الاستعمارية للجزائريين وجعلهم أهالي لا يتمتعون بحقوق المواطنة، على أن مفهوم المواطنة لدى الحركة الوطنية ارتبط بالنضال من أجل تحقيق الاستقلال، وقد ظل مفهوم المواطنة غائبا نسبيا بعد الاستقلال لارتباطه بالنظرة الشمولية التي تركز على الواجبات فقط وتهمل الحقوق وخاصة الحقوق المدنية وحرية التعبير والتفكير، على أن الأمور اتجهت نحو بلورة مفهوم جديد للمواطنة وعلى الأخص على مستوى التشريع وخاصة منذ صدور دستور 23 فبراير 1989 الذي يعتبر أول وثيقة دستورية في الجزائر المستقلة تؤسس لمواطنة من خلال معادلة الحقوق والواجبات وعدم التمييز بين المواطنين والمساواة بين الرجل والمرأة، وضمان الحريات الفردية والجماعية.

ورغم تضمين الدستور والقوانين الجزائرية مواد تكرس المواطنة إلا أن صعوبات عديدة حالت دون بروز ممارسة حقيقية للمواطنة في الميدان، منها ما يتعلق بالموروث الاستعماري ومنها ما نجم عن ممارسات الدولة الوطنية بعد الاستقلال (النظام الشمولي) بالإضافة إلى بروز الجهوية التي تميز أبناء الوطن الواحد بالإضافة إلى الضبابية التي تشوب العلاقة بين الحقوق والواجبات، حيث تفهم المواطنة باعتبارها حقوقا مكتسبة حسب المواطن، بينما تحصر السلطات العمومية مفهوم المواطنة في الواجبات فقط، حيث أن الدولة في الجزائر، وفي معظم البلدان العربية تلعب دورا مضادا في وأد أو عرقلة تطور مفهوم المواطنة حيث لم تلعب دورا في بلورته فقط، بل ساهمت

أولوية السلطة أو الدولة على الفرد أو المواطن في تراجع البعد الديمقراطي، ومن ثم تهميش مبدأ المواطنة، إن لم يكن إهماله.

وبسبب غياب الإطار السياسي الملائم الذي يتميز بضعف أداء الأحزاب السياسية في مجال المواطنة وانسداد الأفق السياسي الذي يتيح الفرصة لممارسة مواطنية حقيقية، والصعوبات الاقتصادية الناتجة عن استمرار الاعتماد على الريع البترولي كمصدر أساسي للدخل الوطني، مما حال دون الاتجاه نحو اقتصاد منتج خالق للثروة وصعوبات ثقافية ناتجة عن نقص الوعي بالمواطنة، أضحت المواطنة في الجزائر مجرد شعار ترفعه السلطة السياسية، ومطلبا أساسيا للمعارضة، دون أن تكون لهذا المفهوم تطبيقات ملموسة في الميدان، مما جعله مجرد مفهوم نظري مستورد من بيئة مختلفة. ومن أجل تجاوز هذه الوضعية يتعين:

1- العمل على جبهة تعميق المجال الديمقراطي التعددي، الذي يقوم على مبدأ التداول السلمي على السلطة مما يتيح فرصة أكبر للعمل الجمعوي للاندماج أكثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بغية الوصول إلى مجتمع مدني قوي وفاعل.

2- إدراج قضايا المواطنة في المناهج التربوية من أجل تربية النشء على الممارسة المواطنية، وتفعيل دور الجمعيات المدنية في التوعية بقيم المواطنة وتكريسها في المجتمع.

3- سن قوانين جديدة لردع الممارسات السلبية التي تتنافى مع المواطنة مثل المحسوبية والجهوية والرشوة بكل صرامة.

4- إصلاح منظومة الخدمة العمومية والعمل على إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم وخاصة فيما يتعلق بتسيير الشأن المحلي، باعتماد مبدأي المرافقة والتشاركية.

5-صيانة وحدة الوطن وبعث هوية موحدة تحتوي الهويات الفرعية وتتجاوز الإثنيات والجهوية، والمناطقية، ونبذ التفرقة والتمييز بين مكونات المجتمع والأمة.

6-العمل على استعادة هيبة الدولة، وسيادة القانون، وترقية الثقافة المواطنية لدى المواطن، والأحزاب السياسية، والتنظيمات الجمعوية، واحترامها والتقيد بها

الهوامش:

[1]ابن منظور، لسان العرب 1968، ص 451.

[2]علي ليلة، المجتمع المدني العربي (قضايا المواطنة وحقوق الإنسان)، ط1،مكتبة الأنجلومصرية، القاهر، 2007، ص 78.

[3]نوي الجمعي، في اسباب عسر تشكل المواطنة في العالم العربي رؤية سوسيولوجية، مجلة المحترف صادرة عن معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية –جامعة الجلفة – العدد 10 جوان 2016، ص 307–308.

[4]دستور الجزائر 1963 المادة 19.

[5]دستور الجزائر، 1976 المادة27.

[6]دستور الجزائر، 1976، المواد 40–65–85.

[7]ArabIzerrouken- mouvement associatif en Algérie: vers un nouveau départ, in: approche sur l'exercice de la citoyenneté, ed, Crasc – Algérie 2012, p82.

[8]ibid,p83

[9]ibid, p85

[10]الدستور الجزائري، تعديل 14أفريل2002 وتعديل 15نوفمبر 2008.

[11]الدستور الجزائري، المادة 01.

[12]الدستورالجزائري، المادة 51.

[13]الدستور الجزائري، المواد 31– 38–41–44.

[14]الدستور الجزائري، المواد 29–31 مكرر.

[15]الدستور الجزائري، المادة 32.

[16]الدستور الجزائري، قانون الجنسية، الأمر المعدل، رقم 1/5، المؤرخ في 17 فيفري 2005.

[17]الدستور الجزائري، قانون الأسرة: المواد 6–8–9–9مكرر–36.

[18]الدستور الجزائري، القانون العضوي رقم 1/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتضمن قانون الانتخابات.

[19]الدستور، المادة 44.

[20]الأمر رقم 3/6 المؤرخ في 2006/07/15 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

[21]الأمر رقم 3/6 المؤرخ في 2006/02/28 المحدد لشروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين.

[22]عمر دراس – الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائ ر –واقع وآفاق– في: مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، العدد 28، أفريل–جوان 2005، ص 29.

[23]نفس المرجع، ص 29.

[24]محمد حيرش بغداد – المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية، في: مقاربات حول ممارسة المواطنة – منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (Crasc) الجزائر 2012، ص 35.

[25]منير مباركية – مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2013، ص191.

[26]نفس المرجع، ص 192.

[27]نفس المرجع، ص 174.

المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر ـ يوسف القرضاوي أنموذجا ـ

زيد مليكة : جامعة الشهيد حمّة لخضر - الوادي: الجزائر.
سليمة لزعر:جامعة الشهيد حمَّة لخضر - االوادي: الجزائر.

الملخص:

تعدّ المواطنة من أهمّ القضايا التي اِحتلّت مساحات شاسعة في التداولات المعرفية والدِّراسات الأكاديمية سواء الاِجتماعية أو السياسية أو الإسلامية أو التربوية ،و جدل كبير اِكتسح السأّحة السياسية اليوم يتعلّق بمصير الأمم ومصير الشعوب ،ونظرًا لما يحمله الموضوع من أبعاد وجذور تتجلى في مدى إحساس الفرد بانتمائه للوطن والجماعة أو الهوية المشتركة وما يوفره الوطن من متطلبات تكفل الحياة الكريمة للأفراد، برزت العديد من الرؤى والأطروحات الفكرية التي تتناول الموضوع من وجهات نظر متفاوتة بتفاوت المرجعيات والأيديولوجيات التي يتبناها العلماء والمفكرون من الغرب عموما أو من العرب المسلمين على وجه الخصوص ومن بينهم الدكتور يوسف القرضاوي الذي اِهتم بالموضوع اِهتماما بالغا اِنعكس في مؤلفاته وكتاباته من خلال تحريره لمضمون مصطلح الوطن والمواطنة و القيم المحورية التي ترتكز عليها ،وبناء على هذه المعطيات تتمحور أهمية البحث في محاولة لإبراز مفهوم المواطنة في الاِجتهاد الإسلامي المعاصر ودورها في تحقيق رقيّ المجتمع الإنساني موازاة مع تقدم الدول ،وضمان تحقيق العدل والمساواة والحرية وما يكفله ذلك من ضمان للحقوق والواجبات ،وعليه فقد تمّ تقسيم البحث إلى مقاربة مفاهيمية شملت تحديد المصطلحات اللغوية والاِصطلاحية و وتحديد مشروعية المواطنة وتأصيلها في ميزان القرآن والسنة ،ومقاربة إجرائية تمّ فيها التطرق إلى نبذة عن القرضاوي وطرحه قضية المواطنة من خلال تحليل وثيقة المدينة والحقوق والواجبات في كتابه الوطن والمواطنة ،معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي لنخلص في النهاية إلى نتائج من أهمها أن الإسلام أول من دعا إلى الوحدة الإنسانية الشاملة والتساوي في الحقوق والواجبات ليعيش المجتمع في سلام وأمن واستقرار ، وكان للقرضاوي كتابات واجتهاد في الحديث عن المواطنة وبيان قيمها من خلال تحليله لوثيقة المدينة ،داعيا إلى ترسيخ فكرة الولاء للوطن والارتباط له ، فنجد أن الرؤية التي تبناها القرضاوي تمثل منطلقا فعّالا في التواصل بينه وبين الواقع والبيئة الاجتماعية وما يحمله ذلك من وعي بضرورة تفعيل الواجب الإنساني مقابل الحقوق التي تمنحها الدولة للأفراد بناء على المساواة.

الكلمات المفتاحية : المواطنة . الوطنية . يوسف القرضاوي

Abstract:

The citizenship of the most important issues that occupied vast areas in trading knowledge and academic studies, whether social or political Owalasalamah or educational, and a great controversy swept the political arena today the fate of nations and the fate of the peoples, and in view of what holds the subject of the dimensions and roots are reflected in the extent of a sense of an individual belonging to the homeland and the group or common identity, and provided home from the requirements of decent life for individuals to ensure that, many visions arisen and intellectual theses on the subject of the views of varying ideologies and varying references adopted by scholars and thinkers of the West's uncle What or Arab Muslims in particular, including Dr. Yusuf al-Qaradawi, who took the subject of great interest reflected in his works and writings by editing the content of the term homeland and citizenship highlighted the central values that underpin, and based on these data-centric importance of research in an attempt to highlight the concept of citizenship in the contemporary Islamic jurisprudence and its role in Achieve promoted human society parallel with the progress of nations, and to ensure the achievement of justice, equality, freedom and guaranteed from a guarantee of rights and duties, and it has been divided research into a conceptual approach that includes identifying terms Toeselip and examples from the Qur'an and Sunnah, and the approach of procedure addressed to

profile Qaradawi, in addition to citizenship was where through close analysis of the city, rights and duties in his homeland and citizenship, then the conclusion of the most important results and come up with recommendations based on the descriptive and analytical approach to conclude in the end results of the most important that Islam first called for a comprehensive human unity and equality in pressing Rights and duties to live society in peace, security and stability, and was Qaradawi's writings and jurisprudence to talk about citizenship and the statement of values through the analysis of the document, the city, calling for the consolidation of the idea of loyalty to the homeland and the link to him, we find that the vision espoused by al-Qaradawi represents an effective platform in the communication between him and the reality of social and environment and what this entails
Key words: citizenship، national، Yusuf al Qaradawi

مقدمة:

المتأمل في واقع الأوطان يرى غالبيتها تحوي أجناسًا بشرية شتىّ وطوائف دينية أو قومية أو عرقية متنوعة والمجتمعات الغربية المتقدمة جزء من جغرافية هذا العالم بفضل نظام أو مبدأ المواطنة تجاوزت الكثير من اِنقساماتها وحروبها الداخلية ،فبنت أمنها واستقرارها السياسي والاِجتماعي على قاعدة هذا النِّظام ،فاحتل موضوع المواطنة موقعا ذا جدل كبيرٍ اِكتسح الساحة السياسية اليوم حيث تعلق الأمر بمصير الأمم و الشعوب،وبما أنَّ الأمة الإسلامية كغيرها من الأمم التي تعنى بهذه الموضوعات كان اِهتمامنا بتسليط الضوء على موضوع المواطنة من وجهة نظر شرعية تحكمها مرجعية دينية من خلال الإجابة على جملة من الأسئلة لتحديد مفهوم المواطنة في التراث الإسلامي وبخاصة في الاِجتهاد المعاصر .

حيث اِستطاع علماء الإسلام وفقهاؤه وعبر حقب زمنية متعددة أن تكون لهم كتابات وملفات فقهية وفكرية ودينية تستوعب كل موضوعات وقضايا الحياة الإسلامية من أهمها موضوع المواطنة ذات الشأن الحاسم والذي يؤثر بطبيعته على علاقة المسلم بأخيه المسلم أو علاقته بالطرف الآخر ،فمصالح الأوطان التي يتواجد فيها المسلمون اليوم ليست بالضرورة منسجمة ولا يمكن للباحثين أن يغفلوا أو يتجاوزوا التراث الإسلامي الضخم الذي تركه فقهاء وعلماء الأمة الإسلامية وكونهم السباقين لبيان وجهة نظر الدين تجاه جميع القضايا الجديدة والمستحدثة والتي تحتاج إلى بناء رؤية شرعية ودينية تجاهه .

وعلى هذا السياق كان تناول البحث لأحد هذه الموضوعات المستحدثة يتبلور فيها الدين الإسلامي رأياً وفكرًا ولا نبالغ حين نقول أن المفكر الإسلامي الدكتور الشيخ القرضاوي من المفكرين المسلمين الذين خصّصوا جزء من فكرهم و كتاباتهم في البحث عما يثمِّن قيم المواطنة ،وعلى هدا الأساس تتمحور نقاط البحث في التساؤلات التالية:

. ما مفهوم المواطنة ؟ما مفهوم الوطنية ؟ ما هو موقف الإسلام من المواطنة ؟

. ما هو موقف القرضاوي من المواطنة؟ فيما تتمثل قيم المواطنة عند القرضاوي ؟ما هي حقوق وواجبات المواطنة في نظر القرضاوي ؟

ومن خلال هذا البحث نودّ التعرف على المواطنة في الفكر الإسلامي عند القرضاوي بالوقوف على أهم ما تطرق إليها انطلاقا من خلال المحاور التالية :

1. التعريف بالمواطنة والوطنية
2. ترجمة حياة الدكتور يوسف القرضاوي
3. قيم المواطنة من خلال القرآن والسنة
4. المواطنة في الإسلام
5. المواطنة من خلال تحليل وثيقة المدينة عند القرضاوي
6. حقوق وواجبات المواطنة عند القرضاوي
7. الأقليات الإسلامية في بلد غير إسلامي

المبحث الأول : مقاربة مفاهيمية لمصطلحات البحث

1. مفهوم المواطنة والوطنية

قبل الشروع في تطبيق فكرة المواطنة وعلاقتها بمضمون البحث يحسن بنا أن نعرج الدَّلالات اللُّغوية ثم الإِصطلاحية بالإِقتصار على بعض المعاني والآراء الهامة لبعض العلماء والباحثين والمفكرين ولاسيما الدُّعاة المعاصرين واجتهادهم لوضع مفاهيم جديدة للمصطلحات ،والتي تكون سندا علميا في الوقوف على محاور البحث عسى أن تسعفنا ببعض الإِضاءات الكاشفة عند الولوج في الحديث عنها.

لغة:

في لسان العرب : على وزن مفاعلة مأخوذة من موطن على وزن مفعل ،والموطن والوطن معنى واحد

والوطن هو المنزل الذي يقيم فيه وهو موطن الإنسان ومحلّه ،ووطن بالمكان وأوطن أقام وأوطنه اتخذه وطنا " لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرة" [التوبة : 25] ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن [1].

إِصطلاحا

لقد كان لمصطلح المواطنة مفاهيم كثيرة ومختلفة أشارت إليها العديد من المقالات والدراسات والأطروحات السياسية والقانونية والشرعية ،وكتب فيها عدد لا نظير له من الباحثين والمفكرين والسياسيين عند تحليلهم لقضايا

المواطنة كقضية جديدة على الساحة السياسية في العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص عندما تداولت في الآونة الأخيرة الحديث عنها بين جدل ونقاش حاد ،دون أن لا ننسى مكانتها في الدراسات الإسلامية ولاسيما لدى فقهاء وعلماء الإسلام المعاصرين كالدكتور القرضاوي وراشد الغنوشي والشيخ محمد الغزالي وغيرهم كثير ،ولا أستطيع أن أذكر جميع التعاريف أو جمع الكثير من المفاهيم عن الأخلاق وإنَّما سأقتصر على بعضها بصورة موجزة .

. المواطنة هي مفهوم سياسي مدني و ديني كمفهوم الأخوة في الإسلام، حققت توازنا في المجتمع على الرغم من التنوع العرقي والديني والثقافي بينما سارت في المجتمعات الأخرى نحو الصراع العرقي والديني والثقافي والغرب من شمله هذا الصراع لأنه جعل المواطنة ذات اتجاه عنصري كما عبرت عنه الحربان العالميتان في القرن العشرين، فالمواطنة في الإسلام أخذت مفهومها الإنساني لا العنصري وهي تتيح للمواطنين حقوقهم المتمثلة بحقوق الإنسان لقيامها على قاعدة التسامح والمساواة [2] .

والمواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن[3]. والمواطنة عضوية كاملة تنشأ من علاقة بين فرد ودولته كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن البلد وما تمنحه من حقوق كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة [4].

وقد ذهب بعض الباحثين إلى قصر مفهوم المواطنة على البلد الواحد الذي يعيش فيه الفرد وهي التي تحدد للمواطن حقوقه وواجباته ومعنى الولاء لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع الآخرين في تحقيق الأهداف القومية ،وهناك من ينظر إليها بصورة أكثر شمولية، تتعدى حدود علاقة المواطن بوطنه الذي يقطن فيه ويرتبط بآخرين يشاركونه في الوطن المحلي إلى الوطن العالمي الإنساني ، فالمواطنة الصالحة يقصد بها إيجاد روح حب الوطن أو المجتمع مع اختلاف تركيبته والقيم التي توجد فيه، حيث يتدرج حب المواطن مع حبه لمدينته الصغيرة فدولته فمجتمعه الكبير العالمي[5].

وأشارت أحد الدراسات أن مبدأ المواطنة كما إستقر في الفكر السياسي المعاصر هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي . قانوني ومنها ما هو ثقافي وسلوكي ومنها ما هو أيضا وسيلة أو غاية وبالتالي فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري[6].

المطلب الثاني : مفهوم الوطن و الوطنية

الوطنية المكان الذي يستوطنه الإنسان مثلما هو جار بالنسبة للأديان يهودي ،بوذي ..أو للجماعة البشرية قبلي ..الخ والعرب منذ القدم ينتسبون إلى أوطانهم فهذا نجدي وذاك حجازي ثم كان بعد الإسلام الشاميون والعراقيون

والمصريون فكان معنى الوطن للقبيلة وبعد بعثة النبي ﷺ أصبح الولاء للإسلام،والوطنية مصطلح جديد مستمد من المسار الحضاري الغربي تعني الولاء للوطن لبقعة جغرافية وجماعته من الناس ولدولته ولشاراته (العلم ، النشيد الوطني ..) وتمثلات هذا الولاء هي المواطنة من قبل المواطن لوطنه[7].

والوطنية عبارة عن مشاعر وروابط فطرية تنمو بالاكتساب لشد الإنسان إلى الوطن الذي إستوطنه وذهب البعض أن مفهوم الوطنية ليس مجرد ارتباط مجموعة من البشر بأرض محددة وإنما هي ولاء وانتماء من كل هؤلاء الذين يعيشون على ارض هذه الأرض ، فالوطنية – بمفهومها الواسع – تشكل إطاراً للقيم الإنسانية وليست جداراً يسجن ولا حاجزاً لنفى، إنما هي معبرٌ للالتقاء بالإنسانية كلها[8].

ويرى الشيخ القرضاوي أن فكرة الوطن والوطنية تقوم على حاجة الإنسان إلى المكان وإرتباطه به:

فالأرض التي ولد فيها الإنسان أو نشأ وله علاقة مادية وعاطفية تمثل نوعا من الإنتماء والولاء ،فالإنتماء إلى الأرض جبري وقدري لا إختيار للإنسان فيه ،فكل كائن حي محتاج إلى مكان أو مأوى يلوذ به، فالوحوش لها جحورها، والطير لها أعشاشها، وقد نرى الطيور والأسماك ونحوها تسير المسافات الشاسعة، وقد تخترق البحار والمحيطات ثم تعود إلى أماكنها الأولى، أي إلى أوطانها، لا تضل طريقها إليها، بحاسة الهداية العامة التي منحها الله لكل مخلوقاته)[9] يقول تعالى في هذا الشأن : ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[طه:50].

المبحث الثاني : ترجمة حياة يوسف القرضاوي

ولد يوسف مصطفى القرضاوي بقرية صفت تراب مركز المحلة الكبرى، محافظة الغربية، بتاريخ 9 سبتمبر 1926 حيث نشأ وحفظ القرآن الكريم، وأتقن أحكام تجويده، وهو دون العاشرة من عمره .التحق القرضاوي بالأزهر حيث أتم دراسته الابتدائية والثانوية .والتحق بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، ومنها حصل على العالية سنة 1953، كما حصل على العالمية مع إجازة التدريس من كلية اللغة العربية سنة 1954.وفي سنة 1958 حصل على دبلوم معهد الدراسات العربية العالية في اللغة والأدب وفي سنة 1960 حصل على الدراسة التمهيدية العليا المعادلة للماجستير في شعبة علوم القرآن والسنة من كلية أصول الدين .وفي سنة 1973م حصل على الدكتوراه بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى من نفس الكلية.

إنتسب القرضاوي إلى جماعة الإخوان المسلمين بمصر وقد تعرض للإعتقال وهو طالب في المرحلة الثانوية سنة 1949، وفي جانفي 1954م، ثم في نوفمبر من نفس السنة وإستمر إعتقاله قرابة عامين، وفي سنة 1963عمل القرضاوي بالخطابة والتدريس في المساجد، ثم أصبح مشرفاً على[10]معهد الأئمة التابع لوزارة الأوقاف في مصر.نقل بعد ذلك إلى الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر الشريف للإشراف على مطبوعاتها والعمل بالمكتب الفني لإدارة الدعوة والإرشاد.وفي سنة 1961 أعير إلى دولة قطر، عميدا لمعهدها الديني الثانوي ،وفي سنة 1973 أنشئت

كليتا التربية للبنين والبنات نواة لجامعة قطر، فنقل إليها ليؤسس قسم الدراسات الإسلامية ويترأسه.في سنة 1977 تولى تأسيس وعمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، وظل عميداً لها إلى نهاية العام الجامعي 1990/1989، كما أصبح المدير المؤسس لمركز بحوث السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر، ولا يزال قائما بإدارته إلى اليوم.أعير من دولة قطر إلى جمهورية الجزائر خلال العام الدراسي 1991/1990م ليترأس المجالس العلمية لجامعتها ومعاهدها الإسلامية العليا.عاد إلى عمله في قطر مدير المركز بحوث السنة والسيرة منذ 1991 حتى الآن.

نال الدكتور القرضاوي جوائز عديدة ومن ذلك:جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي لعام 1411هـ ، جائزة الملك فيصل العالمية بالإشتراك في الدِّراسات الإسلامية لعام 1413هـ ،جائزة العطاء العلمي المتميز من رئيس الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا لعام 1996.جائزة السلطان حسن البلقية (سلطان بروناي) في الفقه الإسلامي لعام1997[11].

ألَّف القرضاوي الكثير من الكتب في مجالات عدة أهمها : علوم القرآن والسنة والفقه والعقيدة والتصوف الدعوة والتربية توجيه التيار الإسلامي تراجم الشخصيات الإسلامية الأدب شعر ومسرح وكان القرضاوي عضوا في عشرات المجالس والمؤسسات التي تعنى بالدين الإسلامي والتعريف به، ويعدُّ الشيخ القرضاوي أحد المختصين البارزين في مجال الإقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث : قيم المواطنة وتأصيلها في ضوء القرآن والسنة

نكتفي في هذا المبحث عرض نصوص من التراث الإسلامي تدلي بمضمونها على موضوع المواطنة و القيم التي تأسست عليها ،فجاءت النصوص تثبت حق المواطنة في مواضع عدة نذكرها كالآتي :

عندما جاء القرآن الكريم يحكي عن قوم شعيب : ﴿قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرا مما تقول وإنا لنراك فينا ضعيفا﴾[النساء :66] فكلمة فينا تدل على معايشة شعيب عليه السلام لهم وتوطنه معهم رغم كفرهم ، وقول يوسف عليه السلام لملك مصر : ﴿إجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ علي م ﴾ [القصص :75] والملك آنذاك كان كافرا أي ملك مصر وشعبها.

جعل القرآن حبُّ الوطن والدفاع عنه تعبير عن المواطنة: ﴿وليعلم الذين نافقوا وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا﴾[آل عمران : 167] فأدلى القرضاوي بأنَّ حبُّ الوطن شعور فطري لم ينكره الإسلام بل جسدها في مصادره الشرعية وأرسى معالمها ومبادئها في وثيقة المدينة والتي كانت له وقفات تحليلية كان من بينها الارتباط الوجداني بالوطن فأدلى بقول النبي حين هجرته هو وأصحابه إلى المدينة أن قال: (يا حبذا مكة من وادي أرض

بها أهلي وعوادي أرض بها تغرس أوتادي أرض أمشي بها بلادي)[12] فكان الشيخ القرضاوي في معرض تدليله من التجربة النبوية على أن حبُّ الوطن فطرة إنسانية ووجدانية تجسَّدت في مقولة النبي ﷺ السابقة لمكة حينما خرج منها مهاجر إلى المدينة فكانوا يحنون إلى مكَّة بالشوق إليها قائلا :(ما طيبك من بلد وأحبك إلي ولولا أنَّ قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك)[13]فأنزل الله تعالى مطمئنا له:﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ مَن جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ ﴾[القصص :85].

فكان في معرض تدليله لفكرة المواطنة عبر تحريره لمضمون مصطلح (الوطن) مشيرا إليها من خلال الآية الكريمة : ﴿قَالَ اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِين ﴾[الأعراف: 24]ليدل على أن الأرض كلها في أول الأمر كانت وطنا لآدم وأولاده، من دون تزاحم أو تنافس أو إختصاص بمكان دون آخر (فلما كثرت ذرية آدم وانتشرت، بدأ الناس يتجمعون في أماكن بحكم الطبيعة الاجتماعية للبشر)[14].

وبناء على ذلك جاء الإسلام ليكرس قيم المواطنة ويجسدها بين الناس كالمساواة فلا تمايز في الخلق ولا تفاوت في المكانة منطلقا من منظور إنساني عام وهو ما أشارت إليه النصوص القرآنية و الأحاديث النبوية حيث تعد المساواة من أهم أسس المواطنة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ **[سورة الحجرات: الآية 13]** ،وقد إشتهر القول عن رسول الله ﷺ: (لا فضل لعربي على أعجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر ، إلا بالتقوى) [15]وكذلك قوله ﷺ: (إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم) [16]وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (الناس سواء كأسنان المشط ، وإنما يتفاضلون في العبادة)[17].

إنَّ الآيات تبين أنَّ الناس جميعاً متساوون في إنسانيتهم وحقوقهم الأساسية وواجباتهم ، وبالتالي لا يجوز لأحدهم أن يطغى على الآخر أو أن يظلمه أو يقهره على شيء، ولا أن يتقدم أحد على أحد لنسب أو لون أو شكل أو مكان ، فالله تعالى لا ينظر إلى صورهم وإنما ينظر إلى القلوب وما ملكت إيمانهم ، فلا ينفع في الموقف بين يديه إلا الإتيان بقلب سليم ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيم ﴾[الشعراء: 88-89] وقوله ﷺ : (الناس سواء كأسنان المشط ، وإنما يتفاضلون في العبادة) [18]ويُظهِرُ المساواة في قوله ﷺ: (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء ،والنار، والكلأ)[19] فإنَّ المساواة بين الناس في هذه الموارد الأساسية ترجع في الأساس إلى مساواةٍ أعمق تتصل بأصل الكينونة الإنسانية وحق الحياة للجميع دون فضل أو مِنَّة من أحد على أحد .

وأقرَّ الإسلام بالحرية الدينية واعتبرها من قيم المواطنة المعززة فلم يتَّجه نحو فكره رسم سياسة الإكراه لاعتناق الإسلام بل امتثلت جميع معاهدات المسلمين مع غير المسلمين على إقرارهم في ممارسة شؤونهم الدينية دون مضايقة أو إعتراض وقد تبيَّن ذلك من خلال كتاب النبي ﷺ لنصارى نجران الذين أنزلهم في المسجد النبوي حين جاؤوا ضيوفا عليه فقال لهم في هذا الكتاب بكل أريحيَّة ورصانة و مروءة :(ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد

النبي رسول الله ﷺعلى أموالهم وأنفسهم وملتهم وغائبهم وشاهدهم وعشيرتهم وبيعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير لا يغيب أسقف من أسقفيته ولا راهب من رهبانيته ولا كاهن من كهانته. وليس عليهم دنية ولا دم جاهلية. ولا يحشرون ولا يعشرون ولا يطأ أرضهم جيش. ومن سأل منهم حقاً فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين .)[20]

فجسدتها الآية في قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيم﴾ [سورة البقرة: 256] .

وعن سعيد بن جبير عن ابن عباسﷺ قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ قال: نزلت في رجل من الأنصار من بني سالم بن عوف يقال له الحصين ، كان له ابنان نصرانيان ، وكان هو رجلاً مسلماً ، فقال للنبي ﷺ : ألا إستكرههما ، فإنَّهما قد أبيا إلا النصرانية ؟ فأنزل الله فيه ذلك . حدّثني المثنى قال: ثنا الحجاج بن المنهال ، وفي رواية أخرى قال: نزلت هذه في الأنصار ، قال: قلت خاصة ؟ ، قال: خاصة ، قال: كانت المرأة في الجاهلية تنذر إن ولدت ولداً أن تجعله في اليهود تلتمس بذلك طول بقائه ، قال: فجاء الإسلام وفيهم منهم ، فلما أُجليت النضير ، قالوا: يا رسول الله ، أبناؤنا وإخواننا فيهم ، قال: فسكت عنهم رسول الله ﷺ ، فأنزل الله تعالى ذكره: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة :256] قال: فقال رسول الله ﷺ: (قد خير أصحابكم ، فإن اختاروكم فهم منكم ، وإن اختاروهم فهم منهم ، قال: فأجلوهم معهم)[21].

فهذه الآية المباركة تبيَّن رفض الإسلام للإكراه والاضطهاد من أجل الدين ، وتمنح الإنسان حرية المعتقد ، فالإسلام يتضمن الحقوق الدينية وممارسة الشعائر لجميع المواطنين وتاريخ الدولة الإسلامية يشهد على مدى الالتزام بتطبيق المبادئ السالفة وصحيفة المدينة مثال واضح لذلك حيث تدل على أن الدولة في الإسلام تقوم على تعاقد عام بين مواطنيها مع احتفاظهم لعقائدهم الدينية [22].

وما عاهد عليه رسول الله ﷺ أبا الحارث بن علقمة أسقف نجران ، فقد كتب له: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، من محمد النبي للأسقف أبي الحارث وأساقفة نجران وكهنتهم ومن تبعهم ورهبانهم على أن لهم ما تحت أيديهم من قليل أو كثير من بيعهم وصلواتهم ورهبانيتهم وجوار الله ورسوله ، لا يُغَيَّر أسقف عن أسقفيته ، ولا راهب عن رهبانيته ، ولا كاهن عن كهانته ، ولا يُغَيَّر حق من حقوقهم ولا سلطانهم ، ولا شيء مما كانوا عليه ، ما نصحوا وأصلحوا في ما عليهم غير مثقلين بظلم ولا ظالمين) [23] فقد ضمن لهم النبي ﷺ حرّيَّتهم الدينية وسائر حقوقهم المعيشية كاملة في مجتمع المسلمين ،فنجد أنه ﷺ قد قرر لكل أحد حرية دينه وأنهم جميعاً أمّة واحدة لهم الحقوق ذاتها وعليهم الواجبات ذاتها ، وإن المعاملة بين الجميع تقوم على البرّ المحض فَضَمِنَ سلامة العيش وكرامته ، والحرية في الشؤون الخاصة والمساواة في الشؤون العامة ،وإن النَّاظم بينهم هو البرّ المحض

وكما إرتكز الإسلام على قيم إنسانية أخرى من قيم المواطنة كقيمة العدل والإنصاف والتي تعدُّ في نفس الوقت من الشروط الأساسية لتحقيق المواطنة ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾[النساء : 58] ويقول تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [سورة الممتحنة : 8] وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[النساء : 58].

لقد كان أمر الله بالعدل أمرًا عاما دون تخصيص نوع دون نوع ولا طائفة دون طائفة لأن العدل نظام الله وشرعه والناس عباده وخلقه يستوون أبيضهم وأسودهم ذكرهم وأنثاهم مسلمهم وغير مسلمهم أمام عدله وحكمته [24]، فيقال تعالى :﴿ وإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[النساء: 8].

وحيث جعل قاعدتين للتَّعامل مع عامة النَّاس هما البرّ والعدل ، والعدل يتضمن صيانة جميع الحقوق ، والبرُّ هو الإحسان وهو المعاملة بالرأفة والرحمة ، وهناك آيات كثيرة تؤكد على الحفاظ على حقوق الناس و تحقيق مبدأ الشورى في الإسلام والذي يؤكد حق المشاركة السياسية للناس جميعا وإعتراف الإسلام بحرية العقيدة [25]،على غرار الحكم القائم بين المسلمين واليهود والمشركين في مجتمع المدينة كانت المساواة بينهم قائمة على أساس القيمة الإنسانية المشتركة فالناس جميعا متساوون في أصل الكرامة الإنسانية وفي أصل التكليف والمسؤولية ،وأنه ليست هناك جماعة تفضل غيرها بحسب عنصرها الإنساني وخلقها الأول يقول تعالى :﴿يأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾[النساء :1].

ولو قيَّض الله المسلمين العمل بمبدأ الشورى والإفادة من مدلول صحيفة المدينة وسيرة النبي ﷺوتحويل ذلك إلى نظام سياسي يحقق المساواة والعدل والإنصاف بين المسلمين وغير المسلمين ممن شاركوهم الوطن لكان المسلمون أولى بإقرار مفهوم تقدما من عصرهم لمبدأ المواطنة منذ زمن بعيد[26].

والخلاصة أنَّ النصوص القرآنية ونصوص السُنَّة الشريفة تَحوي المضامين التي تنصّ كلها على المساواة أمام القانون وتداول السلطة والعدالة الاجتماعية، إلا أنه يختلف في بعض التفاصيل بين تصور وآخر، وذلك من جِهة وجود بعض القيود القِيميّة أو الدينية التي تتحكم بسلوك الأفراد أو بَعض القيم الأخلاقية كذلك ،بحيث تسهم في إيجاد الرابط المجتمعي بين الأفراد وبين الإصرار على خلوّ هذه الرابطة من أيّ من القيم والذهاب باتجاه الحرية المطلقة للإنسان .

المبحث الخامس :المواطنة في الإسلام

المواطنة في الإسلام أشار إليها الدكتور رشيد الغنوشي في "كتابه حقوق المواطنة": (بأنها حق لكل مسلم يتمتع بها وهما صنفان :المسلمون القاطنون في حدود الدولة الإسلامية يقول عنهم أبي الأعلى المودودي أما المسلمون

الذين يقطنون في دار الإسلام سواء ولدوا فيها أو اِنتقلوا إليها من دار الكفر فهم من أهل دار الإسلام متساوون معهم في حقوقهم [27]،والثاني من مواطني الدولة الإسلامية يقول عنهم المودودي جميع أولئك الذين يقطنون في داخل حدود الدولة الإسلامية من غير المسلمين ويقرون لها بالولاء والطاعة بقطع النظر عما إذا كان قد ولدوا في دار الإسلام أو جاءوا إليها من الخارج أو التمسوا من الحكومة أن تجعلهم في عداد آهل الذمة هؤلاء يعطيهم الإسلام قوانين البلاد الداخلية مثلما يعطي المسلمين من الحقوق سواء بسواء[28].

وتأتي صحيفة المدينة كوثيقة تاريخية إسلامية تضمنت فكرة المواطنة في أجمل حلتها الاِجتماعية والسياسية بحيث قامت لتجسد فكرة المواطنة لتنظم حياة أهل المدينة من دون تفريق بينهم، لا في الحقوق ولا في الواجبات، وهو ما أشار إليها القرضاوي من خلال تحليله للوثيقة التي تنصُّ على (أن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم) [29] والأمة حسب ما ضمنته الوثيقة هم المؤمنون والمسلمون من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم البند رقم 2، وأن يهود بني عوف . اليهود الذين حالفوا المسلمين . أمَّة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم أنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته البند رقم 25،35)[30] فوقف الشيخ القرضاوي مع هذه الوثيقة ليجلي مدلول بعض موادها ومواثيقها المهمة خصوصا تلك المتعلقة بمفهوم الأمة الاِعتقادي والسياسي والاِجتماعي والجغرافي الذي عدَّه الشيخ القرضاوي أساس الهوية السياسية و المواطنة في العصر الحديث وأثرها على فكرة المواطنة[31].

بهذا المعنى بأنها لا تقتصر على سكانها المسلمين، بل هي أمتان دينيتان في أمة سياسية واحدة، وهذا تعبيرًا عن المدلول السياسي للأمة وتمييزه عن المدلول الاِعتقادي ،ثم مدَّ النص هذا الحكم ليشمل قبائل اليهود الأخرى وبطانتهم)أي أحلافهم من غيرهم[32] ،في إحدى عشرة مادة متتالية فكل من المسلمين واليهود أمة دينية بمقتضى هذا النص، والأمتان تشكلان معا أمة سياسية واحدة.[33]

وأوضح الشيخ القرضاوي من خلال تحليله للوثيقة شرعية المواطنة مستدلاً باعتراف النبي ﷺبها في صورتها القيمية وفي حدود الدولة بين سكان المدينة من مسلمين مهاجرين وأنصار، من أوس وخزرج، ومن اليهود على اختلاف قبائلهم، معتبرا أن هذه المواطنة (العيش في وطن واحد هو المدينة) هو أساس التعاقد والتعامل بين الجميع.

وقد فسّر القرضاوي نص من الوثيقة موضحا القصد منها أنه لم يقل إن اليهود أمة من المؤمنين، وإنما هم أمة مع المؤمنين، والمعية تقتضي المغايرة والاتصال معا، وقد ترتب على هذه الوحدة السياسية مسؤوليات، أهمها أن

"اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين" وأن "بينهم النصر على من دهم يثرب" وأن "بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم" .

فمسلمو المدينة بمقتضى الوثيقة يدفعون ضريبة المواطنة من دمائهم وأموالهم، واليهود يدفعونها من أموالهم فقط، لأنهم ليسوا جزءا من الصراع الديني بين الحنيفية الإسلامية والوثنية القرشية، وهذا اعتراف حكيم بأن اليهود جزء من الأمة السياسية لا الأمة الاِعتقادية في دولة الإسلام، وتقنين عادل لوضعهم طبقا لذلك، كما أنه تأصيل لقبول تعدد الهوية الإنسانية، وتعدد أنماط الأخوة بين البشر. [34]

6. المواطنة من خلال تحليل وثيقة المدينة عند القرضاوي :

وثيقة المدينة المنورة: لما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة المنورة ، وهي مجتمع خليط من المسلمين المهاجرين والأنصار واليهود والوثنيين ،كتب رسول الله ﷺبينهم كتاباً يُنظم شؤونهم والعلاقة فيما بينهم ، وأقرّهم على دينهم وأموالهم ، وشرط لهم واشترط عليهم ،ومما جاء فيه: (وإن يهود بني عوف أمَّة مع المؤمنين ،لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، مواليهم وأنفسهم ، إلا من ظلم وأثم ، فإنه لا يهلك إلا نفسه وأهل بيته ، وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف ...) [35] ثم أخذ ﷺ يُعَدِّد بُطون اليهود ويذكر لهم مثل ما ذكر لبني عوف ، ثم كتب ﷺ: (وإن الله على أبرِّ هذا؛ وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم ، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وإن بَينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم ، وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه ، وإنَّ النصر للمظلوم [36] ،وإنَّ اليهود يُنفقون مع المؤمنين ما دَاموا محاربين ، وإن يَثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة ،وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم ، وإنه لا تُجار حرمة إلا بإذن أهلها ، وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يُخاف فساده فإن مردّه إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله ﷺ،وإن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبرّه ، وإنه لا تُجارُ قريش ولا من نصرها ، وإن بينهم النصر على من دَهم يثرب ، وإنهم إذا دُعُوا إلى صُلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه ، وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين ، إلا مَن حارب في الدين،على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم .وإن يهود الأوس ، مواليهم وأنفسهم ،على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البرّ المحض من أهل هذه الصحيفة) [37] .

وتنظم الوثيقة حياة أهل المدينة من دون تفريق بينهم، لا في الحقوق ولا في الواجبات، وهو ما يلفت إليه من خلال الوثيقة التي تنصُّ على أن:(يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم) [38].

فالأمة بهذا المعنى لا تقتصر على سكانها المسلمين، بل هي أمتان دينيتان في أمة سياسية واحدة،وأوضحت الوثيقة هنا تعبيرا عن المدلول السياسي للأمة وتمييزه عن المدلول الاِعتقادي التي تنصُّ على أن «يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم» ثم مد النص هذا الحكم ليشمل قبائل اليهود الأخرى و«بطانتهم»

(أي أحلافهم من غيرهم) في إحدى عشرة مادة متتالية فكل من المسلمين واليهود أمة دينية بمقتضى النص،والأمتان تشكلان معًا أمَّة سياسية واحدة[39].

فيرى القرضاوي أن المسلمين في غنى عن استيراد مفهوم المواطنة من سوق الفكر الغربي لأن فقهاء المذاهب ا لمختلفة جميعا بحسبه قرَّروا أن غير المسلمين في المجتمع الإسلامي وهم الذين يعبر عنهم في الاصطلاح الفقهي بأهل الذمة يعدون من أهل دار الإسلام، وان لم يكونوا من أهل الملَّة، مضيفا أن كلمة أهل الدار هذه تمثل مفتاحا للمشكلة ، لأن معنى أنهم أهل الدار أنهم ليسوا غرباء ولا أجانب، لأن حقيقة معناها: إنهم أهل الوطن، وإذا ثبت أنهم أهل الوطن، فهم مواطنون كغيرهم من شركائهم من المسلمين وبهذا تحل هذه الإشكالية من داخل الفقه الإسلامي .[40]

ولتحديد المواطنة وعلاقتها بالأمَّة كان للشيخ القرضاوي وقفات تحليلية لوثيقة المدينة استنبط منها ملاحظات حول المواطنة وعلاقتها بالأمة كالأتي :

. وردَفي مفهوم الأمة من خلال تحليله للوثيقة إلى معاني متعددة اعتقادي وسياسي وجغرافي واجتماعي ولكل مدلول أهميته وتأثيره على مفهوم المواطنة وقد أرست الوثيقة القبول للرابطة الإعتقادية الأوسع في الدولة والرابطة القبلية الأضيق في الدولة .

. تقبل الوثيقة بتعدد الهوية لدى مواطنيها فقد يكون المواطن مهاجرا أو أنصاريا مسلما أو يهوديا أوسيا أو خزرجيا وهو ليس مطالب بنفي الانتماء من أن قبوله مواطنا في الدولة الإسلامية

. الدولة الإسلامية التي وضعت وثيقة المدينة أساسها ليست مرادفة لدولة المسلمين إنما تسمى دولة إسلامية تغليبا ومرجعية وإلا فهي دولة المسلمين وغيرهم محكومة بقانون الإسلام

. التناصر بين المسلمين أوسع من انتمائهم السياسي وهو حق للجميع لمن لا ينتمون لدولة إسلامية أصلاً كما هو حال المسلمين الذين لم يهاجروا إلى المدينة قبل فتح مكة[41].

7.الحقوق والواجبات الموطنة عند يوسف القرضاوي

يُقصد بالمواطنة تساوي أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الوطن الواحد سواسية من دون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو الموقف الفكري أو الوضع الطبقي.وترتكز المواطنة على قيم محورية هي: المساواة، والحرية، والحق في المشاركة في إدارة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية.

فكان للشيخ القرضاوي موقفا يبرّرُ انه من حق الشعوب بل من واجبها أن تقاتل وتحمل السلاح لتسترد أرضها وديارها إذا أخرجت منها استنادا لقول المولى عز وجل : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُواْ

لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُواْ قَالُواْ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾[البقرة: 246] ليتوقف الشيخ أمام المعاني الإعتقادية والاجتماعية والجغرافية للأمة الإسلامية في وثيقة المدينة ليخلص إلى النتيجة ذاتها قبل أن ينتقل إلى طرف من تطبيقاتها الفقهية في مدونة الفقه الإسلامي وذلك في ما ينقله العلامة ابن عابدين عن أئمة الفقه الحنفي حيث يقررون: (إن الجهاد فرض عين إن هجم العدو على بلد مسلم، وذلك على من يقرب على العدو أولا، فان عجزوا أو تكاسلوا فعلى من يليهم ثم من يليهم حتى يفترض على هذا التدريج على المسلمين شرقا وغربا).

وهنا يؤكد القرضاوي إن النبي ﷺقد اعترف بالمواطنة بين سكان المدينة من مسلمين مهاجرين وأنصار، من أوس وخزرج، ومن اليهود على اختلاف قبائلهم، معتبرا أن هذه المواطنة (العيش في وطن واحد هو المدينة) هو أساس التعاقد والتعامل بين الجميع . مشير إلى وثيقة المدينة التي مثلت دستور الدولة بالمدينة والتي تقضي بأنه من تبع المسلمين من يهود فان له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم، وان يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، وبني جشم وبني الأوس وبني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف[42].

موقف القرضاوي من الأقليات الإسلامية في بلد غير إسلامي:

الأقلية عبارة على جماعة من الناس تدخل ضمن التركيب الهيكلي للكيان البشري في الوحدة السياسية للدولة ،والأقليات ثلاثة أنواع الأقلية القومية والأقلية الدينية والأقلية المركَّبة من النوعين السابقين والنوع الأخير من الأقليات يعتبر أكثر حساسية من سابقاتها، ومن هذا النوع أقليات اليهود التي تعيش وسط المجتمعات الأممية وقد ضمنت وثيقة المدينة لهذه الأقليات التي تعيش داخل المجتمع الإسلامي حقَّ حرية العبادة والحماية مقابل شروط يلتزمون بها وتتضح هذه النقطة على التأكيد على حق المواطنة للأقليات فأظهر الإسلام مرونة كبيرة في التعامل مع قضايا حق المواطنة للأقليات التي تعيش على أرضه ما دامت ملتزمة بما عاهدت عليه وما قطعته على نفسها من عهود ومواثيق فقد جاء فيها :(....اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ....لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ...) [43] .

أرجع القرضاوي أن حكم الإقامة في بلد غير إسلامي يختلف باختلاف حال أهل هذا البلد، وموقفه من الإسلام والمسلمين. فمن البلاد ما يضطهد المتدينين عامة، ويقف من الدين موقف المعادي، ومثل هذه البلاد لا يجوز الهجرة إليها فلا يحل للمسلم أن يترك بلده المسلم الذي يتمكن فيه من أداء شعائره، ويذهب إلى بلد يضيق عليه، وفي الحديث"لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه" قالوا: وكيف يذل نفسه يا رسول الله؟ قال: يحملها من البلاء ما لا تطيق".

أما أهل البلاد من المسلمين فيرى الشيخ أن يصبروا ويرابطوا ولهم أن يعملوا بأحكام الضرورة فيما لا طاقة لهم به يقول تعالى: (فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) النحل 115 ،أما إذا كان البلد غير المسلم من تلك البلاد التي يسود فيها مناخ الحريات الدينية والمدنية والفكرية والسياسية، فلا بأس – بحسب الشيخ – أن يهاجر إليها المسلم لأهداف مشروعة مثل: العمل ، وكسب العيش، وطلب الأمن، وطلب الدراسة والسعي في طلب الرزق، والمشي في مناكب الأرض مشروع للمسلم.،

ويتناول الشيخ في سبيل التدليل على شرعية الهجرة للبلد الآمن غير المسلم الحديثين اللذين يستدل بهما بعض المتشددين على حرمة الإقامة في البلد غير المسلم وهما:

حديث: "أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، قالوا يا رسول الله ولمَ، قال: لا تتراءى ناراهما"،وحديث: "من جامع مشركا وسكن معه فهو مثله"[44].

أما الأول فإن الشيخ يلفت إلى كونه حديثا مرسلا، وعامة أهل الحديث يعدون المرسل من الضعيف، ثم يحلل سياقه التاريخي ليخلص إلى أن النبي ﷺإنما قصد بقوله: أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، أنه بريء من دمه إذا قتل؛ لأنه عرض نفسه لذلك بإقامته بين هؤلاء المحاربين لدعوة الإسلام ودولته.

وأما الثاني: فهو حديث ضعيف بالإجماع.. ومن ثم لا يقف دليلا على حرمة الذهاب إلى بلاد الغرب، في زمن اشتدت فيه حاجة الناس إلى الذهاب طلباً للرزق وللعلم ولأسباب الحياة.

وفي هذا السياق يستشهد الشيخ بهجرة المسلمين الأوائل إلى الحبشة وعيشهم في ظلال دولة غير إسلامية، يحكمها نصراني بل واستمرار بعضهم في الإقامة هناك حتى بعد زوال سبب هجرتهم إلى الحبشة وإقامة دولة الإسلام في المدينة، "فهذا يدلنا على أن المسلم يستطيع أن يعيش في كنف دولة غير مسلمة، ولا يفرض عليه الهجرة منها ، مادام يعيش فيها آمنا على نفسه وأهله، ودينه وحرماته، لا يضطهده أحد، ولا يفتنه عن دينه، وإلا وجب عليه أن يفارقها مهاجرا، حتى لا يكون من الذين تتوفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم.[45]

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث ينبغي أن نأخذ بالاعتبار أمور هامة:

. إن خلوّ مفهوم المواطنة من القيم الدينية والأخلاقيّة والاجتماعيّة ، والدعوة إلى عدم أخذها بالاعتبار، والجنوح نحو الحريّة المطلقة للإنسان، يَعني في الحقيقة عُدواناً على إنسانيّة الإنسان وتفريغاً له من محتواه الإنسانيّ، والاكتفاء بالتعامل معه على أساس غرائزي حيواني لا غير، وهو ما تدعو إليه بعض العلمانيات المتطرفة وتشرّع

على أساسه الرذيلة والفلتان الإجتماعي والشذوذ المدمرة لحياة الإنسان ، وتوسّع دائرة انتشارها من خلال المطالبة بالحريات غير المقيّدة كسبيل لتحقيق ما يُسمونه بالمواطنة الكاملة .

. الإسلام أوَّل من دعا إلى الوحدة الإنسانية الشاملة والتساوي في الحقوق والواجبات ليعيش المجتمع في سلام وأمن واستقرار

. كان للقرضاوي كتابات واجتهاد في المواطنة سعى من خلالها إلى بيان قيمها من خلال تحليله لوثيقة المدينة وإرسائها بالحثّ عليها داعيا إلى ترسيخ فكرة الولاء للوطن والارتباط له

. المواطنة في الإسلام مفهوم سياسي مدني تحقق توازنا في المجتمع على الرغم من التنوع العرقي والعقدي والديني والثقافي .

. من حقوق المواطنة عند القرضاوي الحرية واحترام الخصوصيات وحق الكرامة الإنسانية وحق الحماية والدفاع عن الوطن والمساواة والعدل وحسن المعاملة .

. المواطنة ليست مقتصرة على المواطن حقوقه الواجبة له على الوطن بل عليه أن يؤدي حق الوطن عليه .

توصيات البحث

. الدعوة إلى فهم الإسلام الصحيح وأحكامه ومبادئه السامية والعودة إليه في كل ما يتعلّق بالدين والحياة والعلاقات التي تربط الوطن بالمواطن أو العكس والأخلاق .

. تطبيق مبادئ وقيم المواطنة والإصغاء إليها من حرية وعدل ومساواة والتزام بمبادئ الأخلاق الكريمة .

العمل على تفعيل الحوار الثقافي والحضاري واحترام الثقافات الأخرى .

. العمل على الإشادة بالعلماء واجتهادهم بكل ما يتعلق بأمور الدين والحياة والعلاقات التي تربط بين الوطن ووطنه وبين الطرف الآخر والعودة إليهم في معالجة القضايا السياسية والإجتماعية والدينية .

. الدعوة إلى إحترام أصول العلاقات الدولية السلمية القائمة على التعايش السلمي والودي واحترام الحقوق والواجبات .

الهوامش او المراجع:

[1]إبن منظور ، لسان العرب ،باب ميم (بيروت : دار صادر ،د، ط، ،ج13، 1968م)ص451.

[2]حسن السيد خطاب ، بحث في حقوق المواطنة وواجباتها في ضوء الكتاب والسنة ،د، ت، ص 8

[3]سهام حروري ،المواطنة ودورها في بناء الدولة القوية الكويت أنموذجا ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013م ،2014م ص23

[4]براستان ،إشكالية المواطنة الرعية في التراث السياسي الإسلامي (برلين :المركز الديمقراطي العربي ،ط1،2017م)ص 5.

[5]خليل أبو دف ، تربية المواطنة من منظور إسلامي ،غزة ، الجامعة الإسلامية ،كلية التربية ، 1424هـ ،2004م ، ص 249.

[6]بشير نافع وآخرون ،المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، د،ت)ص 37.

[7]عبد الرحمان بن زيد الزبيدي ، بحث فلسفة المواطنة،دط ،د ،ت ،ص 5.

[8]خليل أبو دف ، تربية المواطنة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص 248.

[9]المرجع نفسه ، ص 250.

[10]أنظر حسين حلاوة ،فقه الأقليات عند الشيخ القرضاوي ،بحث مقدم لملتقى الإمام القرضاوي ، 1428هـ ،2007م،ص ص19،7.

[11]أنظر حسين حلاوة ،فقه الأقليات عند الشيخ القرضاوي ، المرجع السابق ،ص ص 19،7.

[12]محمود خليل أبو دف ،تربية المواطنة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص 245.

[13]أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ،الجامع الكبير، كتاب المناقب ، باب في فضل مكة ،حديث 3926(بيروت : دار الغرب الإسلامي ،ط1 ، ،ج5، 1996م) ص208.

[14]

[15] أحمد بن حنبل ، مسند الإمام أحمد ، تحقيق شعيب الأرناءوط وآخرون ،مسند الأنصار ،حديث رجل من أصحب النبي ﷺ ،حديث 23489(مؤسسة الرسالة ،ط1421،1هـ ،2001م ج38)ص 474.

[16]الإمام مسلم بن الحجاج ،صحيح مسلم ،تحقيق نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة بكتاب البرّ والصلة والآداب ، تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله ، حديث (2564) (. دار طيبة،د،ط، 1427هـ ،2006 ا)ص 1193.

[17]أخرجه ابن عساكر في كنز العمال برقم: (24822) .

[18]أخرجه أحمد في مسنده ، برقم: (23489)

[19]أخرجه أحمد في مسنده ، برقم: (23489) الحميد حديث 3477(بيروت : المكتبة العصرية ،د،ط ،ج3) ص 278

أبو داود ، سنن أبو داود ،تحقيق محمد محي الدين عبد العمال برقم: (24822) .

[20]أخبار عمر ،علي الطنطاوي ،ص 155.

[21]محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان ، (بيروت :دار الفكر للطباعة والنشر ،دط، ج3،1415هـ،1995م)ص20 .

[22]طريف السيد عيسى ،مقال المواطنة من المنظور الإسلامي ، 28جمادي الآخرة 1431هـ ،الموافق 2010/06/10م .ص 5.

[23]محمد بن سعد ، الطبقات الكبرى ، تحقيق م علي محمد عمر (مكتبة الخانجي،،ط1،ج 1 ، 1421 هـ ،2001 م)ص 266.

[24]محمد شلتوت ،الإسلام عقيدة وشريعة (القاهرة : دار الشروق ،ط1992،16م)ص 452.

[25]طريف السيد عيسى ،المواطنة من المنظور الإسلامي ، 28جمادي الآخرة 1431هـ ،الموافق 2010/06/10م .ص 5.

[26] شير نافع وآخرون ،المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، د،ت)ص 21.

[27]راشد الغنوشي ، حقوق المواطنة (المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي ،د،ت، ص 72.

[28]المرجع نفسه ،ص 73.

[29]أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ،البداية والنهاية ،تحقيق علي شيري (دار إحياء التراث العربي ،ط 1،ج1408،3هـ ،1988م)ص 275.

[30]أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، المرجع نفسه ،ص 276

[31]يوسف القرضاوي ،الوطن والمواطنة، المرجع السابق ص 22.

[32]أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ،المرجع السابق ، ص 275.

[33]المرجع نفسه ،ص 276

[34]عبد الله متولي ،الوطن والمواطنة نظرة شرعية ،مجلة الرأي في عددها AO.11924 الخميس 23 /2012/2م .ص 1. وتم نشره في موقع المجلة http://www.alraimedia.com/ar/article/islamics/2012/02/23/314453/nr/nc بنفس التاريخ ،تم تصفحه يوم 2017/26،10م ،على الساعة 17: 34.

[35]أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ،البداية والنهاية، المرجع السابق ، ص 274.

[36]المرجع نفسه ، ص 275.

[37]عبد الملك بن هشام الحميري ، السيرة النبوية (مصر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،ط 2 ،ج 2 ، 1375ه ،1955م)ص 147.

[38]أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ،البداية والنهاية،المرجع السابق ،ص 275.

[39]أحمد قائد الشعيبي ،وثيقة المدينة المضمون والدلالة ،(قطر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،ط 1،2006م، كتاب الأمة ،العدد 113 ، السنة 25،1426ه)،ص 221.

[40]عبد الله متولي ،الوطن والمواطنة نظرة شرعية ،مجلة الرأي في عددها AO.11924 الخميس 23 /2012/2م .ص 1. وتم نشره في موقع المجلة http://www.alraimedia.com/ar/article/islamics/2012/02/23/314453/nr/nc بنفس التاريخ ،تم تصفحه يوم 10،2017/26م ،على الساعة 17: 34.

[4141]يوسف القرضاوي ،الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية، المرجع السابق ،ص.ص 15 ،16.

[42]المرجع نفسه ،ص 17.

[43]علي عبد الله بن غلبون ،بحث أسس العلاقات الدولية في الإسلام من خلال وثيقة المدينة ،مجلة البحوث الأكاديمية، ص 125.

[44]الترمذي ، الجامع الكبير سنن الترمذي ،كتاب السير ، باب ما جاء في كراهية المقام بين اظهر المشركين ،حديث 1604(بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط1 ،ج3 ، 1998)ص207.

[45]يوسف القرضاوي ،الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية، المرجع السابق ، .ص 51.

المسؤولية المشتركة بين الدولة والمجتمع المدني في نشر قيم المواطنة

كلثوم زعطوط :جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي: الجزائر.
سعيدة حمصي : جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي: الجزائر.

الملخص:

إن تحقيق شراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في نشر قيم المواطنة من أهم عناصر بناء مجتمع آمن ومستقر، والتي تنطلق من أساس مهم وهو أن التربية والتعليم مسؤولية مجتمعية مشتركة، تضطلع بالقيام بها، بشكل رئيس مؤسسات التعليم التي تسهر الدولة على إنشاءها وتحديد مناهجها بكل ما احتوت عليه من قيم للمواطنة ونبذ للتطرف الفكري، وكذلك بمشاركة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني، باختلاف أنواعها، حيث انتشار قيم المواطنة السليمة باتت حتمية إستراتيجية لجميع الأطراف (الدولة بمؤسساتها الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني) فضلا على أن أحد المسارات الأساسية لهذه الشراكة المتبادلة بين الطرفين تؤدي إلى تفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية نحو تحقيق المواطنة الصالحة النشطة وبناء المجتمع الواعي المتعلم والمثقف وفقا لما يخدم بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: قيم المواطنة، المنظمة، المنظمات الرسمية، المنظمات الغير الرسمية (المجتمع المدني)،

Abstract:

The establishment of a partnership between the State and civil society institutions in disseminating the values of citizenship is one of the most important elements in building a secure and stable society. It is based on the important principle that education is a shared responsibility of the community. It contains values of citizenship and the rejection of intellectual extremism, as well as the active participation of civil society institutions of different types, where the spread of the values of sound citizenship has become a strategic imperative for all parties (the state with its official institutions and institutions of civil society)Moreover, one of the main tracks of this mutual partnership between the two parties is to activate the institutions of social upbringing towards the achievement of active citizenship and the building of a conscious society, educated and educated in accordance with the service of state building.

Key words: Values of Citizenship, Organization, Official Organizations, Informal Organizations (Civil Society),

مقدمة:

استدعى مفهوم المواطن بناء مؤسسات المواطنة (أحزاب، جمعيات، تنظيمات....) ليتشكل فيها، ويتدرب في إطارها، ويعبر من خلالها عن مشاغله، فتأسست بالتالي علاقات المواطنة التي كسرت حيز علاقات القربى الهرمية، لتعبر عن المساواة بين البشر أمام القانون، ويمثل المواطن بالتالي حيز المجال العام المدني، وهذا يعني أن المواطن عضو فاعل في المجتمع، كما يرتبط تعزيز دوره داخل المجتمع، بمدى مشاركته في إدارة الشأن العام، وفي مواقع اتخاذ القرار في الهياكل الرسمية وغير الرسمية على حد السواء

لقد صيرت الدولة الديمقراطية الإنسان مواطنا له حقوق وعليه واجبات، وكرست مبدأ السيادة الشعبية بأن حولت مجموع الأفراد من الحيز الخاص إلى الحيز العام الشامل، فتوسعت بالتالي قاعدة المشاركة الشعبية، ويظهر فعل هذه الأخيرة من خلال المشاركة الواسعة في فعاليات المجتمع المدني والانخراط الواعي والحر لإدارة الشأن العام، وهذه الرغبة في التعبير المشترك عن أهداف واحدة قد يعجز الفرد عن إنجازها بمفرد . وعليه نطرح التساؤل التالي:

هل يمكن اعتبار مسؤولية تربية ونشر قيم المواطنة حكرا على المؤسسات الرسمية فقط ؟ أم هي مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ؟

أولا: مفاهيم الدراسة :

ترتكز الدراسة على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي : **قيم المواطنة، المنظمة، المنظمات الرسمية، المنظمات الغير الرسمية (المجتمع المدني)**، وفيما يلي مناقشة نظرية لتعريف هذه المفاهيم والمقصود بها:

1- قيم المواطنة:

القيم في علم الاجتماع هي: "حقائق تعبر عن البناء الاجتماعي ونابعة منه، فهو –علم الاجتماع– لا يهتم بتخمين وبحث وزنها الجوهري بقدر ما يهتم بتطبيقها على الأفراد والجماعات في علاقاتهم الاجتماعية وتفاعلاتهم المستمرة فيما بينهم، بغية معرفة مستوياتهم الاجتماعية والفوارق السيكو اجتماعية التي تميز الأفراد والجماعات بعضهم عن بعض".[1]

يعرفها عالم الاجتماع الأمريكي **كلا يد كلوكهون** ، بأنها تصور ضمني او ظاهري يميز فردا او جماعة ، ويحدد تفضيلا ته ، ويؤثر في اختبارات أفعاله ووسائله ، ويتميز هذا التعريف بتعامله مع الفعل وعوائده ، كما يغطي الفرد والجماعة ، فالقيم والفرد والجماعة والمجتمع بالتوجهات المتشابهة والثانية في المواقف المختلفة ، بما يسمح بقدر عال من التماسك الاجتماعي[2] .

و تعرف **المواطنة** بأنها: "المشاركة بالعضوية الكاملة في دولة لها حدود إقليمية".[3]

كما تعرف المواطنة بأنها: "حالة ينعم فيها الإنسان بمجموعة من الحقوق والامتيازات والواجبات تجعله جديرا بالصفة، وفي الأصل المواطنة هي العلاقة بين الدولة والشعب، كأفراد وتجمعات وتمتد لتشكل علاقات المجموعات المختلفة داخل هذه الدولة، وهنا تظهر علاقة الولاء للدولة مقابل استحقاقات الحماية والحقوق السياسية وهو جوهر المواطنة، كما يشتمل مصطلح المواطنة مدلولا قانونيا واجتماعيا، فالمدلول القانوني هو مجموعة الحقوق والواجبات الممنوحة لأفراد الشعب مقابل ارتباطه بقطر محدد، والمدلول الاجتماعي يرجع إلى مشاركة أفراد المجتمع لتأكد وتكرس تلك الحقوق والمسؤوليات".[4]

2- تعريف المنظمات: التنظيم هو علاقة اجتماعية محدودة أو مغلقة عن الخارج بغرض الضبط، يكون الالتزام بنظامها مضمونا بفضل سلوك أشخاص معينين، ممن يكون سلوكهم قائما على تطبيق ذلك النظام، وهم: المدير ومن الممكن أيضا هيئة الإدارة، التي يكون لها في المعتاد سلطة التمثيل إذا لزم الأمر .[5]

فقد أشار أميتاي إتزيوني في كتابه "المنظمات الحديثة" إلى أهمية الظاهرة التنظيمية وتنوعها في مجتمعاتنا الحديثة، وبوسعنا أن نميز عدة أشكال مختلفة ذات طبيعة بيروقراطية، أو اقتصادية، أو غير مربحة، حسب أشكال التعاون و التراتب المستخدمة، وحسب ميزات البيئة ونماذج التكنولوجيا، ودرجة انخراط المشاركين وتحفيزهم. إننا لا نواجه فقط وحدات ذات بنية منظمة وأماكن تتخذ فيها القرارات، وإنما نواجه أيضا أنظمة مفتوحة تعتمد على إجراءات تنسيق وتنظيم محددة.[6]

وتعرف المنظمة بأنها وحدة اجتماعية هادفة، حيث تعمل على ديمومة وجود الفرد في الجماعة، لأن الفرد لا يستطيع العيش بمعزل عن غيره ويشكل انتماؤه للمنظمة ضرورة إنسانية تنبثق عن طبيعة السلوك الاجتماعي للإنسان.[7]

3- المنظمات الرسمية : (المؤسسات الدولة):

وهي المؤسسة العامة التي ترتبط بالنظام العام في المجتمع والدولة، فقد تكون مؤسسة سياسية كالبرلمان و الحكومة ورئاسة الدولة، وقد تكون غير سياسية مثلا إدارية، أو عسكرية، أو اجتماعية، أو قضائية، الخ..[8]

4- المنظمات المجتمع المدني : المؤسسات (الغير الرسمية)

لقد عرفها مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية بأنها: كل التنظيمات غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والخلاف.[9]
وتتكوّن منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، النقابات المهنية والعمالية، شركات الأعمال، الغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، الجمعيات المدنية، الهيئات التطوعية، جمعيات حقوق الإنسان، جمعيات حقوق المرأة، النوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية .
وبالرغم من اختلاف مؤسسات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها مؤسسات، غير ربحية، مستقلة إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر.[10]
اتفقت معظم استخدامات المصطلح على أنها تنظيمات ذات طابع اختياري لأعضائها، غير حكومية، تنشأ لخدمة مصالح وأهداف مشتركة تعظم من قدرات الأفراد، وهي تنظيمات وسيطة، فهي ليست ذات طابع قانوني، لإدارة المجتمع السياسي أو إدارة مرافق الدولة، وهي ليست وراثية، تضم الفرد منذ ميلاده كالعائلة أو القبيلة . وهي تنظيمات تملأ فضاء النشاط الإنساني التلقائي الحر، وتحقيق المواطنة بمفهومها الحديث، تخرج الناس من نطاق

ذواتهم ومصالحهم الشخصية، وتدربهم على ممارسة الديمقراطية عبر روابط اجتماعية، وتوفر التماسك الاجتماعي الذي يتجاوز المصالح الأنانية للأفراد.[11]

يعرفها **هابر ماس** : أنها عبارة عن الحلقات غير حكومية وغير اقتصادية والروابط الطوعية التي تنبثق عفويا فتتجاوب مع طريقة الجهر بالمشكلات الاجتماعية في ميادين الحياة الخاصة ، وتتلقى ردود الأفعال لتنقلها بصورة علنية إلى الميدان العام . [12]

ثانيا : توافر الأسس الثقافية والفكرية لتكريس المواطنة:

إن إشكالية المواطنة أنها ليست مجرد حقوق وواجبات، وإنما هي كذلك ثقافة وسلوك وقيم مجتمعية، وجملة من الآليات لضبط العلاقات الواجب اكتسابها والتمرس على أدائها، لمعرفة كيفية انتزاع الحقوق وممارستها، والقيام بالواجب وضرورة أدائه على أكمل وجه.

هذا ما يفيد بأن الاهتمام بالمواطنة ليس غاية في ذاته، وإنما المسعى منه تحقق مواطنة بخصائص ومواصفات معينة قادرة على إنجاز الانتقال الديمقراطي المنشود، وذلك لن يتحقق من دون المواطنة الواعية القادرة على انتزاع حقوق المواطن كاملة، والمواطنة المسئولة التي تدفع الفرد للقيام بواجبه خدمة للصالح العام.

وبالتالي فإن المواطنة الواعية هي التي تدفع إلى التعايش والانسجام والاندماج بين مختلف مكونات المجتمع والدولة، وأن ذلك لا يلغي الاختلاف والتنوع والتعدد الثقافي في المجتمع الواحد، وأن الطريق إلى ذلك ينبغي أن يتم عبر الحوار في جو من الحرية والمشاركة والتسامح وضمان سيادة قيم المساواة والعدل والإنصاف.

وهو ما لا يتم إلا عبر إصلاح شامل يستهدف كافة المؤسسات بغية تجديدها وعقلنتها، المصاحب بترسيخ ثقافة المواطنة التي تتلازم فيها حقوق الإنسان بواجباته وبأجهزة حمايتها من التجاوزات المنافية للقانون، وبغرس قيم المواطنة في الأجيال الصاعدة وتعميق الحس المدني لديها وتربيتها على ضرورة القيام بالواجب تجاه المجتمع والدولة، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وأن الولاء ينبغي أن يكون للدولة وليس للقبيلة أو الطائفة، وأهمية التمسك بالنظام واحترام القانون.

هذه القيم هي وحدها التي تؤسس لممارسة ديمقراطية صحيحة، وتحقق دولة الحق والقانون التي هي الدولة الديمقراطية بامتياز.[13] لكن تحقيق هذا لا يتم إلا بإشراك منظمات المجتمع المدني إشراكا فاعلا، باعتبارها فواعل أساسية في البناء الاجتماعي وإحداث التغيير المطلوب.

1- الأسس الثقافية والفكرية لتكريس المواطنة:

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم النظرية لشروط التغيير، كما يشكل الأرضية العملية لأهم مقومات البناء الديمقراطي، والمواطنة هي الحماية الحقيقية لمكونات المجتمع الإثنية والدينية واللغوية، كما أن المواطنة تعني

الديمقراطية وهي عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ كالعدالة والمساواة والتسامح والتفاهم بين أبناء الوطن الواحد، كما أنها وسيلة تطوير الحس الوطني والقدرات والمهارات التي تأثر في مواجهة معوقات البناء الديمقراطي التعددي للمجتمع.

ويرجع بروز مفهوم المواطنة إلى عدة عوامل، أبرزها الأزمة التي تعرضت لها فكرة الدولة الوطنية، والتي شكلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة، وذلك نتيجة عدة تحولات شهدها نهاية القرن العشرين، أبرزها تزايد المشكلات العرقية و الدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها الحداثة كبلدان العالم الثالث، بل أيضا في قلب العالم الغربي.

وإذا كانت الديمقراطية تعني في أبسط معانيها حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب، فإن المواطنة تعني تمكين أفراد هذا الشعب من حقوقهم والاستبطان في نفوسهم أهمية الإدراك بواجباتهم تجاه مجتمعهم بشكل يجعل من العلاقة بين مفهومي الديمقراطية والمواطنة علاقة جدلية يصعب معها تصور إحداهما في غياب الأخرى.

وبالتالي فإن المواطنة كمرجعية دستورية وسياسية لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضائيين الاجتماعي والسياسي، بل تضبطها بضوابط الإحساس العارم اتجاه الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس نفيه، والساعية بوسائل قانونية وسلمية للاستفادة من هذا التنوع بغية تمتين قاعدة الوحدة الوطنية، فهي لا تشكل نفيا لخصوصياتهم وإنما مجالا حيويا للتعبير عنها بوسائل منسجمة.

من هنا فإن مجتمع المواطنة هو تلك الدولة المدنية التي تجسد إدارة المواطنين جميعا، بحيث لا تميز بين المواطنين لدواعي ومبررات غير قانونية ولا إنسانية، فهي دولة جامعة وحاضنة لكل المواطنين تدافع عنهم، وتعمل على توفير ضرورات معيشتهم .[14]

2- تعليم الموطنة والتسامح كآلية لتوليد الهوية المشتركة:

لن تستقيم ممارسة المواطنة وتوطن قيمها في الثقافة السياسية بمجد إقرارها في نصوص الدساتير، حتى وإن حظيت صياغتها بالحوار والتوافق الوطنيين، فبقدر ما يلعب القانون أدوارا مفصلية في التنظيم والضبط وفرض حكم المؤسسات، يحتاج بالقدر نفسه إلى روح الإرادة العامة التي تحول قواعده ومبادئه إلى قيم جماعية ومنبثة في العقول والنفوس. لذلك تحتاج المواطنة بهذا المعنى إلى تربية وإلى مراس دءوب واختبار منتظم لقيمها.

ومع تزايد مظاهر عدم التسامح، وأعمال العنف والإرهاب، والنزاعات القومية العدوانية والعنصرية، والاستبعاد والتهميش، والتمييز ضد الأقليات الوطنية والإثنية والدينية، واللاجئين والعمال المهاجرين، وهي كلها أعمال تهدد

عمليات توطيد دعائم السلام والديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي، وتشكل كلها عقبات في طريق التنمية، زاد الاهتمام والتركيز في دور التربية على المواطنة والتسامح في تكريس الحقوق والحريات داخل الدول والمجتمعات خاصة منها المتنوعة ثقافيا.[15]

ثالثا : دور المؤسسات الرسمية في تكريس المواطنة :

تشارك العديد من مؤسسات الدولة في تربية المواطنة وتعمل على تشكيل المنظومة القيمة للفرد وتحدد سلوكه وممارساته اليومية وتساهم في خلق المواطن الصالح الذي يمتلك الخبرات والقيم والمهارات المختلفة التي تيسر له عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية والمادية ومن أهم الوسائط التي لها دور فاعل في تنشئة النشء ، الأسرة والمدرسة والمسجد والإعلام والمؤسسات الأمنية وغيرها من مؤسسات الدولة الأخرى التي تمارس دورها في البناء التعليمي للشباب :

1- دور الأسرة :

فالاسرة هي الوعاء الأول لترسيخ المبادئ الأولية لمفهوم المواطنة، وفيها ينال الطفل أولى مقوماته الجسمية و الصحية ويتعلم اللغة و الدين، كما يستقي منها العادات و التقاليد السائدة في المجتمع، وتبث فيه قيم التعاون و التضحية و التسامح وتحمل المسؤولية

ان دورها كبير في ترسيخ مفهوم المواطنة لدى الأبناء من خلال تنمية حسهم الوطني وتوجيههم إلى احترام الأنظمة والقوانين وتوجيه سلوكهم ومراقبتهم في الصغر والكبر، إضافة إلى أن على الوالدين إن يكونا قدوة حسنة يقتدي بهما الأبناء في المحافظة على مكتسبات الوطن وتعزيز وتكريس مفهوم المواطنة.

ومن أهم القيم التي تحتم على الأسرة التركيز عليها في الحوار والتواصل الأسري لتعزيز مقومات المواطنة الصالحة في أبنائها هي:

- حب الوطن و الانتماء له و تجدير الشعور به
- ربط الطفل بدينه وهويته
- تعزيز الثقافة الوطنية ونقل المفاهيم الوطنية للطفل وبث الوعي فيه بتاريخ الوطن وانجازاتها وتثقيفه بالأهمية الجغرافية و الاقتصادية للوطن
- إدراك الطفل للرمز السياسي للعلم و النشيد الوطني واحترام القيادة السياسية
- تعويد الطفل على احترام القانون و الأنظمة

– تهذيب سلوك وأخلاق الطفل وتربيته على حب الآخرين وحب العمل المشترك

– حب الوحدة الوطنية واحترام أجهزة الدولة[16]

كما تقوم الأسرة بتدريب أبنائها على المهارات والسلوكيات التي تعنيهم على ممارسة أدوارهم الاجتماعية وفق نظم وقوانين وقيم المجتمع الذي يعيشون فيه ، ولذلك ينبغي على الأسرة حتى تؤدي دورها بالشكل السليم مراعاة التالي:

– إن عمل الأسرة التربوي جزء من منظومة التربوية تتعاون فيه مع المؤسسات التربوية وغيرها من مؤسسات الدولة للتكريس مفاهيم وقيم المواطنة والولاء والانتماء للوطن لدى الأبناء.

– أن تسعى الأسرة إلى استيعاب دورها في معرفة طبيعة وخصائص الأبناء حتى تستطيع ان تتعامل معهم بشكل سليم وواع.

2– دور المدرسة :

حيث تعد المدرسة امتداد وظيفيا للأسرة تقوم معها بدور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية حيث تقوم بوسائلها المختلفة على تعميق شعور الانتماء والولاء للمجتمع وتنمية قيم المواطنة الصالحة لدى النشء وتساهم في بناء شخصيته وتثقيفه وإعداد الأفراد لمواجهة المتغيرات والتحديات التي تحدث في المجتمع ، كما تقوم بتزويد الأفراد بالمعارف والمفاهيم الاجتماعية والسياسية مما يجعلهم مدركين متفاعلين للأحداث والقضايا السياسية منحو لهم [17]، هناك العديد من المؤسسات التربوية المعنية بتعزيز قيم المواطنة حيث تأتي المدرسة في مقدمها وذلك لما لها من تأثير مباشر على الطلبة.

ويمكن للمدرسة أن تقوم بهذا الدور من خلال عدة وسائل منها: الأنشطة المدرسية التي تشكل رصيداً ثقافياً لتنمية الحس الوطني، وقيم الولاء والانتماء،وغرس السلوك السليم والاتجاه الذي يحقق المواطنة الإيجابية لخدمة الوطن، ويتجسد ذلك من خلال برامج تطوعية لخدمة المجتمعين المدرسي والمحلي، ومن الأمثلة على ذلك: تنظيف ساحات المدرسة والتشجير والقيام بحملات توعوية حول النظافة والصحة وإشراك الطلبة في المناسبات الوطنية والدينية.[18]

ومن الوسائل الأخرى التي يمكن للمدرسة التركيز عليها لتعزيز قيم المواطنة هي القدوة فالمعلم يعتبر قدوة حسنة للطلبة، ولا بد أن تكون علاقته بهم ودية وقائمة على الاحترام، وأن يعمل على توعيتهم بالمحافظة على مرافق الوطن ومكتسباته ورفع مستواهم في التحصيل الدراسي للمساهمة في نهضة وتقدم وطنهم، وإتقان العمل وترشيد الاستهلاك، كما أن سلوك المعلم في مدرسته يؤثر في الطلبة، فإذا كان سلوكاً ايجابياً يتأثر الطلبة بشكل إيجابي، أما إذا كان سلوكه سلبياً، فيصبح لدى الطلبة موقف سلبي مما يقوله المعلم لأنهم يرونه يتصرف بعكس ما يقول.

ويأتي المنهج المدرسي أيضاً كوسيلة أخرى من وسائل تعزيز القيم الوطنية في المدرسة وذلك من خلال توظيفه بشكل سليم كما هو مخطط له ،كالتنويع في أساليب وطرائق التدريس وصياغة الأهداف التعليمية السلوكية والأنشطة الصفية واللاصفية، فالمنهج يتضمن ما سيكتسبه المتعلم في كل سنة دراسية من معارف ومعلومات وقيم المواطنة.

وخلاصة القول: أن الدولة تعول على المدرسة أن تقوم بإعداد مواطن صالح يعمل لخدمة وطنه ويساهم في بناء مسيرة النهضة المباركة.[19]

3- دور المسجد:

حيث تقوم المؤسسات الدنية بشتى أشكالها بالمساهمة في غرس حب الوطن وتأصيل قيم المواطنة ومفاهيمها من خلال تعاليم الدين الإسلامي والشريعة السمحاء والتي يمكن أن تقوم بتحقيق الأهداف التالية :

- تقوية الوازع الديني الصحيح وتعزيز الوسطية والاعتدال والقيم ومحاربة الظواهر والمستجدات السلبية والانحراف السلوكي.

- غرس حب الوطن في نفوس الشباب وتعزيز مفاهيم وقيم المواطنة من خلال المؤلفات والإصدارات والمناهج الدراسية المطورة بأسلوب علمي وشرعي.

- تهذيب سلوكيات الناشئة من خلال تقديم النماذج السلوكية الصحيحة للمواطنة الإيجابية الفعالة.

- تربية الناشئة على قبول الاختلاف في الرأي واحترام والآخرين.

- التأصيل على الشرعي لمفاهيم المواطنة وقيم الانتماء والولاء .

- إحياء العادات والتقاليد الوطنية الأصلية المتفقة مع روح الشريعة الإسلامية .[20]

رابعا: دور منظمات المجتمع المدني في تكريس المواطنة:

تعتبر منظمات المجتمع المدني أحد الفواعل الأساسية في البناء والتغيير الاجتماعيين وفي ضمان الحقوق المقررة في الاتفاقيات والمواثيق العالمية، حيث يتجاوز الدور الرعائي إلى الدور التنموي، بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكليا وتعظيم القدرات والدفاع عن حقوق الإنسان، وتمكين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير مما يعطيها الشرعية في إطار تطوير البني الاجتماعية للمجتمع الأوسع.

1- المشاركة المدنية: تتميز المواطنة في المجتمع المدني، أولا وقبل كل شيء بالمشاركة الفعالة في الشؤون العامة، "الاهتمام بالمسائل العامة والولاء للقضايا العامة هي العلامات الرئيسية للفضيلة المدنية"، هكذا قال مايكل وولزر، ومن المؤكد أن جميع الأنشطة السياسية لا تستحق وصفها "بالفاضلة" أو بأنها تساهم من أجل الصالح العام، إن التقدير والسعي المستمر من أجل الصالح العام على حساب كل الغايات الخاصة والفردية الخالصة "يبدو أنه يقترب من المعنى الجوهري للفضيلة المدنية" .

إن التفرقة بين المصلحة الشخصية وإيثار الغير يمكن الإسهاب فيه بسهولة، إذ لا يوجد أي إنسان، أو مجتمع ناجح، يمكن أن يتخلى عن الدافع القوي للمصلحة الشخصية، فليس المطلوب من المواطنين في المجتمع المدني الإيثار على الذات، ولكن في هذا المجتمع، يسعى المواطنون لما وصفه توكفيل " بالمصلحة الشخصية بمفهومها الصحيح" أي المصلحة الشخصية التي يتم تحديدها في إطار الاحتياجات العامة الأوسع، المصلحة الشخصية "المستنيرة" بدلا من "قصيرة النظر"، المصلحة الشخصية التي تراعي مصالح الآخرين.

إن المشاركة في المجتمع المدني مفعمة بحب العمل للمصلحة العامة، وأكثر توجها للمصالح المشتركة، ورغم أن المواطنين في المجتمع المدني ليسوا قديسين فنيت ذواتهم فإنهم يعتبرون الملك العام أكثر من مجرد معترك للسعي وراء المصلحة الشخصية.

2- المساواة السياسية: إن المواطنة في المجتمع المدني تشمل حقوق والتزامات متساوية للجميع، ويترابط مثل هذا المجتمع بعلاقات أفقية للمعاملة بالمثل والتعاون وليس بعلاقات رأسية للسلطة والتبعية. ويتفاعل المواطنون كأنداد، وليس كرعاة وأتباع، ولا يستطيع أي مجتمع مدني معاصر أن يتخلى عن مزايا تقسيم العمل والحاجة إلى قيادة سياسية، ولكن القادة في مثل هذا المجتمع يجب أن يكونوا مسئولين عن زملائهم المواطنين، وأن يدركوا هذه المسؤولية، إن كلا من السلطة المطلقة وغياب السلطة يمكن أن يؤديا إلى الفساد، إذ إن كليهما يغرس الإحساس بعدم المسئولية. وكلما اقتربت السياسة من نموذج المساواة السياسية بين المواطنين الذين يتبعون مبدأ المعاملة بالمثل ويشاركون في الحكم الذاتي، كلما أمكن القول بأن هذا المجتمع أكثر مدنية.[21]

إن التاريخ الشاهد يفيد أن قيمة المواطنة هي وحدها التي يمكن أن تحول مجتمعا ما من مجتمع جماعات عضوية متناحرة إلى مجتمع ذي مؤسسات مدنية ممثلة، لأن المواطنة في الدولة الديمقراطية، يجب أن تكون عبارة عن عضوية في الدولة إذا كانت هذه الدولة تعكس حق تقرير لجماعة أو لعدة جماعات، وأن تكون هي القاعدة لحالة حوار بين الجماعات، وهذه المواطنة هي القادرة على بناء وطنية حقيقية قائمة على تشكيل روابط من التضامن والاعتراف المتبادل والتعاون الشامل، لا تنال منها الاختلافات العقائدية والمذهبية والعروشية والجهوية.[22]

مما يعني أن دور منظمات المجتمع المدني هو دور تنموي يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات، فهو آلية فعالة في رقابة الحكومة ومنع العنف وحماية الحقوق وترقيتها، باعتماد المشاركة الواسعة للناس في الحياة السياسية وترسيخ فكرة المواطنة ومن ثم دعم الاستقرار السياسي والمجتمعي.[23]

3- زيادة وعي الفرد ورصيده الوطني والثقافي عن وطنه وقيمه المجتمعية:

حيث تساهم منظمات المجتمع المدني في زيادة في وعي المواطن وأهمية وجوده كمواطن فاعل في سبيل تحقيق التطور المجتمعي ' كما تساعد على تحويل هذه الثقافة إلى واقع ملموس ، وأساس ذلك هو زيادة انتماء وارتباط الفرد بوطنه ، والعمل على نقله من دائرة الفردية إلى الجماعية ، وزيادة ارتباطه بالوطن الذي ينتمي إليه .

4- تنمية الإحساس بالمسؤولية :

إن تحمل كل فرد داخل المجتمع لمسؤولياته هي التعبير الحقيقي عن إراك الفرد لمفهوم المواطنة ، وذلك على أساس مجموعة من الواجبات التي تقابلها مجموعة من المسؤوليات ، ويأتي دور القانون ضبط هذه العلاقة ، تساهم هذه القيمة في تعزيز مفهوم المواطنة ، وتعمل على بلورة الفرد قادر على العطاء والبناء في المجتمع في سبيل تحيقي التنمية المنشودة .

5 - تعزيز قيم التطوع:

تعتبر الطوعية الدرجة العليا للمواطنة ، وهي نابعة من أساس الحرية في الاختبار ، كما أن القيمة تكون صادقة إذا كانت نابعة من رغبة ذاتية وليست مفروضة وقسرية من قبل جهات معنية ، وتعبر عن مدى ارتباط الفرد لوطنه.[24]

خامسا : المسؤولية المشتركة بين الدولة والمجتمع المدني في نشر قيم المواطنة:

يعتبر البحث عن تحقيق شراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في نشر قيم المواطنة من أهم عناصر بناء مجتمع آمن ومستقر، والتي تنطلق من أساس مهم وهو أن التربية والتعليم مسؤولية مجتمعية مشتركة، تضطلع بالقيام بها بشكل رئيسي مؤسسات التعليم التي تسهر الدولة على إنشاءها وبناءها وتحديد مناهجها بكل ما احتوت عليه من قيم مواطنة ونبذ للتطرف الفكري، وبمشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني سواء كانت مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمسجد، والإعلام أو مؤسسات الإنتاج والأعمال، حيث أن انتشار قيم المواطنة السليمة باتت حتمية استراتيجيه لجميع الأطراف (الدولة ومنظمات المجتمع المدني)، فضلا على أنها أحد المسارات الأساسية فهذه الشراكة المتبادلة بين الطرفين تؤدي إلى تفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية نحو تحقيق المواطنة الصالحة النشطة وبناء المجتمع الواعي المثقف المتعلم وفقا لما يخدم بناء الدولة.

ويتجلى مما سبق أن مسؤولية تربية ونشر قيم المواطنة ليست حكرا على الدولة وحدها، كما أنها ليست مهمة ومسؤولية الأسرة فحسب، ولا المدرسة والمسجد أو وسائل الإعلام، وإنما تقع المسؤولية على كاهل كل مؤسسة من المؤسسات السابقة، حسب تفاعلها مع الفرد في كل مرحلة أو أكثر من مراحل عمره.

فالأسرة على سبيل المثال يقع على عاتقها المسؤولية الأولى في تهيئة الفرد وإكسابه لقيم المواطنة الصالحة وتكوين الاستعدادات لديه لتشرب وغرس تلك المفاهيم والقيم عبر عملية التنشئة الاجتماعية لتصل به لأن يكون فردا يملك من التصورات ما يجعله آمنا فكريا، وتجعله يكون قيم واتجاهات وتعزيز الشعور بالمسؤولية والمواطنة والولاء والانتماء للوطن .

ودور الأسرة لا يقل أهمية عن دور المدرسة باعتبارها من مؤسسات الدولة بما تحمله من مسؤولية تجاه أفراد المجتمع، إذ أنها مؤسسة رسمية تمتاز بأنها تخطط بمنهجية واضحة لتعليم المعارف والقيم والاتجاهات بشكل منظم ومتدرج، ففي إطار تربية المواطنة يوكل الدور للمعلم وللمنهج وللأنشطة في بناء فكر سليم.

أما المسجد فيتكامل دوره مع بقية أدوار المؤسسات الأخرى في التأكيد على مفهوم المواطنة وتعزيز الجوانب الدينية فيها وتصحيح المفاهيم المغلوطة في المجتمع والتركيز على أسس التكاثف والتعاون في المجتمع، والدفاع عن قيمه وثقافته وأخلاقه، وتفنيد الإدعاءات التي تثار حوله والرد على أعدائه الذين يريدون النيل من وحدته وكيانه. كذلك الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام فعليها دور التثقيف والتوعية بمكتسبات الوطن وتحقيق التلاحم بين أجزائه مهما تنوعت فئاته وأجناسه، إذ إن الوطن هو الذي يحتضن هذا التنوع الاجتماعي ليصيغه في قالب متماسك يصمد أمام التحديات والفتن.

ويشير "بانكس" إلى أن تفسير "مارشال" لعناصر المواطنة الثلاث، المتمثلة في "المدنية والسياسية والاجتماعية" والذي يعد على درجة كبيرة من الأهمية باعتبارها ظاهرة اجتماعية نمائية ذات طابع ارتقائي، فضلا عن وصف كيفية بروز العناصر المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنة على مدى عدة قرون من الزمن، فالجوانب والأبعاد المدنية للمواطنة –التي برزت على السطح في انجلترا خلال القرن الثامن عشر– تزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون.

و يمنح البعد السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر للمواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع.[25]

وبناءا على ما سبق يمكن الجزم بضرورة تحقيق تكامل المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لتشكيل هوية المجتمع وصياغة توجهات أفراده في شتى الاتجاهات، وتمثل الأسرة المؤسسة التربوية الأولى، والنواة الأساسية التي

تؤثر بشكل كبير في التنشئة الاجتماعية للفرد، تليها المدرسة حيث تعد المؤسسة الرسمية التي تصيغ قيم وتوجهات الدولة والمجتمع في نفوس الناشئة، وتعمل جنبا إلى جنب مع بقية المؤسسات التربوية والاجتماعية الأخرى كالمسجد ووسائل الإعلام لتحقيق ذلك.

وفي المجتمع المدني الحديث أصبحت تربية المواطنة أساسا من أسس بناء المجتمع، وتنطلق في المجتمع المسلم من احترام المبادئ الإسلامية والقيم الاجتماعية وحرية التفكير وحرية الرأي والتعبير، وتهدف في نفس الوقت إلى تمكين المواطنين من فهم أنفسهم وأوطانهم والعالم من حولهم، وفهم ثقافتهم واحترام ثقافات الآخرين.

إن حس الانتماء للدين وللوطن يضفي على نفس الفرد الاطمئنان والاستقرار، وفقدان هذا الحس يؤثر على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للوطن، وبالتالي فإن التربية والتنشئة على الانتماء للدين والوطن بدءا من الأسرة يعد من أهم عوامل التنمية في المجتمعات. ولكي يتم ذلك فإنه من الضروري التركيز على منظمات المجتمع المدني لتعزيز قيم المواطنة وعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات الوطنية التي تؤصل هذه الرسالة وترسخ معانيها في نفوس أبناء المجتمع على اختلاف أدوارهم.[26]

قائمة المراجع:

[1]دونال ماكري: قاموس علم الاجتماع، تر: عبد الهادي الجوهري، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988، ص ص 192،193

[2]ريهام أحمد خفاجي ، مؤسسات المجتمع المدني (رسل قيم) قراءة في أدوار المحلية والدولية ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، 2017، ص ص 32 -33 .

[3]ميشيل مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، تر: عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص110.

[4]سحر محي الدين الفكي: المواطنة في ظل التنوع الثقافي في السودان، بحث مقدم في ندوة المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، مختبر الدراسات الدستورية والسياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 13-15 مارس 2009، ص 243.

[5]ماكس فيبر: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، تر: صلاح هلال، المركز القومي للترجمة،ط1، القاهرة، 2011 ص85

[6]جيل فيريول: معجم مصطلحات علم الاجتماع، تر: أنسام الأسعد، دار ومكتبة الهلال بيروت، ط 1 ،2011،ص 133

[7]خليل الشماع، خضير حمود: نظرية المنظمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان الأردن، 2007 ص17.

[8]أحمد سعيفان: قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2004م، ص 298

[9]شاوش إخوان جهيدة: "واقع المجتمع المدني في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2015/2014 ، ص27

[10]أحمد إبراهيم ملاوي: "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة"، بحثٌ مقدَّمٌ إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، 22/20 جانفي 2008 ص 7، 8.

[11]مجموعة من أساتذة الجامعات المصرية: مجموعة من الدراسات والبحوث في علم الاجتماع، كتب عربية، ص 288

[12]الهام احمد خفاجي ، مرجع سابق ، ص 31.

[13]ديدي ولد السالك: تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ الممارسة الديمقراطية، ورقة بحثية في "المواطنة في المغرب العربي"، مجموعة الخبراء المغربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 09، نوفمبر 2012، ص 05.

[14]مروة كريدية: المواطنية في مجتمع متعدد، http ://arabsi.org/attachements/article/1302/%.PDF . ص ص 8-10

[15]أحمد مالكي: الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، بحث مقدم في المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية 30-31 مارس 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص36

[16]شيماء مبارك ، شياب محمد الأمين : التواصل الأسري ودوره في تنمية وترسيخ قيم المواطنة ؟ ، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، يومي : 10/09 أفريل 2013 ، ص 9

[17]رشدي بوزكري : المواطنة ودورها في بناء الدولة القوية "الكويت نموذجا "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة ، جامعة بسكرة ، 2015/2014 ، ص 55.

[18]صبحا بنت سليمان بن سعيد الهيملية : المدرسة ودروها في تعزيز قيم المواطنة ، دائرة برامج المواطنة – وزارة التربية والتعليم ، http://alwatan.com/details/84219

[19]صبحا بنت سليمان بن سعيد الهيملية : مرجع سابق .

[20]رشدي بوزكري : مرجع سابق ، ص 56

[21]روبرت د.بوتنام: كيف تنجح الديمقراطية تقاليد المجتمع المدني في ايطاليا الحديثة، تر: إيناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1،القاهرة،2006، ص ص 108.109

[22]سهيل الحبيب: الهوية والدولة والمواطنة، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط المملكة المغربية، 2017 ، ص 22

[23]أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، بيروت، 2000، ص97.

[24]قدري فضل كسبه : منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين ، رسالة ماجستير تخصص التخطيط والتنمية السياسية ، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2013، ص ص 80-81.

[25]محمد زين العابدين: المواطنة الحقوق والواجبات واقع وطموحات، http://www.imamu.edu.sa/research_chairs/naief_chair/documents 25/10/2017، h 11:09

[26]محمد زين العابدين: مرجع سابق .

مدى تجسيد منهاج التربية المدنية في الطور الأول من التعليم الابتدائي لقيم المواطنة المناهج الجديدة 2017/2016

د/ مصباح الهلي: جامعة الشهيد حمه لخضر ـ ولاية الوادي ـ الجزائر

أ/ عبد الغني مخلوفي: جامعة قاصدي مرباح ـ ولاية ورقلة ـ الجزائر

الملخص:

خلصت الدراسة إلى أن منهاج التربية المدنية في الطور الأول من التعليم الابتدائي يفتقر إلى التجسيد الفعلي لقيم المواطنة المرصودة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية إن من خلال قلة المواضيع المدرجة من ناحية، أو من خلال سطحية التناول للمواضيع التي لا تعبر عناوينها عن غنى محتواها من ناحية أخرى، إضافة إلى عدم كفاية الحجم الزمني المخصص لها أسبوعيا لترسيخ القيم لدى الناشئة (حصة واحدة في الأسبوع مدتها 45د).

الكلمات المفتاحية: منهاج التربية المدنية ـ قيم المواطنة ـ الطور الأول من التعليم الابتدائي.

The extent to which the curriculum of civic education in the first stage of primary education for the values of citizenship, the new curriculum 2016/2017

Abstract:

The study concluded that the curriculum of civic education in the first stage of primary education lacks the actual embodiment of the values of citizenship observed in the National Education Directive. In the absence of the subjects listed on the one hand, or through the superficiality of subjects whose titles do not reflect the richness of their content on the other , As well as the insufficient amount of time allocated to it each week to consolidate the values of the emerging (one share per week of 45 m).

key words: The curriculum of civic education- Citizenship values - First stage of primary education.

مقدمة:

تسعى المجتمعات و الدول جاهدة للحفاظ على بقائها من خلال تنمية ثقافة الاعتزاز بالانتماء إلى منظومة القيم التي ترسخها هذه الدول في مواطنيها خدمة لتميزها وللحيلولة أيضا دون ذوبانها في ثقافات أخرى، أو الانبهار بها، والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات يبذل قصارى جهده للحفاظ على خصوصيته إن بمؤسسات المجتمع المدني غير الرسمية أو الرسمية، هذه الأخيرة التي تعد المدرسة من أهمها، وتعمل المدرسة من خلال نظامها التربوي على إنشاء المواطن الصالح وفق أيديولوجية ترسمها الدولة من خلال استشراف مواصفات المواطن الذي يتحمل مسؤولية التنمية ويواصل عجلتها، ويطور بلاده بما يبوئها مكانة مرموقة بين الدول في العالم، فلقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر في 2008/01/23 ما نصه:" وبهذه الصفة تسعى التربية إلى تحقيق الغايات التالية: تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا، وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة "[1] ويضيف القانون نفسه " ... تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي، وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية "[2].

مما سبق فإن المدرسة يفترض بها أن تعنى أيما عناية بتنمية قيم المواطنة لدى الناشئة، وقد اختصت بذلك مواد دراسية بعينها فضلا عن إسهام المواد عموما في هذا البعد الهام من شخصية الفرد الجزائري، ومن أهم تلك المواد التربية المدنية والتي غايتها: تنشئة الإنسان كمواطن صالح، ولقد سميت التربية المدنية في دليل المعلم للسنة الثالثة ابتدائي بالمواطنة[3]، من أجل هذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على مدى تجسيد منهاج الطور الأول (السنتان الأولى والثانية ابتدائي) للتربية المدنية لقيم المواطنة من خلال محتوى كتابي السنتين.

مشكلة الدراسة:

من خلال ما تمر به المجتمعات العربية في بداية القرن الواحد والعشرين من هزات أدت في بعضها إلى شبه زوال الدول وتفرقها إلى كينونات إثنية أو عرقية أو حتى قبلية، أصبح من الضروري الكلام عن دور المدرسة في المساهمة في الحفاظ على وحدة الأمة باعتبارها الرافد الرئيس الذي تستغله الدول الحديثة في تنشئة أجيالها على قيم المواطنة، من الشعور بالانتماء للوطن، والولاء له، والاعتزاز بالتراث الثقافي للأمة وتقبل الآخر والتعايش معه، والمشاركة الجماعية،... وتجد الجزائر نفسها جغرافيا في محيط مضطرب من دول الجوار وغزو من وراء البحار، في محاولة لزعزعة الاستقرار والانخراط في الخراب العربي الحاصل مؤخرا، مما يحتم علينا كمثقفين ضرورة النظر والتفحص في محتويات المناهج الدراسية المقدمة لأبنائنا ومدى رصانة محتواها وقدرته على تعزيز ثقافة المواطنة

بما يحفظ للدولة بقاءها واستقرارها، ويعزز من اعتزاز أبنائها بانتمائهم لها، ولا أنسب للوقوف على كل هذا من منهاج التربية المدنية للإجابة على الآتي:

1- ما مدى احتواء الكتابين لقيم المواطنة ؟
2- ما هي أهم القيم الواردة في الكتابين طبقا للقانون التوجيهي للتربية الوطنية ؟
3- هل الحجم الزمني المخصص لهذه المادة كاف لإرساء سلوكات المواطنة وتمثلها ؟
4- هل تكفي المدرسة وحدها لترسيخ قيم المواطنة ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1- إبراز أهم قيم المواطنة المدرجة في منهاج التربية المدنية للطور الأول، ومدى مطابقته لما جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية.
2- أهمية الحجم الزمني المخصص للمادة في إرساء سلوك المواطنة.
3- توجيه الاهتمام للعناية بتربية المواطنة لدى الناشئة.
4- توضيح العلاقة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع ذات الصلة في القيام بتربية المواطنة.

منهج الدراسة:

لا شك أن المنهج الوصفي بتحليل المحتوى أو المضمون هو الأنسب لهذه الدراسة باعتبار العينة هي محتوى كتاب التربية المدنية للطور الأول من التعليم الابتدائي، فالوصف من مهامه الرئيسة أنه يحقق للباحث فهما أعمق للظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة.[4]

عينة الدراسة:

تتمثل العينة هنا في دروس وأنشطة التربية المدنية المدرجة على كتابي التربية المدنية للطور الأول من التعليم الابتدائي (السنتان الأولى والثانية ابتدائي).

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

1- **قيم المواطنة:** وتعني المعتقدات التي تحدد سلوك الفرد نحو الدولة التي يعيش فيها.[5]

وهي في هذه الدراسة حسب القانون التوجيهي للتربية الوطنية تتمثل في: الشعور بالانتماء للشعب الجزائري وحب الوطن، والمحافظة على الوحدة الوطنية، والاعتزاز برموز الدولة، والوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، وترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية.

2 -منهاج التربية المدنية:

يختلف المنهاج عن الكتاب المدرسي في كونه (المنهاج) يحتوي على جملة من المركبات لا نجدها في الكتاب وهي تعطى للمعلم: الكفاءات الختامية للميادين، الكفاءات الشاملة للمواد، مصفوفة الموارد المعرفية والمنهجية والسلوكية ...، بينما الكتاب يحدد محتويات المادة، وقد استعضنا عن المنهاج هنا بمحتوى الكتاب المدرسي نظرا لأن الممارسة الصفية لدى المعلمين ـ مع الأسف ـ مقتصرة على استخدام الكتاب وسيلة لتقديم الأنشطة والدروس.

الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات الأكاديمية والأبحاث التي تطرقت للمواطنة، ومن زوايا مختلفة، غير أن هذه الورقة البحثية لا يمكنها استيعاب هذا الكم، فلا بأس من أخذ عينتين من الدراسات السابقة للتدليل على ما ذهب إليه البحث، دراسة عربية وأخرى أجنبية.

1 -**دراسة العبد الكريم، والنصار 1426هـ:** والتي كان عنوانها " التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية "[6]، واهتمت الدراسة بتحليل المحتوى الوصفي الظاهري لكتب التربية الوطنية المقررة على طلاب المرحلة المتوسطة في المملكة، وكذا كتب المواطنة في المرحلة المتوسطة ببريطانيا، وهدفت الدراسة إلى:

- التحليل النوعي لمنهج التربية الوطنية في الدولتين بهدف المقارنة بين الأسلوبين في تناول أهداف ومحتوى التربية الوطنية.
- رصد نقاط الاتفاق والاختلاف بين منهجي الدولتين.
- بناء نموذج مقترح لتدريس التربية الوطنية في السعودية.

ومن نتائج الدراسة اقتراح الباحثين نموذجا لمنهج التربية الوطنية يوم على بعدين رئيسين هما: بعد المواطنة (السلوك)، وبعد الوطنية (الوجدان).

2 -**دراسة ولكر جويس Walker Joyce (2005)**[7]: والتي استهدفت التعرف على صور المواطنة بين الشباب ودور المعلمين في الجامعة ومعاهد التعليم في إكساب هؤلاء الشباب قيم المواطنة، وتوصلت إلى أن البرامج والأنشطة في الجامعة لها علاقة تأثير إيجابي في مساعدة الشباب على اتخاذ القرار و الإدراك الصحيح لاحتياجاته ومشكلاته والمساهمة في حلها وتدعيم المواطنة لديهم.

عرض وتحليل نتائج الدراسة:

أ تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الأولى ابتدائي:

احتوى الكتاب على ثمانية مواضيع (دروس) تبعا للمقاطع الثمانية للغة العربية، حيث تتم دراسة الموضوع الواحد خلال أربعة أسابيع (مدة المقطع)، بمعدل حصة واحدة في الأسبوع ذات45 دقيقة، والجدول الموالي يوضح مواضيع الكتاب.

جدول رقم (1): مواضيع التربية المدنية وفق ميادين اللغة العربية في السنة الأولى ابتدائي

المقطع	عائلتي	المدرسة	الحي والقرية	الرياضة والتسلية	البيئة والطبيعة	التغذية والصحة	التواصل	الموروث الحضاري
الدرس	التحية وردها	بطاقتي المدرسية	أحترم الكبير	أعطف على الصغار	علم وطني	العملة الوطنية	وثائق هويتي	النشيد الوطني

بالنظر إلى المواضيع المدرجة فإنها ابتداء قليلة العدد مقارنة بمدة الدراسة السنوية، والتي هي 32 أسبوعا للدراسة الفعلية، حيث أن وتيرة التدريس تكون بشكل نشاط أو درس يقدم في أسابيع ثلاثة ثم تخصص حصة الأسبوع الرابع للإدماج والتقويم، وقد اعتمدت المناهج في التربية المدنية ثلاثة ميادين تستمر مع التلميذ إلى نهاية المرحلة الابتدائية وهي: ميدان الحياة الاجتماعية، وميدان الحياة المدنية، وميدان الحياة الديمقراطية والمؤسسات، والجدول الموالي يوضح توزيع المواضيع على الميادين.

جدول رقم (2): توزيع مواضيع التربية المدنية في السنة الأولى ابتدائي على الميادين

الميادين	**الحياة الاجتماعية**	**الحياة المدنية**	**الحياة الديمقراطية والمؤسسات**
الدروس	التحية وردها/أحترم الكبير/أعطف على الصغار	بطاقتي المدرسية/علم وطني/العملة الوطنية/وثائق هويتي/النشيد الوطني	/

من خلال الجدول يخلو ميدان الحياة الديمقراطية والمؤسسات من مواضيع تخصه، مما يدل على أن بعض قيم المواطنة المحددة في التعريف الإجرائي لا يمكن وجودها، باعتبار غياب محتويات الميدان أصلا، والجدول الموالي يوضح انتماء المواضيع لقيم المواطنة المحددة في التعريف الإجرائي.

جدول رقم(3):توزيع مواضيع التربية المدنية للسنة الأولى ابتدائي على قيم المواطنة.

قيم المواطنة	الشعور بالانتماء	حب الوطن	المحافظة على الوحدة الوطنية	الاعتزاز برموز الدولة	الوعي بالهوية الوطنية	ترقية القيم
الدروس	/	/	/	علم وطني/العملة الوطنية النشيد الوطني	وثائق هويتي	التحية وردها أحترم الكبير أعطف على الصغار

من خلال الجدول فإن القيم الثلاثة المهمة من قيم المواطنة والتي حث عليها القانون التوجيهي لا أثر لها في مواضيع السنة الأولى (الشعور بالانتماء، وحب الوطن، والمحافظة على الوحدة الوطنية)، ولا يخفى أن هذه المرحلة الدراسية تندرج ضمن مرحلة الطفولة المتوسطة من مراحل النمو (من 6 إلى 12 سنة)، هذه المرحلة التي من مطالبها: تطوير الضمير والحس الأخلاقي ومقياس للقيم [8]، وهي هنا تخلو في سنتها الأولى من القيم الثلاثة المشار إليها، وخصت باقي القيم بخمسة مواضيع، ثلاثة منها في الاعتزاز برموز الدولة وحتى هذه الأخيرة فإن مواضيعها قدمت بشكل تعريفي بسيط لا يخدم غرس قيمة الاعتزاز في نفوس الناشئة فمثلا يستنتج التلميذ في الدرس الآتي: "علم الجزائر أخضر وأبيض تتوسطه نجمة وهلال أحمرا اللون" [9]. مثل هذا الاستنتاج لا يخدم قيمة الاعتزاز برموز الدولة إطلاقا، وإنما هو وصف لألوان العلم الوطني، لينتهي النشاط في هذا الدرس بأيقونة **أحفظ**، والتي محتواها" أنا تلميذ جزائري أعتز بعلم وطني" [10]، وواضح أن الربط بين الاستنتاج والحفظ هنا غير موجود أصلا، فلو أن الاستنتاج كان مثلا: علم الجزائر مات من أجله عدد كبير من أجدادنا في سبيل أن يبقى مرفرفا على أرضنا. لكان الحفظ المشار إليه معقول الترابط منطقيا، في صورة مقدمات تفضي إلى نتائج، أما والحال كما هي مبينة فإنه لا ترابط منطقي بين أجزاء الدرس.

ب -تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الثانية ابتدائي:

احتوى الكتاب على 24 موضوعا(درسا)، ضمن نسق الميادين المعتمد في المناهج الجديدة والذي يستمر بتسميته لكامل مرحلة التعليم الابتدائي، وأيضا في سياق توافقه مع مقاطع اللغة العربية الثمانية، لورود مادة التربية المدنية واللغة العربية في كتاب موحد إضافة إلى التربية الإسلامية، غير أن كتاب السنة الثانية تم إغناء محتواه بمقابلة كل مقطع من مقاطع اللغة العربية بثلاثة مواضيع، بدل موضوع واحد كما في السنة الأولى والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(4): مواضيع التربية المدنية وفق ميادين اللغة العربية في السنة الثانية ابتدائي

المقطع	عائلتي	المدرسة	الحي والقرية	الرياضة والتسلية	البيئة والطبيعة	التغذية والصحة	التواصل	الموروث الحضاري
الدرس	من حقي أن أتعلم/ أتقن عملي /من واجبي الانضباط	أطيع المسنين. أتضامن مع جاري/أنا تلميذ مطيع	الشجرة صديقة الإنسان/ لنحم غابتنا/الحديقة العامة	الحق في الراحة/الحق في اللعب/ أنظم أوقاتي	نظافة المدرسة الماء ثروة نظافة المحيط	أنا نظيف/ أقرأ البطاقة الغذائية/ نظافة الغذاء	أتحاور مع غيري/ آداب الحوار/ أقبل الرأي الآخر	الممتلكات العامة والخاصة/ المرافق العمومية/ تراثنا ملك للجميع

من خلال الجدول فإن الأمر في السنة الثانية مختلف عما رأينا في السنة الأولى، فعدد المواضيع (الدروس) المدرجة تضاعف ثلاثة أضعاف، ليصبح العدد 24 درسا يتم تقديمها بمعدل درس كل أسبوع، ويبقى الأسبوع الرابع من المقطع كالعادة للدعم والإدماج، كما ينتهي الدرس بأيقونة **أساهم** والتي هي التوظيف العملي للتعلمات من خلال إرساء الكفاءة سلوكا عمليا لدى المتعلم، بدل التركيز على التعلمات أو المعارف فقط، وهذا يجسد إرساء أهم مركبة من مركبات الكفاءة الثلاثة: مركبة المعارف، ومركبة المواقف والقيم، والمركبة المنهجية. وهنا في هذه الأيقونة المشار إليها نجد أن مركبة المواقف والقيم يتم إرساؤها ومتابعة أدائها من المتعلم من خلال تفعيله للتعلمات (المركبة الأولى من الكفاءة).

وبالعودة إلى المواضيع فإن توزيعها وفق الميادين الثلاثة للمادة جاء على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (5): توزيع مواضيع التربية المدنية في السنة الثانية ابتدائي على الميادين

الميادين	الحياة الاجتماعية	الحياة المدنية	الحياة الديمقراطية والمؤسسات
الدروس	من حقي أن أتعلم/ أتقن عملي /من واجبي الانضباط/ أطيع المسنين/أتضامن مع جاري/أنا تلميذ مطيع/ الشجرة صديقة الإنسان/ لنحم غابتنا/الحديقة العامة	الحق في الراحة/الحق في اللعب/ أنظم أوقاتي/ نظافة المدرسة/ الماء ثروة / نظافة المحيط/ أنا نظيف/أقرأ البطاقة الغذائية/ نظافة الغذاء.	أتحاور مع غيري/ آداب الحوار/ أقبل الرأي الآخر/ الممتلكات العامة والخاصة/المرافق العمومية/ تراثنا ملك للجميع.

من خلال الجدول دائما ـ وعلى خلاف السنة الأولى ـ فإن ميدان **الحياة الديمقراطية والمؤسسات** تضمن مواضيع ذات أهمية بالنسبة للتلميذ، يتعلم من خلالها أسس التعامل مع الآخرين في صورة أولية تؤسس لمفهوم الديمقراطية والتعايش مع الآخر بما يتناسب والمرحلة العمرية للتلميذ، من خلال مواضيع (أتحاور مع غيري/ آداب الحوار/ أقبل الرأي الآخر)، كما تعلمه أيضا مفهوم احترام الملكية العامة والمحافظة عليها في صورة أولية أيضا تتناسب ومرحلته العمرية من خلال مواضيع (الممتلكات العامة والخاصة/ المرافق العمومية/ تراثنا ملك للجميع)،

فمثلا في موضوع أقبل الرأي الآخر يعرض النشاط بشكل وضعية تعلمية ملخصها تخطئة تلميذ لزملائه في الفوج فيما قاموا به من إنجاز، وهذا الإنجاز يحتمل أكثر من رؤية في القيام به، ثم تتبع الوضعية بأسئلة توصل المتعلمين إلى ضرورة تقبل رأي الآخرين فيما يمكن فيه تعدد الرؤى، وليس بالضرورة اعتماد الرأي الأوحد فيما يسعنا فيه الاختلاف، ليختم النشاط بأيقونة **أساهم** والتي محتواها: حدث خلاف بين زميليك، بماذا تنصحهما؟ [11] ليبدي التلميذ رأيه ويمارس هذا السلوك فيما بعد من خلال احتكاكه وتعامله مع غيره، كما تعتبر هذه الأيقونة ـ حسب واضعي المنهاج ـ محكا لتقييم سلوك المتعلم من طرف المعلم بإحالته عليها عند اقتضاء الحالة للاحتكام إلى ما استفاده من الدرس ممارسة لا تعلمات صرفة فقط.

ومن خلال المواضيع أيضا يمكن أن توزع هذه الأخيرة وفقا للقيم المحددة في الدراسة اعتمادا على مرجعية القانون التوجيهي للتربية الوطنية على النحو الآتي:

جدول رقم(6):توزيع مواضيع التربية المدنية للسنة الثانية ابتدائي على قيم المواطنة

قيم المواطنة	الشعور بالانتماء	حب الوطن	المحافظة على الوحدة الوطنية	الاعتزاز برموز الدولة	الوعي بالهوية الوطنية	ترقية القيم
الدروس	تراثنا ملك للجميع.	الممتلكات العامة والخاصة/ المرافق العمومية	أتحاور مع غيري/ آداب الحوار/ أقبل الرأي الآخر			من حقي أن أتعلم/ أتقن عملي /من واجبي الانضباط/ أطيع المسنين/أتضامن مع جاري/أنا تلميذ مطيع/ الشجرة صديقة الإنسان/ لنحم غابتنا/ الحديقة العامة/ الحق في الراحة/الحق في اللعب/ أنظم أوقاتي/ نظافة المدرسة/ الماء ثروة/ نظافة المحيط/ أنا نظيف/أقرأ البطاقة الغذائية/ نظافة الغذاء.

من خلال الجدول فإن قيمة الاعتزاز برموز الدولة الموجودة بعض مواضيعها في السنة الأولى خلت من أي موضوع في السنة الثانية، والشأن ذاته في قيمة الوعي بالهوية الوطنية فهي أيضا لم يدرج فيها أي موضوع، وتركزت معظم المواضيع في قيمة ترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية، بما يساوي ثلاثة أرباع المواضيع المدرجة أي 18 موضوعا، غير أن الأيقونة **أساهم** المشار إليها سابقا والتي عنى بها واضعوها تمثيل الجانب السلوكي الأدائي لإرساء القيمة لا يعبر دائما عما وضعت له، فمثلا في درس من حقي أن أتعلم، والذي يستنتج فيه المتعلم الآتي: لكل طفل الحق في التعليم ـ التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني للجميع[12] تجد محتوى أيقونة **أساهم** الآتي: أجمع صورا لمنجزات علمية. فهل هذا المحتوى يمكن تجسيده ممارسة عملية في ترقية قيمة الحق في التعلم ومجانيته؟ وأيضا في أطيع المسنين ...

الخلاصة العامة:

من خلال الجداول السابقة المتضمنة لمحتويات كتابي التربية المدنية في الطور الأول من التعليم الابتدائي يمكن القول بأن:

1 -المواضيع المدرجة لا تمس العمق المتعلق بقيم المواطنة، وإنما هي مواضيع سطحية التناول، لا تعبر في كثير من الأحيان عناوينها عن غنى محتواها(علم وطني/ العملة الوطنية/ تراثنا ملك للجميع...) فالمتفحص لهذه الدروس يعتقد ثراء المحتوى بما يتناسب والعنوان، غير أنه يتفاجأ مثلا في درس **تراثنا ملك للجميع**، بخلاصة تقول: " التراث الثقافي في بلادنا متنوع "[13].

2 -قلة المواضيع في السنة الأولى يدل على أن منهاج السنة الأولى في حاجة إلى الإثراء من أجل تعزيز قيم المواطنة لدى تلميذ هذه السنة كونه أول مرة يمارس تجربة اجتماعية خارج نطاق الأسرة.

3 -ضرورة الاهتمام بقيمتي الاعتزاز برموز الدولة، والوعي بالهوية الوطنية، لما لهما من أثر في تعزيز قيم المواطنة عموما لدى الناشئة، باعتبارهما قيمتان تمثلان جوهر المواطنة، ذلك أن الاعتزاز برموز الدولة من شأنه أن يدفع الناشئة لتمثل باقي القيم، فما نلحظه من سلوك التلاميذ في العزوف أو الهروب من الاستعداد للعلم الوطني في ساحات المدارس، وكذا عدم الاهتمام باللغة العربية لغة تخاطب وتواصل بين الأساتذة والتلاميذ، أو بين التلاميذ فيما بينهم، يدل دلالة واضحة على افتقار المناهج لتعزيز القيمتين المذكورتين في الناشئة من خلال المحتوى الدراسي المقدم، الذي يفترض أن تعنى به مادة التربية المدنية تحديدا، فضلا عن توفر المواد الأخرى في إطار تكامل المواد، لما يعزز هاتين القيمتين.

4 -الحجم الزمني المخصص للتربية المدنية (حصة واحدة في الأسبوع مدتها 45د) غير كاف البتة لغرس قيم المواطنة في شكل مركبة معرفية، ناهيك عن إرسائها مركبة قيمية سلوكية في مواقف عملية تتطلبها الحياة اليومية للتلميذ، ومعلوم أن قلة الحجم الزمني للمادة دليل عدم الاهتمام بها سواء من الأستاذ أو من التلميذ أو من الأولياء، فلا بد من إعطائها حجما زمنيا يكفل لها إعادة الاعتبار والاهتمام.

خاتمة:

إن هذا التحليل لمضامين كتابي التربية المدنية للطور الأول من التعليم الابتدائي، يدفع المثقفين لدق ناقوس الخطر لدى المشرفين على المناهج، لتوجيه العناية بهذا الجانب المهم في شخصية أبنائنا، والذي من شأنه أن يحفظ للجزائر كينونتها أمة موحدة، ويعلي من اعتزاز أبنائها بانتمائهم لها في ظل تجاذبات إقليمية ودولية من شأنها- إن استمر الوضع على حاله - أن تجر الناشئة لممارسات قد تؤدي - لا قدر الله - إلى ضياع الدولة في تكتلات إثنية أو عرقية أو قبلية أو عروشية تعصف بالأخضر واليابس.

المراجع:

[1]وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 . 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، عدد خاص، فيفري 2008، ص 60.

[2]المرجع نفسه، ص 60.

[3]وزارة التربية الوطنية: مديرية التعليم الأساسي، دليل المعلم للسنة الثالثة ابتدائي، جوان 2012، ص 35.

[4]أبو حطب فؤاد، وصادق آمال: مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1991، ص 102.

[5]عمر علي عليان: درجة تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة في ظل العولمة، دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الأقصى بقطاع غزة، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، يونيو 2014، ص9.

[6]العبد الكريم راشد بن حسين، وصالح بن عبد العزيز النصار: التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة، دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة، المملكة العربية السعودية، 1426هـ .

[7] Walker Joyce : Shaping Ethics Youth Workers matter. New directions for youth development, Journal Articles Reports descriptive American, 2005.

[8]عبد المجيد نشواتي: علم النفس التربوي، ط4، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 185.

[9]محمود عبود وآخرون:كتابي في اللغة العربية التربية الإسلامية التربية المدنية للسنة الأولى، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2016، ص 89.

[10]المرجع نفسه، ص 89.

[11]نسيمة ورد تكال وآخرون: كتابي في اللغة العربية التربية الإسلامية التربية المدنية للسنة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2016، ص 153.

[12]المرجع نفسه، ص 14.

[13]نسيمة ورد تكال وآخرون: المرجع السابق، ص 174.

المجتمع المدني(الجمعيات)ودوره في تنمية روح المواطنة عند الشباب

د. أحمد فرحات:جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي: الجزائر.
عمار عون. جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي : الجزائر

الملخص:

أصبحت المواطنة في العصر الحاضر من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند التحدث عن التنمية البشرية أو مشاريع الاصلاح والتطوير لأنها تعبر عن علاقة المواطن بوطنه بالدرجة الأولى.

فالورقة التي بين أيدينا تهدف إلى اكتشاف الدور الذي تقوم به مختلف مؤسسات المجتمع المدني بشيء من التفصيل، من جمعيات ونوادي وغيرها في تكريس كل ما من شأنه الإسهام في إنزال المواطنة من الفكر إلى الواقع من خلال دراسة تحليلية لمختلف البرامج السنوية المسطرة من طرف المكاتب والتي تترجمها التقارير الأدبية المصرح بها، والتي يمكن أن تظهر في أشكال عديدة منها: التحفيز على المشاركة في الشأن العام وكذا غرس قيم ذات الصلة مثل احترام القانون والموقف من ضمان الحريات الفردية والتسامح وحرية التعبير وتثمين العمل التطوعي والاختلاف الايجابي بعيدا عن التعصب والعنف والاقصاء.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني،الجمعية،المواطنة

The Subject: Civil society (associations) and its role in developing the spirit of citizenship among young people

Abstract

Citizenship in the current era is one of the most pressing issues when it comes to human development projects, because they reflect the citizen's relationship in his home country first and foremost.

In this article, we seek to discover the role played by the various institutions of civil society, associations and clubs devoted to the contribution of citizenship of thought to reality. Through an analytical study of the different annual programs for the offices, which results in authorized literary reports, which can appear in many forms, including: motivation to participate in public affairs, instilling respect for the values of law, guarantee individual liberties, tolerance, freedom of expression, evaluation of voluntary work and positive difference away from intolerance, violence, exclusion.

Keywords: civil society, society, citizenship

مقدمة:

شهدت دول العالم عامة والجزائر خاصة في الآونة الأخيرة الكثير من الأحداث والتطورات على جميع الأصعدة التي فرضت عليها عملية التغير السريع حيث ساد القلق أوساط هذه المجتمعات خوفا من أن يؤدي هذا التغيير والتحول الاجتماعي والمرتبط بالتطور التكنلوجي إلى التأثير السلبي على المنظومة القيمية والمبادئ والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

ومن هذا المنطلق أولت الدولة الجزائرية الاهتمام بالمجتمع المدني حيث سنت الكثير من القوانين الجديدة التي تعمل بدورها على تسهيل تأسيس الجمعيات ومن هذه القوانين القانون الخاص بالجمعيات 31/90الذي أعطى كل

التسهيلات اللازمة لتأسيس جمعية جديدة مهما كان طابعها .ديني ،أو اجتماعي أو ثقافي أو رياضي ، إلا أن الدولة نتيجة للمأساة التي مر بها الشعب الجزائري وقفت على أنه لابد من وجود جهة أخرى مساندة للجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية احتياجات الأفراد والوصول إلى المجتمع ،خاصة أن نشأة هذا المجتمع تابعة من الحاجة الفعلية لها .

إن المجتمع المدني اليوم في الجزائري أصبح يشكل قوة دافعة إلى جانب الدولة على مستوى التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وهذا ما نشهده في العدد الهائل لمنظمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات ، حيث أصبحت فئات المجتمع تنشط في اطار قانوني مهيكل لايمت بالفوضة.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الدراسة الاقتراب نوعا ما من هذه المنظمات (الجمعيات) للتعرف على واقعها الميداني من خلال الأنشطة المتنوعة التي تقوم بها ،وكذلك مدى مساهمتها في التنمية الاجتماعية وتعزيزها لقيمة المواطنة وتنمية روح الانتماء للوطن معتمدين على التقارير الادبية المعدة والمصادق عليها من طرف رؤساء هذه الجمعيات وذلك حسب العناوين التي سنتناولها لاحقا.

الإشكالية :

أصبح الحديث عن المجتمع المدني في السنوات الأخيرة في مختلف المنابر لاسيما في المناسبات الوطنية من أولويات الدولة وكذلك من أولويات هيئة الأمم المتحدة، وهذا يظهر جليا في مختلف البرامج التي تضعها وفي مضمونها التشجيع المطلق للمجتمع المدني ، باعتبار منهم أن المجتمع المدني مظهر من مظاهر الديمقراطية ويعبر على مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية و يفسح المجال أمام افراد المجتمع للقيام بنشاطاتهم وطرح افكارهم وابداء آرائهم وتوجهاتهم من خلال ممارسته مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة ككل في مختلف المجالات .

وهذا مادفع بالمفكرين ورجال السياسة الاهتمام أكثر بالمجتمع المدني والحرص على تفعيل مؤسساته وترسيخ أسسه في المجتمعات بشكل عام وذلك من أجل اشتراك كل الطاقات والموارد البشرية في تحقيق التنمية ونهوض المجتمعات اجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا ،انطلاقا من أن فلسفة المجتمع المدني تقوم على مبدأ المشاركة الشعبية والمواطنة والديمقراطية ، فوجود المجتمع المدني يعد ظاهرة صحية وايجابية، تترجم مستوى المدنية والتحضر لدى افراد المجتمع ومدى وعيهم بمواطنتهم واستعدادهم للمساهمة في التنمية ،وتحسين حياتهم. والمجتمع المدني يعتبر ظاهرة اجتماعية صحية تعمل على تجسيد ثقافة عميقة في المجتمع، ترتكز على ادراك الهوية والوعي بالذات وقبول الاخر والعمل معه بشكل طوعي من اجل تحسين ظروف الحياة .

وما نلاحظه في العقدين الاخيرين زاد الاهتمام والحرص على تأسيس الجمعيات المدنية بوتيرة سريعة،حيث بلغ عدد الجمعيات الثقافية والرياضية والاجتماعية والدينية بالمئات في مختلف ولايات الوطن ،لأن الشعوب استخلصت

أن الدولة لم تعد وحدها قادرة على تلبية احتياجات افرادها مع زيادة تعقيدات ظروف الحياة الاجتماعية ،فاصبح لزاما وجود جهة اخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية حاجيات أفرادهاوالوصول إلى المجتمع الديمقراطي .

فالمفهوم الحديث للمواطنة ينطلق من هذا المبدأ ،حيث يعتمد على الاتفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية والمواطنة ايضا هي شعور وجداني يعبر على الارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع، وهي رابطة بين افراد يعشون في زمان ومكان معين والعلاقة الدينية دائما تعزز المواطنة لا محالفالدعوة الى المواطنة ارتبطت بالعولمة وما افرزته من انتشار للقيم السلبية الهدامة التي تدعو الى الفرقة والتي تنقص من الانتماء والهوية الثقافية .فالتطور الحاصل في الوسائل التكنلوجية وتعدد الوسائط المعرفية أدى إلى تغير الكثير من المفاهيم الراسخة لدى الشعوب تجاه الدولة والسلطة والحرية الدمقراطية وحقوق الإنسان انها مفاهيم روجت لها العولمة واستقطبتها الثقافات المحلية ،فكان نتاجها ازدياد في المطالب الشعبية نحو التغيير واعادة تشكيل البنية للدولة ومايربطها بالمواطن وحسب المحللين السياسيين إلى كل ماآلت إليه هذه الشعوب يعود إلى ضعف المجتمع المدني وعدم فاعليته ،من هنا برزت ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني والتي من خلالها يساهم في تحريك عملية التنمية والتخفيف من الحراك القائم بين السلطة والقاعدة الشعبية .

فالجزائر في الآونة الاخيرة عملت على تشجيع إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية على مستوى الممارسات الواقعية ،حيث استخدمتها كوسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي وهو مانلاحظه في القوانين المتعاقبة وفي مختلف الخطابات السياسية الرسمية وكذا الخطاب الإعلامي .رغم كل هذا فإن المجتمع المدني لم يتناوله الباحثون في دراستهم العلمية والاكاديمية حتى نتمكن من فهم طبيعته ودوره خاصة في تعزيز قيمة المواطنة عند الشعوب فالتناغم الكثير لمصطلح المواطنة في الخطابات المتنوعة وكذلك تواجدها في ترسانة القوانين هذا لا يعني وجودها في الواقع ضمن سياقاتنا الاجتماعية، فالواقع يثبت عكس ذلك فهي تكاد تكون غائبة، فالارتقاء بالمواطنة يقتضي على مؤسسات المجتمع المدني القيام بمهامها على احسن وجه في التوعية والتحسيس للمواطنين من أجل المشاركة والمراقبة لأنشطة السلطة الحاكمة .

ومن هنا المنطلق أردنا في هذه الورقة الاجابة عن السؤال المحوري التالي .

– ما واقع مساهمة منظمات المجتمع المدني (الجمعيات) في تعزيز قيمة المواطنة وتنمية المجتمع؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف على مدى مساهمة جمعيات المجتمع المدني بمختلف أنواعه في تعزيز قيمة المواطنة والانتماء للوطن لدى الفرد الجزائري وذلك من خلال الأنشطة التي تقوم بها مكاتبها على أرض الواقع في المحيط الذيتنتمي إليه وكذلك تهدف إلى الدور الكثير الذي ينبغي أن تتولاه مؤسسات المجتمع

المدني(جمعيات) في تكريس كل ما من شأنه الإسهام في إنزال قيمة المواطنة من الفكر إلى الواقع، كما تهدف الدراسة أيضا إلى التعرف على حجم المجتمع المدني في دائرة الرباح ولاية الوادي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في نقطتين أساسيتين:

- توضيح الأهمية الأساسية للمجتمع المدني(الجمعية) كهيئة قريبة من أفراد المجتمع يعبرون من خلالها عن توجهاتهم وأفكارهم وايديولوجياتهم وانتمائهم وأفكارهم وبكل حرية على السياسة العامة للدولة من خلال الاطار النظري للدراسة.
- توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني(جمعيات) في تنمية المجتمع وتقدمه اجتماعيا وثقافيا سياسيا واقتصاديا من خلال الأنشطة التي تقوم بها في الواقع.

المجتمع المدني. هو شبكة من التنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشأ بالإرادة الطوعية الحرة لأعضائها خدمة لمصلحة أو قضية أو تعبيرا عن قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد مع استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن المؤسسات الإرثية من ناحية أخرى، وملتزمة في أنشطتها بالتسامح واحترام الآخرين.[1]

وهو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحاديات والروابط والأندية، وجماعات المصالح .....وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية للسلطة تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام.[2]

أما التعريف الاجرائي للمجتمع المدني في هذه الدراسة هي تلك الجمعيات المدنية الفاعلة والنشطة في تراب دائرة الرباح، الاجتماعية والثقافية والرياضية والدينية، والتي تهتم بشؤون المواطن بالدرجة الأولى.

الجمعية:

هي وحدة أنشئت من أبناء المجتمع المحلي، لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه.[3]

وتعرف الجمعية بأنها المنظمة التي تتكون من مجموعة أفراد لها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات أفرادها ولها أهداف مشتركة ومتبادلة.[4]

وكذلك تعرف الجمعية حسب ما تنص عليه المادة الثانية من القانون 31/90 " تعبر عن اتفاقية للقوانين المعمول بها، ويجتمع في اطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح،كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي

العلمي، الديني، الثقافي، والرياضي على الخصوص ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له.[5]

كما تعد الجمعية مظهرا حضاريا لجأ إليه الانسان منذ فجر التاريخ، وهي تعد من الكيانات القانونية التي تعمل من خلال شخصية معنوية مستقلة وتمارس العديد من الأنشطة التي تسهم في بناء المجتمع وتنميته وتقدمه، ولذلك عنيت المواثيق الدولية والوطنية على ترسيخ مفهومها ودورها في الضمير العالمي والوطني وتمهيد الطريق أمامها للنهوض بواجبها في خدمة المجتمع.[6]

أما التعريف الإجرائي للجمعية حسب الدراسة الحالية يتمثل في مجموعة من الأفراد يشكلون فريق عمل موحد يتوافق والقانون الأساسي للجمعيات ويشتركون في الأهداف والغايات ويختارون رئيسا منهم وفق القوانين المعمول بها في الدولة الجزائرية سواء كانت الأهداف دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية.

المواطنة:

وحماية الأفراد من الأخطار المصيرية.[7]

والمواطنة تعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والمجتمع والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن.[8]

ونقصد بالمواطنة في هذه الدراسة كل الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والتي تترجم حب الوطن في الواقع وتعزز أيضا قيمة الانتماء مثل المشاركة في العمل التطوعي واحترام عادات وتقاليد الوطن وتقدير مؤسساته واحترام أنظمته والالتزام بالسلوك الجيد.....

حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة في الجمعيات المدنية المنتمية إلى دائرة الرباح و المتمثلة في البلديات الثلاثة (بلدية الرباح وبلدية النخلة وبلدية العقلة) والتي لها اعتماد قانوني صادر عن السلطة منذ ثلاث سنوات فأكثر (أي نستثني الجمعيات حديثة النشأة)،النشطة في المجال الديني أو الثقافي أو الرياضي أو الاجتماعي وذلك حسب التقارير الأدبية للسنوات 2014-2015-2016.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الدراسات السابقة.

1-الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر" واقع وآفاق"

تتمثل في الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث عمر دراس سنة 200-2001 في ولاية وهران والتي شملت 266 جمعية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف غلى واقع الظاهرة الجمعوية في الجزائر لفهم نمط تشكلها تطورها عن طريق الإجابة على التساؤلات التالية:[09]

- ما معنى ومغزى تكاثر الجمعيات؟ أهو اجابة على أزمة الحركات الاجتماعية التقليدية مثلا؟

- هل هذه الظاهرة تنبئ فعلا ببروز تحولات جذرية في التعليم السياسي/الاجتماعي وتعبر عن قطيعة حقيقية وديناميكية لمخالفة لنمط تسيير الدولة السابق والذي تميز بدولنة المجتمع ووصول الدولة السخية إلى مرحلة الإشباع؟
- هل يمكن أن نعتبر الظاهرة الجمعوية في الجزائر إطارا مناسبا ومميزا ومنظما لإرساء وتطوير ممارسة الثقافة الديمقراطية التي بموجبها يفسح المجال لظهور مجتمع مدني فاعل وشريك أساسي وضروري للسلطات العمومية؟

وقد ركزت هذه الدراسة على المحاور الرئيسية الثلاثة والمتمثلة في ملامح وخصائص الجمعيات وكذلك المكونات السيسيولوجي لإطارات ومسؤولي الجمعيات اضافة إلى موقف مسؤولي الجمعيات للعمل الجمعوي ووضعه الحالي والمستقبلي، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج:

- أغلب الجمعيات كانت حديثة النشأة بنسبة 62"% ويغلب عنها الطابع الثقافي والاجتماعي وتعددية الأهداف.
- جل هذه الجمعيات لم تتلق صعوبات في بداية تكوينها ولكن يعاب على معظمها ضعف تقاليد العمل الجمعوي الذي يؤثر على عمل المنشطين ويضعف مجال المساهمة والمشاركة الفعالة في الوسط .
- الاعتماد الكلي للجمعيات على إعانة الدولة بنسبة95% وهذا يبرز خضوع وتبعية الجمعيات للدولة.
- قلة وجود العنصر النسوي والذي تسند له مهمة تسيير نوع معين من الجمعيات(الصحية والاجتماعية).
- قلة عدد النخبة من مجمل منشطي الجمعيات حيث لا يتعدى نسبة 10% .
- ينظر جل مؤطري الحركة الجمعوية الوهرانية للعمل التطوعي باعتباره الركيزة الأساسية له.

2-مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي.

قام بهذه الدراسة الباحث **أحمد شكر الصبيحي** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نشرها مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2000 ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه، وتتمحور اشكالية هذه الدراسة حول مجموعة من التساؤلات التي حاول الباحث التعامل معها بالوصف والتحليل والاستنباط وهي كالآتي:

- ماالذي يدل عليه ذيوع عبارة المجتمع المدني وانتشارها في الخطاب والفكر العربي اليوم؟هل يعبر عن واقع اجتماعي فعلي يشير إلى نمط من العلاقات الاجتماعية الفعلية والقابلة للملاحظة العملية داخل المجتمعات العربية والتي تؤشر بدورها إلى حدوث نقلة نوعية من الوعي والتطور التاريخيين في الوطن العربي أو أنه مجرد لفظ لا مفهوم له ولا دلالة؟ أو أنه مجرد واجهة مثله مثل عبارة الديمقراطية وحقوق الانسان؟
- هل أن استخدام مصطلح المدني يخدم معركة الديمقراطية في الوطن العربي ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي العربي بوجه عام أم أنه يكون على الضد تماما.؟ وغيرها من الأسئلة الأخرى.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:[10]

- إن قيام المجتمع المدني في الوطن العربي وتوطيد دعائمه وأركانه يكاد يصبح أحد أبرز الآليات التي تتلاقى عبرها كل عوامل تحثين وحدة المجتمع العربي.
- إن من شروط نجاح النضال الديمقراطي العمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات وسيطية بين الفرد والدلة وهي البديل الوظيفي لمؤسسات المجتمع التقليدية، ولأنها هي مؤسسات المراقبة والمحاسبة بل والمشاركة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3-دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية" دولة فلسطين نموذجا" حيث قام الباحث **ناصر الشيخ علي** في هذه الدراسة وضع تعريفا لمنظمات المجتمع المدني ،وحاول النظر في العلاقة بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية مع الاشارة إلى الواقع الفلسطيني في محاولة لوضع مفاهيم نظرية تشكل منطلق لعلاقة صحية تساهم فيها منظمات المجتمع المدني في مرحلة البناء والتكوين وتفترض الدراسة بأنه إذا كانت العلاقة بين المشاركة والتنمية هي علاقة تكاملية فإن علاقة منظمات المجتمع المدني مع هاتين المسألتين هي عضوية فلا تنمية بدون مشاركة ولا مشاركة بدون مجتمع مدني.[11]

تعليق عن الدراسات السابقة: يتضح من خلال هذه الدراسات التي تناولت المجتمع المدني وبالرغم من اختلاف الأهداف والأهمية إلا أنها في مجملها اتفقت على أن المجتمع المدني عبارة على أنه موازية ووسيطة بين الدولة والمواطن فهو يعمل على تحصين وحدة المجتمع من كل الصدمات الخارجية، كما أكدت جل الدراسات على أن النضال الديمقراطي لم يحقق النجاح إلا بالعمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني.

فالمجتمع المدني له أهمية كبيرة في تنمية المجتمعات إلا أن الفاعلين والمنتسبين والقادة لم يغيروا من ممارساتهم التقليدية للعمل الجهوي وما يؤثر في المسار التنموي.

الاطار المفاهيمي للدراسة:

أهمية المجتمع المدني.

إن مؤسسات المجتمع المدني تقدم الكثير من الاسهامات في جميع المجالات ، فالمواطنون يعملون على إنشاء هذه الجمعيات انطلاقا من وعيهم وفهمهم على أساس أنها الوسيلة الوحيدة والمناسبة لمواجهة مختلف مشاكلهم وتلبية حاجياتهم وهذا طبعا إذا تكاثفت الجهود وتوحدت مع جهود الدولة .فهذا الموقع لمؤسسات المجتمع المدني يؤلها لتصبح لها أهمية كبيرة في المجتمع والتي تتمثل في:

1-صياغة الطابع التعاقدي للدولة وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع:

وجود المجتمع المدني يعمل على صياغة التعاقد الموجود بين الدولة والمجتمع حيث أن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني تعمل على استمرار واستقرار هذا التعاقد .وتحصن المجتمع من انتشار الفساد كالمركزية

والبيروقراطية وكذلك سيطرة السوق التجارية على الصحة وغيرها وكذلك تمنع من الدكتاتورية والحزب والرأي الواحد[12].

2-التنشئة الاجتماعية والسياسية :

إن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني هي بمثابة مدارس للتنشئة الاجتماعية والسياسية حيث يتعلم اعضائها بعض المهارات والفنون وهذا من خلال تنظيم اجتماعاتها الدورية والحوار السائد في ذلك والمناقشة وهذا مايزيد من شعوره بالانتماءللجماعة،هذه الجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة ويشجعه ذلك للمشاركة مع الاخرين والاستعداد للتضحية وانكار الذات في سبيل الجماعة [13].

فالفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الاغلبية مع التعبير على معارضته بشكل سلمي فهذه العملية التدريبية تستغرق وقتا طويلا حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش والوعي بأهمية المشاركة في التنمية والتضامن والتعاون مع الاخرين لتحقيق الغايات المشتركة .

3-تنظيم التعبير عن الرأي والمشاركة الفردية والجماعية :

يعتبر المجتمع المدني قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام واداة للمبادرة الفردية والمشاركة الايجابية الواعية النابعة من التطوع. فوجود المجتمع المدني يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة و سياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم دون استعمال العنف هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الفرد بالانتماء والمواطنة و بأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود [14].

4-الوساطة والتوفيق:

ان الوساطة بين الحاكم والجمهور تكون من خلال قنوات الاتصال ونقل اهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار، وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية ،حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ يتلقى المطالب التي عادة ماتكون معارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها قبل توصيلها إلى الحكومة ،وكلما زادة التنوع والاختلاف في المجتمع كلما احتاج إلى عدد أكبر من المنظمات والجمعيات للتعبير عن هذا التنوع وتنظيمه والتوفيق بين أطرافه المتعددة وهذا يعني أن المجتمع المدني أداة لحماية الحكومة من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك [15].

5- ترسيخ السلوك الحضاري عند الاختلاف :

إن مؤسسات المجتمع المدني لا تلغي قيم المجتمع المدني وهياكله الاهلية والصراعات الاجتماعية ولكن تنظمها ولا سيما في علاقاتها مع الدولة وتحولها من صراعات دموية إلى صراعات معنوية سلمية ورمزية [16]. فعضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لسلبيات التطرف الفكري والسلوكي .

6-توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين :

إن وظيفة منظمات المجتمع المدني الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها إلا أنها كذلك تمديد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الهشة والضعيفة التي توجد على هامش المجتمع فتقدم لها مختلف أشكال المساعدة [17].

7-التنمية الشاملة :

إن مشكلة التنمية لا تكمن فقط في قلة الموارد المادية وأنها أيضا في كيفية استغلال الموارد البشرية وهذه تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها ولذا فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط ومن هنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطور المهارات والقدرات الفردية لاعضائها[18].

ومن خلال ماقدم تتجلى اهمية وضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات و يعبر استمرار المواطنين في تكوين هذا النوع من المؤسسات عن ظاهرة صحية تساهم على تطوير حياة المجتمعات وهو دلالة على وعى المواطنين وتأكيدهم لمسؤوليتهم تجاه مجتمعهم الذي ينتمون إليه .

خصائص المجتمع المدني :

هناك الكثير من الخصائص التي تميز المجتمع المدني عن غيره من المجتمعات الاخرى نذكر منها مايلي :

- أول ميزة تميز المجتمع المدني هي العمل الارادي و الطوعي .اي حرية اختيار أفراده .
- التنظيم الجماعي المؤسسي أي وجود تنظيم جماعي إرادي يهتم بتنظيم العمل الطوعي بين أفراد الجماعة على أسس ومعايير ارادية واختيارية.
- الركن الأخلاقي والسلوكي يقوم المجتمع المدني على قيم عدة منها: الاحترام و التسامح والتعاون والتنافس السلمي واستخدام الوسائل المتحضرة والضوابط الاخلاقية وتقوم على قبول التنوع بين الذات والاخرين وحقهم في تكوين المنظمات ،وتقوم على أسس ومعايير أخلاقية تكرس من خلالها عملها وفعالياتها التي تقوم بها وتعزز من خلالها هذه القيم والسلوكيات الاخلاقية [19].
- الاستقلالية :فهي خاصية تميز المجتمع المدني فتمتعه بالاستقلالية يساعده على أداء عمله بكل وضوح وشفافية .فهو بمثابة المكمل لدور الدولة والسلطة الحاكمة وليس منفصل عليها تماما.

فاستقلالية المجتمع المدني أمر ضروري حتى يتمكن من ممارسة مختلف ادواره في كل النواحي وان فقد المجتمع المدني هذه الخاصية فيصبح اداة في يد الدولة مما ينعكس على الأداء سلبيا .

- التجانس:إن المجتمع المدني لايهتم دائما بالتجانس بل قد يكون مساحة للصراع والتنافس والاختلاف ولكن كلما كانت العلاقات بين منظمات المجتمع المدني قائمة على اسس التعاون كان ذلك مؤشرا على حيوية العلاقات ومؤشرا على نجاح المجتمع المدني .

المجتمع المدني والمواطنة :

إن المواطنة الحقيقية تحمل في طياتها مشاعر الولاء والانتماء وحب الوطن والارض وتتجلى في الالتزام بالحقوق والواجبات وتحمل المسؤوليات و احترام القوانين والمعاير والقيم السائدة في المجتمع ،فالإحساس بالمسؤولية تجاه الوطن ينطلق من الشعور بالهوية الوطنية والتي تعد صمام الامان التي تؤدي إلى الحفاظ على تماسك المجتمع وكذلك مشاركة الفرد في المجتمع دليل على أحساس الفرد بكيانه وشخصيته ووجوده وهذا يؤدي به إلى الالتزام بكل مسؤولياته .

كما تحمل أيضا الكثير من القيم والتي منها الاقدام والمساواة والشجاعة والجرأة التي تمكنه من المشاركة في المسائل العامة، وكذلك قيمة التحضر والتسامح و اللتان يرتبطان بعمق العلاقات بين الافراد. فكل هذه القيم والمشاعر يمكن أن تتنامى لدى الفرد من خلال مشاركته الطوعية في المجتمع المدني و انضمامه الى احدى منظماته ،فالمجتمع المدني هو بمثابة مدرسة للتنشئة الاجتماعية والثقافية ،حيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات)في بلورة الفرد القادر خلال نظام تربوي وثقافي متكامل على فهم المواطنة[20].

إجراءات الدراسة الميدانية :

منهج الدراسة : يعتبر المنهج الطريقة التي ينتهجها كل باحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة المتعلقة بموضوع بحثه، والمنهج في العلم يعني جملة المبادئ والقواعد والارشادات التي يجب على الباحث اتباعها بغية الكشف عن العلاقات العامة والجوهرية والضرورية التي تخضع لها الظواهر في موضوع الدراسة[21].

إن طبيعة موضوع الدراسة هي التي تحدد المنهج المناسب وفي هذه الدراسة الموسومة بالعنوان دور المجتمع المدني (الجمعيات) في تعزيز قيمة المواطنة لدى الشباب، فإن الباحث في هذه الدراسة يسعى إلى وصف واستكشاف الظاهرة من خلال الواقع .فمن هنا اتبع الباحث المنهج الوصفي الاستكشافي حتى يتمكن من استكشاف واقع الجمعيات ونشاطاتها الميداني ودورها في تعزيز المواطنة.

مجتمع الدراسة:

نقصد بالمجتمع في هذه الدراسة كل جمعيات المجتمع المدني المتواجدة في الرقعة الجغرافية لدائرة الرباح أي البلديات الثلاث الرباح والعقلة والنخلة والتي لها اعتماد ساري المفعول .الجمعيات الثقافية والجمعيات الدينية والرياضية والاجتماعية .

ومن خلال الزيارة الميدانية لمقر كل بلدية من هذه البلديات وبالضبط الى مكتب الجمعيات ،حيث صرح مسؤول بلدية الرباح على أن عدد الجمعيات كثيرة وخاصة بعد صدور القرار المتعلق بالجمعيات 31/90حيث يتجاوز 80 جمعية لكن ليست نشطة كلها في الميدان .نفس الحديث مع بلدية النخلة والعقلة لكن العدد أقل من بلدية الرباح بكثير ،حيث لا يتجاوز عدد الجمعيات في بلدية النخلة 40 جمعية وأما بلدية العقلة لايتجاوز 35 جمعية ليكون بالتقريب حسب تصريحات المسؤولين عن الجمعيات في البلديات الثلاث أكثر من 155جمعية .(احصائيات تقريبية حسب كلام المسؤول الأول على كل بلدية)

عينة الدراسة وأسلوب اختيارها :

ان عملية المسح لكل الجمعيات أمر مستحيل فالضرورة تستدعي اخذ عينة ممثلة للمجتمع وتتناسب مع ظروف البحث ومعطياته ،فأهداف الدراسة ترتكز على الجمعيات النشطة في الميدان وذلك من خلال التقارير المرسلة من طرف رؤساء الجمعيات إلى المكتب المكلف بها على مستوى كل بلدية خلال السنوات الثلاثة 2014-2015-2016 .

ولهذا تم اختيار العينة بطريقة قصدية بناء على توفرها على شرطي الأقدمية والنشاط وتم استبعاد الجمعيات حديثة النشأة ،وكذلك الجمعيات القديمة وغير النشطة،لأن الجمعيات النشيطة هي التي تعطينا الملمح العام للمجتمع المدني والنشاط يحقق التفاعل مع المجتمع والسلطات الممثلة للدولة والأطراف الفاعلة،وبالتالي تمكننا من الحصول على معلومات حقيقية نوعا ما حول الظاهرة المدروسة، أما الجمعيات غير النشيطة ما هي إلا كيان وهمي لا وجود لها على أرض الواقع إلا في الإحصائيات.

ومن أجل تحديد حجم العينة وإجراء المعاينة تم القيام بزيارة ميدانية إلى مكاتب الشؤون الاجتماعية التابعة للبلديات المذكورة سابقا وذلك في صيف 2017 وبوثيقة رسمية موقعة من عميد الكلية ،وبعد الجلوس الذي دام ساعتين تقريبا كل يوم لمدة ثلاثة أيام من أجل اقتناء كل التقارير الأدبية المحررة والموقعة من رؤساء الجمعيات والتي بلغ عددها 41 جمعية وهذا العدد يعتبر مقبول إلى حد بعيد ويمثل المجتمع بنسبة 26.4% ،والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01):يوضح عينة الدراسة وخصائها

نوع الجمعية	بلدية الرباح	بلدية العقلة	بلدية النخلة	المجموع
جمعية دينية	07	03	05	**15**
جمعية ثقافية	03	01	03	**07**
جمعية رياضية	08	02	05	**15**
جمعية اجتماعية	02	01	01	**04**
المجموع	**20**	**07**	**14**	**41**

أدوات الدراسة:

هناك العديد من الأدوات التي تستعمل لجمع البيانات من عينة الدراسة، ولكل أداة خصائصها وكذلك إيجابياتها وسلبياتها،والبحوث تختلف في اختيارها لهذه الأدوات باختلاف المواضيع والأهداف وظروفها.

وفي هذه الدراسة قام الباحث باستخدام تقنية تحليل المضمون في جمع البيانات، فدراسات تحليل المضمون هي طريقة موضوعية ومنظمة تصف بشكل كمي منظم ودقيق شكل ومحتوى المواد المكتوبة أو المسموعة لأي مجتمع وتستخدم في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في المجتمع وتهتم بدراسة اتجاهات الجماعات والأفراد بطريقة غير مباشرة من خلال كتاباتها وصحفها وأدائها والوثائق والسجلات المرتبطة بموضوع البحث ومن خلال ذلك يستطيع الباحث معرفة مدى تكرار ظاهرة ما في مجتمع معين.وذلك بتحليل محتوى التقارير الأدبية المحررة من رؤساء هذه الجمعيات وهذا بعد تصميم بطاقة تحليل المضمون المكونة من عشرة عبارات أساسية والمتمثلة في: نبذ العنف والتطرف والتعاون والتضامن والتسامح والتصافح وكذلك المشاركة الفعلية للأولياء في التحسيس والعمل التطوعي وتنمية الروح الجماعية والالتزام بمعايير وثقافة المجتمع وتنمية روح الانتماء والارتباط بالوطن والاعتزاز بالهوية الوطنية وكذلك تنمية القدرة الابداعية والابتكارية وحرية التفكير والانشغال بمشكلات المجتمع وتنمية مبدأ تكافؤ الفرص والعدل والمساواة وغيرها من القيم التي هي بمثابة مؤشر على حب الوطن والوطنية، بالإضافة إلى اجراء مقابلات غير موجهة مع أغلب رؤساء هذه الجمعيات.

الأساليب الاحصائية المستخدمة :

حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة بعض الأساليب الاحصائية لتحليل المعلومات والبيانات وذلك حسب ما يتلاءم وطبيعة الدراسة ومن هذه الأساليب: التكرارات والتكرارات النسبية والنسبة المئوية.

نتائج الدراسة (عرض وتحليل وتفسير):

بعد النزول إلى الميدان والتعامل مع رؤساء هذه الجمعيات(عينة الدراسة) وجمع التقارير من الهيئة الوصية وبعد القراءة والتحليل والتمحيص لهذه التقارير كانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم(02): يوضح الدوافع والأسباب التي أدت برؤساء الجمعيات المشاركة في العمل الجمعوي

الدوافع والأسباب	التكرارات	النسبة المئوية
من أجل المشاركة في تنمية المجتمع وتقدمه	41	91.11
من أجل تكوين علاقات اجتماعية	34	75.55
من أجل اكتساب خبرة في المجال السياسي	19	42.22
من أجل المساهمة في رفع الغبن عن الفئات الهشة والمعوزة	39	86.66
من أجل المساهمة في تعديل بعض السلوكات السائدة والسلبية في المجتمع (الشباب)	25	55.55
من أجل الرقي بالنشاط الجمعوي في تراب البلدية	18	40
من أجل ملء وقت الفراغ	05	11.11
أسباب ودوافع أخرى	10	22.22

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(02) أن الدوافع والأسباب الأكثر التي دفعت برؤساء الجمعيات الرغبة في خوض معركة العمل الجمعوي هو المشاركة في تنمية المجتمع وتقدمه وذلك ما توضحه النسبة والتي تقدر ب 91.11% ثم يأتي بعد ذلك دافع رفع الغبن عن الفئات الهشة والمعوزة بنسبة 86.66% ويليها دافع الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية بنسبة 75.55% وهذه العلاقات تكون مع رؤساء المؤسسات ورجال الأعمال والتي تعود بالنفع على الجمعية وهذا حسب التصريح وليس الهدف شخصي، ثم يأتي دافع المساهمة في تعديل السلوك السلبي والسائد في المجتمع بنسبة 55.55% مثل تناول المخدرات في أوساط الشباب وغيرها من السلوكات الأخرى وهذا ما صرح به بعض رؤساء الجمعيات من بلدية النخلة، ثم يأتي في المرتبة الموالية دافع الرغبة في اكتساب الخبرة في المجال السياسي بنسبة 42.22% وهذا حسب المتحدث من العمليات الانتخابية التي نقوم بها على مستوى المكاتب والتي تكرس مبدأ الديمقراطية ومبدأ التداول على المسؤولية وخاصة عندما نريد تغيير رؤساء اللجان في الجمعية وهكذا ثم يأتي في المراتب الأخيرة دافع الرقي بالعمل الجمعوي على تراب البلدية بنسبة40% ودافع ملء أوقات بنسبة11.11% ودوافع وأسباب أخرى بنسبة22.22% .

إن الرغبة في تنمية المجتمع والمساهمة في تطوره أكثر الدوافع لدى رؤساء الجمعيات وهذا من خلال الأنشطة التي يقوم بها أعضاء المكتب المسير على أرض الواقع وأكدها التقرير الأدبي، فهذه الرغبة ومن خلال النسبة المرتفعة جدا تؤكد لنا نضج أعضاء المكاتب المسيرة وارتفاع قيمة المواطنة عندهم لأن هذا الشعور لا نجده عند أشخاص

غير وطنيين وكذلك مستوى وعيهم وامكانياتهم في تنمية المجتمع بدلا من الاعتماد على الدولة، أما دافع المساهمة في رفع الغبن عن الفئات الهشة هذا دلالة على وجود قيمة مجتمعية عالية جدا ومبدأ أخلاقي أساسي والمتمثلة في التكافل الاجتماعي والاحساس بالآخر وما ما يترجم مدى وعي ونضج هؤلاء المسؤولين عن هذه الجمعيات وهذا مؤشر حقيقي يعبر على درجة الاحساس بالانتماء للوطن ووطنيتهم،أما دافع الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية وبالرغم من أن هذا الدافع شخصي نوعا ما لكن حسب تصريح بعض رؤساء الجمعيات أن عائد هذا الدافع إيجابي ويعود بالنفع على المجتمع المتواجدة فيه الجمعية من جذب المنفعة من رجال الأعمال والمدراء التنفيذيين وغيرهم أما الدوافع الأخرى والتي تعتبر شخصية بدرجة أولى ماهي إلا ترجمة لمستوى نضج متدني وأنانية عالية هدفها البحث عن النفوذ في الوسط الاجتماعي ،فهم أفراد انضموا إلى المجتمع المدني (الجمعيات) لعلهم يجنون فوائد شخصية من طرف السلطات المحلية وحتى الولائية باسم الإنتاء والعضوية وكذلك التعرف على شخصيات فاعلة في المجتمع ومسؤولين في مختلف القطاعات بما يسمح لهم باكتساب ودهم تحسبا للمستقبل.

الجدول رقم(03): يوضح المحاور الأساسية لأنشطة الجمعيات(بمثابة مؤشرات عن المواطنة)

الرقم	المؤشرات الأساسية (الأنشطة)	التكرارات	النسبة المئوية
01	قيمة نبذ العنف والتطرق	16	35.55
02	قيمة التعاون والتضامن	22	48.88
03	قيمة التسامح والتصافح	17	37.17
04	تحسيس الأولياء بالمشاركة والمساندة	24	53.33
05	قيمة العمل التطوعي	28	62.22
06	قيمة الروح الجماعية والالتزام بمعايير وثقافة المجتمع	29	64.44
07	قيمة روح الانتماء والارتباط بالوطن والاعتزاز بالهوية الوطنية	29	64.44
08	تنمية القدرة الابداعية والابتكارية	22	48.88
09	تنمية حرية التفكير والانشغال بمشكلات المجتمع	23	51.11
10	تنمية مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ العدل والمساواة	16	35.55

يتضح من خلال هذا الجدول أن الأنشطة الأكثر تجسيدا في العمل الجمعوي السائد في جمعيات عينة الدراسة يتمثل في المحاور الخمسة ذات النسب الأعلى من المتوسط وهي: قيمة العمل التطوعي بنسبة 62.22% وقيمة الانتماء والارتباط بالوطن والاعتزاز بالهوية الوطنية وقيمة تنمية الروح الجماعية والالتزام بمعايير وثقافة المجتمع بنسبة64.44% وهي النسبة الأعلى ثم تأتي قيمة تحسيس الأولياء بمشاركتهم والمساندة للعمل الجمعوي حتى لا تكون هناك قطيعة بين الأجيال ونحقق ما يسمى بتبادل الخبرات من جيل الثورة إلى جيل الاستقلال بنسبة

53.33%ثم تنمية قيمة حرية التفكير والانشغال بمشكلات المجتمع بنسبة 51.11% ،أما للأنشطة الأخرى والتي تعتبر من المؤشرات الأساسية للمواطنة في الظروف الحالية السائدة في المجتمعات والتي هي: نبذ العنف والتطرف وقيمة مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ العدل والمساواة بنسبة 35.55% وقيمة التعاون والتضامن وكذلك قيمة تنمية القدرة الابداعية والابتكارية بنسبة 48.88% وفي الأخير قيمة التسامح والتصافح بنسبة37.17%.

وما تلاحظه من أنشطة هذه الجمعيات أنه يرتكز على تنمية القيم الأساسية للأخلاق النبيلة والتي أساسها تنمية روح الانتماء والارتباط بالوطن والاعتزاز بالهوية الوطنية وكذلك الروح الجماعية والالتزام بمعايير المجتمع والعمل التطوعي، ونفسر هذا بناء على الإرث النظري والدراسات السابقة المتاحة لنا في هذا البحث بدرجة أولى هذه دلالة على الطابع الجمعوي السائد في هذه المناطق والذي يرتكز على الأنشطة الجمعوية الموسمية المتعلقة بالمناسبات والتي تظهر أمام الأعيان والتي منها الجمعيات الاجتماعية والثقافية والرياضية أما الجمعيات الدينية فأصبحت لها قيود نوعا ما، كما نفسر هذا إلى طبيعة رؤساء هذه الجمعيات ومستوى تكوينهم في ثقافة النشاط الجمعوي ولكن مهما اقتصر نشاط الجمعيات على أنشطة محدودة لكن مساهمتها في تعزيز قيمة المواطنة نسبي ومحدود وهذا ما نلاحظه يقتصر على خمسة محاور من عشرة بل الارتكاز الكبير على ثلاثة منها فقط وهي العمل التطوعي وتنمية الروح الجماعية والالتزام بمعايير المجتمع وتنمية روح الانتماء والارتباط بالوطن، لكن ما نعيبه على نشاط هذه الجمعيات هو عدم الاستمرار وعدم وجود برامج سنوية محددة ومصادق عليها وإنما يسير كل شيء وفق الظروف المتاحة والمناسبات الوطنية والدينية، فهذا ما يجعلها نركز على هذه النشطة التي نعبر عنها بلغة اليوم أنشطة ذات أغراض تقليدية للعمل الجمعوي ولم تساير التطورات الحاصلة على المستوى الوطني والعالمي، وهذا ما يجعل اسهاماتها في تنمية وتعزيز روح المواطنة محدود نسبيا وهذا ما يعاب على النشاط الجمعوي في رقعة دائرة الرباح فهو عمل مناسباتي فقط يفتقد للإستمرارية والتواجد الدائم في الميدان بل يجب أن تكون الممارسات انعكاسا لقناعة حقوقية تحول معنى المواطنة والديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة والكرامة إلى ممارسات فعلية تطبق عن طريق المشاريع المسطرة في البرامج السنوية.ولقد أثبتت الدراسات أن ضعف تقاليد العمل الجمعوي يؤثر بدرجة أولى على المنشطين له ويقلل من المساهمة والمشاركة الفعالة في تنمية الوسط الاجتماعي بما تتضمنه هذه الكلمة من معاني وأن جل رؤساء الجمعيات ينظرون إلى العمل التطوعي كركيزة أساسية لهذا العمل وهذا ما تم استخلاصه من دراسة الباحث **عمر دراس** ،وبينت دراسة الباحث **أحمد شكر الصبيحي** أن نجاح النضال الديمقراطي يتوقف على البناء الوظيفي لمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة وهي مؤسسات المراقبة والمحاسبة والمشاركة ،لأن العلاقة بين المشاركة والتنمية هي علاقة تكاملية، فعلاقة المجتمع المدني مع هاتين المسألتين هي عضوية فلا تنمية بدون مشاركة ولا مشاركة بدون مجتمع مدني وهذا ما أكده ناصر علي الشيخ في دراسته.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة الميدانية حاولنا التعرف على المجتمع المدني وذلك بالاعتماد على تحليل محتويات الأنشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات في الواقع ومدى مساهمتها في تنمية وتعزيز روح المواطنة لدى الشباب، حيث تم حصر الأنشطة المنجزة في الثلاث سنوات الأخيرة(2014-2015-2016) والموضحة في التقارير الأدبية وكذلك تنظيم مقابلات شفوية مع رؤساء هذه الجمعيات، حيث تبين أن العمل الجمعوي في هذه الرقعة الجغرافية يعاني ركود منقطع النظير أما مساهمة هذه الجمعيات في تنمية روح المواطنة كان نسبيا مقارنة مع ما كنا نتوقعه من العدد الهائل للجمعيات، وما لاحظناه ووقفنا عنده أن كل الأعمال ترتكز على العمل التطوعي مثل المشاركة في حملات التنظيف وغيرها وكذلك الحرث على تنمية روح الانتماء والالتزام بمعايير المجتمع وغيرها فكلها نشاطات تقليدية في العمل الجمعوي وما هذه الأنشطة إلا جزء من المؤشرات التي تدل على الانتماء للوطن.

وفي الأخير ارتأينا أن نقترح بعض الدراسات التي نراها تدعم هذا الموضوع وتنزع اللبس عنه:

- إجراء دراسات أخرى معمقة تبين واقع المجتمع المدني في ولاية الوادي (الجمعيات المحلية والولائية والوطنية)للتعرف على المساهمة الحقيقية والفعلية في تنمية قيمة المواطنة.

وكذلك نقدم هذا المقترح ليجعل العمل الجمعوي ذا قيمة في الأوساط الاجتماعية ويحسب له ألف حساب والمتمثل في سن قوانين تعمل على تقييم وتقويم العمل الجمعوي من السلطة بتكليف مختصين للوقوف نقاط القوة وتعزيزها وكذلك نقاط الضعف لتفاديها.

الهوامش او المراجع:

1. زهير بوعمامة،محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على المجتمع المدني وأثره على عملية التحول السياسي في الجزائر،كراسة الملتقى الوطني التحول الديمقراطي في الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع،الجزائر، 2006،ص112.
2. عبد الحميد الأنصاري، نحو مفهوم عربي اسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، عدد 10،2001/272،ص96.
3. رشاد أحمد عبد اللطيف، ادارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية الاسكندرية، 2000،ص24.
4. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998،ص84.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بتاريخ 90/12/05.
6. محمد ابراهيم خيري محمد الوكيل، دور القضاء الاداري والدستوري في ارساء مؤسسات المجتمع المدني،ج 1،دار النهضة العربية ، القاهرة،2009،ص1163.
7. فتحي هلال وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية، مركز البحوث التربوية بوزارة التربية، الكويت، 2000،ص25.
8. اسماعيل علي سعيد، التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين، ط1، دار عالم الكتاب، القاهرة،1998،ص43.
9. عمرو دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر "واقع وآفاق"، مجلة انسانيات، العدد (28)،2005،ص ص28+32.
10. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان، 2000،ب ص.
11. ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2008،ب ص.
12. أبو هيف عبد الله، الحرية والمجتمع المدني والعولمة،مجلة شؤون عربية،العدد(122)، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة،2005،ص33.
13. نفس المرجع السابق،ص36.

14. برنامج التحول الديمقراطي في الوطن العربي www.Ibn.Khaldoun.org/arabic/civil
15. ناهد عز الدين، المجتمع المدني، سلسلة موسوعة الشباب السياسية، رقم(05)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص19.
16. هيف عبد الله، المرجع السابق،ص 36.
17. ناهد عز الين، المرجع السابق،ص 21.
18. نفس المرجع السابق،ص22.
19. ابراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،ط 1، مركز بن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 1995، ص12-13.
20. ليلة علي، المجتمع المدني العربي ، قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الانجلو المصرية، 2007،ص ص89-91.
21. سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،ص25.

التربية والتنمية والعدالة الآليات الأساسية في التأسيس لثقافة المواطنة

د/ خالد خواني: جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي - الجزائر
أ/ أبو القاسم شمس الدين غيتري: جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر - الجزائر

ملخص:

تعد عملية التأسيس لثقافة المواطنة من أبرز البرامج التي تخطط لها الدول التي تعمل على بناء حضارتها. ومن الآليات الأساسية لترسيخ ثقافة المواطنة نذكر أولا: مساهمة قطاع التربية سواء من خلال البرامج الدراسية والنشاطات التربوية المدروسة والموضوعة من طرف أخصائي التربية التي ترسّخ وتأسس لثقافة المواطنة.

كما نذكر أهمية التنمية في ترسيخ ثقافة المواطنة وخاصة التنمية الاقتصادية لأن الفرد داخل وطنه الذي لا يجد مأكلا و لا ملبساً ومسكناً من الصعب أن يحس بالانتماء لوطنه بل قد ينتابه الشعور بالغربة داخل وطنه. كما أن الآلية الرئيسية القائمة عليها الآليات السابقة الذكر ألا وهي العدالة في كل القطاعات وعلى أسس المساواة والديمقراطية.

نهدف من خلال هذه المداخلة إلى إبراز الآليات العملية لتأسيس لثقافة المواطنة في الجزائر الممثلة في الاهتمام وإعطاء الأولوية لقطاعات التربية والتنمية والعدالة لترسيخ ثقافة المواطنة حتى لا يغترب الجزائري في وطنه.

الكلمات المفتاحية: التربية، التنمية، العدالة، الثقافة، المواطنة، ثقافة المواطنة.

Education, development and justice the basic mechanisms for establishing a culture of citizenship

Abstract :

The process of establishing a culture of citizenship is one of the most important programs planned by countries that think about the construction of their civilization. One of the basic mechanisms for the consolidation of the culture of citizenship, we first mention: the contribution of the education sector, through the establishment of curricula and educational activities well studied by specialists in education that builds a culture of citizenship.

We also mention the importance of development in various sectors especially economic development which plays a vital role in strengthening the culture of citizenship, because the individual needs healthy food, clean clothes and respectable housing for himself. to feel part of one's homeland; the other main mechanism is justice in all sectors, on the basis of equality and democracy.

Through this communication, we aim to highlight the practical mechanisms for the establishment of the culture of citizenship in Algeria, include the sectors of education, development and justice to consolidate the culture of Algerian citizenship.

Key words: education, development, justice, culture, citizenship, culture of citizenship.

مقدمة:

المواطنة ظاهرة اجتماعية وقانونية وسياسية تساهم في تطوير المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، ولا يمكن للدولة أن تنتج وتقوم ببناء مقوماتها وأسس نهضتها إلا على أساس مبدأ المواطنة والوطنية المجسدة للفاعلية الإنسانية التاريخية .

وبناء على العلاقة التي تربط بين الدولة والمواطن الذي يعتبر الأصل تتبلور مبادئ أساسية تتعلق بمفهوم مبدأ المواطنة أهمها أن حقوق الإنسان لها طبيعة دينية وتعددية ينبغي الإشارة إليها عند وضع دستور جديد، وأهم شيء هو المساواة لكل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الفئة واحترام الرأي والرأي الآخر، ومراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية.

I. أهمية وأهداف الدراسة:

تمثل المواطنة انعكاساً لشكل معيّن من الثقافة والوعي الجمعي داخل كل مجتمع، وربما تحتل أفضل مظاهر هذه الثقافة والوعي الجمعي السيايسي، أي إنها تتكوّن من مجموعة من المبادئ القيمية الجمعية داخل المجتمع عامة أو أي جماعة. توجد آليات مهمة لترسيخ ثقافة المواطنة بين الأفراد والجماعات رأيناها ريادية ولا بد من العمل على تحقيقها على أكمل وجه وإعطائها أهمية أولية في أي مجتمع وهي التربية والتنمية والعدالة والتي هي مطالب جوهرية يصبو إليها كل فرد ينتمي لدولة معينة. فالتربية تبدأ من مرحلة الطفولة، والفرد يحتاج لمشاريع تنموية تقوم بها الدولة تعينه وتسهل له حياته اليومية، وكل هذه الآليات ركيزتها الأساسية تتمثل في عنصر تحقيق العدالة في كل القطاعات حتى تترسخ لدى الفرد ثقافة الإنتماء أو المواطنة.

تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز كيفية مساهمة التربية والتنمية والعدالة في تكوين ثقافة المواطنة لدى الفرد والجماعة وإلى أي مدى يمكن تحقيقها من خلال هذه الآليات التي رأيناها أساسية.

II. أهم المفاهيم المرتبطة بالمواطنة :

1. تعريف لغوي: ورد في لسان العرب بأن مفهوم الوطن لغة يشير إلى المنزل يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله.[1] أما اصطلاحاً فتعرفه آمنة حجازي بأنه بشكل عام قطعة الأرض التي تعمرها الأمة، وبشكل خاص هو المسكن فالروح وطن لأنها مسكن الإدراكات، والبدن وطن لكونه مسكن الروح، والثياب وطن لكونها مسكن البدن، فالمنزل والمدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن. [2] وينظر الحقيل للوطن بأنه "البلد التي يقيم فيها الإنسان ويتخذها مستقراً له. ولذلك فهو شبيه بالمنزل، فالمنزل هو المكان الصغير الذي يسكن فيه فرد مع أسرته، والوطن هو المنزل الكبير الذي يضم عدداً كبيراً من الأفراد والأسر.[3]

2. تعريف اصطلاحي: تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن".[4] وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد

هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون". وينظر إليها فتحي هلال وآخرون من منظور نفسي بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية" .[5]

3. تعريف من منظور إسلامي : أما التعريف الإسلامي للمواطنة فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تنبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكم ، وتُتوج هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقمون عليها من جهة أخرى. وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم.[6]

4. تعريف من منظور قانوني: أما بالنسبة للدراسات القانونية فقد حددت اطر قانونية محددة لتحديد معنى المواطن، إذ جاء في تعريف قاموس القانون" كل من يولد في ارض البلد،ومن أبوين يتمتعان بجنسية هذا البلد،متمتعًا بكل الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية،إضافة إلى الحقوق الطبيعية.[7]

5. المواطنة والوطنية: وقد يختلف الحديث عن المواطنة والوطنية عن الانتماء والولاء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمِّل له. فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله. [8] ولذلك فالولاء والانتماء قد يمتزجان معاً حتى أنه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء ، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة. والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم فالفرد يكتسب الولاء "الوطني" من بيته أولاً ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل.[9]

يعتمد مفهوم المواطنة على أساس اعتبار الفرد مواطنا في الدولة له كل الحقوق وعليه واجباتعلى أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدل الاجتماعي.

III. مستويات الشعور بالمواطنة:

هناك مستويات للشعور بالمواطنة أوردها رضوان أبو الفتوح في النقاط التالية :-[10]

1 - شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

2 – شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور ، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

3 – شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

4 – اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد وحركة واحدة. ومعنى ذلك أن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والتأثير في الحياة العامة والقدرة على المشاركة في التشريع واتخاذ القرارات. وإذا ربطنا مفهوم المواطنة بالديمقراطية نجد أن المواطنة ركيزة الديمقراطية، فلا يوجد مجتمع ديمقراطي، لا يعتمد في بنيانه على كل مواطن.

IV. الآليات الأساسية لترسيخ قيم المواطنة والتي يجب أن تتضمنها أي إستراتيجية وطنية.

1. دور قطاع التربية والتعليم في ترسيخ قيم المواطنة:

التربية على المواطنة هي جزء من فلسفة تربوية سيسيو ثقافية حقوقية عقلانية مدنية عابرة للأديان والطوائف والتكوينات القومية والإثنية واللغوية والسلالية وغيرها، وهي تسعى إلى تنمية وعي المواطن بنظام حقوقه وواجباته وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في حياة الجماعة التي ينتمي إليها، وذلك بتغليب الانتماء إلى الوطن على أي انتماء سياسي أو ديني أو إثني أو طائفي آخر. لأن المواطنة تتنافى وتقديم الولاءات الفئوية أو الجهوية أو الدينية أو غيرها لأي سلطة جزئية في الدولة على الولاء الوطني لسلطة الدولة ذاتها، على أن تكون سلطة الدولة محصورة في نطاق توفير الخير العام المشترك للمواطنين واحترام حقوقهم وحرياتهم على أساس المساواة .

المدرسة والجامعة وحدات اجتماعية تربوية وتعليمية تساعد بدرجة كبيرة على تشكيل إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية، وفي تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم. فهما تلعبان دوراً حيوياً في عملية التنشئة السياسية خاصة أنهما تمثلان الخبرة الأولى المباشرة للطالب خارج نطاق الأسرة، وذلك من عدة زوايا، فهما تتوليان غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي بصورة مقصودة من خلال المناهج والكتب الدراسية والأنشطة المختلفة التي ينخرط فيها الطلاب، وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة أو المؤسسات الأخرى. كما أن المدرسة والجامعة تؤثران في نوع الاتجاهات والقيم السياسية التي يؤمن بها الفرد، وذلك من خلال علاقة المعلم أو الأستاذ بالطالب، ومن خلال أداء المعلم والأستاذ لوظيفتهما، ومن خلال التنظيمات الإدارية:[11]–

أ. نوعية المعلم :

عندما يكون المعلم متمكناً من مادته الدراسية متعمقاً فيها، فإنه يكتسب قدراً كبيراً من احترام الطلاب، وبالتالي يسهل عليه التأثير عليهم فكرياً، فإذا أضاف إلى ذلك معاملة يظهر فيها إيمانه بتوجهات النظام السياسي القائم وتحمساً له، فإن طريقه يصبح سهلاً لغرس قيم هذا النظام في قلوب الطلاب والعكس صحيح.

ب. العلاقة بين المعلم والطالب :

تختلف العلاقة في الفصل الدراسي بين المعلم والطالب من معلم إلى آخر ومن بيئة مدرسية إلى أخرى، فقد تكون العلاقة ذات طبيعة سلطوية لا تسمح للطالب أن يناقش الآراء والأفكار التي يطرحها المعلم وقد يتجاوز ذلك إلى استخدام أساليب الاستبداد والقهر، أو يكون المعلم ذا طبيعة ديمقراطية يتعامل مع الطلاب بنوع من الحرية لتركهم يعبرون عن آرائهم وأفكارهم من خلال نقاش مفيد مما يساعد على نمو شخصياتهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم، ولهذا الأسلوب أو ذاك تأثيره المؤكد على اتجاهات الطلاب سواء بالسلب أو الإيجاب.

ج. التنظيمات الإداريــة :

لكل إدارة مدرسية أسلوب وتنظيمات معينة تدير بها المدرسة، ويتوقف نمو الإحساس لدى الطالب بالاقتدار الذاتي والانتماء الاجتماعي على إمكانية انضمامه إلى هذه التنظيمات والمساهمة في شؤون المدرسة، والحد الذي تسمح به لانسياب الآراء في معظم الاتجاهات.

ومن هنا يتضح تأثير طبيعة النظام المدرسي على الطلاب، ففي نظام يعتمد على الحفظ والترديد، ويعد نتائج الامتحانات المؤشر الوحيد لتقويم الطلاب، تبرز النزعات الفردية وتتفشى ظاهرة الغش والمنافسة السلبية، بينما تختفي مثل هذه النزعات في نظام تعلم يقوم على القراءة والاطلاع الحر ويغرس قيم الابتكار والجماعية والتعاون.[12]

وقد أشار القحطاني إلى البيئة المدرسية بأن لها تأثيراً مباشراً في تحقيق ما تهدف إليه التربية الوطنية، حيث إن تركيبة ونوعية الحياة داخل المدرسة تؤثر في الطالب أكثر من عمل المنهج الرسمي بمواده ومحتوياته المقررة، كما يعتقد بعض التربويين الذين يرون إمكانية تحسين أو تطوير التربية الوطنية من خلال المنهج الخفي، أي النظم والقواعد السائدة داخل المدرسة، فممارسة الطلاب لمسئولية تعليم أنفسهم، وحل الخلافات والمشكلات التي تواجههم في مدرستهم سوف تجعلهم يتعلمون كيف يعملون بمسئولية في مجتمعاتهم بينما تعتقد مجموعة أخرى من التربويين أنه يلزم الطالب الالتحاق بالمدرسة، ليتم الحكم على قدراته وكفايته عن طريق المنهج الرسمي حتى يمكنه القيام بدور المواطن البالغ المسئول في مجتمعه مستقبلاً.[13]

وهناك عدد من المبررات التي تجعل للمدرسة دوراً في التربية الوطنية، ويمكن إيجازها فيما يلي :

1 – أن المدرسة تمثل بنية اجتماعية ووسطاً ثقافياً له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي وضعت لتتماشى وتتفق مع ثقافة وأهداف وفلسفة المجتمع الكبير والتي هي جزء منه، تتفاعل فيه ومعه، وتؤثر فيه وتتأثر به بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

2 – أن المقررات الدراسية إلزامية يدرسها كافة التلاميذ، ولذلك تعتبر أداة هامة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع .

3 – تعد المدرسة من المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى الطلاب .

4 – احتوائها للفرد فترة زمنية طويلة سواء أكان ذلك بالنسبة لليوم الدراسي أم بالنسبة للعام الدراسي أو بالنسبة لعمر المتعلم، فتؤثر فيه وتعدل من سلوكه، إضافة إلى إكسابه المعلومات المختلفة التي تساعده في حياته.[14]

وتبلغ المدرسة أقصى درجات الفاعلية في التربية الوطنية إذا كان هناك تطابق بين مناهجها النظرية وبرامجها التطبيقية، ولكن حينما يوجد تناقض يصبح تأثير المدرسة في هذا المجال ضعيفاً . ومثال ذلك أن تتضمن مقررات التربية الوطنية والتاريخ قيماً مثل الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر، بينما تنطوي معاملة المعلمين للطلاب على كل شيء عدا الكرامة والمساواة . إذ يجب أن تتحول المدرسة إلى مجتمع حقيقي يمارس فيه النشء الحياة الاجتماعية الصحيحة، ويمارس فيها المسئولية والاستقلال والتعاون وإنكار الذات، وأن يجد في ممارسة هذه الصفات ما يشجعه على التمسك بها في المستقبل ، وإذا ما تحولت مدارسنا إلى الفاعلية المطلوبة فإن ذلك سيؤدي إلى تنمية مواطنة فعالة وعن السؤال المطروح والهام ما هي الأساليب والطرق التدريسية للتربية الوطنية وتنمية المواطنة.

د. الأساليب والطرق التدريسية للمواطنة:

يتأثر تدريس التربية الوطنية والمواطنة بالغايات التربوية التي تقوم عليها، سواءً كمادة دراسية مستقلة أو متضمنة في الدراسات الاجتماعية، وقد أورد خمسة مجالات يمكن تدريس التربية الوطنية من خلالها :[15]

1. عند تدريس الدراسات الاجتماعية من أجل نقل التراث أو ثقافات الجيل الأول للجيل الذي يليه، فإن التربية الوطنية تهدف إلى نقل المعارف والمعلومات التقليدية والقيم كإطار أو هيكل لاتخاذ القرارات.
2. عند تدريس الدراسات الاجتماعية، كالعلوم الاجتماعية، فإن التربية الوطنية تهتم بتعليم مفاهيم وتعميمات العلوم الاجتماعية لبناء قاعدة معلومات يتم تعلمها فيما بعد.
3. عندما تدرس الدراسات الاجتماعية من أجل التفكير التأملي والبحث والاستقصاء، فإن التربية الوطنية تسعى إلى استخدام عمليات التفكير والحصول على المعارف والمعلومات التي يحتاج المواطن معرفتها لاتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجهه.

4. عند تدريس الدراسات الاجتماعية من أجل النقد الاجتماعي، فإن التربية الوطنية تسعى إلى تنمية قدرة الطالب لاختبار ونقد وتنقيح التراث السابق أو التقليدي والوضع الاجتماعي القائم من خلال استخدام طريقة حل المشكلات.

5. عند تدريس الاجتماعيات من أجل نمو الشخصية، فإن التربية الوطنية تهتم بتطوير ونمو المفهوم الذاتي الإيجابي وتطوير شخصية الطالب بفاعلية وإحساس قوي.

2. العدالة والتنمية بروح ديمقراطية آليتان لترسيخ ثقافة المواطنة:

لقد تبين أنه خلال التطور الحضاري وتغير الظروف السياسية أصبحت الديمقراطية ذات معاني كثيرة، فقد عرفها بعضهم بأنها عقيدة سياسية تستوجب سيادة الشعب في نظام يقوم على احترام حرية المواطنين والمساواة بينهم دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة، أو أنها نظام اجتماعي يؤكد على قيمة الفرد وكرامته على أساس المشاركة في إدارة شئون المجتمع، أو أنها مبدأ إنساني ينادي بإلغاء الامتيازات الطبقية الموروثة ويطالب بأن يكون الشعب مصدر السلطة السياسية، أو أنها نظام سياسي يمارس الشعب من خلاله حقه في الحكم عن طريق انتخابات دورية لممثليه.[16]

والديمقراطية بمعناها العام : طريقة للحياة يستطيع كل فرد أن يتمتع بتكافؤ الفرص عندما يشارك في الحياة الاجتماعية . ومعناها الضيق : الفرصة التي يتيحها المجتمع لأفراده للمشاركة بحرية في اتخاذ القرارات بنواحي الحياة المختلفة.[17]

والمعايير التي تستخدم لتصنيف الدول على أنها ديمقراطية هي "الانتخابات الحرة، وحكم الأغلبية" وهذه معايير وصفية بحتة، فالديمقراطية أكثر من مجرد صيغة معينة للحكم، حيث تمثل حالة نموذجية من المشاركة الشعبية، ولهذا يمكننا أن نتحدث عن دول أكثر أو أقل ديمقراطية، وهناك معياران لتقويم ديمقراطية ما، هما: مدى المشاركة الشعبية، ونوعيتها.[18] وإذا نظرنا إلى العلاقة بين الديمقراطية والتربية نجد أن التربية عملية اجتماعية تقوم على تشكيل الفرد وإكسابه الصفات الاجتماعية التي تجعله يتكيف مع ثقافة المجتمع وأيديولوجيته. وإذا كان الفرد أساس المجتمع الديمقراطي، فإن تشكيله ديمقراطياً يكون هدفاً للتربية، ولا يتأتى ذلك إلا إذا اتخذت التربية من الفرد محوراً للعملية التربوية، ومن المبادئ والقيم الديمقراطية أسلوباً لها، ومن تقدم المجتمع هدفاً لها.

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تتمثل أساسا بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية والحق في الإضراب، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي والحق في التامين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في الخدمات كافية لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

المواطنة سلوكا حضاريا يحدد علاقة المواطن بالدولة ، ويقيم توازنا بين المصلحة الخاصة والعامة، فهي ذات أبعاد ومستويات ترتبط ارتباطا قويا بمفاهيم الحرية والحق والعدل والخير والهوية والمصير المشترك، وهي بالتالي تستمد دلالاتها من مكوناتها وشروطها، ومن أبرز هذه الأبعاد، البعد السياسي والقانوني الذي يؤمن حقوق المواطنة الكاملة، والبعد الاجتماعي والثقافي، ويكمن في كون المواطنة مرجعا معياريا واجتماعيا يضبط العلاقات والقيم الاجتماعية، والبعد الاقتصادي، ويتعزز بإقامة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج على أساس علمي ومنهجي مدروس، إضافة إلى توزيع الثروة العامة توزيعاً عادلا ومتقاربا.

وإذا كانت التربية ترتبط بالمواطنة ارتباطاً صميمياً، فإن هذه الأخيرة ترتبط مع التنمية ارتباطاً عضوياً وجدلياً، الأمر الذي يجعلها جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

وبهدف بحث علاقة التربية بالمواطنة في إطار عملية التنمية الشاملة بمعناها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والأهم من كل ذلك بمعناها الإنساني، فيمكن التوقف عند عدد من القضايا ذات الصلة بالموضوع. وللتربية على المواطنة دلالات كثيرة نذكر منها:

القضية الأولى: علاقة المواطنة بالدولة، ذلك أننا في عالمنا العربي ما نزال نتلمس خطواتنا الأولى إزاء المفهوم السليم للمواطنة وحقوقها مقارنة بالوضع العالمي، لذا تزداد الحاجة إلى إثارة حوار وجدل حول الفكرة وأبعادها وغاياتها وسياقاتها، وحشد قوى وطاقات حكومية وغير حكومية، سياسية وفكرية وثقافية ودينية واجتماعية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني لمقاربة هذا المفهوم الذي ارتبط بفكرة الدولة العصرية الحديثة، وبالتقدم الذي حصل في هذا الميدان، ولا سيما في الدول لمتقدمة، التي شهدت تصالحاً بين الدولة والمواطن، سواءً في نظرة الدولة إلى المواطن أو في نظرة الأخير إلى الدولة.

فمسؤولية الدولة في الغرب لم تعد محصورة في مهمات الحماية فحسب، بل أضيفت إليها مسؤولية الرعاية وبالتالي أصبحت الدولة "دولة رعاية" واجبها ووظيفتها الأساسية خدمة المواطن وتحسين ظروفه المعيشية وتوفير مستلزمات حريته ورفاهيته، وفي المقابل فإن نظرة المواطن للدولة أصبحت هي الأخرى أكثر إيجابية، من حيث احترامه للقوانين والأنظمة وعلاقته بالمرافق العامة وحفاظه على البيئة وواجباته في الالتزام بدفع الضرائب وتسديد ما يترتب عليه من التزامات مادية تجاه دولته.

أما في بلداننا العربية، فما زالت نظرة السلطات إلى المواطن في الغالب نظرة تشكيكية ارتيابية، إنْ لم تكن عدائية، وفي المقابل فإن نظرة الفرد للدولة استمرت سلبية، متربّصة، تعارضية، حتى إزاء الخدمات والمرافق العامة، خصوصاً في ظل التمييز وعدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص وعدم احترام الحق في المشاركة وضعف الحريات.

القضية الثانية: راهنية فكرة المواطنة، حيث تؤكد بعض المؤشرات انشغال بعض المهتمين على صعيد الفكر وبعض الحقوقيين والناشطين بفكرة حركة المواطنة، باعتبارها فكرة راهنية ومطروحة على صعيد البحث من جهة،

وعلى صعيد الواقع العملي من جهة أخرى، لاسيما في الأسئلة الشائكة والتطبيقات المختلفة في مفارق عديدة وخيارات بين مرحلتين:

المرحلة الأولى:- ونموذجها الأنظمة الشمولية التي انتهت أو كادت أن تنتهي أو تتلاشى على الصعيد العالمي، خصوصاً فيما يتعلق باحتكار الحقيقة والدين والسلطة والمال والإعلام، لكنها لا تزال قوية ومؤثرة في مجتمعاتنا العربية بأنظمتها المختلفة، وبحسب تقارير التنمية البشرية، فالمنطقة العربية تعاني نقصاً كبيراً في الحريات وشحا في المعرفة ونظرة قاصرة في الموقف من حقوق الأقليات وحقوق المرأة وغيرها.

أما المرحلة الثانية:- فنحن ما زلنا عند أبوابها وكثيراً ما تحدثنا عنها وبصوت عال أحياناً، لكننا ما زلنا مترددين في ولوجها، خصوصاً وأن حركة الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي ما تزال تتقدم خطوة وتتأخر خطوتين، بسبب كثرة الكوابح السياسية أو الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية التي تعترض طريقها، فضلاً عن ما تواجهه من تحديات مختلفة خارجية وداخلية، مثل الاحتلال والحصار والعدوان، إضافة إلى بعض المفاهيم السلبية للموروث الاجتماعي، والتوظيف الخاطئ للتعاليم الدينية على نحو متعصّب ومتزمّت ومغالٍ، ناهيكم عن الفقر والجهل والمرض والتوزيع غير العادل للثروة.

القضية الثالثة: الكوابح الداخلية والخارجية، فما تزال فكرة المواطنة في عالمنا العربي تعترضها عدة تجاذبات داخلية وخارجية، خصوصاً ارتباطها على نحو وثيق بمسألة الهوية ومستقبلها؛ لذلك فإنه من الهام اعتماد ثقافة الحوار والجدل لأنهما وبقدر إجلائهما بعض التشوّش والغموض إزاء مستقبل بلداننا، فهما يساعدان على نشر ثقافة المواطنة ويعمقان الوعي الحقوقي بأهميتها وضرورتها وفداحة نكرانها أو الانتقاص منها أو تعطيلها أو تعليقها تحت أية حجة أو ذريعة، عن طريق طرح أسئلة ساخنة حول سبل التربية على المواطنة، بما يثير هذا الموضوع من اختلاف وصراع.

القضية الرابعة: ترتبط بالموقف من سياسات الإقصاء والتهميش، خصوصاً بما له علاقة بالالتباس النظري والعملي بخصوص فكرة المواطنة، ولا سيما في مواقف الجماعات والتيارات الفكرية والسياسية والقومية المختلفة، الأمر الذي يجعل تكوين تصوّر مشترك حولها وحول الطرق التربوية القويمة والأساليب التعليمية الصحيحة لتعميق فكرة المواطنة، ولا سيما في إطار المبادئ الدستورية للدولة العصرية التي تستند إلى سيادة القانون ومبدأ المساواة، وهذه مسألة ملّحة وضرورة حيوية، لا يمكن اليوم إحراز التقدم والتنمية المنشودين دونها، وهو الأمر الذي يغتني بمساحة الحرية والمشاركة والعدالة، باعتبارها متلازمات ضرورية للمواطنة.

القضية الخامسة: وهذه ترتبط بإشكالات المواطنة والهوية، ولا سيما التحدّيات التي تواجهها، والتي بدأت تحفر في أساسات الدولة والهوية، مما يستدعي استحضار حوار فكري ومعرفي حولها، طالما أنها تدخل في صلب المشكلات التي تواجه المصير العربي، ومعها يصبح جدل الهويات أساساً للتعايش والتكامل والتطور السلمي

للمكوّنات المختلفة، بدلاً من أن يكون مادة للتناحر والانغلاق والتعصب، وهذه المسألة تتطلب الإقرار بالتنوع والتعددية والمشترك الإنساني كشرط لا غنى عنه للهوية الجامعة، مع تأكيد الحق في الاحتفاظ بالهويات الفرعية الجزئية، الدينية أو القومية أو الثقافية أو غيرها!

القضية السادسة: وتتعلق بالعلاقة الجدلية بين فكرة المواطنة وحقوق الإنسان، خصوصاً مبدأ المساواة في الحقوق، وبالأخص حق المشاركة في إدارة الشأن العام وتقلّد الوظائف العليا والمهام السيادية دون تمييز بسبب الدين أو القومية أو لأي سبب مذهبي أو اجتماعي أو لغوي أو بسبب الجنس أو اللون أو غير ذلك.

ويأتي حق المشاركة هذه، في إطار الحقوق الأساسية ونعني بها حق حرية التعبير وحق الاعتقاد وحق التنظيم، ولعل هذه الإشكالية هي التي تشكل جوهر فكرة المواطنة، خصوصاً إذا ما اقترنت بالعدل؛ إذ أن غيابه سيؤدي إلى الانتقاص من حقوق المواطنة، كما لا يمكن أن تستقيم المواطنة الكاملة مع الفقر والأمية والتخلف وعدم التمتع بمنجزات الثقافة والعلم والتكنولوجيا وغيرها.

وما تزال الكثير من التيارات والاتجاهات السائدة في السلطة والمجتمع تتمسك بالنظرة التسلطية لعلاقة الدولة بالمواطن، الفرد، الإنسان، الذي هو شخص وكيان له أهلية قانونية، ففي الكثير من الأحيان يُنظر إلى حقوق المواطنة، إما باعتبارها هبة أو منّة أو مكرمة من الحاكم، يكون الأفراد عنده رعايا لا مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

القضية السابعة: واذا جئنا إلى بيان دور مؤسسات وهيئات المجتمع المدني في الانتقال من المواطنة كفكرة إلى السلوك الذي يجسدها، فإنه يجب التأكيد على محورية هذا الدور وأهميته الكبيرة على اعتبار أن ممثلي المجتمع المدني يعتبرون حلقة وصل ووساطة بين الفرد والدولة؛ يقول أحد الباحثين: " يكشف مفهوم الدولة عن تقابلين رئيسيين هما: الدولة/الفرد، الدولة/المجتمع المدني، وفي كلا التقابلين تطرح العديد من الأسئلة بشأن العلاقة بين طرفي التقابل، وكذا الوظائف والأدوار الموكلة لكل طرف،[19] فهناك ثلاثة عناصر تتمفصل فيما بينها حيث العنصريين الطبيعيين هما: الدولة، الفرد أما المجتمع المدني فهو العنصر المستحدث للقيام بفعل الوساطة بين العنصريين الأصليين، فالمجتمع المدني عبارة عن حيز مستقل مقابل للدولة وهو تعبير عن تجاوز نطاق الحياة الفردية أو الخاص إلى الاهتمام بالعام حيث تكون مراعاة الحقوق الأساسية للإنسان، والدفاع عن حقوق المواطنة، ولهذا فإنه بدوره يمثل صورة المراقب لممارسات الدولة اتجاه الحريات المدنية.[20]"

القضية الثامنة: ارتباط فكرة المواطنة ارتباطاً عضوياً بالمفهوم الحديث للتنمية، ولعل أحد أهم الأركان الأساسية للتنمية يقوم على نشر التعليم وثقافة المساواة وعدم التمييز والقضاء على الفقر وغيرها من الحقوق؛ ولذلك تصبح التربية جزءًا لا غنى للمواطنة عنها من جهة وعنصراً حيوياً للتنمية من جهة أخرى، الأمر الذي يحتاج إلى تبني وانتهاج مفاهيم تربوية جديدة وأساليب حديثة ، ومن ثم إيجاد الوسائل والأدوات التي تساعد على تنمية قدرات الأفراد والمجتمع عبر التربية وقيمها وتعزيز أركانها وصولاً إلى ما نطلق عليه مفهوم المواطنة العضوية الذي يقوم

على خمسة أركان أساسية، هي: المساواة، الحرية، المشاركة، العدالة، الهوية، في إطار تفاعل ديناميكي لا انفكاك بين عناصره ومكوناته أو انتقاص أحدها.

خاتمة :

يوجد من يملك جنسية بلد أباً عن جد لكنه لا يشعر بالانتماء لهذا البلد، إما لسبب عدم حصوله عل حقوقه المختلفة في المجتمع، أو ما يواجهه من تمييز وصعوبات على أرض الواقع، وأحياناً بسبب تزايد الفساد الذي يضعف الروح الوطنية العامة، بحيث يضطر المرء أن يدفع ما يزيد على قيمة الخدمة العامة حتى يحصل عليها رغم أن هذا حق له. كل هذا يفقد الشخص الشعور بالانتماء للوطن، وحتى لا نقع في هذه الإنزلاقات يمكن القول أنه هناك مبادئ أساسية تتعلق بمبدأ المواطنة ينبغي التأكيد عليها سعيا لتنمية وتفعيل المبدأ منها:

1. استخلاص حقوق الإنسان الدستورية له طبيعة دينية وتعددية ينبغي الإشارة إليها عند الأخذ بدستور جديد.
2. الاهتمام والتركيز على وضع مناهج ونشاطات تربوية وتعليمية ترسّخ لقيم المواطنة إنطلاقا من موروثنا الثقافي والأخذ بالاعتبار المتطلبات والتغيرات السوسيوثقافية التي تشهدها المجتمعات.
3. يقتضي مبدأ المواطنة بإبعاده المختلفة (سياسيا ودستوريا وقانونيا وإداريا واقتصاديا) أن يركز منطق التعامل في الدولة والمجتمع على موجبات هذه المواطنة (أي المشاركة والمساواة).
4. تنمية وترسيخ ما يسمى بثقافة الوحدة الوطنية بين ميادين الشعب وفي عموم المجتمع.
5. المساواة لكل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الفئة الإثنية أو الطائفية واحترام الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع.
6. مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية، إذ لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية ما لم يتوافر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع مثل وجود التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية.
7. إن مفاهيم مثل المواطنة، دولة القانون، المجتمع المدني، هي مفاهيم انبثقت بعد تاريخ طويل من النضالات والتضحيات التي خاضتها اللإنسانية عبر العصور، وهي في صرتها الحالية وليدة الحداثة الغربية، بمعنى أنها نشأت هناك على الضفة الأخرى للبحر المتوسط دون أن يكون لنا أي إسهام فيها، ومن ثم فهي ليست قوالب جاهزة تستورد وتطبق كما هي، بل هي مشاريع تنجز بالتدريج في التاريخ عبر عمليات معقدة من التأسيس وإعادة التأسيس والنقد والتوجيه والتصويب من قيل الفاعلين الاجتماعيين أي المواطنين بفضل المشاركة الواعية والهدف الواضح الذي تتجه إليه هذه العمليات.

الهوامش:

[1] ابن منظور، لسان العرب، ط1، ج 15، دار صادر للطبع والنشر، بيروت، 2000، ص 239.

[2] آمنة حجازي، الوطنية المصرية في العصر الحديث، ط1، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2000م، ص 80.

[3] سليمان عبدالرحمن الحقيل ، الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام، ط 1، مطابع الشريف ، الرياض، 1990، ص 19.

[4] الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنر والتوزيع، الرياض، 1996، ص 311.

[5] فتحي هلال وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، الكويت، 2000، ص 25.

[6] فهمي هويدي ، المواطنة في الإسلام، جريدة الشرق الأوسط ، العدد: 5902، 1995/1/25، ص 13.

[7] L. B Curzon, Dictionary of law, six edition, Pearson education limited, England, 2002, p 68.

[8] عبدالتواب عبدالله عبدالتواب، دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني، مجلة دراسات تربوية، القاهرة ، 1993، ص 108.

[9] سعد السليمان، اتجاهات بعض المربين نحو الدراسات الاجتماعية في مدينة الرياض، رسالة الخليج العربي العدد: 38، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1991، ص 196.

[10] رضوان أبو الفتوح، التربية الوطنية (طبيعتها ، فلسفتها، أهدافها، برامجها) ، المؤتمر الثقافي العربي الرابع، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1960، ص 127.

[11] إسماعيل علي سعيد ، رؤية سياسية للتعليم، ط1، دار عالم الكتاب، القاهرة، 1999، ص 5.

[12] عبد المنعم المشاط، التربية والسياسة، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992، ص 108.

[13] سالم علي القحطاني ، التربية الوطنية "مفهومها، أهدافها، تدريسها"، رسالة الخليج العربي، العدد: 66، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ، 1998، ص 57.

[14] إسماعيل علي سعيد ، مرجع سابق، ص 172.

[15] Entwistle, H., (1994), "Cultural Literacy and Citizenship", The International Journal of Social Education 9, 1, PP. 55-56, Martorella, (1991), P. 38.

[16] علي سعيد إسماعيل، مرجع سابق، ص 267.

[17] مجدي عزيز، المنهج التربوي والوعي السياسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1998، ص 54.

[18] كلارك بور، التربية من أجل الديمقراطية : كيف يمكن تحقيقها؟ ، مستقبليات، العدد: 2، مكتب التربية الدولي، القاهرة ، ، يونيو 1999، ص 222.

[19] ياسر قنصوة، المجتمع المدني والدولة المدنية، مجلة التفاهم، العدد 31، بيروت، 2011، ص 175.

[20] المرجع نفسه، ص 176.

ثقافة المواطنة التنظيمية كأحد أوجه السلوك المواطني العام " قراءة في المفهوم ودعامات التأسيس"

د- عبد الباسط هويدي : جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الوادي : الجزائر.

أ- طيب بودرهم : جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الوادي : الجزائر.

الملخص:

تهدف هاته الورقة البحثية إلى تباحث وإبراز موضوع المواطنة التنظيمية كثقافة سوسيوتنظيمية ، وكأحد أوجه ودعامات تأسيس الفعل المواطني العام ، الذي يقوم على فكرة الإنتماء والولاء للوطن ، هذا الفعل الذي يبرز ضمن أبعاد وسلوكات المواطنة التنظيمية داخل المنظمات ، وبالتالي يمكن أن يعد كآلية تؤسس لثقافة المواطنة في مفهومها العام.

الكلمات المفتاحية: المواطنة ،المواطنة التنظيمية .

citizenship as one of the common behaviors o "the concept of Reading and pillars of incorporation"

Abstract:

The aim of this research is to clarify and highlight the issue of organizational citizenship as a sociological culture and as its considred pillars of the establishment the citizenship act based on the idea of belonging and loyalty to the homeland. This act, which stands out within the dimensions and behaviors of citizenship and thus can be considered as a mechanism that establishes the culture of citizenship in its general sense

Key words : Citizenship ،organizational citizenship

مقدمة:

تعتبر المواطنة التنظيمية كأحد أوجه ودعامات التأسيس للسلوك المواطني العام ، الذي يقوم على فكرة الإنتماء والولاء للوطن كنتيجة لتلك المستويات المتقدمة من الإعتقاد والإيمان به ، وبالتالي تأطير الممارسات السلوكية للأفراد بمنظومة قيمية رفيعة تعكس حالة دائمة من التعاقد الوجداني والسيكولوجي والإلتزامية اللامتناهية لصونه والحفاظ عليه ، وإن كان هذا هو وجه المواطنة في مستواه الكلي (الماكرو) في النسق العام ، فإن المواطنة التنظيمية كما أسلفنا يمثل وجها من أوجه هذا السلوك في أحد أنساقه الفرعية على المستوى الأصغر (الميكرو) وهي المنظمات الرسمية ، والذي يقوم بدوره على فكرة المشاركة والسلوكات التطوعية المؤطرة بقيم إجتماعية وأخلاقية جيدة ، تبرز أوجها عديدة للإنتماء والولاء والإلتزام ، لتحقيق أهداف التنظيم.

إن لثقافة المواطنة داخل التنظيم نواتج منظمية جد إيجابية ضمن سياقات بيئته الداخلية، وبالتالي ينبغي هنا محاولة الإستثمار فيها وتباحث دعامات تعزيزها ، هاته النواتج تتوسع إلى ما هو أبعد من تلك البيئة لتشمل المجتمع ككل ، كون التنظيم يمثل أحد الأنساق الفرعية لهذا الأخير وبالتالي يعد هذا الإستثمار كدعامة وكأللية في التأسيس لثقافة المواطنة في مفهومها العام ، ومن هنا تنطلق إشكالية هاته الحوارية من خلال تساؤل بيانه :

كيف يمكن الإستثمار في المواطنة التنظيمية كأحد أوجه السلوك المواطني العام ؟

ونضع تساؤلات فرعية مفادها: ماهي المواطنة التنظيمية؟ ماهي أبعادها وخصائصها ؟ ماهي دعامات التأسيس للمواطنة التنظيمية؟ ما أهمية المواطنة التنظيمة للتنظيم والمجتمع ككل؟

ولمعالجة هذا الموضوع تم وضع خطة بحثية إحتوت على أربعة محاور وفق المضامين التالية:

أولا: المواطنة التنظيمية (النشأة والمفهوم).

ثانيا : أبعاد وخصائص المواطنة التنظيمية.

ثالثا : الدعامات المعززة لتأسيس المواطنة التنظيمية.

رابعا: الأهمية الاستراتيجية للمواطنة التنظيمية بالنسبة للتنظيم والفرد والمجتمع.

خامسا : المداخل النظرية المتناولة لسلوك المواطنة التنظيمية.

أولا المواطنة التنظيمية (النشأة ، المفهوم)

يعد مفهوم المواطنة التنظيمية من المفاهيم الإدارية التي أنتجها الفكر الإداري المعاصر، والذي اهتم به الكثير من الباحثين كونه يعتبر أحد أهم السلوكات التي تصب في صالح التنظيمات وتطورها، وارتباطه بالعنصر البشري كأحد أهم الموارد التنظيمية التي تكفل عملية التطور والتقدم في أي تنظيم كان.

لعل الأفكار والإشارات الأولى لمفهوم المواطنة التنظيمية ضمن السياقات التنظيمية ، كانت قد إنطلقت من كتابات " برنارد " سنة 1938 حين أكد على العلاقات التعاونية والتفاعل الإجتماعي مابين الأفراد في ضوء نظرية التبادل الإجتماعي ، إذ إعتقد بأن المنظمة عبارة عن مجموعة متعاونة منتظمة من خلال رغبة الأفراد الذاتية للتعاون وتوجيه الجهود[1]، وهذا التعاون يعد أمرا ضروريا ولا يمكن الإستغناء عنه ، فأشار إلى أن أداء أي منظمة يعتمد على هذا الجهد التعاوني من قبل العمال ، إلى جانب قيامهم بمتطلبات الدور الرسمي لهم لتحقيق الفعالية والأداءات الجيدة والمتكاملة بين جميع أفراد التنظيم وبالتالي التغلب على مطبات العمل ومعيقاته.

بعد الإشارات الأولى لمفهوم المواطنة التنظيمية والتي جاءت في كتابات " برنارد " سنة 1938 جاءت بعدها دراسات " كاتز " سنة 1964 المتأثرة بما جاء به " برنارد " مشيرا إلى أن الإعتماد المطلق من قبل المنظمة على الأنظمة واللوائح الرسمية وفقط يجعل منها نظاما إجتماعيا هشا ، ولن تكون قادرة على الإستمرار لأجال طويلة ، وأكد على أن السلوك التعاوني والمساعد الذي يذهب إلى ما وراء الدور الرسمي مهم لأداء وظائف التنظيم ، وعلى المنظمات ترك جزءا من السلوك غير المحدد للأفراد حتى تكون لديهم مقدرة على التعامل مع المواقف غير المتوقعة والتي تتطلب التصرف الإبتكاري ، وقد حدد " كاتز " ثلاثة عوامل أساسية من أجل تحقيق الفعالية التنظيمية وهي :[2]

- إستمالة الأفراد من خلال حوافز قوية للإنظمام والإستمرار في المنظمة .
- التركيز على إلتزام الأفراد بواجباتهم المحددة في وصف الوظيفة ، والتي يطلق عليها الأدوار الأساسية أو سلوكيات الدور الرسمي.
- تشجيع ومساعدة الأفراد لممارسة بعض السلوكيات التعاونية والإبتكارية التلقائية ، وهي تخرج عن الواجبات المحددة في وصف الوظيفة والتي يطلق عليها سلوكيات الدور الإضافي.

ويمكن تسمية هذه الأنماط الثلاثة كمايلي :إستقطاب الأفراد ، أداء الأدوار الرسمية ،الممارسات الإختيارية.

وقد فرق " كاتز" هنا بين نوعين من السلوك المرغوب أولهما سلوك الدور الرسمي متمثلا في قيام العاملين بالمهام المطلوبة منهم وبدقة وفقا للمعايير الرسمية والمحددة في المنظمة ، والثاني سلوك الدور الإضافي وهو يمثل سلوك المواطنة التنظيمية ، ويتمثل في قيام الموظف بالسلوكيات التطوعية التي تتجاوز حدود الإلتزام بالمهام الرسمية ، مؤكدا على أن الفعالية التنظيمية عبارة عن موازنة دقيقة بين الدور الرسمي الموصف وظيفيا وبين سلوكيات الأدوار الوظيفية[3].

إن أراء وكتابات " كاتز " الأنفة حول السلوك التعاوني والمساعد الذي يذهب إلى ماوراء الدور الرسمي قد مهدت لبروز مفهوم المواطنة التنظيمية ، هذا الأخير الذي ظهر بشكل واضح وصريح في بداية الثمانينات على يد " أورجان " الذي يعتبر الأب الراعي لهذا المفهوم الإداري ، وقد عمد للبحث فيه بعمق ليصبح مجالا من مجالات السلوك التنظيمي، معتمدا على مفاهيم الفلسفة السياسية والعلوم السياسية لأنهما يهتمان بمفهوم المواطنة عموما [4] ، وقد كانت الدراسات المعمقة لهذا الموضوع قد بدأت في إطار الفهم الموسع لنظرية التبادل الإجتماعي ، حيث أكد " أورجان " على دور هذا السلوك في ترسيخ علاقة ثابتة بين قناعات العاملين ومفاهيم الأداء ، وظهرت في سياقات ذلك مصطلحات عديدة تناولت هذا المفهوم من بينها سلوك الدور الإضافي والسلوكات التنظيمية الموالية إجتماعيا

، والمشاركة التطوعية والأفعال التطوعية ، وسلوكات خارج الدور الرسمي ، وغيرها من المفاهيم التي تعكس ذلك السلوك التطوعي المؤطر بقيم إجتماعية وأخلاقية تدفع بإتجاه تقديم الجهود الإضافية خارج الدور الرسمي وتتجاوز التوقعات المتصلة بالواجبات المهنية[5].

لعل الجدول التالي يبرز أهم التطورات والإختلافات الواردة والمتناولة للمفهوم من قبل العديد من الباحثين.

جدول يوضح الإختلافات الواردة والمتناولة لمفهوم المواطنة التنظيمية من قبل الباحثين

الرقم	إسم الباحث	التعريف
1	Organ 1983	سلوك تطوعي يقوم به الفرد يتعدى حدود دوره الرسمي ومتطلبات وظيفته ولا تشمله لوائح المنظمة الخاصة بمكافأت وترقيات الموظفين.
2	O, Rreilly .Chatman 1986	مجموعة الأفعال التي لم يتم تحديدها بصورة مباشرة من قبل توصيف الوظيفة إلا أنه ينتج عنها مصالح ومنافع للمنظمة.
3	Chein 1990	تصرف الفرد التطوعي والإختياريلا يندرج ضمن الوصف الوظيفي أو ضمن التعليمات وعقد العمل أو تحت نظام الحوافز الرسمي في المنظمة والهادف إلى تحقيق أهداف المنظمة وزيادة فعاليتها وكفائتها
4	George , Brief 1992	أنواع السلوكيات التي يمكن أن يقوم بها الفرد ويحصل على مكافأة مقابلها وذلك مثل تقديم مقترحات لتخفيض التكاليف
5	Niehoff, Moorman 1993	سلوك الدور الإضافي فهو سلوك إختياري يقوم به الفرد دون إجبار كما انه لايرتبط بنظم الحوافز الرسمية داخل المنظمة
6	Wayne 1993	سلوك الأدوار الوظيفية والتي تتعدى حدود الوظيفة
7	Konovsky , Pugh 1994	سلوك وظيفي يؤديه الفرد طواعية ويتعدى الحدود والواجبات الوظيفية المحددة له كما أنه لايتم مكافأته من خلال هيكل الحوافز الرسمية
8	Chattopadhyay 1999	السلوك الإختياري الذي لا يوجد في بطاقة وصف الوظيفة ولا يلزم المدير أو الرئيس الفرد للقيام به
9	Pukta 1999	سلوكيات إضافية تطوعية تسهم في تحقيق المناخ المناسب
10	Robbins 2001	السلوك غير الإعتيادي الذي لايعد جزءا من متطلبات العمل الرسمي ويؤدي إلى فاعلية المؤسسة

11	William 2002	سلوك وممارسات أولئك العاملين الذين يسهمون في فاعلية المنظمة وتحريك نشاطاتها من خلال التعاون الإنساني فيما بينهم.
12	Stamper& Dyne 2004	سلوك الموظف غير الملموس وغير المباشر ولا يعترف مطلقا بنظام المكافأة والذي بمجمله سيؤثر في نجاح الوظيفة الإدارية ضمن المنظمة
13	Piercy et al 2006	سلوكيات مرتبطة بالعمل ولا يتضمنها الوصف الوظيفي وهي لاترتبط بنظام المكافأت الرسمي ، كما أنها تقود وتدعم فعالية المنظمة .
14	McShane&Glinow 2007	السلوكيات الممتدة إلى مابعد واجبات العمل الإعتيادية للموظفين.
15	الزيدي 2007	سلوك إيجابي طوعي من قبل العامل في المنظمة تجاه العاملين الأخرين أو المنظمة نفسها بما يساعد في تعزيز البيئة الإجتماعية وخلق أسس التعاون من جهة ونعزيز أداء المنظمة وفعاليتها ونجاحها من جهةاخرى.
16	Chie & Chen 2008	سلوك غير مكلف يحتوي على مجموعة من النظريات لاتعتبر ضمن الأوامر المباشرة لرئيس العمل أو تنفيذا لمتطلبات العمل الرسمية.
17	Stoner et al 2010	تعبير عن السلوك الإضافي الذي يتخطى الدور الرسمي في توصيف الوظائف والمرغوب في نفس الوقت في المنظمة.
18	الزوبعي 2010	سلوك إجتماعي إيجابي طوعي غير رسمي يرتبط بالفرد وإتجاهاته نحو المنظمة وزملاء العمل ، ويعمل على تكوين بيئة إجتماعية في المنظمة توفر أسس للتعاون الجماعي المنظمي وبما يعزز كفاءة الأداء للعاملين.
19	Zhang et al 2011	مجموعة التصرفات التي تهدف إلى تقديم المساعدة وظهور علامات سلوكية غير مطلوبة على المستوى الرسمي و تكون ذات فائدة للمنظمة.

المصدر: : رعد عبد الله عيدان الطائي وعادل ياسين جواد ، مرجع سابق ، ص 85 – 86.

ثانيا : أبعاد وخصائص المواطنة التنظيمية.

1-أبعاد المواطنة التنظيمية :

بإختلاف المنطلقات الفكرية والتصورية التي أعطت للمواطنة التنظيمية دلالات واقعية ، ولزيادة الفهم الأشمل والأوضح لهاته السلوكات لابد من استعراض أبعادها والتي جاءت في نموذج " أورجان " سنة 1988 والتي إتفق وأشار إليها الكثير من الباحثين في دراساتهم وهي:

الإيثار:هو سلوك يهدف إلى مساعدة الأخرين في العمل (زملاء ، رؤساء ، عملاء..إلخ) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأداء أعمالهم بالطريقة الصحيحة ، حيث يكون الشخص مستعدا لبذل الجهد والوقت لمساعدة وتشجيع الأخرين[6].

- **الكياسة واللطف** : يتضمن هذا النمط من سلوك المواطنة التنظيمية جميع الدلالات والحركات التي تأخذ بعين الإعتبار الأفراد الأخرين ، في ما يخص منع التسبب بالأذى والمشكلات لهم مع إحترامهم ، فحقيقة الحياة في المنظمات إعتمادية فالعمل الذي يمارسه الفرد أو القرار الذي يتخذه يؤثر في عمل الأخرين فالطف يتضمن التشاور مع الزملاء وإحترام أرائهم وتزويدهم بملاحظات مسبقة حول العمل ، وإحترام تظلماتهم حول تقاسم الموارد والمكتسبات المشتركة[7].

- **الروح الرياضية** : إذا كانت الإعتمادية بين العاملين هي إحدى حقائق الحياة التنظيمية ، فإن الحقيقة الأخرى هي أن على الفرد أحيانا تحمل نوع من الإحباط وعدم الراحة وحتى الإجهاد وفي حدود معينة وللعاملين الحق في تدوين شكاويهم عندما تتضمن أحداث العمل بعض الصعوبات ، لكن زيادة هذه الشكاوي قد تفوق الإمكانيات الإدارية وقدرة المديرين على التحمل ، وبالتالي يتحمل الموظف أية متاعب أو منغصات تحصل في بيئة العمل من دون تذمر والتحلي بالتسامح والصبر والتكيف مع ظروف العمل الإستثنائية ، وهذا يندرج ضمن ممارسات وسلوكات المواطنة التنظيمية[8].

- **السلوك الحضاري** : ويتضمن الأعمال التي تعكس روح الإهتمام والولاء للمنظمة ومصالحها ، مثل الحرص على تفاصيل مهمة مثل صيانة الأجهزة وتقديم المبادرات الفعالة في العمل ، وكذا المشاركة الفعالة والمسؤولية في إدارة أعمال المنظمة ، والحرص على نجاحها وتطورها من خلال المتابعة المستمرة لما يكتب أو ينشر كالإعلانات والتعليمات الداخلية ، كما يعني إحترام القوانين والأنظمة والمحافظة على سمعة المنظمة والحرص على حضور الإجتماعات واللقاءات المرتبطة بالعمل ، بالإضافة للقيام بأعمال تطوعية إضافية[9].

- **الطاعة العامة والإلتزام** : وتتمثل في التقبل النفسي من قبل الفرد لهيكل المنظمة والوصف الوظيفي وسياسات دائرة الموارد البشرية في المنظمة ، وينعكس ذلك في حرصه على الإلتزام بمواعيد الدوام الرسمي والإسراع في إنجاز الأعمال الموكلة إليه وإحترام القوانين والأنظمة والتعليمات ، والحرص على زيادة مستوى الأداء عن المتوقع ، ويشير هذا البعد إلى إندماج الفرد وقبوله للقواعد والإجراءات المعمول بها في المنظمة ، الذي ينتج عنه الإلتزام العام بها حتى ولو لم تكن هناك مراقبة ، والسبب في إعتبار هذا السلوك شكل من أشكال المواطنة التنظيمية هو أنه على الرغم من أن كل فرد داخل المنظمة يتوقع منه أن يلتزم بالقواعد والإجراءات المعمول بها ، إلا أن هناك كثير

من الأفراد لا يقومون بذلك وعليه فإن الفرد الذي يطيع أو يلتزم بكل النظم والقواعد دون وجود أي رقابة على سلوكه ينظر له على أنه مواطن صالح[10].

2-خصائص المواطنة التنظيمية :

يرى " العامري " أنه بالرغم من إختلاف التعريفات المحددة لمفهوم المواطنة التنظيمية والتي جاءت في أبحاث ودراسات العديد من الباحثين إلا أن هناك قاسما مشتركا لها، كونها تتفق على أن هاته السلوكات تمثل تصرفات إيجابية زائدة عن ما هو موصوف وظيفيا ورسميا في المنظمة ، وهي تمتاز بطبيعة إختيارية وطوعية ولا تخضع لنظم المكافأت والتحفيزات الإدارية ، ومن هنا يمكن إستخلاص أهم خصائص سلوكات المواطنة التنظيمية وهي : [11]

- أن هناك نوعين من السلوك الوظيفي للعاملين هما السلوك المرتبط بالأدوار الأساسية الذي يقع في حدود الواجبات الوظيفية ، والسلوك المرتبط بالأدوار الإضافية الذي يفوق ويتعدى حدود الواجبات الوظيفية الأساسية والتي يكلف بها الفرد.

- سلوك المواطنة التنظيمية هو سلوك تطوعي إختياري لم ينص عليه ضمن الأعمال الوظيفية الرسمية ولايلزم الفرد للقيام به ، فهو نابع من مبادرة فردية ورغبة إرادة حرة.

- لا ينتظر الفرد مكافأة تنظيمية أو تحفيز أو مصلحة مباشرة مقابل أدائه لتلك الأدوار الإضافية ، غير أنه يتوقع أن تؤخذ سلوكاته الإضافية في الإعتبار عند ظهور فرص تنافسية في المنظمة.

- تشجع المنظمات الأفراد للإنخراط في القيام بهاته السلوكات الإضافية رغم كونها تطوعية.

- قيام الأفراد بهاته السلوكات الإضافية التطوعية ينعكس إيجابيا على تنمية الفاعلية المنظمية والإرتقاء بالأداء الكلي للمنظمة ، وتحقق أهدافها وخططها الإستراتيجية.

ثالثا: الدعامات المعززة لتأسيس المواطنة التنظيمية.

انطلاقا من الأهمية الوظيفية لمتغير المواطنة التنظيمية داخل التنظيمات،اسهب الباحثون والمهتمون بحقل الإدارة العامة و الموارد البشرية في بحوثهم لفك الارتباطات التي تؤثر وتتأثر بهذا السلوك التنظيمي الفعال داخل المنظمات، بغية الكشف عن أهم العوامل والمتغيرات الباعثة للحصول على هاته السلوكات التطوعية المؤدية إلى تعزيز القوة والفاعلية التنظيمية ، حيث جاءت معظم هذه الاستقصاءات مركزة على متغيرات الرضا الوظيفي والولاء

التنظيمي والعدالة التنظيمية وأسلوب القيادة والثقافة التنظيمية ، وهي متغيرات تؤثر في إستعداد الفرد لممارسة سلوك الدور الإضافي أو المواطنة التنظيمية ، وفي مايلي شرح لأهم هاته المتغيرات والمحددات :

1-الرضا الوظيفي: يرى " هيزربرج " بأن الرضا الوظيفي يتمثل في مجموعة المشاعر الحسنة التي تتولد لدى الفرد تجاه المتغيرات المادية والمعنوية المرتبطة بالعمل مثل الإنجاز والإعتراف والتقدير بين الزملاء [12] ، وهو من أكثر المفاهيم التي تم بحثها في العديد من الدراسات الميدانية للكشف عن العلاقة بينه وبين سلوكات المواطنة التنظيمية ، حيث أكدت العديد من الدراسات أن الأفراد الذين يتمتعون بمستويات عالية من الرضا الوظيفي غالبا ما يبدلون جهدا مضافا ويؤدون أعمالهم بصورة أفضل من نظرائهم الذين لا يشعرون بالرضا ، ويؤكد هذا الطرح ماعرض في منتدى إدارة الموارد البشرية الإلكتروني (2007) من أن معضم الدراسات توصلت إلى أن الرضا الوظيفي يؤدي إلى القيام بسلوكات المواطنة التنظيمية ويرجع سبب ذلك إلى : [13]

- أن الأفراد الذين يشعرون بمستوى مرتفع من الرضا الوظيفي تكون حالتهم المعنوية جيدة ، وبالتالي يميلون للقيام بسلوكات المواطنة التنظيمية.

- أن الأفراد وفقا لنظرية التبادل الإجتماعي يميلون إلى مبادلة ما يفيدهم بالمثل ، ولذلك وإعتبارا بأن الرضا الوظيفي هو نوع من المنفعة المقدمة من المؤسسة ، فإنهم يحاولون الرد على ذلك عن طريق سلوكيات المواطنة التنظيمية.

وقد أورد " باتمان " و " أورجان " مجموعة من الأسباب تفسر العلاقة بين الرضا الوظيفي والأنماط السلوكية للمواطنة التنظيمية ومنها العلاقة القوية بين الحالة المعنوية المرتفعة للفرد ، وبين إستعداده لممارسة سلوكات مفيدة ، وفي تفسير أخر تم الإستناد إلى نظرية التبادل الإجتماعي على أساس أن الأفراد غالبا ما تصدر منهم تعاملات بالمثل تعكس درجة الفائدة العائدة عليهم من المنظمة بالدرجة التي يكونوا فيها راضين عنها[14].

2- الولاء التنظيمي : تنسجم فكرة الولاء التنظيمي مع الرؤية النظرية التي ترى أنه وجهة نظر تعكس طبيعة العلاقة بين الموظف والمنظمة ، فالشخص ذو الولاء المرتفع يكون لديه إيمان عميق بأهداف وقيم المنظمة ، ولديه الإستعداد لبذل جهد كبير في سبيلها ولديه الرغبة الصادقة في البقاء والإستمرار فيها وهذا ما ورد في تعريف " الزهراني " على أنه حالة تتضح فيها قوة تطابق وإندماج الفرد مع منظمته وإرتباطه بها ، وإعتقاده القوي بأهدافها وقيمها وإستعداده لبذل أقصى جهد في سبيل نجاحها وإستمرارها[15].

لقد أخذت الدراسات المتناولة للعلاقة بين الولاء التنظيمي وسلوكات المواطنة التنظيمية جزءا كبيرا في أدبيات السلوك التنظيمي ، وهذا من أجل الكشف عن درجة العلاقة بينها ، وكيف يشكل متغير الولاء محددا فاعلا في الحصول على سلوك المواطنة التنظيمية ، حيث يرى " بولون " أن الولاء يحدد الإتجاه السلوكي عندما تكون

التوقعات من نظام الحوافز قليلة ، وهو مسؤول عن السلوك الذي لا يرتبط أساسا بالمكافأة والعقاب ، وبالتالي فسلوك الإيثار لدى الفرد الموظف يعود إلى شدة الولاء للمنظمة التي يعمل فيها[16].

3- العدالة التنظيمية : يتكون مفهوم العدالة التنظيمية من ثلاثة أبعاد رئيسية وهي عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات ، وتعني الاولى مدى شعور الموظف بأن ما يحصل عليه مساو لما يبدله من جهد مقارنة بزملائه ، في حين يقصد بالثانية مدى إحساس الموظف بأن اجراءات تحديد المكافأت التنظيمية عادلة ، كإشتراكهم في مناقشة الأسس التي يتم بموجبها عملية تقويم أدائهم ، أما مايتعلق بالثالثة فهي مستوى العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين خلال عملية تقويم الأداء ، وهاته الأبعاد تبقى مترابطة وتؤدي في النهاية إلى إحساس الموظفين بالعدالة التنظيمية [17]

لقد كشفت العديد من الدراسات عن وجود علاقة إيجابية بين العدالة التنظيمية بأبعادها المختلفة مع سلوكات المواطنة التنظيمية ، فقد أبرزت هاته الدراسات قدرة نظرية التبادل الإجتماعي في تفسير ذلك فثقة المرؤوس بعدالة ممارسة رئيسه المباشر في القضايا والمسائل ذات الصلة بعمله ، تولد الشعور بالمسؤولية تجاه منظمته ، وبضرورة إجراء تبادل إجتماعي مع الرئيس الذي رغم سلطاته وعوامل القوة التي سخرت له ، أثر إحترام الموظف وإنصافه في جميع القضايا التي تمس واقعه الوظيفي ، وبالتالي فإن إندفاع الموظف نحو ممارسة المزيد من السلوكيات التطوعية غير الرسمية والتي تندرج ضمن سلوكيات المواطنة التنظيمية ، ماهي إلا ردة فعل لإحساسه بالمساواة والإنصاف فيما يتعلق بعدالة الإجراءات والتوزيع والتعاملات[18].

وكما ورد في دراسات " أورجان " فالعمال يتصرفون بإيجابية عندما يدركون الممارسات العادلة من قبل مشرفيهم وهذا يزيد من درجة ممارسة العمال لسلوكات المواطنة التنظيمية ، وغالبية الباحثين في مجال السلوك التنظيمي أمثال " مورمان " و " كونفسكي " قد أكدوا على أن عامل الإدراك الدافع لممارسة سلوكات المواطنة التنظيمية هو إدراك العمال للعدالة ، فإذا كان التصور لهاته العدالة إيجابيا سيكون بالمقابل الأداء جيد ، أما إذا كان التصور سيئ فستؤدي إلى الحد من الولاء والأداء ، إضافة إلى القيام بسلوكات سلبية تجاه التنظيم ككل[19].

4- القيادة الإدارية : تعتبر القيادة الإدارية من بين أهم العوامل المؤثرة في البيئة التنظيمية ، وفي بناء وتكوين قيم ومبادئ وثقافة المنظمة ، والتي بدورها تؤثر تأثيرا بالغا في سلوكات الموظفين ، ومما لا شك فيه أن السلوكات التطوعية التي يقوم بها القادة ستكون لها إنعكاساتها المباشرة على فهم وأفعال وسلوكات الموظفين ، الذين يستلهمون التوجيه والإرشاد منهم [20]، فالقائد يؤدي وظيفة مهمة في توجيه وقيادة العاملين نحوتحقيق أهداف محددة وتنسيق جهودهم وتقويم أعمالهم ، حيث يشغل الجانب الإنساني جزءا كبيرا من وظيفته حينما يحفز العاملين ويبحث

مصالحهم ، ويعمل على إشباع حاجاتهم ودراسة مشكلاتهم وعلاجها وكذا الإستماع إلى مقتراحاتهم وتطبيق المفيد منها ، وبالتالي تؤثر العلاقة التبادلية بين القائد ومرؤوسيه على سلوك المرؤوسين سواء فيما يتعلق بسلوك الأدوار الرسمية أو الأدوار الإضافية ، فالمرؤسين يميلون إلى المعاملة بالمثل[21].

وبالتالي نجد بقدر ما يمارسه القائد من تصرفات تطوعية ، بقدر ما تكون ألية القدوة ذات تأثير إيجابي في تحريك وتحفيز الأفراد نحو أفعال مماثلة ، وقد أكدت العديد من الدراسات العلاقة القوية والإيجابية القائمة بين القيادة الإدارية وسلوك المواطنة التنظيمية ، وهي علاقة تتعاضم وتزداد في ظل القيادة التحويلية القائمة على التأثير الكارزماتي للقائد ، والتشجيع الإبداعي والدافعية والإلهامية والإهتمام بالحاجات الفردية للمرؤوسين ، وهي خصائص تعمل على تشكيل الأرضية اللازمة لممارسة السلوك التطوعي[22].

5- الثقافة التنظيمية : تعد الثقافة التنظيمية بمثابة بطاقة تعريف المنظمة للمجتمع وهي المكونة لشخصية المنظمة ، حيث يشار إلى أن هناك إتفاقا عاما بين الباحثين على أن الثقافة التنظيمية تجسد نظاما من المعاني المشتركة التي يتمسك بها الأعضاء ، وتميز المنظمة عن غيرها من المنظمات الأخرى[23].

تمثل الثقافة التنظيمية أحد أهم العوامل المؤثرة في سلوك الأفراد في مختلف المنظمات ، وهي من المتغيرات الأساسية التي تعمل على تشكيل العديد من السلوكيات التنظيمية والإدارية بشكل عام ، وتأثير الثقافة التنظيمية على سلوك المواطنة التنظيمية كما يرى " العامري " يأتي من خلال مدى تشجيعها أو رفضها لمثل هذا النوع من السلوك ، فإذا كان السائد في المنظمة أن يمارس الموظفون أنماطا من السلوكات التطوعية ويشجعون على القيام بذلك ، فإن جميع الأفراد يتأثرون بذلك وسينعكس ذلك على سلوكهم وأفعالهم ، أما إذا كانت الثقافة التنظيمية تؤكد على أن يقوم الموظف بما هو مطلوب منه فقط فإن حجم الممارسات التطوعية سيكون محدودا للغاية ، وعليه فإن الثقافة التنظيمية تؤثر إما سلبا أو إيجابا على سلوك المواطنة التنظيمية تبعا للإعتقادات التي تقوم عليها هاته الثقافة[24].

6- المناخ التنظيمي : مشكلة الفرد في بيئة العمل ترتبط بمتغيرات عديدة ، وأهمها مشكلة المناخ التنظيمي الذي يتواجد فيه بقيمه ومعتقداته وعاداته وفلسفته وإتجاهاته ، ومواجهته لمناخ تنظيمي غير متكافيئ مع أسلوب حياته قد يجعله يقوم بعمله منقوصا ، ومن أجل الحصول على الفاعلية التنظيمية والأداءات الجيدة ينبغي توافر مناخ مناسب يساعد الموارد البشرية على زيادة قدراتهم ومهاراتهم ، وبالتالي يستوجب إيجاد مناخ تنظيمي يتماشى مع أهداف المنظمة وأهداف الفرد حتى يتم تحضيره لزيادة إبداعه وطاقاته ، وإذا إستطاعت المنظمة أن توجد مناخا تنظيميا ملائما ستصل به إلى تحقيق أهدافها وأن تشعر بالثبات والإستقرار للأفراد والتنظيم على حد سواء ، وكل هذا يؤدي

إلى تحقيق الرضا لدى العاملين وشعورهم بأهميتهم ومن ثم رفع معنوياتهم ، مما يزيد في إنتمائهم وولائهم للمنظمة ، وبالتالي تبني سلوك المواطنة التنظيمية[25].

7- المتغيرات الديمغرافية : ويقصد بها تنوع خصائص أعضاء المنظمة من حيث العرق والجنس والعمر ومدة الخدمة وغيرها ، وقد تبين أن هناك مستويات أعلى من الإنجذاب المشترك بين أعضاء المنظمة من أصحاب الخصائص المشتركة مع بعضهم البعض ، وبالتالي هناك علاقة بين التنوع الديمغرافي في مجموعة العمل وبين مدى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية ، فنجد أن عمر الموظف له تأثير واضح على سلوك المواطنة التنظيمية ، ويؤكد ذلك ما توصلت إليه دراسة " الخييلي " على أن الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية أقل من عشرون سنة هم أكثر إلتزاما بسلوك المواطنة التنظيمية من الفئات العمرية التي تزيد اعمارهم عن ثلاثون سنة ، مرجعا سبب ذلك لرغبة هؤلاء في ترسيخ أقدامهم في العمل والإستقرار فيه ، وتوثيق العلاقات الطيبة مع الزملاء والرؤساء وفرق العمل ، وتلعب مدة خدمة الموظف في المنظمة أيضا دورا في وجود سلوك المواطنة التنظيمية ، حيث أثبتت دراسة " أورجان " أن هناك علاقة سلبية بين مدة الخدمة وسلوك المواطنة ، فالأفراد الجدد يظهرون هذا النوع من السلوك أكثر من دوي الخدمة الطويلة ، ويعود السبب لعدم معرفة الموظف الجديد لحجم مسؤولياته فيحددها بشكل واسع وبعد التكيف مع العمل لمدة معينة تقل درجة الغموض عندهم ، فتصبح لديهم قدرة تحديد مسؤولياتهم فتقل نشاطاتهم التطوعية ، وتوصلت دراسة "الخييلي " أيضا إلى أن سلوك المواطنة التنظيمية يوجد بدرجة أكبر لدى الأفراد الدين أمضوا ما يزيد عن عشرون سنة في العمل ، معللا ذلك بأنه كلما زادت سنوات الخبرة في العمل إطمأن الفرد على تحقيق حاجاته ، ومن ثم يندفع نحو الأساليب التي تحقق الإبداع والإبتكار والتطوير في العمل[26].

كما تؤثر خاصية الجنس أيضا على سلوكات المواطنة التنظيمية ، حيث كشفت دراسة " خليفة " عن وجود علاقة بين الجنس ذكر أو أنثى وسلوك المواطنة التنظيمية ، وأشارت دراسة " الخييلي " لهاته العلاقة أيضا حينما وجد إختلافات جوهرية في إتجاهات كل من الذكور والإناث نحو سلوك المواطنة التنظيمية ، فإتجاهات الذكور أكبر من الإناث نحو هاته الممارسة ، ويرجع سبب ذلك حسب الدراسة إلى أن العمل هو أولوية للذكور على الإناث ، إضافة إلى أن القيود الإجتماعية تقلص دور المرأة في ممارسة السلوكات التطوعية كالكرم والإيثار وتقديم يد المساعدة والعون لزملاء العمل ، إضافة إلى أن سلوك المواطنة التنظيمية يتطلب جهد ووقت إضافي لا يتوافر بالضرورة عند المرأة[27].

رابعا : الأهمية الاستراتيجية للمواطنة التنظيمية بالنسبة للتنظيم والفرد والمجتمع.

مما لاشك فيه أن لسلوكات المواطنة التنظيمية أهمية بالغة ، كونها سلوكات تسهم في تحسين الأداء الكلي للمنظمة عن طريق إدارة العلاقات التبادلية بين الموظفين في الإدارات والأقسام المختلفة ، مما يزيد من حجم المخرجات الكلية المنجزة ، فحسب " نتماير " فسلوك المواطنة التنظيمية يمد الإدارة بوسائل للتفاعل بين الأفراد داخل المنظمة تؤدي إلى زيادة النتائج الإجتماعية المحققة ، وعند ندرة الموارد داخل المنظمات فإن القيام بالأدوار الإضافية والتي تنبع من سلوك المواطنة التنظيمية يؤدي لتحقيق المنظمة لأهدافها [28].

إن سلوك المواطنة التنظيمية كشكل من أشكال السلوك المنتج يعد ضروريا ، ومما لا شك فيه فإن المورد البشري يلعب دورا حيويا في إنتاج هذا السلوك ، وهذا بسبب دفع العديد من المنظمات لتشجيع موظفيها على المشاركة بواسطة تحفيزهم لتحقيق الأهداف التنظيمية ، بإعتبار سلوك المواطنة التنظيمية ظاهرة مرتبطة بالرؤية المنظمية ، ومما تملكه تلك المنظمة من قيم ورسالة وأهداف وموارد بشرية متميزة وهياكل وإدارات وقيادات وثقافة ، كلها تدعم حدوث هاته السلوكات وتشجع على أدائها[29].

يشير " الرفاد " و " أبو دية " أن الإهتمام بسلوك المواطنة التنظيمية يتبلور بالنتائج الإيجابية للمنظمة ، من العلاقات الداخلية إلى الناتج الكلي والأهداف الكلية ، فهي تنظم العلاقات التبادلية بين الأفراد وتحافظ على وحدة المنظمة وتماسكها ، ويساهم في تطوير وتحسين الأداء وتعزيز كفاءة المؤسسة وهذا يزيد من حجم المخرجات وتحقيق النجاح والتميز ، لما لهذا السلوك من مرونة في الخروج عن الدور الروتيني وهذا يحفز على الإبداع والإنتماء وحب العمل[30].

وفي نفس السياق يمكن أن نورد النقاط التالية والتي تبرز النتائج الإيجابية المحققة من ممارسة سلوكات المواطنة التنظيمية بالنسبة للمنظمة وهي :[31]

- يسهم في تحسين الأداء الكلي للمنظمة من خلال إدارة العلاقات التبادلية بين الموظفين في الأقسام والإدارات المختلفة.
- يسهم في زيادة حجم المخرجات الكلية المنجزة.
- يساعد على تخفيض حاجة المنظمة إلى تخصيص الموارد النادرة لوظائف الصيانة.
- تؤدي إلى تخفيف العبء المادي عن المؤسسات فهو إضافة حقيقية لمواردها .
- المحافظة على وحدة وتماسك المنظمة.

- الإستفادة من الموارد لزيادة الإنتاجية الكلية للمنظمة.
- تؤدي إلى تخفيف العبء المادي عن المؤسسات فهو إضافة حقيقية لمواردها.
- يوطد العلاقات بين الجماعات والأفراد مما ينعكس إيجابا على الأداء المتميز
- يسهم في تحسين قدرة المديرين وزملاء العمل على أداء اعمالهم عن طريق تخصيص وقت أكبر للتخطيط الفعال وجدولة الأعمال وحل المشكلات.

أما بالنسبة لأهمية هذا السلوك بالنسبة للأفراد فيبرز ذلك من خلال توفير القدرة على الإبداع والإبتكار ، و من خلال تنمية وتعزيز الأفكار والمقترحات المقدمة ، ويعزز الدافع للإنجاز والشعور بالمسؤولية تجاه المنظمة ، وهذا يؤدي إلى بناء مناخ تنظيمي تعاوني إيجابي تسوده علاقات التعاون والمشاركة ، وقد أكدت دراسة " الحراحشة " و " الخريث " بأنه سلوك يعزز روح الولاء والإنتماء ويقلل من معدلات دوران العمل ، ويحسن مستوى الأداء الفردي وكذا الإتصالات التنظيمية وتنمية العلاقات بين الموظفين [32].

ينبغي أن نشير هنا أيضا إلى أن سلوكيات المواطنة التنظيمية مهمة بالنسبة للمجتمع ، من خلال المساهمة في خلق منظومة قيمية تتوسع إلى ما هو أبعد من بيئة وحدود المنظمة ، ويبرز ذلك في إنتقال الفرد الممارس لهذا السلوك بقيمه التنظيمية إلى حيث المجتمع ، وهذا ما أشار إليه " أورجان " في تعريفه لسلوك المواطنة التنظيمية حيث قال أنه السلوك الذي يدعم البيئة الإجتماعية والنفسية التي يتحقق فيها أداء المهمة ، ويضيف " سميث " في هذا السياق أيضا أن هذا السلوك يديم الماكنة الإجتماعية للمنظمة ويوفر المرونة التي يحتاجها العمل خلال الكثير من حالات الطوارىء غير المتوقعة ، لأنه يساعد على التحمل والتعاون والعمل الجماعي وهذا يوفر الوقت والجهد للإدارة ، لأن الأجواء الإيجابية تقلل من نطاق الإشراف والمتابعة وبالتالي توفير تلك المجهودات لمجالات أخرى ، وكل هذا يجعل من مكان العمل أكثر إمتاعا وجاذبية وهذا يزيد من قدرة المنظمة في التكيف مع البيئة[33].

خامسا : المداخل النظرية المتناولة لسلوك المواطنة التنظيمية.

يعد مدخل التبادل الإجتماعي ومدخل التعاون أو النظام التعاوني أبرز مدخلين نظريين لتفسير أبعاد وسلوكات المواطنة التنظيمية داخل التنظيم ، وسنقوم في مايلي بتوضيح مضامين المدخلين في قراءة وتفسير هذا السلوك.

1-مدخل التبادل الإجتماعي :

إن الدراسات المعمقة لموضوع سلوك المواطنة التنظيمية بدأت في إطار الفهم الموسع لنظرية التبادل الإجتماعي ، ويتمثل المبدأ الأساسي لهذا المدخل في قاعدة المعاملة بالمثل كرد على المعاملة العادلة التي يشعر بها الفرد من غيره ، فتتطور بذلك العلاقات لتصبح ثقة ثم ولاء ثم إلتزام متبادل وهذا يتطلب من الأطراف ان يلتزموا بقواعد معينة للتبادل ، ويركز هذا النموذج أيضا على أن هناك متغيرات معينة في مكان العمل تؤدي إلى علاقات التبادل الإجتماعي ، والتي تنشأ بإهتمام أصحاب العمل بالعمال مما ينتج عنه سلوكا فعالا ومواقف عمالية إيجابية ، كنتيجة للعدالة التنظيمية والقيادة التحويلية والرضا الوظيفي وغيرها ، فيقوم العمال هنا بمبادلة المنظمة من خلال الرد بالمثل عند إدراكهم لنزاهة عمليات صنع القرار وتلقي الدعم من قبل القادة والمشرفين[34].

إن فكرة التبادل الإجتماعي تعتبر أمرا ضروريا للحصول على سلوكات المواطنة التنظيمية حسب ما أقره " أورجان " فالأخيرة تعكس نوعا من عمليات توحيد الأهداف الشخصية والتنظيمية ، حيث يفضل الفرد المصلحة العامة عن مصالحه الذاتية من خلال حرصه على التعاون في إطار تبادلي مع الأخرين ويضيف " أورجان " أيضا أن هذا السلوك لن يكون لدى الموظف الذي يفتقد للإحساس بالعدالة التنظيمية والرضا عن العمل ، حيث يتفق معظم الباحثين على أن سلوك المواطنة التنظيمية يظهر لدى الموظف الراضي عن بيئة العمل والرضا هو نتاج طبيعي لتلك العدالة[35].

جدول يوضح فكرة التبادل الإجتماعي بين العاملين والمنظمة حسب نظرية التبادل الإجتماعي

ما الذي تقدمه المنظمة ؟	ما الذي يقدمه العاملين ؟
- الدعم التنظيمي و الدعم القيادي - العدالة التنظيمية - تمكين العاملين - الثقة التنظيمية و مشاركة العاملين في القرارت - جودة حياة العمل والقيادة التحويلية	- دعم وتأكيد الذات - الإلتزام التنظيمي - المواطنة التنظيمية - الإستغراق الوظيفي

المصدر : صابرين مراد نمر أبو جاسر ، أثر إدراك العاملين للعدالة التنظيمية على أبعاد الأداء السياقي (دراسة تطبيقية على موظفي وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية) ، رسالة ماجستيرفي إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2010 ، ص 36.

2- مدخل التعاون:

يعد مدخل التعاون أونظرية النظام التعاوني لـ " برنارد " النموذج الثاني لدراسة سلوك المواطنة التنظيمية حيث تأثر " برنارد " بأفكار فلاسفة الإدارة من أمثال (أوليفر شيلدون ، إلتون مايو ، ماري باركر، فوليت) ، حيث يرى أن التنظيم يقوم على أساس تعاوني مقصود وهادف ، ولدى فهو يقول أن التنظيم الرسمي (تعاون بين الناس من النوع الشعوري المقصود والهادف) ، أو في تعريف أخر له أن التنظيم (هو نظام من الأنشطة أو القوى الشخصية المتسقة بوعي وشعور) ، ومن هذه التعاريف نرى أن نظرية " برنارد " تقوم على ثلاثة عناصر أساسية وهي[36]:

- وجود هدف مشترك يجمع بين الأعضاء يسعون لتحقيقه.
- وجود نظام إتصالات كفؤ بين أعضاء التنظيم.
- رغبة أعضاء التنظيم الصادقة (شعورية مقصودة) للعمل والمساهمة.

وفي حين ركزت نظرية التبادل الإجتماعي على العلاقة الثنائية بين الفرد والمنظمة كما رأينا ذلك أنفا ، نجد أن نظرية التعاون تؤكد على أهمية العمل الجماعي لتحقيق الأهداف العامة للتنظيم ككل وتقدم الإطار العام لدراسة كيفية توحيد سلوك الأفراد والجماعات كمواطنين تنظيميين ، وترى أن التعاون يصبح ممكنا عندما يدرك الأفراد أن مجهوداتهم جميعا تحقق أهداف مشتركة ، بمعنى نجاح الفرد الواحد يعني مساعدة الأخرين على النجاح أيضا

خاتمة:

لقد أصبح الإهتمام بالقيم المعززة لتبني سلوكات وثقافة المواطنة يعد ضرورة أكثر من ملحة بالنسبة لجميع القوميات ، خاصة في عصر راهن يتميز بوجود صراعات قومية وتنافسية جد شرسة ينبغي لها الإلتفاف حول الوطن ، وإبراز صور الولاء والإنتماء والإلتزامية الصارمة في الحفاظ عليه وصونه .

إن صور الولاء والإنتماء للوطن تعد قيم جد نبيلة تنبع من ذلك الإيمان والإعتقاد به ، وهي قيم ترتبط بالفرد المواطن وتلازمه أين ما وجد وأين ما زاول نشاطه في جميع الأنساق الفرعية للمجتمع ، حتى تشكل في الأخير وفي مجملها المواطنة تجاه الوطن ، بإعتبار الأخير يتشكل من تركيبات إجتماعية عديدة أسرة ، مدرسة ، شارع ، مؤسسات مدنية ، تنظيمات رسمية وغيرها ، وما أوردناه في هاته الورقة البحثية يعد أحد نماذج إبراز صور المواطنة في أحد الأنساق الفرعية للمجتمع والتركيبات الإجتماعية للوطن ، وهي التنظيمات الرسمية التي تعد من أهم الركائز المشكلة له وسيادته وبقائه ، وبالتالي فالحفاظ على هاته المؤسسات بتبني سلوكات المواطنة يعد حفاظا

على الوطن وولاءا وإنتماءا له ، وهنا نركز على فكرة الإهتمام بتعزيز وبث روح المواطنة في جميع مؤسساته على إختلافها ، التي تشكل في مجملها كما أسلفنا السلوك أو الفعل المواطني العام.

الهوامش:

1: علي حسون الطائي وعبد الله حكمت النقار ، تطوير ممارسات القيادة الإستراتيجية في ضوء الشفافية وسلوك المواطنة التنظيمية ، دراسة ميدانية لعينة من موظفي مكتب المفتش العام في وزارة الثقافة العراقية ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، مجلد 18 ، عدد 69 ، ص 8.

2: أميرة محمد رفعت حواس ، أثر الإلتزام التنظيمي والثقة في الإدارة على العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية بالتطبيق على البنوك التجارية ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة القاهرة ، 2003 ، ص 11.

3 : محمد بن عبد الله ، سلوك المواطنة التنظيمية لدى معلمي مدارس التعليم العام الحكومية للبنين بمدينة جدة من وجهة نظر مديري ومعلمي تلك المدارس ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية ، 1428 هـ ، ص 22.

4 : حمزة معمري وبن زاهي منصور ، سلوك المواطنة التنظينيةكاداة للفعالية التنظينية في المنظمات الحديثة ، مجلة العلوم الإنسانية والأجتماعية ، العدد 14 ، جامعة ورقلة ، مارس 2014 ، ص 46.

5 : محمد عبد الحميد الطبولي وأخرون ، مرجع سابق ، ص 70.

6:أتيس خصاونة ومنية شهري ، أثر سلوك المواطنة التنظينية على التوجه نحو الأداء في شركات الإتصالات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها ، مجلة الملك سعود للعلوم الإدارية ، الرياض السعودية ، مجلد 20 ، 2013 ، ص 86.

7: سامر عبد المجيد البشابشة ومحمد أحمد الحراحشة ، أثر أبعاد الدافعية على سلوك المواطنة التنظيمية ، دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في بلديات محافظات جنوب الأردن ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، مجلد 7 ، عدد 4 ، 2011، 656 – 657.

8:أيمن عودة المعاني ، أثر القيادة التحويلية على المواطنة التنظيمية لدى العاملين في الجامعة الأردنية ، دراسة ميدانية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، مجلد 9 ، عدد 2 ، 2013 ، ص 233.

9: بندر كريم أبوتايه ، أثر العدالة التنظيمية على سلوك المواطنة التنظيمية في مراكز الوزارات الحكومية في الأردن ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية ، مجلد 20 ، عدد 2 ، 2012 ، ص 154.

10: محمد الصيرفي ، الموسوعة العلمية للسلوك التنظيمي التحليل على مستوى المنظمات ، الجزء 4 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 311.

11: محمد بن عبد الله بن سعيد الزهراني ، مرجع سابق ، ص 33.

12: علي ناصر شتوي ال زاهر ، سلوك المواطنة التنظيمية في جامعة الملك خالد ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية) ، مجلد 12 ، عدد 1 ، 2011 ، ص 346.

13: رائدة هاني محمود العرايضة ، مستوى القيادة الأخلاقية لمديري مدارس الثانوية الحكومية في عمان وعلاقته بمستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية من وجهة نظر المعلمين ، رسالة ماجستير في التربية تخصص الإدارة والقيادة التربوية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 ، ص 50.

15: حمزة معمري وبن زاهي منصور ، مرجع ساق ، ص 48.

16: حمزة معمري وبن زاهي منصور ، مرجع ساق ، ص 48، 49.

17: عبد السلام بن شايع القحطاني، سلوك المواطنة التنظيمية و علاقته بالابداع الاداري (دراسة مقارنة نحو نموذج مقترح) ، اطروحة دكتراء الفلسفة في العلوم الامنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2014 ، ص 30.

18: حياة الدهبي ، العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوكات المواطنة التنظيمية لدى العامل بالمؤسسة الجزائرية دراسة ميدانية بوحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي بأدرار ، رسالة ماجستير في علم إجتماع التنظيم والعمل ، جامعة أدرار (الجزائر) ، 2014، ص124-125.

19: حمزة معمري وبن زاهي منصور ، مرجع ساق ، ص 49.

20: محمد بن عبد الله بن سعيد الزهراني ، مرجع سابق ، ص 38.

21: عبد السلام بن شايع القحطاني ، مرجع سابق ، ص 30.

22: حياة الدهبي ، مرجع سابق ، ص 121.

23: حمزة معمري وبن زاهي منصور ، مرجع ساق ، ص 50.

24: أيت طالب نورة ، مرجع سابق ، ص 169.

25: محمد بن عبد الله بن سعيد الزهراني ، مرجع سابق ص 40- 41- 42.

26: محمد بن عبد الله بن سعيد الزهراني ، مرجع سابق ص 42.

27: أيت طالب نورة ، مرجع سابق ، ص 165.

28: هديل كاظم سعيد وحلا صاحب عبد الستار ، دور تبادلية القائد – العضو في سلوك المواطنة التنظيمية وفق الثقة التنظيمية ، بحث تحليلي في مركز وزارة الهجرة والمهجرين ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد 20 ، عدد 78 ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص 126.

29: علياء حسن علياء الدين نوح ، أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات وسلوك المواطنة التنظيمية (دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية في مدينة سحاب) مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، 2013 ، ص 28.

30:عبد الرحمان بن عبد الله الرميزان ، إدارة التغيير وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لمنسوبي حرس الحدود بالمنطقة الشرقية ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية بالرياض ، 2013، ص 39.

31:عبد بن شايع القحطاني ، سلوك المواطنة التنظيمة وعلاقته بالإبداع الإداري (دراسة مقارنة نحو نموذج مقترح) ، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض ، 2014، ص 21.

32:راندة هاني محمود العرايضة ، مرجع سابق ، ص 47– 48

33: صالح عبد الرضا رشيد وليث علي مطر ، مرجع سابق ، ص 95.

34:حياة الدهبي ، مرجع سابق ، ص 113– 114.

35: محمد عبد الحميد الطبولي وأخرون ، مرجع سابق ، ص 70– 71.

36 :كامل محمد المغربي ، مرجع سابق ، ص 60.

مفهوم المواطنة في القانون الجزائري

أكلي ليندة : مولود معمري - تيزي وزو : الجزائر.
سماعيل جوهر : مولود معمري - تيزي وزو : الجزائر.

الملخص:

يعني مفهوم المواطنة في القانون الجزائري مجموعة من الحقوق التي كرسها المشرع الجزائري في قوانين الدولة الدستورية والإدارية والمدنية والجزائية، إذ حرصت الدولة الجزائرية على تبني مبدأ الديمقراطية عن طريق إشراك الشعب في الحياة السياسية وتسيير الجماعات المحلية والإقليمية ومنح المواطنين الحق في مقاضاة الإدارة إذا ما تعسفت في استعمال سلطاتها ضد أحد المواطنين وهذا بتبني ازدواجية القضاء الذي يظهر من خلال تنصيب المحاكم الإدارية كدرجة أولى للتقاضي في القضاء الإداري ومجلس الدولة كدرجة استئناف، بالإضافة إلى حقوق أخرى يتمتع بها المواطن الجزائري خصوصا في المحاكمات الجزائية والجنائية التي أصبحت بعد التعديلات الجديدة تتطابق مع المعايير الدولية المقررة لحماية حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، المواطن، القانون، المشرع الجزائري، المؤسس الدستوري.

The Titre: The concept of citizenship in the Algerian law

Abstract:

The concept of citizenship in the Algerian law is a set of rights enshrined by the Algerian legislator in the constitutional, administrative, civil and criminal laws of the state. The Algerian state has endeavored to adopt the principle of democracy by involving people in the political life, running local and regional groups and granting citizens the right to sue the administration if they use their powers against a citizen. This is through the adoption of the double standard of justice, which appears through the inauguration of administrative courts as a first instance of litigation in the administrative judiciary and the Council of State as a measure of appeal. In addition to other rights enjoyed by the Algerian citizen, especially in criminals and criminal trials, which became after the new amendments conform to the international standards established for the protection of human rights.

Key words: citizenship, citizen, law, Algerian legislator, constitutional founder.

مقدمة:

المواطن هو الفرد الذي ينتمي إلى وطن ويرتبط بنظام دولة تقوم على هذا الوطن، وقد تبلور مفهوم المواطن مع مفهوم الشعب، فـالمواطنة تتناول المواطن بالدرجة الأولى باعتباره الهدف الأسمى من عملية المصالح وأن استقرار الوطن وتنميته لا يتحقق إلا من خلال إصلاح أولي. فهي إنجاز بشري وبغض النظر عن تاريخيه العميق فهو انجاز خاضع لأمرين في غاية الأهمية فهي تقوم على أساس مشاركة الفرد في ممارسة حقه العام في الترشيح والتصويت والمساواة بين جميع أبناء الوطن في ضمان الحقوق وأداء الواجبات فتحقيق مبدأ المواطنة يساهم في رفع مستوى الاستقرار في الدول حتى تعرف باسم دولة المواطنة وتعني الدولة القائمة على أساس مدني ومصدرها يستند على الشرعية واليات ممارسة السلطة فيها آليات ديمقراطية تستند على عقد اجتماعي أي دستور مدني.

فهي تحفظ للدولة حقوقها تجاه المواطنين. وتؤدي إلى رفع الثقة بين المواطن والدولة كل منهما تجاه الأخر، وتضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون، وأمام الوظائف العامة والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم المساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات.

والمعنى الخاص لاصطلاح المواطنة هو ارتباط وعلاقة الفرد بكيان سياسي وقانوني واجتماعي، وهو كيان دولة المدينة، دولة الإمبراطورية والدولة الوطنية، وتتضمن هذه العلاقة على عناصر ومقومات الانتماء والولاء، ومجموع الحقوق والواجبات المتبادلة يحددها النظام السياسي والقانوني والاجتماعي للدولة، وعقد أو عهد الانتماء والولاء وهو اكتساب الجنسية المحددة بموجب أحكام الدستور وقانون الجنسية للدولة المعينة [1].

فللمواطنة فكرة اجتماعية وقانونية ساهمت في تطوير المجتمع بشكل كبير إلى جانب الرقي بالدولة والمساواة العدل والإنصاف وضمان الحقوق والواجبات وتبني الديمقراطية والشفافية في الحكم على الشراكة في تسيير الشأن العام.

فلم تعد قيم المواطنة مجرد إلتزام فردي وأخلاقي وأدبي وثقافي وإنما أصبحت تحميها القوانين والدساتير في إطار دولة الحق والقانون، والتي تعتبر المعيار الأساسي لأي نظام ديمقراطي. فهي تحفظ للمواطن حقوقه، وتوجب عليه واجبات تجاه غيره من المواطنين وتجاه دولته.

هذا ما دفع بنا إلى طرح الإشكالية التالية: **كيف نظم المشرع الجزائري المواطنة؟**

وانطلاقا من هذا وتسهيلا لدراسة الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين، خصصنا المبحث الأول **المواطنة في القانون العام**، أما المبحث الثاني فتتم فيه الدراسة حول **المواطنة في القانون الخاص** وكل هذا في ظل القانون الجزائري.

المبحث الأول: المواطنة في القانون العام

إن الفكرة الجوهرية التي يقوم عليها القانون العام هي التمييز بين الإدارة العامة (الدولة بمختلف تفرعاتها) من جهة، و الأفراد العاديين من مواطني الدولة من جهة أخري، فالقانون العام على اختلاف فروعه ينظم العلاقة بينهما، ولذلك لا نجد أي فرع من فروع القانون العام يخلو من فكرة المواطنة ومن بينها القانون الدستوري والقانون الإداري.

المطلب الأول: المواطنة في القانون الدستوري

إن القانون الدستوري الجزائري منذ نشأته حرص على حماية حقوق المواطن الجزائري وساهم في حمايتها، إذا حرص أن أول دستور للجمهورية الجزائرية لسنة 1963 مع تجسيد طموحات الشعب الجزائري بضمان حقوق الدستوري[2]. وهذا مرورا بجميع الدساتير التي عرفتها الجزائري إلي غاية تعديل الدستوري الجديد لسنة 2016.

حيث جاء في ديباجة الدستور 2016[3] أن الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يتضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ الحرية لاختيار الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ويكفل الدستور الفصل بين السلطات العمومية، في مجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده [4]. وعليه فإن التعديل الدستوري لسنة 2016 تضمن الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: الحقوق السياسية والمدنية للمواطن الجزائري

أولا- الحقوق السياسية في القانون الدستوري الجزائري

حرص المشرع الجزائري على ضمان مبدأ المساواة بين جميع المواطنين الجزائريين وهذا ما نصت عليه المادة 29 من الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل والمتمم لسنة 2016 :« انه لا يمكن تمييز أي مواطن جزائري على أخر على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو رأي أو أي شرط أو ظرف أخر شخصي أو اجتماعي فكل المواطنين الجزائريين متساويين أمام القانون »[5].

وفي نفس السياق حرص المشرع الجزائري في الدستور الجزائري على حماية وترقية حقوق المرأة، إذ يعد من بين أهداف المؤسسات الدستورية الجزائرية ضمان مساواة الرجال والنساء بهدف ترقية حقوق المرأة في الدول وهذا بتوسيع حظوظ تمثيله في المجالس المنتخبة[6]. المستمد من مبدأ الديمقراطي المذكور في نص المادة 08 من ديباجة الدستور سنة 1996 الذي يقضي بان تنتمي المؤسسات حتما على مشاركة جميع المواطنين والمواطنات في تسيير الشؤون العمومية وهذا ما يؤكد على حرص الدولة الجزائرية على المساواة المواطنين في ممارسة الوظائف السياسية[7].

ثانيا- الحقوق المدنية في القانون الدستوري الجزائري:

قرر المشرع الجزائري في أنه لكل مواطن جزائري الحق في الإقامة المنتظمة على التراب الوطني وأنه بالرجوع إلى نص المادة 44 من دستور الجزائري لكل مواطن في التمتع بحقوق مدنية. والمغزى من ذلك أن المواطن الجزائري له الحرية في إختيار موطن إقامته دون ربطه بالإقليم وهذا لتمطين المواطن من ممارسة إحدى الحريات الأساسية المكرسة في الدستور والمتمثلة في حرية إختيار موطن إقامته داخل وخارج التراب الوطني.

كما كرس المشرع الجزائري للمواطن الجزائري في القانون الدستوري الحق في ممارسات وتقليد مهام ووظائف عليا في الدولة دون أي شرط إلا تلك التي يحددها القانون[8]. بالإضافة إلى ترقية حقوق المواطن وإعطائه الحرية في التعبير عن أرائه وذلك بضمان حرية الصحافة هذا ما كرسته المادة 50 من دستور 1996 التي تنص على أن حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة. ولا تقيد بآي شكل من أشكال الرقابة ولا يكمن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم، ونشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمونة في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية، ولا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية[9].

الفرع الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري

تشير الدراسات والتقارير الخاصة بحقوق الإنسان إلى أن الجزائر حققت مجموعة من التطورات في إرساء قواعد المواطنة في قوانينها المختلفة [10]، إذ تبنى المشرع الجزائر حقوق المواطنين الاقتصادية وحقوق المواطنين الاجتماعية.

أولا- الحقوق الاقتصادية في القانون الدستوري الجزائري:

نصت المادتين 43 و44 من تعديل الدستور لسن 2016 على حرية الاستثمار والتجارية وحرية الإبتكار العلمي والفني والعلمي[11].

ومعنى ذلك أن المشرع الجزائري ضمن لكل مواطن جزائري الحق في مباشرة الاستثمارات على كافة التراب الوطني دون شرط أو قيد إلا تلك الشروط والقيود المحدد بموجب قوانين الإستثمار. كما ضمن من جهة أخرى حرية التجارة والبحث العلمي والفني.

ثانيا- الحقوق الاجتماعية في القانون الدستوري الجزائري:

المؤسس الدستوري كرس حق التعليم الذي يعتبر أساسيا وجعله مجاني وإجباري ضمنته الدولة حق التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين خصوصا للطفل الجزائري. وان التعليم العمومي مجاني حسب شروط التي يحددها القانون[12].

كما أنه وبالرجوع إلى نص المادة 66 من دستور 1996 نجد أنها منحت للمواطن الجزائري حق الرعاية الصحية إذ تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها وتسهر على توفير شروط العلاج للأشخاص المعوزين[13].

بالإضافة إلى أن حق الإضراب مضمون قانونا بموجب نص المادة 71 من دستور 1996 في إطار القانون[14].

المطلب الثاني: المواطنة في القانون الإداري الجزائري

الفرع الأول- حق المواطن في التمثيل في المجالس الإقليمية والمحلية

يعتبر الانتخاب وسيلة ديمقراطية لتعزيز مشاركة المواطنين في المساهمة في تسيير الشؤون العامة، فالمواطنون لهم الحق في تشكيل مختلف المجالس التمثيلية[15].

أولا- قانون البلدية:

يعتبر المجالس المنتخبة، المجالس الشعبية البلدية الفضاء المناسب والمساهمة الفعلية للمواطنين في تسيير الجماعات الإقليمية للدولة، وبالرجوع إلى نص المادة 10 من قانون البلدية نجد أنها تحدد كيفية تشكيل البلدية في إطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم وإستشاراتهم في أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في القانون[16].

ويقوم المجلس الشعبي البلدي بتقديم عرض عن نشاطهم السنوي أمام المواطنين وفقا لنص المادة 12 من قانون البلدية التي تنص على أنه:« يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم »[17].

وبالرجوع إلى نص المادة 14 من قانون البلدية نجد أنها تنص على أنه:« لكل شخص الحق في الاطلاع على مستخرجات مدولات المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية »[18].

ثانيا- قانون الولاية:

أما بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي فقد نصت المادة 32 من قانون الولاية على أنه:« مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية الملزمة باحترام الحياة الخاصة للمواطنين وسرية الإعلام والنظام العام، يحق لكل شخص له مصلحة أن يطلع في عين المكان على محضر مداولات المجلس الشعبي الولائي، وان يحصل على نسخة كاملة أو جزئية منها على نفقته »[19].

الفرع الأول- حق المواطن في ممارسة الرقابة القضائية على أعمال الإدارة

تمارس الرقابة القضائية على أعمال الإدارة عن طريق القضاء الإداري الذي يتكون من محكمة إدارية كدرجة أولى للتقاضي، ومجلس الدولة كدرجة إستئناف.

أولا- المحكمة الإدارية:

تعتبر المحكمة الإدارية جهة من جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية [20]. فهي تختص بالفصل في أول درجة بحكم قابل للإستئناف في جميع القضايا التي تكون فيها الدولة أو الولاية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها.

وتفصل المحكمة الإدارية للفصل في الدعاوي التالية:

دعاوي إلغاء القرارات الإدارية والدعاوي التفسيرية ودعاوي فحص المشروعية للقدرات الصادرة عن:

- الولاية والمصالح عين الممركزة للدولة على مستوى الولاية.
- البلدية والمصالح الإدارية الأخرى للبلدية.
- المؤسسات العمومية المحلية ذات الصبغة الإدارية.
- دعاوي القضاء الكامل.
- القضايا المخولة لها بموجب نصوص خاصة[21].

فعندما إذن تتعسف الإدارة في إستعمال سلطات في قراراتها ضد المواطنين، إذ حرص المشرع على منح لهم الحق مقاضاة الإدارة وإلغاء قراراتها في حالة عدم مشروعيتها. وكمثال على ذلك في حالة نزع الملكية دون تقديم تعويض للمواطنين.

ثانيا- مجلس الدولة:

تعتبر مجلس الدولة هيئة جديدة ضمن هيئات النظام القضائي الجزائري إذ تم تكريسه وتأسيسه بموجب التعديل الدستوري لسنة 1996، إذ يعتبر هيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية مجسدا بذلك الإزدواجية القضائية في الجزائر[22].

وبالرجوع إلى نص المادة 152 من دستور 1996 نجد أنها حددت مجموعة من الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة في إطار العقد في النزاعات ذات الطابع الإداري.

في حالة عدم استجابة المحكمة الإدارية لدعوى المواطنين ضد الإدارة فانه في هذه الحالة أعطى المشرع الجزائري له الحق في استئناف القرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية أمام مجلس الدولة لدرجة استئناف ويشكل جهازا رقابي على أعمال المحاكم الإدارية وعليه فإن هذا الجهاز يشكل فرصة للمواطن الجزائري في الطعن في أعمال الإدارات العمومية وكذا ضد الأعمال والقرارات التي تصدرها الأجهزة العامة التي تكون مخالفة للقانون وتمس بحقوق المواطن الجزائري.

المبحث الأول: المواطنة في القانون الخاص الجزائري

يشهد القانون الخاص في القانون الجزائري على مجموعة من الحقوق والواجبات، الّتي تنظم العلاقات بين الأفراد داخل الدولة وينطوي بصفة عامة على قانون مدني وقانون جزائي.

المطلب الأول: حقوق المواطن الجزائري في القانون المدني

يعتبر القانون المدني مجموعة من القواعد العامة التي تظم الحقوق والواجبات المواطنين الجزائريين الواردة في القوانين ذات الطابع المدني الذي يتفرع إلى قانون الأسرة وقانون الجنسية، قانون العمل والضمان الاجتماعي.

الفرع الأول: المواطنة في قانون الأسرة والجنسية الجزائرية

يعتبر قانون الأسرة الجزائري قانون الأحوال الشخصية، فهو مرتبط بالحياة الاجتماعية للمواطن في تكوين الأسرة فقد تناول الزواج وانحلاله في المواد 04 إلى 80[23].

وحماية للأسرة أقر المشرع الجزائري الحق في النسب وطرق إثباته في نص المادة 40 عن قانون الأسرة وهي:

-الزواج الصحيح.

-الإقرار أو نكاح الشبهة وكل زواج تم فسخه بعد الدخول.

-الاعتراف الأبوي.

-الدليل العلمي[24].

ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن المشرع الجزائري حرص على حماية حقوق المواطن الجزائري في حماية أسرته والحفاظ عليها عن طريق إقرار إلى جانب تبني الحق في نسب الأولاد إلى أبويهم، أعطى أيضا حقوق أخرى تتعلق بالميراث في نص المواد 181إلى 183، وأقر الحق في التبرعات كالهيبة والوصية والوقف في نص المواد 184إلى 224 من قانون الأسرة الجزائرية[25].

أما بالنسبة لقانون الجنسية تناولت نصت المادة 06 من قانون الجنسية الجزائري أن تكتسب الجنسية الجزائرية من أب جزائري وأم جزائرية أي على أساس رابطة الدم وإما على أساس حق الإقليم وإما على الحقين معا [26]، وبالنسبة لرابطة إقليم فيحق لكل شخص ولد في الإقليم الجزائري أن يصبح مواطن جزائري ويكتسب الجنسية الجزائرية وهذا وفقا لنص المادة 07 من قانون الجنسية[27].

والمشرع الجزائري أعطى الحق كذلك لكل شخص أجنبي أن يكتسب الجنسية وفقا لنص المادة 09 من قانون التجنس وفقا لشروط معينة محددة في هذا القانون ومنها شرط الإعلان عن الرغبة في اكتساب الجنسية

الجزائرية وشرط موافقة السلطة المختصة وهما الشرطان اللذان يميزان التجنس عن غيرهم من أسباب إكتساب الجنسية وعليه فإن التجنس يقوم على توافق إرادتين إرادة الفرد وإرادة الدولة[28].

الفرع الثاني: حقوق المواطن الجزائري في قانون العمل والضمان الاجتماعي

يكرس قانون العمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال، بحيث ينظم علاقات العمل الفردية والاجتماعية، إذ يحدد كيفيات تنظيم الحق النقابي والإضراب الشرعي عن العمل والأمن الطبي[29].

بينما حرص المشرع الجزائري على ضمان التكفل بالفئات المختلفة من المواطنين الأجراء وغير الأجراء وكذلك ذوي الحقوق الخاصة بأمراض الأمومة والعجز عن العمل والوفاة والشيخوخة وحوادث العمل والأمراض المهنية[30].

المطلب الثاني: حقوق المواطن الجزائري في قانون الجزائي

تبنى قانون الجزائي الجزائري مجموعة من المبادئ التي تعبر عن حقوق المواطنين في الدفاع عن أنفسهم أمام المحاكم الجزائية.

الفرع الأول: حقوق المواطن الجزائري المكرسة في قانون الإجراءات الجزائية

كرس المشرع الجزائي حق المواطن في الدفاع الإجباري في المواد الجنائية وحق المتهم في استجوابه بحضور محاميه[31]. كما حرص المشرع الجزائري على حماية المواطن الجزائري في تكريسه الحماية الجسدية للأشخاص والموقوفين وهذا بإجراء فحص طبي للمتهم أثناء تواجده في مراكز الشرطة أو الدرك الوطني للتأكد من مدى تعرضه لضرر بدني أو تعذيب أو المساس بسلامته بأي شكل من الأشكال[32].

كما كرس القانون الجزائري حق المواطن الجزائري في الرقابة القضائية وبعد إجراء الحبس المؤقت والاحتياطي عن طريق إدخال تعديل على نص المادة 123 من قانون الإجراءات الجزائية أين لجأ إلى تصنيف تدابير الرقابة الإلكترونية التي تعتبر إجراء جديد من حق المواطن الجزائري المطالبة به أمام قاضي التحقيق والاستفادة منه عوض الحبس المؤقت[33].

كما جعل للمواطن الجزائري الحق في التقاضي على درجتين في المحاكمة الجنائية مع رفعها لعدد المحلفين أمام محكمة الجنايات إلى أربعة بعدما كان في القانون القديم اثنان فقط [34]، وكل هذه الضمانات التي كفلها المشرع الجزائري هي لصالح ضمان حقوق المواطنين الجزائريين في محاكمة عادلة تتطابق مع المعايير المقررة لحماية حقوق الإنسان والمواطن.

الفرع الثاني: حقوق المواطن الجزائري المكرسة في قانون العقوبات.

يحمي قانون العقوبات الجزائري مصالح المتهمين والضحايا على حد سواء ومن بين المبادئ التي أقرها مبدأ قرينة البراءة الذي هو مبدأ افتراض البراءة للفرد مهما كان وزن الأدلة أو القوة والشكوك الّتي تحوم حوله أو تحيط به وتعد قرينة البراء ركنا أساسيا في شرعية الإجراءات[35].

والمشرع الجزائري نص على تطبيق هذا المبدأ من خلال المواد 107 إلى 111 من قانون العقوبات، وهي تلازم المتهم في جميع مراحل الدعوى الجنائية ليس فقط في مرحلة التحقيق بل حتّى أمام قضاة الحكم فهي قاعدة عامة ينبغي مراعاتها إلى حين الفصل النهائي في القضية[36]، وإلى جانب ذلك فإنّه من حق المواطن الجزائري أثناء المحاكمة الجزائية بالاستفادة من مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم، على أساس أنّ الإنسان من المفترض أن يكون بريء إلى غاية إثبات العكس، ومعنى قاعدة الشك يفسر لصالح المتهم أنّه عندما لا يقتنع القاضي اقتناعا تاما بإدانة المتهم وفي حالة وجود أدلة مقدمة من النيابة العامة غير كافية للإدانة ففي هذه الحالة يخلق نوعا من الشك والتردد في إصدار قرار الإدانة ففي هذه الحالة فإنّ هذا الشك يفسر لصالح المتهم[37].

كما قرر المشرع الجزائري الحق في استفادة المتهم من ظروف التخفيف أثناء تقدير العقوبات الخاصة بالمتهمين وإعطائهم فرصة أخرى لتفادي عقوبات السالبة للحرية وتعويضها بعقوبات سالبة للحرية موقوفة النفاذ وهذا ما نصت عليه المادة 53 من قانون العقوبات[38].

ومن دراستنا لحقوق المواطن الجزائري في القانون الجزائي نلاحظ أن المشرع الجزائري حقق قفزة نوعية في مجال احترام حقوق وحريات المواطنين الجزائريين عن طريق فرض الرقابة الإلكترونية عوضا عن الحبس للمتهم على ذمة التحقيق إلى جانب اقرار مبدأ التقاضي على درجتين في المحاكمات الجنائية وهذان التعديلان الآخران يعدان مكسبا جديدا للمواطن الجزائري في تحقيق محاكة جزائية عادلة.

خاتمة:

حرص المشرع الجزائري منذ الاستقلال على حماية حق المواطن الجزائري فقطع بذلك مجموعة من الخطوات الإيجابية بإدخال التعديلات على الدساتير الوطنية وقوانين الدولة وهذا رغبة في الدولة الجزائرية في ضمان وحماية مبدأ المواطنة الذي هو مبدأ ثابت في الدستور والقانون الجزائريين، غير أنه في المقابل على الدولة الجزائرية بذل المزيد من المجهودات على مستوى جميع المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لضمان حق المواطن الجزائري في العيش في دولة القانون تضمن له حقوقه وواجباته.

قائمة المراجع

[1] بلقاسم بن عميروش، المواطنة الصالحة... انتماء وولاء للدولة وللوطن... وحقوق وواجبات...، **الفكر البرلماني**، العدد 7، دسيمبر 2004، ص 80.

[2] أنظر دستور 1963، المؤرخ في 10 سبتمبر 1963، جريدة رسمية عدد 64 لسنة 1963.

[3] أنظر قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق ل: 06 مارس 2016 المتضمن تعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 14 لسنة 2016.

[4] من ديباجة دستور 1996.

[5] عبد القادر شربال، قرارات وأراء المجلس الدستوري في تأويل أحكام الدستور الجزائري، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص 69.

[6] أنظر نص المادة 31 مكرر3 من دستور 1996.

[7] عبد القادر شربال، المرجع نفسه، ص 80.

[8] قانون رقم 01 المؤرخ في 6 مارس 1997، المتعلق بمراقبة مطابقة، أمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور 1996.

[9] أنظر نص المادة 44 من دستور 1996.

[10] منير مباركية، خلاصة دراسة مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، المدرسة العربية للدراسات الديمقراطية، جوان، 2004، ص 17.

[11] أنظر نص المادتين 43 و44 من دستور 1996.

[12] ملحق عن ملتقى دولي، تحت عنوان تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الطفل في النظام القانوني الجزائري، المدرسة العليا للقضاء، 2017، ص 18.

[13] أنظر نص المادة 66 من دستور 1996.

[14] عبد القادر شربال، المرجع السابق، ص 90.

[15] قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بتنظيم الانتخابات، عدد 1، 2012.

[16] قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية عدد 37 ، لسنة 2011.

[17] المادة 12 من قانون البلدية.

[18] المادة 14 من قانون البلدية.

[19] المادة 32 من قانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 فبراير 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية عدد 12 لسنة 2012.

[20] أنظر نص المادة 800 من قانون رقم 08-09 المؤرخ في 5 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة رسمية عدد 21، الصادر في 23 فيفري 2008.

[21] أنظر نص المادة 801 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

[22] بوستة ناسيمة، صورية الوظيفة الإستشارية لمجلس الدولة في الجزائر، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، عدد 2، 2016، ص 392.

[23] أنظر أمر رقم 02/05 المؤرخ في 18 محرم 1426 الموافق ل 27 فيفري 2005 المعدل والمتمم بالقانون رقم 11/84 والمتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية عدد 15 لسنة 2015.

[24] أنظر نص المادة 45 من قانون الأسرة الجزائري.

[25] راجع قانون الأسرة الجزائري الخاص بأحكام الميراث وحقوق التبرعات.

[26] أنظر نص المادة 06 من قانون رقم 70-86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970، المتضمن قانون الجنسية الجزائرية، المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-01 المؤرخ في 27 فبراير 2005، جريدة رسمية عدد 15 لسنة 2005.

[27] أنظر نص المادة 07 من قانون الجنسية الجزائرية.

[28] أعراب بلقاسم، القانون الخاص الجزائري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزء الثاني، 2005، ص ص 193، 195.

[29] قانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990، المتضمن علاقات العمل المتمم بالقانون رقم 91-29 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991، منشور على جريدة رسمية عدد 68 لسنة 1991.

[30] أنظر قانون رقم 90-14 المؤرخ في 2 جوان 1990 المتعلق بممارسة الحق النقابي، المتمم والمعدل، الجريدة الرسمية عدد 23 لسنة 1990.

[31] أنظر نص المادة 100 من قانون رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم بقانون رقم 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، جريدة رسمية عدد 84 لسنة 2006.

[32] أنظر نص المادة 51 مكرر1 من قانون الإجراءات الجزائية.

[33] أنظر نص المادة 123 مكرر1 من قانون الإجراءات الجزائية.

[34] راجع قانون الإجراءات الجزائية.

[35] حسن يوسف مصطفى مقابلة، الشرعية في الإجراءات الجزائية، الطبعة الأولى، دار العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 65.

[36] علي أحمد رشيدة، الطبيعة القانونية لضريبة البراءة، **مجلة منظم المحامين ناحية تيزي وزو**، العدد 10، 2014، ص ص 114، 115.

[37] دريسي جمال، مساهمة المتهم في تدعيم ضريبة البراءة، **مجلة منظم المحامين، ناحية تيزي وزو**، العدد 10، 2014، ص ص 132، 133.

[38] أنظر نص المادة 53 من قانون رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم بقانون رقم 14-01 المؤرخ في 14 فبراير 2014، جريدة رسمية عدد 07 لسنة 2014.

المواطنة في عصر العولمة وتجليات الهوية

أ.د. مختار رحاب جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر
أ. نورة هارون جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

الملخص:

اكتسحت إفرازات العولمة كل المجتمعات و اتخذت أبعادا عدة: سياسية واقتصادية و ثقافية واجتماعية وقيمية...، كما كانت لها آثار على مفهوم المواطنة وهي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية عن طريق أنظمة الحكم القائمة لذلك الوطن، وعليه يلتزم هذا المواطن بالولاء لوطنه وخدمته والتعاون مع المواطنين الآخرين، عن طريق العمل الم ؤسساتي أو الفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع من أجل اضفاء الاستقرار والمساواة والعدالة بين افراد الوطن الواحد؛ وهذا ما ينتج لنا هوية وطنية متماسكة التي بدورها تحدد مجموع السمات والخصائص المشتركة التي تميز وطن معين عن غيره، وتشعر مواطنيه بالانتماء وبالتالي الشعور بالهوية ينعكس على شعور المواطن بالانتماء؛ ولكن ما نشهده الآن في عصر العولمة أن الهويات الوطنية بدأت تفقد مرتكزاتها ومقوماتها وخصوصياتها في فضاء مفتوح على جميع الأصعدة، ما انتجت عملية توحيد واندماج للمجتمعات الانسانية تتسم بضرورة التعايش بين هذه المجتمعات وكذلك بضرورة التعايش بين أفراده من خلال تحقيق المواطنة العالمية... وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:فيما تتجلى علاقة المواطنة بالهوية في ظل العولمة؟

الكلمات المفتاحية : المواطنة . العولمة . الهوية . الهوية الوطنية

Citizenship in the age of globalization and manifestations of identity

Abstract:

The implications of globalization have swept all societies and taken many dimensions: political, economic, cultural, social and value ..., as it has implications on the concept of citizenship, which is the citizen's status and which defines its national rights and duties through the existing systems of governance of that country, and this citizen is committed to loyalty to his country and service And cooperation with other citizens, through institutional work or individual official and voluntary in achieving the goals that everyone aspires to bring stability, equality and justice among the members of one country; This is what produces a coherent national identity which in turn determines the total characteristics and common characteristics that characterize a particular country, its citizens feel belonging, and therefore the sense of identity is reflected in the citizen's sense of belonging. But what we are witnessing now in the era of globalization is that national identities are losing their foundations, Is open at all levels, resulting in a process of unification and integration of human societies characterized by the need for coexistence between these communities as well as the need for coexistence among its members through the achievement of global citizenship ... This raises the question What is the relationship between citizenship and identity in the context of globalization?

Key words: Citizenship – globalization – identity - national identitie

مقدمة:

ترتبط العولمة بالمنحى والاتجاه المعين الذي نتناوله منها، لأنها اكتسحت شتى المجلات وأحدثت فيها تغيرات عميقة، سواء كانت اقتصادية، أو سياسية، أو ثقافية، واجتماعية، وبما أن طرحنا هذا ينطوي تحت الجانب الاجتماعي. فالعولمة أحدثت تغيرات كذلك على مستوى البنى الاجتماعية وعلى المستوى الفكري، فهي تعتبر مزيجا من الروابط والعلاقات الاجتماعية المتداخلة التي تتجاوز حدود العالم والمجتمعات، وهذا ما ترتب عليها تغيرات على مستوى المواطنة والهوية... فما نشهده الآن في عصر العولمة أن الهويات الوطنية بدأت تفقد مرتكزاتها ومقوماتها وخصوصياتها في فضاء مفتوح على جميع الأصعدة، ما أنتجت عملية توحيد واندماج للمجتمعات الإنسانية تتسم بضرورة التعايش بين هذه المجتمعات وكذلك بضرورة التعايش بين أفراده من خلال تحقيق المواطنة العالمية أو الكوكبية....

فالمواطنة هنا وفي ظل تداعيات العولمة الراهنة والتغيرات العالمية تمر بمرحلة مراجعة تستهدف كسر حاجزها القومي، وهذا المسار هو الذي تسعى القوى الفاعلة لتوظيفه لمصالحها حيث تتكتل القوميات في العالم المتقدم، بينما يجري تفتيت الأمم الأخرى نحو وحدات أصغر وأضعف. هذا ما جعلنا نطرح عدة تساؤلات:

- ✓ **هل أصبحت المواطنة ترتبط بالخضوع إلى القوى المسيطرة تحت ذرائع العولمة والتخلي عن المواطنة التي ترتبط بالقوم أو بالوطن الخاص؟**
- ✓ **ما الذي يمنع من أن تضيق نحو مواطنات أصغر والجماعات الفرعية ذات الجامع اللغوي أو العرقي أو الديني...، وتتجه إلى إحداث نوع من الوحدة التماسك والاستقرار من خلال الاستثمار في التمايزات والتنوع الهوياتي؟**
- ✓ **وما الذي يمنع من أن تتوسع نحو مواطنة كونية ذات مرتكزات هوياتية مختلفة؟.**

ماهية المواطنة:

لتحديد ماهية مصطلح **المواطنة**، نرجع إلى أصل الكلمة فنجد أنها بالنسبة للغة العربية من الكلمات المستحدثة ودخلت إليها على الأرجح في إطار ترجمة التراث الغربي الحديث، وهي تقابل كلمة (Citizenship) في اللغة الإنجليزية، وكلمة (Citoyenneté) في اللغة الفرنسية، وكلمة (Ciudadania) في اللغة الإسبانية، ويأتي الاشتقاق من كلمة (City) الإنجليزية، و (Cité) الفرنسية، و (Cuidad) الإسبانية، وتعني هذه الكلمات في اللغات المذكورة المدينة؛ أما أصل مصطلح **المواطنة** فهو يوناني، ويرجع لكلمة (Politeia) المشتقة من كلمة (Polis) وهي المدينة.

وقد اشتقت كلمة **المواطنة** في اللغة العربية كما هو واضح من **الوطن**، وجاء في كتاب لسان العرب لابن منظور أن " الوطن: المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان، ومحله، والجمع أوطان" وتترجم كلمة المواطنة في بعض المعاجم العربية، بأنها الاسم الذي يطلق على حقوق وواجبات المواطن، وكلمة المواطن وفق المفهوم الغربي الذي اشتق منه، هو الفرد الذي ينتمي لدولة معينة، ويقيم فيها بشكل معتاد ولو لم يولد بها كحالة اكتساب الجنسية، ويحدد الدستور والقوانين العلاقات بين المواطن والدولة وتشمل الحقوق والحريات والامتيازات التي يتمتع بها المواطن، وواجباته ومسؤولياته والتزاماته تجاه وطنه، وبالتالي يمكن القول **بأن المواطنة تعني الروابط القانونية والسياسية التي تجمع الفرد المواطن بوطنه**[1].

بالاستناد على ما تقدم **المواطنة** هي مجموعة من العلاقات والتفاعلات التي تربط المواطنين بالوطن " الدولة"، حيث تضبطها نظم وقوانين رسمية محددة في دستور الدولة تقر بحقوق وواجبات كلا الطرفين سواء من ناحية المواطن أو من ناحية الدولة على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وما ينجم عن ذلك من تحديد مكانة المواطن الفعال داخل الدولة التي ينتمي إليها ودوره فيها بوصفه عضوا في كل اجتماعي من حيث علاقاته وتفاعلاته مع الآخرين في المجتمع. وهذا ما يشعره بانتمائه وبهويته الوطنية وولائه لوطنه في نظام ديمقراطي.

قيم ومرتكزات المواطنة:

المساواة والعدل: تعد المساواة معيارا أساسياً من معايير المواطنة وهذه المعايير تتيح للأفراد التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم، أي يجب أن يتمتع أعضاء الجماعة الوطنية بحقوق وواجبات متساوية من خلال المشاركة في مؤسسات الحكم السياسية والقانونية والدستورية؛ أما قيمة العدل تعمّق الاعتزاز والتضحية لدى المواطن للنهوض في تقدم ورفعة وطنه ومجتمعه، وعكس ذلك في حال تغيبت قيم العدل أو تدني مستواها في المجتمعات، فإنه يخلق حياة تفتقر للأمن والاستقرار والتضحية والمشاركة في المجالات المختلفة كافة المتعلقة بالمصلحة العليا لأنه أمرٌ لا يعنيه.[2]

الانتماء والولاء: يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه، باعتباره عضواً مقبولاً وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطن، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

ويعد مفهوم الانتماء مفهوما مركبا يتضمن العديد من الأبعاد التي أهمها:

الهوية: يسعى الانتماء إلى توطيد الهوية، وهي في المقابل دليل على وجوده، ومن ثم تبرز سلوكيات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية وبالتالي الانتماء.

الجماعية: إن الروابط الإنتمائية تؤكد على الميل نحو الجماعية، ويعبر عنها بتوحد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها.

الولاء: الولاء جوهر الالتزام يدعم الهوية الذاتية، ويقوي الجماعية، ويركز على المسايرة.

الالتزام: حيث التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية.

التواد «التعايش»: وهو من أهم الدوافع الإنسانية الأساسية في تكوين العلاقات والروابط والصداقات.

الديمقراطية: هي أساليب التفكير والقيادة، وتشير إلى الممارسات والأقوال التي يرددها الفرد ليعبر عن إيمانه.[3]

المشاركة السياسية: تعد المشاركة جزءا لا يتجزأ من الثقافة الديمقراطية وقدرتها على تعزيز الوحدة الوطنية في اندماج فئات المجتمع كافة تحت إطار واحد بغض النظر عن الانتماءات المختلفة، سواء كانت دينية، عرقية، جهوية، طائفية، وجنسية، واتحادهم في مكان واحد ضمن نظام سياسي واحد، للحفاظ على المواطنة الحقيقية تجاه نهضة وتطور الوطن من خلال التلاحم والتسامح والترابط بين أفراد المجتمع عن طريق تعزيز المحبة والابتعاد عن التعصب ونبذ العنف والحوار وقبول الرأي الآخر.[4]

البعد السياسي والمجتمع المدني: لا بد من إعطاء المواطن الحق في المشاركة السياسية وتعزيز السيرة الديمقراطية من خلال انتخابات نزيهة، و إعطاء الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني دورا في المعارضة البنّاءة القائمة على المواطنة الحقيقية .وكذلك حق الشعب في تقرير مصيره السياسي، وحقه في المشاركة في الاقتراع العام والترشيح للمجالس التشريعية والبلدية، إضافة إلى أنه يتضمن المساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، وحرية الرأي والتعبير والمشاركة في إدارة الشأن العام، كحقوق الملكية والتعاقد والتنقّل في إطار القوانين الوطنية والدولية.[5]

البعد الاجتماعي والإنساني: تمثل القضايا الاجتماعية بعدا أساسيا للمواطنة، فالمساواة المدنية تمثل شرطا ضروريا للانتقال إلى المساواة السياسية، وهذه الأخيرة كانت ضرورية لفتح الطريق أمام المساواة الاجتماعية، وهكذا فان هذه الحريات المكتسبة تعزز بعضها البعض، فالمساواة السياسية تقوي المساواة المدنية وتحميها من التجاوزات المحتملة، والمساواة الاجتماعية تثري مضمون المساواة السياسية وتعطيها دلالتها الكاملة.[6]

البعد الاقتصادي: المواطنة لا تقتصر على الدائرة السياسية وممارسة الحقوق المدنية، فهي تحتضن كافة مظاهر الحياة في المجتمع، خصوصا الناحية الاقتصادية التي أخذت أهمية متزايدة، ومن الضروري في هذا السياق تفادي تأثيرات السلبية للسياسية الاقتصادية على ممارسة المواطنة. فقد تسبب سياسة خفض الاستهلاك العام التي تمارس ضغوطا على نفقات الحماية الاجتماعية والمصاريف المخصصة للخدمات العامة في إضعاف التضامن الاجتماعي وتزايد نسب اللامساواة.[7]

الهوية:

الهوية هي نتاج صيرورة تاريخية دائمة التشكيل تتعرض باستمرار للهدم و إعادة البناء، فهي مجهود مستمر لغرض التمايز وإثبات الذات والخصوصية نجد أنّ الهوية هي النواة التي تقوم عليها شخصية الفرد كوحدة مركبة وديناميكية فهي تتكون من تجاربه واحتكاكاته بالواقع وكنتيجة للعلاقات والأحكام والتقديرات التي يتلقاها من الأشخاص المحيطين به في مراحل حياته المختلفة.[8]

وعليه يعد مفهوم الهوية من المفاهيم التي تسجل حضورها في مجلات علمية متعددة، لاسيما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهو متغلغل في عمق حياتنا الثقافية والاجتماعية اليومية. ويكافئ هذا المفهوم من حيث المبدأ الوجود الإنساني؛ ويقول **ديكارت** في هذا الصدد " **لا شيء يقيني أكثر من وجودنا، وعليه فوجود الفرد اتجاهاته وسلوكاته في مواقف مختلفة هو ما يحدد هويته**"

وللهوية وجه آخر مكمل لها وهو الانتماء الذي يعرف بأن معني موجود داخل كل فرد وعلي اختلاف المستويات، وهو الشعور الذي يوجد لديهم منذ الصغر ويقوي من خلال نشأة الفرد فيتكون لديهم هذا الشعور الذي يترجم لأفعال داخل المجتمع، فإذا كانت الهوية هي عملية الإدراك الداخلية لذاتية الشخص و التي تمدها عوامل خارجية يدعمها المجتمع، فإن الانتماء هو الشعور بهذه العوامل الخارجية و الذي يترجم من خلال أفعال تتسم بالولاء لهذه المجتمعات التي ينتمون إليها دون سواها[9]

علاقة المواطنة بالهوية:

إذا كانت المواطنة مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة، ويشير هذا المفهوم أيضا إلى الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة بحصول الأولين على الحقوق السياسية والمدنية من الدولة، ويكون عليهم . في الوقت نفسه . واجبات يؤدونها[10]

فلا تكتمل الهوية، ولا تبرز خصوصيتها الحضارية، ولا تغدو هوية ممتلئة قادرة علي نشدان العالمية، على الأخذ والعطاء، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تتطابق فيه ثلاثة عناصر : الوطن والأمة والدولة

الوطن : بوصفه " الأرض والأموات "، أو الجغرافيا و التاريخ، وقد أصبحا كيانا روحيا، واحد، يعمر قلب كل مواطن : الجغرافيا وقد أصبحت معطي تاريخيا و التاريخ وقد صار موقعا جغرافيا .

الأمة : بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة : وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحات تعبر عنها الإدارة الجماعية التي يصنعها حب الوطن، أعني الوفاء " الأرض و الأموات " للتاريخ الذي ينجب، والأرض التي تستقبل وتحتضن.

الدولة : بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن و الأمة، و الجهاز الساهر علي سلامتهما ووحدتهما وحماية مصالحهما، وتمثيلهما إزاء الدول الأخرى، في زمن السلم كما في زمن الحرب . ولا بد من التمييز بين " الدولة " ككيان مشخص ومجرد في الوقت نفسه، كيان يجسد وحدة والوطن والأمة، من جهة، والحكومة أو النظام السياسي الذي يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخري . وواضح أننا نقصد هنا المعني الأول .

وإذن فكل مس بالوطن أو بالأمة أو بالدولة هو مس بالهوية الثقافية والعكس صحيح أيضا: كل مس بالهوية الثقافية هو مس في الوقت نفسه بالوطن والأمة وتجسيدهما التاريخي: الدولة [11]

العولمة:

يرى أرت شولت أن العولمة موضوع مثير للجدل، ومحل للخلاف، ليس بسبب غياب تعريف دقيق فحسب، بل أيضا بسبب تباين الحجج وأساليب القياس، إضافة إلى إشكالية التحديد الزمني والتفسير المقدم لها، وتعارض الأحكام المعيارية في شأنها، ويورد خمس محاور رئيسية للعولمة: التدويل، والتحرير (الخصخصة)، والتعميم (العالمية)، والتحديث، والتغريب.[12]

إن العولمة ككلمة رمزية تثير الجدل، فهي تتخطى حدود السياسة والمال، والإعلام والحركات الاجتماعية، والاهتمام العام والأكاديمي. والعولمة بوصفها تحديا سياسيا تتخطى الطيف الإيديولوجي، وتنخرط في الحركات الاجتماعية والسياسات على كافة المستويات، فهي تنطوي على نقلة نوعية من مرحلة الدولة _ الأمة، إلى سياسات النطاق الكوكبي.[13]

عولمة المواطنة ومواطنة العولمة: جدلية الذات والغير

تعزز المواطنة خاصية الاختلاف كما الممارسة، أما العولمة ترى فيها إلا ضربا من ضروب عدم مجارات العصر؛ فالعولمة توحد في النظرة ووحدة في التمثل (للاقتصاد كما للمجتمع كما للثقافة). وعلى هذا الأساس **فعولمة المواطنة** هي عولمة لذات النظرة وعولمة لذات التمثل. في حين ان **مواطنة العولمة** (بمعنى تلقيحها بقيم المواطنة)، هي تعدد لها وتعدد لأبعادها. فلا يكمن خطر العولمة على المواطنة في هذا المستوى في كون الأولى نفي للثانية (مع قبول بوجودها)، ولا في إقصاء لأبعادها (مع الاعتراف بوجودها). ولكن أيضا في صهرها والعمل على أن تندغم في صلبها تصورا وتمثلا.

من هنا فبقدر اجتهاد المواطنة على تخليق العولمة، بقدر إمعان العولمة في صهر اختلافات المواطنة في صلب منظومتها وتحويلها إلى جزء منها لا قائمة لها بدونها. [14]

وفي هذا السياق، يمكن ذكر إحدى المفارقات الغربية التي تكشف عنها دراسات باحثين غربيين معاصرين، ما يدعو إلى الاعتراف بالطابع الكوني، مثل الحرية والمساواة والديمقراطية ...، ويسجن نفسه في خصوصيات هويته

الضيقة، ويتمادى في إقصاء هويات الآخرين وتهميشها إلى حد يبدو فيه أن هوية الغرب مسكونة بعقدة التفوق والاستعلاء على ما سواها من الهويات الأخرى.[15]

و من هذا الموقع الاستعلائي، نرى الدول الغربية المستحوذة على مقاليد الأمور في عالم اليوم تصر على مصادرة حق الآخرين في الاختلاف والاختيار وعلى احتكار امتياز صوغ القيم، التي تبدو أن لها وحدها الحق في منحها صفة الكونية والإنسانية، وهكذا نراها تسعى بجميع الوسائل إلى فرض رؤيتها الثقافية الخاصة بها على أنها القانون الكوني الذي يتوجب تعميمه والاقتداء به في العالم بأسره.[16]

هذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي حول الذات والآخر: هل تريدني أن أكون مثلك أم تريدني أن أكون خضعا لك؟

واستنادا على ما تقدم مفهوم المواطنة وعولمته مفهوم يحمل متناقضين، فالأول يسعى إلى حماية مصالح القوى الكبرى من خلال التكتلات الجغرافية والسياسية (كالاتحاد الأوربي، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني...)، أما الاتجاه الثاني يتمثل في تفكيك وتجزئة أمم وقوميات وهويات وطنية لفرض سيطرتهم عليها؛ وهذا ما يشهده الوطن العربي والسعي إلى نشر قيم المواطنة التي أصبحت مدخلا ملائما لتفكيك الهويات والقضاء عليها، بحجة التعصب لثوابت الهوية من لغة ودين وقيم اجتماعية وروحية وارث حضاري مشترك يعد سلوكا لا ديمقراطيا منافيا للمواطنة.[17]

حيث يتناقض هذا الطرح الإيديولوجي الغربي وخصوصية الهويات القومية الأخرى وخصوصا الهوية العربية، فهو يسعى إلى إحلال الاعتبارات السياسية والإيديولوجية، في تصور المواطنة محل الاعتبارات التاريخية والحضارية، مما يجعل من الاعتراف بالهوية الفئوية أو القومية مجرد حق من حقوق المواطنة، في حين أنه لا مواطنة بدون هوية.[18]

وعليه أصبح التساؤل حول الهوية سؤالا مركزيا في مرحلة العولمة الحالية التي ينظر إليها على أنها محاولة لبلورة **هوية كوسموليتانية**، هي في جوهرها هوية غربية معولمة، تقوم على أنقاض هويات الأمم الأخرى.[19]

ما جعل إفرازات العولمة هي أكثر نقطة يكمن فيها التضاد والممانعة مع دفوعات الاختلاف والتعدد التي تقدمها، إذ لا تتعلق قيم الاختلاف تلك ومنظومة التعدد هاته بحق الأفراد والجماعات وتمثل حاضرهم واستشراف مآلهم، بل أيضا في حقهم الطبيعي في التميز عن سواهم من أفراد وجماعات حتى وان كان الأمر في ذلك لا يتعدى كونه تميزا من اجل التميز؛ من هنا العولمة بما هي من جموح للتوحد والتوحيد، فهي أيضا استكثار لهذه القيم ولهذا الحق في هؤلاء وفيما سواهم من دول وتنظيمات وثقافات، لذلك مواطنة العولمة هي التي تندغم في منظومتها باقي منظومات الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة.... أي مواطنة الواجب لا الحق... مواطنة التلقي لا المشاركة...

مواطنة الانضباط لا الفعل... أي مواطنة تراكم رأس المال وتعمل وفق ما يرضاه **فاعلوا العولمة** ويرتضوه، فالعولمة تريد مواطنة تناسبها تنصهر في منظومة قيمها، تسايرها تفتح لها الطريق وتهيكل لها فضاءها العام... السياسي منه والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تريد فضاء عاما تسود بداخله قيم السلعة وواجبات (لا حقوق) اقتنائها، قيم الامتثال لا قيم التشاركية والحوار، قيم العالمي غير واضح لا قيم المحلي الملموس.[20]

الهوية بين الوحدة و التنوع في ظل العولمة:

والحديث عن التعددية الثقافية لا يتعلق بالتنوع باعتبار وجوده سلبا كان أو إيجاباً، فمن أهم ما تتميز به البشرية هي اختلاف الثقافات وتنوعها، فكل ثقافة تختلف عن الأخرى بسبب مسارها التاريخي الخاص ومميزاتها التي تجعل منها فريدة من نوعها. ومن منظور عولمة المواطنة يعد التنوع والتعدد الهوياتي والثقافي مشكل يواجه هذا المفهوم.

- ✓ **فكيف يمكن أن نحقق الوحدة والشعور بالانتماء إلى وطن واحد في ظل هذا التنوع؟.**
- ✓ **وكيف يمكن أن نحافظ على هذا الإرث الإنساني في خضم جموح العولمة وتنميط البشرية؟.**

وعليه الشعور بالانتماء الذي يعد من المرتكزات الأساسية للمواطنة، يرتبط بشعور الأفراد المختلفون في الدين والمذهب والثقافة والخلفية الاجتماعية والارتباط السياسي، بالانتماء إلى الوطن دون تهميش أو إقصاء، فان ذلك يؤدي تلقائيا إلى الاندماج وانصهار كل المواطنين معا في كيان سياسي واحد دون التفرقة بينهم. ما يتيحلهم فرصة التعايش والمشاركة في إدارة هذا الوطن وما يمكن أن ينتجه هذا التنوع من آثار تساعد في تقوية روابط المواطنة بين المكونات المختلفة.

أما إذا غاب أو ضعف هذا الشعور بالانتماء إلى الوطن، فان ذلك ينعكس سلبا على التكامل الاجتماعي، في هذه الحالة يشعر الأفراد بان الوطن لم يعد لهم، والهوية الوطنية لم تعد تستوعبهم، فيتجهوا مباشرة إلى ما يطلق عليه **الولاء الأضيق** أي الاحتماء بالقبيلة والعشيرة والجماعة الدينية، فيتحول الانتماء إلى عالم مصغر يعيش فيه الفرد وينتمي إليه على حساب الانتماء الوطني الشامل.[21]

هذا ما نشهده في علمنا العربي اليوم وخاصة عند فئة الشباب فهم في حالة اغتراب سياسي، فالهوية الوطنية ضاقت عن استيعابهم، فاختاروا هويات جديدة من صنعهم؟؟؟ **هويات تفكيكية**، تبعثر أكثر مما تجمع، فلقد قطع أجيال الألفية الثالثة كل صلة تقريبا بعالم آبائهم البطيء والمليء بالحكايات الحميمية، أو ما يسميه **أركون "بعالم القصص الأسطوري"** الذي تستمد منه الشعوب المتدنية رؤيتها وتفسيرها للوجود والتاريخ، عالم هؤلاء الشباب يأتيهم مباشرة بالصوت والصورة من كل نقطة في الكون، بقدر ما يفصلهم عالمهم عن عالم آبائهم، يفصلهم عن أنفسهم عن ثقافتهم وبعض مكونات هويتهم، وهو **ما يدخلهم في صراع وتمزق بين ذواتهم وعوالمهم**، ينعكس هذا الصراع الخفي في شكل تصدعات خطيرة داخل حياة اللهو والمجون إلى التطرف الديني[22]

وعليه لا تزال مشكلة الهوية من أعوص مشاكل الثقافة العربية على الإطلاق، بحيث يعيش الفرد العربي تمزقات نفسية واجتماعية وسياسية كارثية، فقط بسبب الميراث الهووي، وهنا يمكن أن نلاحظ بكل سهولة أن الأنظمة السياسية الشمولية والفاقدة لأي شرعية ديمقراطية، تتمرس خلف خطابات الهوية، وهي من يحرك الثقافة نحو التعبئة الجماهيرية، وتضخيم الذات إيديولوجيا، وفي هذا الصدد يرصد **ستيوارت هول** " علاقة طردية بين غياب الإدارة العامة التي هي مبرر وشرعية وجود الدولة، وبين تزايد سياسات استشعار الهوية واستثارة رمزيتها قصد الهيمنة.[23]

واستنادا إلى ما سبق:

- ✓ **هل يمكن اعتبار عولمة المواطنة خطوة من الآخر الذي يمتلك القوة السياسية ورأس المال والتقنية والتكنولوجيا، من اجل سيطرته على العالم تحت ذرائع ومسميات تضفي طابع المشروعية؟.**
- ✓ **هل نتخلى عن انتماءاتنا وهوياتنا الوطنية في سبيل إثبات وجهة جديدة حول ما يسمى المواطن الكوني أو العالمي؟**
- ✓ **أم يمكن لنا من خلال هذه الانتماءات والهويات والممارسات الديمقراطية في أوطاننا أن نحقق المواطنة العالمية؟.**

تعقيب:

يرى **علي حرب** أن الدخول في المجتمع الإعلامي والعصر الكوكبي المعولم، أسهم في فقدان الأمن الثقافي والرمزي الذي كانت تتمتع به الهويات بسبب تصدع الحواجز بين الدول والمجتمعات واجتياح الرموز والصور والأفكار وأنماط العيش. فالموجات الجديدة والاختراعات الفائقة والتحولات الصاعقة، والبث المتواصل عبر مدار الساعة والتغير الدائم في المعطيات.... كل ذلك يولد حالة من الحيرة والارتباك وعم الاستقرار، بقدر ما يجعل من المتعذر السيطرة على قوانين التغيرات أو التحكم بنظام الأشياء وتلك هي مفاعيل **الحياة السائلة** معها يشعر الفرد بأنه مقصر وفي تأخر دائم على ما يستجد مهما بذل وجدد، بقدر ما تفقد الهويات حصونها الرمزية وأمكنتها المسيجة ومناطقها الحميمية.[24]

الخاتمة:

إن العولمة تيار جارف يأتي على كل ما هو جامد ومتكلس، نفض مستمر للبديهيات والاعتقادات، فهي أخطر من مجرد حقبة جديدة أو بدعة روحية أو تقدم تقني غير مسبوق ؛ إنها لغة جديدة لنمط جديد من الجماعة البشرية، صارت مشاكلها مشاكل حيوية ومدنية معا بلا رجعة. فالعولمة باختصار ثورة مستمرة يصعب بل يستحيل التنبؤ بها.[25]

وبهذا فهي تهدد استقرار البناء الاجتماعي وتدخله في صراع بين الهوية الوطنية والمواطنة العالمية أو الكوكبية، وبين الشعور بالاغتراب وفقدان الهوية والخصوصية الوطنية؛ والتطلع إلى التطور والعصرنة بما يتماشى مع الركب العالمي، هذا ما يدخلنا في معادلة صعبة المنال؛ ثنائية (الأصالة والمعاصرة)، الأولى تعني الحفاظ على الذات الذي يعني الانسحاب من العالم والركب الحضاري في حين أن الثانية تعني الانخراط في الحضارة يستدعي رفض الذات هذا ما يلخص أبجديات هذه الأمة وماهيتها وهي تعبير واضح عن التخلف الحضاري الذي تعيشه هذه المجتمعات، حيث أنه من خصائص المجتمعات التي فقدت مدنيتها والتي تعيش تخلفا حضاري أن تتفاوت فيها الثقافة مع الحضارة، وأين يتعارض فيها مطلب الهوية أو الذات مع مطلب الحداثة.[26]

وفي العكس يرى **على حرب** أن " العولمة ليست كارثة ولا هي فردوس، وإنما هي إمكاناتها المفتوحة عند من يحسن التعامل معها بمنطق الخلق والتحول والاستثمار النافع والبناء".[27]

المراجع:

[1] ديوان اصدقاء المغرب: المواطنة . تعريفها . مفهومها . مقوماتها، groups.google.com/d/topic/fayad61/EwUOtbrQxcI ،2011/07/21

[2] حمزة إسماعيل أبو شريعة: المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد41 ، ملحق1 ، 2014، الأردن، ص 550.

[3] صباح عمر باهادي: المواطنة من التربية إلى الانتماء، جريدة عكاظ، 17سبتمبر 2013، حمل بتاريخ: 2016/11/02.

[4] أحمد جوارنة، وآخرون: التربية الوطنية، جامعة اليرموك، 2010 .ص 30، 31.

[5] حمزة إسماعيل أبو شريعة، مرجع سبق ذكره، ص 552.

[6] سيدي محمد ولديب: الدولة وإشكالية المواطنة، ط1، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 50. 51.

[7] سيدي محمد ولديب، المرجع السابق، ص 52.

[8] محمد العربي ولد خليفة: مسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر، 2003، ص 293.

[9] محامدية إيمان هادفي سمية: نحو رؤية سوسيولوجية في مفهوم الهوية الثقافية والعولمة، الملتقى الدولي الثاني حول: المجالات الإجتماعية التقليدية والحديثة وإنتاج الهوية الفردية والجماعية في المجتمع الجزائري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

[10] محمد عاطف غيث واخرون: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 56.

[11] محامدية إيمان هادفي سمية: مرجع سابق.

[12] العياشي عنصر: العولمة والتطرف نحو استكشافات علاقة ملتبسة، مجلة سياسات عربية، العدد 21، تموز/يوليو 2016، ص9.

[13] جان نيدر فين بيترس، تر: خالد كسروى: العولمة والثقافة _ المزيج الكوني، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015، ص.23

[14] ثائر رحيم كاظم: العولمة والمواطنة والهوية، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 1، الجلد 8، 2009، ص 262.

[15] عبد الرزاق الداوي: في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات . حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة . ط 1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص107.

[16] عبد الرزاق الداوي، مرجع نفسه، ص108.

[17] سيدي محمد ولد ديب، مرجع سابق، ص 66.

[18] سيدي محمد ولد ديب، مرجع نفسه، ص 67.

[19] سيدي محمد ولد ديب، مرجع سابق، ص 68.

[20] ثائر رحيم كاظم، مرجع سابق، ص 263.

[21] سامح فوزي: المواطنة، ط1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، 2007، ص 19.

[22] اسماعيل مهنانة: العرب ومسألة الاختلاف . مأزق الهوية والأصل والنسيان . ط1، منشورات ضفاف، بيروت، 2014، ص 51.

[23] إسماعيل مهنانة، مرجع سابق، ص 70

[24] علي حرب: تواطؤ الأضداد . الآلهة الجدد وخراب العالم . ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ص39.

[25] اسماعيل مهنانة، مرجع سابق، ص.49

[26] رشيد حمدوش: بناء الهوية عند الشباب الجزائري أو ميلاد الهويات الصاعدة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، جوان 2013، الجزائر، ص.99

[27] علي حرب، المرجع السابق، ص29.

سلوك المواطنة التنظيمية كمدخل لفعالية المنظمة.

د. عون علي : جامعة عمار ثليجي - الأغواط : الجزائر.
أ.بوزيدي عطية عصام : جامعة قاصدي مرباح - ورقلة : الجزائر.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف واقع ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية كمؤشر لفعالية المنطمة لدى عمال الوكالة التجارية الرئيسية لإتصالات الجزائر بولاية الجلفة، وإلى معرفة الفروقات بين أفراد العينة من حيث الأقدمية والجنس في أدائهم لسلوكيات المواطنة التنظيمية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى أداء العمال لهذه السلوكيات متوسط، وأنه لا توجد فروق بين الجنسين في أدائهم لسلوكيات المواطنة التنظيمية، في حين أن هناك فروقا في الأقدمية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة التنظيمية، الفعالية التنظيمية، الجنس، الأقدمية.

Organizational citizenship behavior as input to the effectiveness of the organization.

Abstract:

The aim of this study is to try to explore the reality of organizational citizenship behavior as an indicator of the effectiveness of the Organization's main commercial agency telecom Algeria workers for in djélfa, and to know the differences between respondents in terms of seniority and sex in their organizational citizenship behaviors The results of the study found that workers performing these behaviors, and that there are no gender differences in performance of organizational citizenship behaviors, while there are differences in seniority.

Key word.: organizational citizenship، Organizational effectiveness، Sex, seniority.

مقدمة:

لقد شغل سلوك المواطنة التنظيمية إهتمام الباحثين في العقدين السابقين ، وهو من المفاهيم التي انتجها الفكر الاداري المعاصر، فهذا النمط من السلوك يتجاوز المتطلبات الوظيفية الرسمية ولا يدخل ضمن نظام المكافات ، وهو سلوك اختياري تطوعي يعود بالنفع والفائدة على المنظمة، ويتجلى ف يجملة من التصرفات التي يقوم بها العامل اتجاه ما يحيط به في بيئة العمل ، وتبرز مشاركته الفعالة والمسؤولة ومدى تعاونه، كمساعدة زملائه على انجاز الاعمال ذات الأعباء الكثيرة واتمامها، وافادة زملائه الجدد بخبرته في مجال العمل والحرص على حضور الاجتماعات وتقديم المقترحات، والتطوع للأعمال الاضافية والعناية بوسائل العمل، وتجنب اثارة المشاكل مع الزملاء، وكل هذا ساهم في تطوير المنظمة والرقي بها وضمان بقائها.

وقد صنفت هذه الأنشطة لتمثل أبعادا لسلوك المواطنة التنظيمية، والمتمثل في الايثا ر، والكياسة والسلوك الحضاري، والروح الرياضية ووعي الضمير.

ونظرا لأهمية سلوك المواطنة التنظيمية كان لزاما على منظمات العصر الحديث أن تسعى لتنميته وتعزيزه عن طريق توفير بيئة العمل مناسبة، فلقد أثبتت الدراسات أن سلوك المواطنة عامل مساهم في فعالية المنظمات.

مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

- ما مستوى أداء العمال لسلوكيات المواطنة التنظيمية؟
- هل توجد فروق دالة في أداء العمال لسلوك المواطنة التنظيمية باختلاف الجنس؟
- هل توجد فروق دالة في أداء العمال لسلوك المواطنة التنظيمية باختلاف الأقدمية ؟
- هل توجد فروق دالة في أداء العمال لسلوك المواطنة التنظيمية باختلاف مركز العمل؟

فرضيات الدراسة :

- مستوى أداء العمال لسلوكيات المواطنة مرتفع
- توجد فروق دالة في أداء العمال لسلوك المواطنة التنظيمية باختلاف الجنس.
- توجد فروق دالة في أداء العمال لسلوك المواطنة التنظيمية باختلاف الأقدمية.
- توجد فروق دالة في أداء العمال لسلوك المواطنة التنظيمية باختلاف مركز العمل

أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا الحالية إلى:

- محاولة استكشاف واقع ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى عمال الوكالة التجارية الرئيسية لاتصالات الجزائر بولاية الجلفة.
- التعريف بمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية والفائدة من أداء العمال لمثل هذه السلوكيات، باعتباره مدخلا لتقييم فعالية المنظمة.
- التعرف على مستوى أداء عمال اتصالات الجزائر للسلوكيات التطوعية، وما مدى اختلاف ذلك تبعا لمتغير الجنس والأقدمية.

أهمية الدراسة :

تستمد دراستنا أهميتها على المستوى الميداني من خلال اعتبارها كدراسة من ضمن الدراسات القليلة التي أجريت حول سلوك ا لمواطنة التنظيمية في المؤسسات العمومية الجزائرية ، وأيضا باعتبارها عاملا مساهما لفعالية المنظمة، أما على المستوى الأكاديمي فهي تسعى كدراسة لإثراء الموضوع بمزيد من الاهتمام من طرف الباحثين.

المفاهيم الإجرائية لمتغيرات الدراسة :

المواطنة التنظيمية : هو ذلك السلوك التطوعي الاختياري الذي يقوم به الموظف بالوكالة التجارية الرئيسية لإتصالات الجزائر بولاية الجلفة، ذلك السلوك الذي لا يرتبط بنظام المكافآت الرسمي للمؤسسة، ويمكن قياسه من خلال استجابات العاملين على استبانة مصممة تحوي على 32 بند تقيس خمس أبعاد (الإيثار، وعي الضمير، الروح الرياضية، المجاملة، صدق المواطنة).

وفيما يلي سنعرض أهم الدراسات – حسب علم الباحثين – التي بلورت سلوك ال مواطنة التنظيمية كإطار نظري يمكن الاعتماد عليه لتأصيل موضوع دراستنا :

إن فهم وإدراك القضايا التي تجعل الموظفين مستعدين للمضي في الجهود التي تزيد عما هو مطلوب منهم رسميا يعد بعدا جديدا في إدارة المنظمات كون ذلك يساعد في تسهيل وتسيير وظائف المنظمة، فالتغيرات التنظيمية التي تواجه المنظمات المعاصرة وسياقات الدور التقليدية الناشئة عن متطلبات العمل الرسمي تفرض على المنظمات أن تكون أكثر استعدادا للاعتماد على العمال الراغبين في التغيير الناجح، لغرض دعم متطلبات العمل الرسمي بالسلوكيات الإضافية والتطوعية، لأن اعتماد المنظمة على سلوكيات محددة بنصوص القانون يجعل منها منظمة روتينية وتقليدية عاجزة عن مواجهة هذه التغييرات والتحديات المعاصرة، ذلك أن تحقيق المنظمة لأداء متميز يتطلب من أعضائها الابتعاد عن كل ما هو نمطي في الأداء والسلوك، وتبنيها لنظم تكون أكثر حيوية وفاعلية[1].

وكان هدف هذه الدراسة هو البحث في هذا المتغير في المؤسسة الجزائرية ، متخذين الوكالة التجارية لإتصالات الجزائر بولاية الجلفة كنموذج لها، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وتنتمي لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال وهو من القطاعات التي تولي لها الدولة اهتماما كونه قطاع مسؤول عن مسايرة ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال العلم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى أن مصير قطاعات الدولة مرتبط به.

وقد فرق كاتز (Katz) في الستينيات من القرن العشرين بين نوعين من السلوك المرغوب من العاملين :أطلق على أحدهما مصطلح سلوك الدور الرسمي، ويتمثل في قيام العاملين بالمهام المطلوبة منهم بشكل منتظم طبقًا للمعايير الرسمية المقررة في المنظمة، وأطلق على النوع الآخر سلوك الدور الإضافي(Extra Role Behaviors)، ويتمثل في قيام الموظف بالسلوكيات التطوعية التي تتجاوز حدود الالتزام بما هو مقرر أو مطلوب رسميًا من العاملين مثل :الإسراع بمعاونة الرؤساء والزملاء عند الحاجة، وقبول أعمال إضافية بدون تذمر، واستشعار أهمية وقت العمل وتعظيم الاستفادة منه في تحقيق أهداف المنظمة، والتصرف الفوري لحماية موارد المنظمة من أية مخاطر غير متوقعة، وما إلى ذلك من السلوكيات التطوعية ذات الطبيعة التعاونية والتي بدونها قد تفشل المنظمات في تحقيق أهدافها[2].

لذا أصبح سلوك الدور الإضافي(Extra Role Behaviors)،وسلوك الموالاه أوالتأييد الاجتماعي (Prosocial Behavior)، والذي أطلق عليه الباحثون فيما بعد مصطلح(Organizational Citizenship Behavior) سلوك المواطنة التنظيمية مطلب الكثير من المنظمات بسبب آثاره الإيجابية والتي منها :تحسين أداء المنظمة وزيادة فعاليتها وكفاءتها، وتقليل مستوى التسرب الوظيفي، ورفع الروح المعنوية للعاملين وما إلى ذلك[3].

وهذا ما أكده" أورجان" Organ رائد هذا الاتجاه بقوله إن الفعالية التنظيمية لا يمكن تحقيقها من خلال الأدوار الرسمية فقط، بل لابد من تنمية وتطوير سلوك المواطنة التنظيمية[4].

ويؤكد روبنز "Robbins " (2001)، بأن المنظمات الناجحة التي ترغب في الوصول إلى مستويات عالية في الأداء وتحقق الفعالية التنظيمية تكون بحاجة ماسة إلى العمال الذين يؤدون أكثر من واجباتهم الاعتيادية وإنجاز أعلىمن المتوقع في الوقت الحاضر الذي يتميز بالديناميكية، وعليه فإن سلوك المواطنة التنظيمية هو سلوك يتخطىالمتطلبات القانونية الرسمية، ولا يعد ضمن نظام الحوافز ويكون موجها نحو الفرد والجماعة والمنظمة يعزز بشكل أو بآخر من الأداء والفعالية التنظيمية بالمؤسسات المعاصرة، ويمكنها من التكيف والبقاء لمدة طويلة[5].

ويرى سلامة وعبد الحفيظ في دراستهما التي هدفت إلى تحليل أثر العدالة الإجرائية على سلوك المواطنة التنظيمية في شركات(Qiz)في الأردن ، وفقا لأراء العاملين فيها ، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وقد تم جمع المعلومات من المصادر المكتبية والبيانات ، من خلال استبانه وزعت على عينة الدراسة التي بلغت (420) التي تمثل مجتمع الدراسة ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى ممارسة سلوك المواطنة كان مرتفعا بمتوسط حسابي قدر بـ (3.85) ، وانه توجد علاقة ايجابية بين العدالة الإجرائية وسلوك المواطنة[6] .

وتبرز أهمية دراسة سلوك المواطنة التنظيمية من كون المنظمات تعيش في وسط يمتاز بالمنافسة وكثرة التحديات، فالتغير السريع في شتى المجالات التقنية والمعرفية خلق بيئة تحتاج إلى مناخ تنظيمي ملائم، يمكنه أنيتماشى مع المتغيرات الخارجية، فلقد كشفت العديد من الدراسات أن لسلوك المواطنة التنظيمية تأثير كبير على أداء المنظمة والفرد وجماعة العمل، ذلك أن هذا السلوك يساهم في تحسين فعالية وكفاءة المنظمة من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها وعملية التكيف السريع للعمال مع التطورات الخارجية[7].

إن الرغبة في المشاركة بما هو أكثر من شروط العمل تعد عنصرا رئيسا من فعاليات المؤسسة، وإن رغبة الأفراد في المشاركة بجهود تعاونية لخدمة المؤسسة ذات قيمة عالية، وعلى الرغم من أن هذا السلوك يتعدى مجرد القيام بالدور الوظيفي، إلا أنه لا يتناقض مع متطلبات الوظيفة بشكل مباشر، بل إنه يؤدي إلى تحسين فاعلية المؤسسة ،ذلك أن المؤسسة التي يكون التعاون فيها محظورا أو مقيدا، ويقتصر العمل فيها على قيام كل فرد بأداء الأعمال الموكلة إليه، فأن مثل هذه المؤسسة محكوم عليها بالفشل[8].

ويشير الجميلي في دراسته بعنوان تأثير العوامل الديم غرافية على المواطنة التنظيمية إلى أن هناك مستويات مرتفعة لسلوكيات المواطنة التنظيمية في مؤسسات قطاع المصارف في مدينة الفلوجة ، كما يبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين المصارف الحكومية والخاصة فيما يتعلق بمستوى المواطنة التنظيمية، وأن هناك اتجاه أقوى للبعد الفردي من المواطنة التنظيمية[9].

ويشير نجم وكريم (2014) ، في دراستهما حول دور الثقة التنظيمية في تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية ، والتي أجريت في مديرية بلدية كركوك ، وتوصلت الى أنه يوجد علاقة قوية بين متغيرات الثقة التنظيمية وبين متغيرات سلوك المواطنة التنظيمية في مديرية بلدية كركوك[10].

وترى البوق (2014) في دراستها الموسومة بادراك العدالة التنظيمية ودورها في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية ، من وجهة نظر موظفات جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن بمدينة الرياض أن الموظفات يدركن العدالة التنظيمية بدرجة متوسطة (3.23 من5) ، وأن الموظفات يدركن سلوكيات أبعاد المواطنة التنظيمية بدرجة متوسطة وذلك بمتوسط قدر بـ (3.30 من 5) ، وجاء بعد الايثار وبعد الكياسة ، وبعد الروح الرياضية في المرتبة الأولى بنفس المتوسط والمقدر بـ (3.30 من 5) ، ويليهم بعد السلوك الحضاري بمتوسط قدر بـ(3.28 من 5) ، فبعد وعي الضمير في المرتبة الأخيرة بمتوسط قدر بـ (3.19 من 5)[11].

وفي دراسة الدهبي(2014) ، التي تهدف الى بحث العلاقة بين العدالة التنظيمة وسلوك المواطنة التنظيمية لدى العامل بالمؤسسة الجزائرية ، وتم استخدام استمارة لجمع البيانات من ميدان الدراسة المتمثل في وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي عن طريق اجراء المسح الشامل لعمالها البالغ عددهم 72 عاملا، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية ، وتصدر بعد الروح الرياضية بنسبة 93.24% ، ويليه بعد الكياسة بنسبة 91.98% ، ويأتي بعدي الايثار والسلوك الحضاري بنفس النسبة والمقدرة بـ 85.14% ، وأخيرا يأتي بعد وعي الضمير بنسبة 68.92%، وبالتالي ارتفاع في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية لدى عمال المؤسسة الجزائرية[12].

وفى دراسة لخليفة عن محددات سلوك التطوع التنظيمى فى المنظمات الحكومية بدولة الإمارات العربية وشملت الدراسة 360 مرؤوساً و52 مشرفاً ممن يعملون في عشرة منظمات حكومية ، وكشفت النتائج عن انخفاض مستوى الممارسات التطوعية للأفراد ، وكذلك وجد أن هناك علاقة إيجابية بين نظم العدالة الإجرائية ، المحيط الاجتماعى ، القدرة القيادية، الرضا الوظيفى، المسئولية الاجتماعية، الجنس وحجم الانخراط التطوعى[13].

ويشير الطبولي وزملاؤه (2015)، في دراستهم التي تهدف إلى معرفة مستوي الإحساس بالعدالة التنظيمية لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي،في ضوء متغيرات النوع، والمؤهل العلمي، والدرجة العلمية، وتوضيح علاقة ذلك الإحساس بمستوي سلوك المواطنة التنظيمية لديهم.

وتكوّن مجتمع الدراسة من (920) عضو هيئة تدريس ليبي يعملون في كليات حرم جامعةبنغازي خلال العام الجامعي (2011-2012)،اختيرت منهم عينة عشوائية بسيطة بلغ مجموعها (276) عضو هيئة تدريس. ولجمع بيانات الدراسة استخدم الباحثون أداتي القياس المطورتين من قبل "نايهونومورمانNiehoff and Moorma" ، (1993)عن العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية، وغالبا ما وظفت هاتان الأداتان علي نطاق واسع في كثير من الدراسات العربية، وقد خضعت أداتي القياس لاختبار الصدق الظاهري، واختبار الثبات للتأكد من الاتساق الداخلي لهما، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كروبناخ(0.87-0.82)علي التوالي.

ولتحليل بيانات الدراسة استخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحسابية،والانحرافات المعيارية، والاختبارالتائى T.test، وتحليل التباين الاحادي One way Anova، ومعامل ارتباط بيرسون.

وأظهرت الدراسة في نتائجها ارتفاع مستوي الإحساس بالعدالة التنظيمية لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي، كما ينعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في ذلك الإحساس تعزي لمتغيري النوع، والمؤهل العلمي، وعلى خلاف ذلك وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في مستوي الإحساس بالعدالة التنظيمية لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي تعزي لمتغير الدرجة العلمية ولصالح من يشغلون الدرجات الأدنى في سلم الترقي الأكاديمي، كما كشفت النتائج عن ارتفاع مستوي سلوك المواطنة التنظيمية لدي أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي وفي جميع الأبعاد المكونة لهذا السلوك، ووجدت علاقة ذات دلالة احصائية تبين

مستوي إحساس أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي بالعدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية لديهم[14].

وفي دراسة الزهراني (2007) الموسومة بسلوك المواطنة التنظيمية لدى معلمي مدارس التعليم العام الحكومية للبنين بجدة التي توصلت الى أن مستوى سسلوك المواطنة التنظيمية من وجهة المديرين بصفة عامة هو متوسط المستوى ، وأن ممارسات سلوكيات المواطنة التنظيمية جاءت وفق الترتيب التالي : الكياسة، يليه السلوك الحضاري، ثم وعي الضمير ثم الإيثار ، وأخيرًا الروح الرياضية، وبالنسبة لوجهة نظر المعلمين فمستوى سلوك المواطنة اتلنظيمية لديهم عال المستوى ، وتبين عدم وجود علاقة ارتباطية – وإن وجدت فهي ضعيفة – بين العوامل الشخصية لأفراد عينة الدراسة ورؤيتهم لممارسة المعلمين لأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية التالية :الكياسة، الروح الرياضية، وعي الضمير، السلوك الحضاري[15].

وفي دراسة نوح التي هدفت إلى، التعرف على درجة ممارسة الثقة التنظيمية لدى مديرات المدارس الثانوية بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر عينة الدراسة من المديرات والمعلمات .والتعرف على درجة ممارسة معلمات المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة لسلوك المواطنة التنظيمية من وجهة نظر عينة الدراسة من المديرات والمعلمات وتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات درجات ممارسة الثقة التنظيمية لدى مديرات المدارس الثانوية بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر عينة الدراسة حسب متغيرات) الوظيفة المؤهل العلمي سنوات الخبرة . (وتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات درجات ممارسة معلمات المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة لسلوك المواطنة التنظيمية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب متغيرات(الوظيفة ، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) الكشف عن وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين درجات ممارسة الثقة التنظيمية لدى مديرات المدارس الثانوية بمدينة مكة المكرمة، ودرجات ممارسة معلمات المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة لسلوك المواطنة التنظيمي، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي :

أن درجة ممارسة الثقة التنظيمية لدى مديرات المدارس الثانوية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية، وكان ترتيب أبعادها على النحو التالي :القيم السائدة في التنظيم، الابتكار وتحقيق الذات، السياسات الإدارية، توافر المعلومات.

أن درجة ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى معلمات المدارس الثانوية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية، وكان ترتيب أبعادها على النحو التالي :الكياسة، الضمير الحي والتفاني في العمل، السلوك الحضاري، الروح الرياضية، التعاون والإيثار.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول ممارسة مديرات المدارس للثقة التنظيمية تعزى لمتغير الوظيفة، وكانت الفروق لصالح مديرات المدارس .وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول ممارسة مديرات المدارس الثانوية للثقة التنظيمية تعزى لمتغيري (المؤهل العلمي – سنوات الخبرة)

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول ممارسة معلمات المدارس لسلوك المواطنة التنظيمية تعزى لمتغير الوظيفة، وكانت الفروق لصالح معلمات المدارس .و عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول ممارسة معلمات المدارس لسلوك المواطنة التنظيمية تعزى لمتغيري(المؤهل العلمي – سنوات الخبرة).

توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا عند مستوى (0.05) بين درجات ممارسة الثقة التنظيمية عامة(الدرجة الكلية) لدى مديرات المدارس الثانوية، ودرجات ممارسة معلمات المرحلة الثانوية لسلوك المواطنة التنظيمية[16].

أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية :

من خلال الدراسات فقد اختلفت وجهات النظر في تحديد أبعاده، إلا أن هناك اتجاهين، فالاتجاه الأول يقسمه إلى بعدين: بعد فردي متعلق بمساعدة الموظفين الآخرين ومحاولة حل مشاكلهم، وبعد منظمي وهو سلوك المساعدة الموجه نحو المنظمة والذي لا يعد جزءا من متطلبات العمل الرسمي.

أما الاتجاه الثاني فيقسمه إلى خمسة أبعاد وهي :

1-الإيثار **Altruism**: ويطلق عليه سلوكيات المساعدة وهو نمط من السلوك يقوم به العامل أو الموظف لمساعدةالآخرين بشكل مباشر أو غير مباشر لحل مشكلاتهم المتعلقة بالعمل داخل المؤسسة.(راتب السعود،سوزان سلطان،2008).

2-الكياسة **Courtesy**: ويطلق عليها اللياقة واللطف أو المجاملة، وهو السلوك الذي يحرص فيه العامل أو الموظفعلى منع وقوع المشكلات المتصلة بالعمل وتجنب استغلال الآخرين والقيام بمشاكل معهم. (Koopman 2003).

3-الضمير الحي والتفاني **Conscientiousness**: وهناك من يطلق عليها الطاعة العامة وهو إخلاص الفرد لمثاليات يضعها كمعيار لسلوكياته، فيتجه إلى إنجاز دوره في المنظمة بأسلوب يزيد عن المستوى المعروف أو المتوقع منه،حيث يقوم الموظف بالسلوك الذي يتعدى الحدود الدنيا لمتطلبات العمل الرسمي للمؤسسة في مجال احترام الأنظمة،والعمل بجدية تامة، وخدمة المصلحة العامة ولو كانت على حساب المصلحة الشخصية. (Organ&Lingle , 1994).

4-الروح الرياضية **Sportsmanship**: وهي رغبة العامل في التسامح، وقدرته على تحمل المشكلات والمهام الصعبة، واستعداده لتقبل بعض الإحباطات والمضايقات التنظيمية دون شكوى أو تذمر.

5-فضيلة المواطنة **Civic Virtue**: ويطلق عليها السلوك الحضاري، وهي المشاركة البناءة المسؤولة في إدارة المؤسسة، والاهتمام بمصلحتها ومصيرها، وإظهار سلوك الانتماء للمؤسسة والولاء لها من خلال تحسين صورتها وسمعتها والمحافظة على ممتلكاتها والدفاع عنها[17].

وهذا عرض لأهم ما حدده بعض الباحثين ممن اهتموا بد ارسة سلوك المواطنة التنظيمية وعلاقته ببعض المتغيرات التنظيمية، والتي تظهر في الجدول التالي :

ت	أسم الباحث	السنة	الأبعاد المبحوثة
1	Smith&organ	1983	الإيثار ، الطاعة
2	Organ	1988	الإيثار،الالتزام العام،الروح الرياضية،الكرم ،السلوك الحضاري
3	Van Dyne&Graham	1986	الإذعان ، المشاركة ، الولاء
4	Willimas	1988	البعد الفردي(مساعدة زملاء العمل) والبعد ألمنظمي(تقديم الأفكار والمقترحات لتحسين العمل)
5	Moorman&Blacely	1991	المثابرة الشخصية ،المساعدة مابين الأفراد،المساهمة الفردية،تنمية الولاء)
6	Podsakoff &mackenzie	1994	سلوك المساعدة ،الروح الرياضية ،الإيثار
7	chattopadhyay	1999	الإيثار ،الكرامة ، الثقة
8	Walz&Niehoff	2000	المساعدة ،الروح الرياضية ، السلوك الحضاري
9	Podsakoff etal.	2000	سلوك المساعدة،الروح الرياضية ، المساهمة الفردية، السلوك الحضاري،الالتزام التنظيمي،الرضا الذاتي ،تطوير الذات
10	Lepine etal.	2002	البعد الفردي(الإيثار،الكرم) البعد ألمنظمي(الروح الرياضية، السلوك الحضاري، الالتزام العام)
11	Yen&Niehoff	2004	الإيثار،الالتزام العام،التعاون مابين الأفراد،حماية موارد المنظمة ، الكرم

18

جدول رقم (01)

الجانب الميداني للدراسة:

منهج البحث:

إن كل دراسة أو بحث في جميع المجلات الطبيعية، الإنسانية، الاجتماعية تستلزم تتبع منهج معين، إذ أن البحث لا يقتصر على المعلومات والبيانات فقط، بل يتعدى ذلك إلى تصنيف وتحليل وتفسير هذه المعلومات والبيانات، كتوضيح أكثر إن أي دراسة علمية تتضمن بالضرورة جانبا حول المنهج، الذي يستخدم فيه توضيح الطريقة المعتمدة في عرض النتائج المتوصل إليها، والتي سيتم الحكم عليها انطلاقا من مدى ملائمة المنهج ووسائل تطبيقه على موضوع الدراسة.

فالمنهج هو مجموعة من القواعد العامة المسوغة من أجل الوصول إلى حقيقة علمية، الطريق المؤدي إلى الحقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة من القواعد حتى يصل إلى نتيجة وكذلك يعرف المنهج بأنه هو الطريق الذي يسلكه الباحث للإجابة عن تساؤلات مشكلة البحث.

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على التصوير الدقيق للظاهرة المراد دراسته ا وتحديد مصادر وجودها في الواقع.

عينة البحث:

لقد تم إجراء الدراسة على عينة قوامها 60 عامل في الوكالة التجارية بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة الجلفة، و قد تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة، وجاءت خصائص العينة كالتالي:

الجنس	ذكور	إناث	المجموع
التكرار	30	30	60
النسبة المئوية	%50	%50	% 100

جدول رقم (02)

يظهر لنا من خلال الجدول أن عدد الذكور والاناث متساوي بين أراد العينة (30 ذكر، 3030 أنثى) بنسبة 50%، لكليهما.

الفئة العمرية	أقل من 35	أكثر من 35	المجموع
التكرار	40	20	60
النسبة المئوية	%66,66	%33.33	% 100

جدول رقم (03)

نستنتج من خلال الجدول رقم (02) أن نسبة 66,66% من حجم العينة سنهم أقل من 35 سنة، بالمقابل نجد أن نسبة 33,33% من حجم العينة سنهم أكبر من 35 سنة.

الأقدمية	أقل من سنتين	من سنتين فأكثر	المجموع
التكرار	35	25	60
النسبة المئوية	%58.33	%41.66	% 100

جدول رقم (04)

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن العمال الذين يمتلكون عدد سنوات خدمة (الأقدمية) في العمل بالوكالة التجارية بمؤسسة اتصالات الجزائر أقل من سنتين، يمثلون نسبة 85.33%من حجم العينة ، وأن العمال الذين لديهم عدد سنوات خدمة أكثر من عامين في مؤسسة اتصالات الجزائر، يمثلون نسبة 41.66%من حجم العينة.

حدود الدراسة :

-**الحدود المكانية :** تتمثل في بعض العاملين بالوكالة التجارية لإتصالات الجزائر بولاية الجلفة

- **الحدود الزمنية :** جرت هذه الدراسة في الموسم الجامعي 2018/2017

- **الحدود البشرية :** تمثل جميع العمال الذين يعملون بالوكالة التجارية لشركة اتصالات الجزائر بولاية الجلفة

أداة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس سلوك المواطنة التنظيمية الذي طوره Mackenzie&Podsakoff(1989). ويتكون هذا المقياس من 32 بند تقيس خمس أبعاد وهي (الإيثار، وعي الضمير، الروح الرياضية، المجاملة، السلوك الحضاري) يجاب على كل منها ببدائل خماسية وفق سلم ليكرت، و تم حساب الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة على عينة قدرها 20 موظفا؛ حيث توصلنا إلى ما يأتي:

1. **ثبات المقياس :** تم حساب ثبات المقياس عن طريق معامل ألفا كرونباخ والتي بلغت (0.89)، و هي قيمة تدل على ثبات المقياس .

2. **صدق المقياس :** تم ذلك من خلال حساب الصدق الذاتي للمقياس الذي يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات (0.94) و منه يمكن اعتبار المقياس صادقا في ما يقيس.

إجراءات الدراسة :

تم تطبيق المقياس عن طريق الباحث وذلك بتوزيع حوالي 60 نسخة من الاستمارة على الموظفين وتم استرجاعها كلها.

الأساليب الاحصائية المستعملة:

تم استعمال في هذه الدراسة أساليب إحصائية وصفية واستدلالية مناسبة لأهداف الباحث نذكر منها : المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري والنسب المئوية، كما استعملنا اختبار "ت" للفروق قصد دراسة الفرق في مستوى أداء سلوك المواطنة التنظيمية باختلاف الجنس والأقدمية، علما أنه تمت معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج (spss) العشرين (20).

عرض ومناقشة النتائج :

الفرضية الأولى:

جاءت الفرضة الأولى كالتالي: مستوى أداء العمال لسلوكيات المواطنة متوسط، ولمعالجة الفرضية إحصائيا تم حساب المتوسط الحسابي من أجل تحديد مستوى الأداء المرتفع، والمتوسط، والمنخفض لأداء سلوكيات المواطنة التنظيمية ، فكانت النتائج ملخصة في الجدول الآتي :

مستوى أداء سلوك المواطنة التنظيمية	التكرارت	النسبة المئوية
مرتفع	10	%16.66
متوسط	43	%71.66
منخفض	07	%11.66
المجموع	60	%100

جدول رقم (05)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (05) نلاحظ أن مستوى أداء عمال شركة إتصالات الجزائر بالوكالة التجارية الرئيسية المتواجدة بمدينة الجلفة لسلوكيات المواطنة التنظيمية كان متوسطا، وهو ما يستنتج من خلال النسبة 71.66%، في حين جاءت النسبة 16.66%، لتبين أن أداء عمال الوكالة التجارية الرئيسية لمؤسسة إتصالات الجزائر كان مرتفعا، في حين قدرت نسبة لأداء المنخفض بنسبة 11.66%، وهو ما يثبت ما لاحظناه عند زياراتنا المتكررة والدائمة للمؤسسة بحكم أننا زبائن دائمون في الوكالة التجارية من أداء وتقمص العمال لسلوكيات المواطنة التنظيمية والعمل التطوعي الذي يسود بيئة العمل داخل الوكالة ولو بشكل مقبول ، وتتفق نتائج دراستنا مع (معمري وبن زاهي، 2014)،(الزهراني،2007)،(البوق،2014)،(الدهبي،2014)، والتي أظهرت درجة متوسطة لأداء العمال لسلوكيات المواطنة التنظيمية، مما يساعد على زيادة كفاءة المؤسسة وفعاليتها، والوصول إلى مستويات عالية في الأداء، فتحقق الفعالية التنظيمية يكون بحاجة ماسة إلى العمال الذين يؤدون أكثر من واجباتهم الاعتيادية وإنجاز أعلى من المتوقع في الوقت الحاضر الذي يتميز بالديناميكية(2011.Robbins)، ولا تتفق دراستنا مع دراسة (العامري،2002)، وتختلف مع دراسة (الخليفة، 1997)، الذي كشفت نتائج دراسته عن انخفاض

مستوى الممارسات التطوعية للأفراد، ومن خلال نتائج دراستنا نرى أن الأدوار غير الرسمية التي يتقمصها العاملون بالوكالة التجارية لاتصالات الجزائر بولاية الجلفة، أكدت أن الفعالية التنظيمية لا تتأتى من خلال ماهو مطلوب من العامل القيام به رسميا من أدوار في المؤسسة، ولكن تتأتى أيضا من خلال الأدوار التطوعية الغير الرسمية التي يتقمصها العامل أثناء تواجده في العمل للقيام بمهامه، بالإضافة الى مستوى العلاقات الإجتماعية السائدة في بيئة العمل، وهذه الاعمال التطوعية التي يقوم بها العامل هي سلوكيات تحسن من إدراك المديرين والمشرفين لجهود العامل ومن خلالها يكسب العامل ود المشرفين في العمل ومنه تحسين الحوافز وزيادتها وتسهيل الترقي، فأداء العاملين لسلوكيات المواطنة التنظيمية هو دليل على تحسن الروح المعنوية لدى العاملين، ومؤشر صحي على جودة الإتصال داخل المنظمة .

الفرضية الثانية:

جاءت الفرضية الثانية كالتالي : توجد فروق دالة في أداء العمال لسلوك المواطنة التنظيمية باختلاف الجنس ، ولمعالجة الفرضية إحصائيا قمنا باستخدام اختبار(ت)لعينتين غير متساويتين، لإختبار الفروق بين الجنسين، والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجنس	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) (T)	DF	مستوى الدلالة Sig
ذكور	30	15.15	3.74	-0.21	38	0.11 غير دالة إحصائيا
إناث	30	14.40	3.63			

جدول رقم (06)

تشير النتائج الموضحة في الجدول أن قيمة "ت" بلغت 0.24- وهي قيمة غير دالة عند المستوى 0.05 مما يدل على أن أداء العمال في الوكالة التجارية بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة الجلفة لسلوكيات المواطنة التنظيمية والمتمثلة في أبعادها الخمسة المشار إليها سابقا (الإيثار، وعي الضمير، الروح الرياضية، المجاملة، السلوك الحضاري)، لا يختلف بإختلاف الجنس، وأظهرت النتائج أن الإناث يقومون بالأعمال التطوعية داخل المؤسسة مثل الذكور ،وهو مالاحظناه خلال زياراتنا المتكررة للوكالة، وتتفق نتائج دراستنا مع (معمري وبن زاهي، 2014)،وتختلف مع دراسة (المحارمة،2008)، الذي يرى أن أداء العمال لسلوكيات المواطنة التنظيمية يختلف بين الجنسين لصالح الإناث، كما وتوصلت دراسة (السعود، سلطان، 2008)، أن هناك فروق بين الجنسين في ممارسة هذه السلوكيات لدى أعضاء الهيئات التدريسية، وتضيف دراسة (صابرين نمر أبو جاسر ، 2010)، إلى أن الجنس محدد أساسي لسلوك المواطنة التنظيمية وذلك لصالح الذكور أي أن ممارسة هذه السلوكيات تقل عند الإناث، وفي دراسة(Organ&Lingl.1994) تبين أن هناك فروق تعزى لمتغير الجنس. (معمري وبن زاهي،2014)

الفرضية الثالثة: جاءت الفرضية الثانية كالتالي : توجد فروق دالة في أداء العمال لسلوك المواطنة التنظيمية باختلاف الأقدمية في العمل، ولمعالجة الفرضية إحصائيا قمنا باستخدام اختبار(ت) لعينتين غير متساويتين، لإختبار الفروق بين الجنسين، والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الأقدمية	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) (T)	DF	مستوى الدلالة Sig
أقل من سنتين	35	15.55	3.60	0.51	38	0.01 دالة إحصائيا
أكثر من سنتين	25	14.94	3.76			

جدول رقم (07)

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (07) نلاحظ أن قيمة "ت" بلغت 0.51 وهي قيمة غير دالة عند المستوى 0.01 مما يدل على أن أداء العمال في الوكالة التجارية بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة الجلفة لسلوكيات المواطنة التنظيمية والمتمثلة في أبعادها الخمسة المشار إليها سابقا (الإيثار، وعي الضمير، الروح الرياضية، المجاملة، السلوك الحضاري)، يختلف بإختلاف الاقدمية في العمل، وأظهرت الدراسات الميدانية أن الأقدمية في العمل عامل أساسي محدد لسلوكيات المواطنة التنظيمية، وأن العمال الجدد يتفوقون على العمال القدماء في أدائهم لسلوكيات المواطنة التنظيمية ، ويعود السبب في ذلك إلى أن الموظف الجديد لم يتمكن بعد من معرفة وتحديد واجباته بدقة ، وهو مالاحظناه خلال زياراتنا المتكررة للوكالة، وتتفق نتائج دراستنا مع (معمري وبن زاهي،2014)، وتختلف مع دراسة (نوح، 2013).

استنتاج:

يقصد بسلوك المواطنة التنظيمية في هذه الدراسة؛ مجموعة الأعمال التطوعية التي يمارسها العمال في الوكالة التجارية الرئيسية لمؤسسة أتصالات الجزائر بالجلفة ، والتي تتجاوز الأدوار الوظيفية المطلوب منهم أداؤها رسميًا، دون أن ينتظرو الحصول على أية مكافأة مادية أو معنوية في مقابل قيامهم بهذه الأعمال.

ونتيجة للآثار الإيجابية لسلوك المواطنة التنظيمية في المنظمات الحديثة، وفي ظل محدودية الموارد المالية للمؤسسات الجزائرية نظرا للوضع الإقتصادي الراهن، وتزايد المطالبة بجودة الخدمات المقدمة للزبائن، ومؤسسة إتصالات الجزائر تعتبر من المؤسسات المطالبة بجودة خدماتها لأنها ترتبط بعدة خدمات مقدمة للزبائن، وهي في طور إعادة هيكلة بناها التحتية، ولا غرابة إذا كانت تتعرض للإنتقادات والشكاوي نتيجة التقلبات التي تميز خدماتها وأهمها تزويد المستهلكين بشبكة الأنترنيت بالإضافة إلى خدمات أخرى، تأتي هذه الدراسة التي تهدف إلى تحديد مستوى سلوك المواطنة التنظيمية بأبعاده الخمسة (الإيثار، الكياسة، الروح الرياضية، وعي الضمير، السلوك الحضاري).

ويعتبر سلوك المواطنة التنظيمية من المتغيرات التنظيمية الحديثة نسبيا التي شغلت إهتمام الباحثين في ميدان السلوك التنظيمي، ونظرا لهذه الأهمية المتزايدة برزت اتجاهات متعددة حاولت بشكل أو بآخر وضع تصور يعتمد كمبادئ ونظريات يمكن من خلالها فهم سلوك الأفراد داخل المنظمات الحديثة، ذلك أن دراسة سلوك المواطنة التنظيمية لاتقتصر فائدتها على المديرين ومؤسسات العمل فحسب، ولكنها تتيح للعمال فهما للسلوك الإنساني داخل المنظمات بشكل أكثر شمولا، وهذا الفهم يساهم في تعزيز وتحسين الأداء والفعالية التنظيمية التي تأتي كنتيجة

للعلاقات الاجتماعية بين الموظفين من جهة والعمال والإدارة من جهة أخرى، لهذا فإن تفعيل مثل هذه السلوكيات في المنظمات الحديثة يمكن من خلاله حل العديد من المشكلات، وفسح مجال كبير للإبداع التنظيمي.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أن درجة ممارسة العاملين في الوكالة التجارية الرئيسية لمؤسسة إتصالات الجزائر بالجلفة كانت متوسطة، وأن الجنس لا يؤثر على ممارسة هذه السلوكيات التطوعية فهو ليس عامل مؤثر، وأثبتت النتائج أن عدد سنوات الخدمة عامل مؤثر في أداء العاملين لهذه السلوكيات التطوعية.

مقترحات :

- الإهتمام بالعلاقات غير الرسمية في العمل، و تشجيع العاملين الذين يسعون من خلال سلوكياتهم التطوعية مساعدة المنظمة.
- منح العاملين نوعا من الحرية في القيام بنشاطاتهم وتثمين إبداعاتهم في الأداء وتقدير جهودهم ليشعروا بالعرفان.
- ضرورة سعي القيادات الإدارية للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بتحسين نشاطات الموظفين الإضافية مثل المعلومات عن ظروف العمل السيئة، وساعات العمل الطويلة، والإشراف غير الفعال....
- التركيز على حاجات الموظفين وتشجيعهم على إبداء آرائهم وتوجهاتهم، فمشاركة العمال تدفعهم لبذل المزيد من الجهود لتحقيق فاعلية الأداء والتميز للمنظمة وتحسين دافعيتهم للعمل.
- ضرورة إجراء دراسات حول العوامل الشخصية والنفسية المساعدة في ممارسة هذه السلوكيات، لأن ذلك يساهم في تحفيزها ومعرفة أهم معوقاتها ومن ثم معالجتها.

المراجع:

[1] .حمزة معمري، بن زاهي منصور، *سلوك المواطنة التنظيمية كأداة للفعالية التنظيمية في المنظمات الحديثة* ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ، العدد 14، مارس 2014، ص، 44-45.

[2] . محمد بن عبد الله بن سعيد الزهراني، *سلوك المواطنة التنظيمية لدى معلمي مدارس التعليم العام الحكومية للبنين بمدينة جدة، من وجهة نظر مديري ومعلمي تلك المدارس*، متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستيرفي الإدارة التربوية والتخطيط 2007، جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية، ص 14.

[3] . محمد فوزي أمين البردان ، *أثر العدالة التنظيمية وتقدير الذات التنظيمية على سلوكيات المواطنة التنظيمية للعاملين* – دراسة تصنيفية – رسالة ماجستير، جامعة مدينة السادات ، مصر، ص، 20.

[4] . حمزة معمري، بن زاهي منصور، مرجع سابق، ص 44.

5. Robbins,S.(2001*)."Organizational Behavior".ninth edition, Englewood Cliff*s, NewJersey, Prentice Hall,In

[6] . سلامة عبد الله خلف الطعامسة، عبد الحفيظ علي حبيب الله، *أثر العدالة الإجرائية على سلوك المواطنة التنظيمية، دراسة تحليلية لأداء العاملين في شركات (QIZ) في الأردن* ، جامعة السودان، مجلة العلوم الإقتصادية(2)، http://journals.sustech.edu/ e-ISSN (Online):1858-6759 Volume 16(2)2015

[7]. Williams, L. and Anderson, S.(1991).*Job Satisfaction and Organizational Commitment as Predictors Of Organizational Citizenship and in-role Behavior*. Journal of management, 17: 601- 617

[8]. Moran, M.T.(2003)."*Fostering Organizational Citizenship in schools Transformational Leadership and Trust"*.www.mxtsch.people. http://wmpeople.wm.edu/site/page/mxtsch/scholarship

[9] . مخلص شياع علي جميلي، *تأثير العوامل الديمغرافية في المواطنة التنظيمية (دراسة ميدانية لأداء العاملين في المصارف الحكومية والخاصة في مدينة الفلوجة)*، ماجستير إدارة أعمال، المعهد التقني الأنبار، مجلة دنانير، العدد الرابع، ص، 17.

[10] .نجيب عبد المجيد نجم، خولة صدر الدين كريم ، *دور الثقة التنظيمية في تعزيز سلوكيات المواطنة التنظيمية، دراسة تشخيصية تحليلية لأداء عينة من العاملين في مديرية بلدية كركوك* ، مجلة آداب الفراهيدي، المعهد التقني الحويجة، العدد (19)، آذار 2014 ص 30.

[11]. لينا محمد سالم البوق، *إدراك أبعاد العدالة التنظيمية ودورها في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية من وجهة نظر الموظفات بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن*، بمدينة الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص 162.

[12].حياة الدهبي، *العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لدى العامل بالمؤسسة الجزائرية – دراسة ميدانية بوحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي بأدرار*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع عمل وتنظيم، جامعة ادرار، 2014، ص، 275-276.

[13]. حمزة معمري، بن زاهي منصور، مرجع *سابق*، ص،47-48.

[14].محمد عبد الحميد الطبولي وآخرون، *الإحساس بالعدالة التنظيمية وعلاقته بسلوك المواطنة التنظيمية، لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي* ، مجلة عقد وتنوير، العدد الثاني، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ص، 66-77.

[15]. محمد بن عبد الله بن سعيد الزهراني، مرجع سابق، ص، 3.

[16]. هوازن بنت محمد بن عبد الرحمن نوح، *الثقة التنظيمية لدى مديرات المدارس الثانوية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية للمعلمات بمدينة مكة المكرمة، متطلب تكميلي للحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط*، الفصل الدراسي الأول لعام 1433-1434هـ، جامعة أم القرى، ص، 133.

[17].محمد ناصر إسماعيل وآخرون ، *اثر المناخ التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمية ،دراسة تحليلية لآراء عينة من اعضاء الهيئة التدريسية في معهد الإدارة* ، الرصافة، ص، 216.

دور الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية

صوفي بن داود جامعة ابن خلدون - تيارت : الجزائر.

الملخص:

لقد باتت حماية البيئة من المتطلبات الأساسية في الوقت الحالي خصوصا مع ظهور ما يهددها من مشاكل بيئية، و بالتالي كان لابد لكل تشكيلات المجتمع المدني أن تتدخل لحماية النظام البيئي من خلال تعزيز قيم الحفاظ و الحماية للمدلول الايكولوجي للمحيط ، خصوصا مع الانتشار الواسع للجمعيات الناشطة في الميدان البيئي أو ما يسمى بالجمعيات الخضراء. اعتمادا على خبرتها في هذا الميدان بسلوكها منهج التوعية البيئية لكافة المواطنين مستخدمة في ذلك إيصال المعلومة البيئية لهم، وصولا إلى خلق ثقافة بيئية تنبني على تربية بيئية حقيقية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة الايكولوجية، الوعي البيئي، الأحزاب الخضراء، الملتقيات البيئية، الثقافة البيئية، التربية البيئية.

The role of green associations in the development of environmental citizenship values

Abstract:

Environmental protection has become the basic requirements in the current time, especially with the appearance of what is threatened by environmental problems, and therefore it was necessary for all civil society formations to intervene to protect the ecosystem through the promotion of the values of the maintenance and protection of ecological connotation attached to the ocean, any access the true meaning of environmental citizenship, especially with the widespread proliferation of associations active in the environmental field, or what is called green associations. Based on its experience in this field trampling environmental education curriculum for all citizens using the delivery of environmental information to them, leading to the creation of environmental culture based on real environmental education

Key words: Ecological citizenship, environmental awareness, green parties, environmental gatherings, environmental culture, environmental education.

مقدمة

من منطلق أن الإنسان ابن بيئته كان واجبا عليه إيجاد كل الوسائل الاجتماعية و القانونية التي تساعده على حماية هذه البيئة سواء الطبيعية أو الاصطناعية واحترامها وصيانتها من كل ما يهدد بقاءها ، وهذا هو جوهر المواطنة البيئية والتي تقتضي التمتع بالحقوق البيئية كالحق في بيئة نظيفة أو الحق في التنمية في مقابل الالتزام بواجبات اتجاه هذه البيئة، بناءا على علاقة قوية بين الإنسان ووطنه وما تشكله من التزامات ومسؤولية متبادلة.

إن من أجَل الواجبات كدليل على الموطنة البيئية الحقيقية الحفاظ على البيئة من القضايا الشائكة التي باتت تؤرق المجتمع الدولي، مما دفعه إلى ممارسة فعلية نتج عنها ظهور منظمات تهتم أساسا بالبيئة، وتسعى إلى

مشاركة الحكومات في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة. خصوصا مع قلة الوعي البيئي نظرا لضعف التربية البيئية، وهذا مرتبط بالظروف السياسية والاقتصادية لكل مجتمع.

لقد أكدت القوانين المتعلقة بحماية البيئية على ضرورة إشراك الجمعيات الخضراء في نشر ثقافة المواطنة بشكل عام و المواطنة البيئية على الخصوص، بالنظر لما تلعبه من دور تربوي من خلال التجمعات و الملتقيات لنشر الوعي البيئي ومحاولة تصحيح المفاهيم والتصرفات البيئية الخاطئة ، ضف إلى الدور الإعلامي لها سواء بإعلام السلطات المختصة أو المواطنين لتجنيدهم و دعوتهم إلى الحفاظ على بيئتهم و محاربة كل الأضرار المحدقة بها. رغم ما يقابل هذه الجمعيات من عقبات و تحديات في سبيل خلق و زرع قيم المواطنة البيئية الحقيقية.
و من خلال ما سبق ذكره فإن الإشكال يتمحور حول: **ما مدى نجاعة الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية ؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية فإننا سنعتمد في تقسيم هذه المقالة البحثية إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول: مفهوم المواطنة البيئية، أما المبحث الثاني نخصصه لتوضيح الدور الجمعوي في ترقية القيم البيئية.

المبحث الأول: مفهوم المواطنة البيئية

لا سبيل لمطالبة أي شخص بأن يكون مواطنا حقيقيا دون أن يكون القانون قد حدد له كامل حقوقه، مع توفير كامل الحماية لها حتى يمارسها بكل حرية، في مقابل ذلك ممارسته لواجباته الأساسية التي تنتج عن علاقته بموطنه، بداية بالحق ومن ثم الواجب الوطني، ومن هنا كان الفرد يملك كل المقومات التي تهيئ له تنمية قيم المواطنة الحقيقية التي نشأت بناءا على هذه العلاقة و بالتالي علاقته مع بيئته الطبيعية و الصناعية .

المطلب الأول: تعريف المواطنة البيئية

لا تعتبر المواطنة مجرد اشتقاقات، إذ هي أكثر من ذلك من خلال اعتبارها مجموعة علاقات و مضامين قانونية، سياسية، اجتماعية و ثقافية، بل هي شعور راق و عميق لدى الإنسان يفتخر به كلما كان المواطن فعالا وسعيدا، و يجزى كلما كان سلبيا أو مهمشا [1]. و قد عرفت المواطنة بشكل عام على أنها تمتع الشخص بحقوق و واجبات، وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لها حدود محددة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون. في دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي [2]، وهذا ما أكده التعديل الدستوري لدستور 1996[3] من خلال عديد المواد منها المادة 32 بقولها:« كل المواطنين سواسية أمام القانون، و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي. » هذا من جهة الحقوق، أما من جهة الواجبات فقد تضمنت المساواة أيضا من خلال التساوي في دفع الرسم البيئي كمثال على أحد واجبات المواطن الحقيقي[4].

من هنا يمكن تعريف المواطنة البيئية على اعتبار أنها العلاقة القائمة بين كل مواطن و بيئته المحيطة به سواء الطبيعية كالماء و الهواء و الأرض أو البيئة الاصطناعية و ما تسمى أيضا بالوسط المعيشي أي ما كان للإنسان دخل فيه، و ما تمنحه هذه العلاقة من حقوق بيئية كالحق في بيئة سليمة، الحق في التنمية أو الحق في الموارد الطبيعية، في مقابل ذلك ما تفرضه من التزامات و واجبات بيئية منها حماية البيئة من كل ما يهددها من تلوث واستنزاف للموارد و الطاقات الطبيعية. وهذا ما يجرنا إلى القول أن مفهوم المواطنة البيئية مفهوم حديث خصوصا مع تزايد المشكلات البيئية و التهديدات المحيطة بها ما دفع المجتمع الدولي إلى دق ناقوس الخطر من خلال عقده العديد من المؤتمرات الدولية و التي تعنى بالبيئة و أبرزها إعلان ريو ديجانيرو [5] حيث أشار في المبدأ الثاني والعشرين منه إلى جوهر المواطنة البيئية الذي يعتبر حماية البيئة وصيانتها بقوله: «للسكان الأصليين و مجتمعاتهم والمجتمعات المحلية الأخرى، دور حيوي في إدارة و تنمية البيئة بفضل ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية، وينبغي أن تعترف الدول بهويتهم و ثقافتهم و مصالحهم، وأن تدعمها على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة.» و بالتالي فإن تحقيق المواطنة الايكولوجية ينبني على التمتع بالحق بالبيئي في مقابل تنفيذ ما يمليه هذا الحق من واجبات للحفاظ عليه.

المطلب الثاني: مرتكزات المواطنة البيئية

إن المواطنة الايكولوجية ليست مجرد وصف يطلق على العلاقة الحتمية بين الفرد و بيئته، وإنما ما تشكله هذه العلاقة من حقوق و واجبات باعتبار أن المواطن الحقيقي يسعى دائما إلى الحفاظ على مصالحه البيئية من خلال التمتع بالحق البيئي الذي يمنحه القدرة على العيش في بيئة سليمة و نظيفة في مقابل تحمله لواجباته والتزاماته تجاه هذه البيئة بحماية مكوناتها الطبيعية أو الصناعية من كل ما يهدد وجودها.

الفرع الأول: حقوق المواطنة البيئية

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الحق البيئي مفهوم حديث نسبيا، ارتبط ظهوره مع بداية الاهتمام الدولي بالبيئة وحمايتها الذي بدأ في أواخر الستينات و بداية السبعينات مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم بالسويد الخاص بالبيئة الإنسانية[6] ، كما تم اعتماد 05 جوان من كل سنة هو اليوم العالمي للبيئة، وهو يوم فيه التذكير بأنه إذا كان الإنسان هو نتاج البيئة و مبدعها فإنه أضحى اليوم خادمها لا سيدا لها [7]. و هذا ما يعزز ما أشرنا إليه سابقا على أن مفهوم المواطنة البيئية مفهوم حديث شجع على ظهوره ضرورة مجابهة النتائج السلبية للتقدم الصناعي والتكنولوجي و توسيع الإنسان لنشاطه البشري على حساب البيئة مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة[8].

ضف إلى أن مفهوم الحق البيئي كان غير معترف به أصلا كحق مستقل بذاته، وإنما ينطوي تحت الحق في السكن أو الحق في العيش في بيئة سليمة أو على العموم تحت الحق في الحياة إلى غاية العقود الأخيرة و انعقاد الكثير من المؤتمرات التي تهتم بالبيئة و التي نتج عنها تعزيز مفهوم المواطنة الايكولوجية.

لقد نص المشرع الجزائري في التعديل الدستوري لسنة 2016 على الحق البيئي ضمن الفصل الرابع تحت مسمى "الحقوق و الحريات" في نص المادة 68 بقولها:« للمواطن الحق في بيئة سليمة...» حيث جاءت فكرة الحق البيئي كرد على مظاهر الظلم البيئي و غياب العدالة البيئية و أساليب التنمية المستدامة أي كنتيجة حتمية للمساس بقيم المواطن الايكولوجي الحقيقي.

إن الحديث عن مواطن بيئي فعلي يدفعنا إلى البحث عن مجموعة الحقوق التي تتصل به و التي يمكنه من خلالها تعزيز قيم المواطنة العامة و من ثم المواطنة البيئية الخاصة، ومن أبرزها:

أولا: الحق في بيئة سليمة و نظيفة

باستقراء المادة الثانية من القانون 10/03[9] فإن الحق في بيئة سليمة هو حق يمنح الإنسان العيش في أحسن الشروط وسط إطار معيشي سليم خال من كل أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة، كما أنه يعني أيضا حق الإنسان في التمتع بظروف بيئية طبيعية سليمة تسمح له بحياة كريمة مرفهة في بيئة متوازنة، وبالتالي فلا مجال لإنكار وجود هذا الحق[10]. ويشمل هذا الحق عدة حقوق من أبرزها الحق في الإعلام البيئي حتى يكون المواطن على علم بكل المستجدات فيما يخص بيئته، و بذلك يتخذ ما بناسب كل وضع بيئي ومن أبرز مثال على ذلك ما يخص الأخطار و الكوارث الطبيعية حيث يبين القانون 20/04[11] الحق في الإعلام للموطنين في مجال الوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث من خلال نص المادة 11 منه بقولها:"... يشمل حق الاطلاع على المعلومات، ما يأتي:

1 - معرفة الأخطار و القابلية للإصابة الموجودة في مكان الإقامة و النشاط .
2 - العلم بترتيبات الوقاية من الأخطار الكبرى المطبقة في مكان الإقامة أو النشاط.
3 - العلم بترتيبات التكفل بالكوارث..."

ثانيا: الحق في التنمية

يقصد بالحق في التنمية أن تتوفر لدى الإنسان الحاجات و الخدمات الأساسية التي تمكنه من تنمية قدراته و خبراته و شخصيته، و تشمل هذه الحاجات و الخدمات الحق في الغذاء والماء والدواء والمأوى والتعليم و العمل. كما يشمل أيضا على الخدمات الأساسية كالمرافق العامة لإشباع حاجاته الأساسية كالطرق والأسواق والمدارس ودور العبادة ووسائل الاتصال[12]. و قد اعتبر هذا الحق من أحد عناصر الحق البيئي باعتباره يحقق رفاهية الإنسان و كرامته من خلال تحريره و تطوير كفاءاته و إطلاق لموارد المجتمع و تنميتها و الاستخدام الماثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء. وبالتالي فالحق في التنمية يبدأ من بيئة غنية بالموارد و الطاقات.

ثالثا: الحق في الموارد الطبيعية

يعرف الحق في الموارد الطبيعية على أنه الحق الذي يسمح بالاستغلال العادل والمنصف للثروات الطبيعية و الموارد البيئية بين المواطنين على نحو سواء دون تمييز أو تفريق، وهذا ما أشار إليه القانون 12/05[13] في

المادة الثالثة منه بنصها على أحد أهم المبادئ التي يرتكز عليها استعمال الموارد الطبيعية هو الحق في الحصول على الماء و التطهير لتلبية الحاجيات الأساسية للسكان في ظل احترام التوازن الاجتماعي لكل شخص طبيعي أو معنوي في حدود المنفعة العامة و باحترام الواجبات المحددة قانونا.

الفرع الثاني: واجبات المواطنة البيئية

في مقابل تمتع المواطن بحقوقه البيئية كان عليه أن يمارس الواجبات البيئية الملقاة على عاتقه حتى يمكن أن يوصف بالمواطنة الايكولوجية الحقيقية، ويمكن تقسيم هذه الواجبات إلى واجبات تفرضها الدولة و أخرى يقوم بها الأفراد طواعية[14] :

أولا: المسؤوليات الإجبارية

أ –احترام و تطبيق القوانين البيئية

وجب على كل مواطن يسعى إلى حماية البيئة التي يعيش ضمنها طبيعية كانت أم اصطناعية أن يحترم كل القوانين التي شرعها المشرع الجزائري لتحقيق الحماية القانونية المثلى لكل عناصر هذه البيئة، وبالتالي التطبيق الحرفي لكل نصوص القوانين البيئية، ولعل أبرز قانون في هذا المجال هو القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث تأسس على مجموعة من المبادئ يجب احترامها و التقيد بها منها مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي و تجنب إلحاق أي ضرر بأي نظام بيئي بري أو مائي، إضافة إلى مبدأ النشاط الوقائي حيث يلتزم كل فرد أن يراعي مصالح الغير قبل التصرف وإلحاق الأضرار بالغير.

ضف إلى قوانين بيئية أخرى منها قانون 19/01[15] المتعلق بتسيير النفايات و الذي خصص فصلا كاملا سماه "واجبات عامة" من المادة 06 إلى 11 منه ألزم من خلاله كل منتج للنفايات أو حائز لها أن يتفادى كل ما يضر بالبيئة سواءا بتسويق النفايات غير القابلة للانحلال و استعمال التقنيات الخضراء. وكذا القانون 05/04[16] الذي حدد القطع الأرضية الصالحة للبناء في المادة 04 منه.

ب دفع الضرائب الايكولوجية

أشار القانون 10/03 إلى وجوب دفع الضريبة في حال ارتكب المواطن ما من شأنه الإضرار بالبيئة من خلال اعتماده لمبدأ الملوث الدافع [17] حيث يعد من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير و فعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، و يهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول[18].

ثانيا: المسؤوليات الاختيارية

أ –الديمقراطية التشاركية البيئية

إن الديمقراطية التشاركية البيئية تعتبر توسيعا لحق المواطن المحلي ومساهمة منه في المشاركة في تسيير شؤون الجماعات المحلية إلى جانب السلطات الإدارية المحلية وصولا إلى ما يعرف بالديمقراطية البيئية ، والتي تنبني على التمتع بحقوق بيئية إجرائية منها الحق في الحصول على المعلومة البيئية ابتداءا و من ثم المشاركة إلى جانب السلطات في صنع القرارات البيئية المحلية وصولا إلى عدالة بيئية تقتضي مراجعة هذه السلطات في حماية البيئة المحلية. وهذا ما أورده المشرع الجزائري في باب كامل في القانون 10/11[19] سماه **مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية** أشار من خلاله إلى التسيير الجواري للشأن المحلي من قبل المواطنين المحليين بالتعاون و الاتصال مع السلطات المحلية المختصة ممثلة في المجلس الشعبي البلدي. وهذا ما ينمي للفرد قيمة التعاون المشترك مع المؤسسات الرسمية في حماية البيئة.

ب –العضوية في الهيئات البيئية

لقد منح المشرع الجزائري الحق في إنشاء و الانخراط في هيئات المجتمع المدني من أحزاب[20] أو جمعيات[21] أيا كان مسارها سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو بيئي بهدف تحقيق أهداف مسطرة مسبقا، حيث تهدف جل الجمعيات البيئية إلى حماية البيئة و الحفاظ على ثرواتها والعمل إلى جانب السلطات البيئية المختصة من أجل تحسين الظروف البيئية، وإن دعت الضرورة الضغط على هاته السلطات من أجل إصدار قرارات معينة لصالح البيئة و المواطن البيئي الحقيقي ، في ظل غياب الاهتمام الحكومي ببعض القضايا البيئية الشائكة على غرار عدم وجود أماكن لرمي النفايات و ما قد تسببه من أمراض و أوبئة، أو إقامة المناطق الصناعية بالقرب من التجمعات السكنية.

إن الحديث عن دور الجمعيات في حماية البيئة يدفعنا إلى أن نبحث عن دورها أيضا في تعزيز قيم المواطنة البيئية الحقيقية من خلال نشاطاتها المتعددة وما تقدمه من مجهودات كبيرة في سبيل تشجيع المواطن على حماية بيئته ودعوته إلى التعاون والتضامن الجماعي من أجل الوصول إلى بيئة نظيفة وسليمة، وهذا ما سنحاول توضيحه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: الدور الجمعوي في ترقية القيم البيئية

يعتبر الحق في تأسيس الجمعيات الناشطة في مختلف المجالات حقا دستوريا أكده القانون الجزائري من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 في المادة 54 منه بقولها:" حق إنشاء الجمعيات مضمون. تشجع الدولة ازدهار العمل الجمعوي..." وبما أن المشرع الجزائري حرص على دعم الجمعيات فإنه من باب أولى أن يدعم الجمعيات العاملة في تدعيم الحقوق الدستورية المنصوص عليها، فمثلا نص في المادة 45 منه على الحق في الثقافة ومنها الثقافة البيئية، وكذا المادة 68 التي تنص على الحق في بيئة سليمة، وبالتالي فإنه يتصور وجود جمعيات بيئية

أو ما يسمى بالجمعيات الخضراء و التي تعمل في مجال حماية البيئة و الحفاظ على التوازن البيئي و من ثم العيش في نظام بيئي خال من المشاكل التي قد تهدد وجود الإنسان و من حوله البيئة الطبيعية أو حتى الصناعية. تأكيدا لذلك صدر القانون رقم 06/12[22] المتعلق بالجمعيات و الذي اعتبرها تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين لمدة محددة أو غير محددة، من أجل ترقية الأنشطة و تشجيعها بدون قصد الربح، ولعل من أبرز مجالاتها المجال البيئي.إذ أن حماية البيئة أمر لا يمكن تحقيقه دون المشاركة الحقيقية للجمعيات الأهلية، فهي من المجتمع و تعمل لمصلحته، و هي أدرى بواقعه و مشكلاته[23]. و يكون ذلك من خلال القيام بعدة أعمال منها إصدار و نشر نشريات ومجلات و وثائق إعلامية و مطويات لها علاقة بهدفها في ظل احترام الدستور و القيم و الثوابت الوطنية و القوانين المعمول بها وهو ما يعرف بالإعلام البيئي (المطلب الأول). أو تنظيم أيام دراسية و ملتقيات و ندوات و لقاءات مرتبطة بنشاطها أو ما يدخل ضمن مصطلح التربية البيئية و ما تتضمنه من توعية وتنوير في المجال البيئي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الإعلام البيئي

مع ظهور المشكلات البيئية في السنوات الأخيرة ظهرت دعوات إلى إيجاد الحلول المناسبة ل مواجهة هذه التحديات البيئية من خلال خلق منظومة قانونية متكاملة ينبني عليها الدفاع عن البيئة ، وبالتالي تمتع المواطن بحقوقه البيئية على أكمل وجه ، ظهر مصطلح الإعلام البيئي كأحد هاته الحلول مثلما أكد عليه قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال اعتباره كأحد أدوات تسيير البيئة و ذلك بإحاطة أفراد المجتمع بكافة الحقائق و المعلومات الموضوعية ، وبالتالي فإنه يعتبر نقل للمعلومة البيئية من المصدر سواءا السلطات الإدارية البيئية المحلية أو المركزية إلى عموم المواطنين للوصول إلى ديمقراطية تشاركية تنبني على المشاركة في صناعة القرار البيئي السليم وصولا إلى مواطنة ايكولوجية حقيقة.

إن من بين أهم الوسائل الفعالة لتحقيق الإعلام البيئي نجد الجمعيات البيئية التي تمثل وسيلة فعالة باعتبارها تعمل على تكوين المواطنين بيئيا، و إعلامهم بكل المعلومات المتعلقة بالوسط الذي يعيشون فيه، وبالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها بيئتهم من خلال نشر المعلومات البيئية، مما يساعد على معرف ة كل رهانات و توجهات السياسة البيئية. ويتم هذا بالنشر بواسطة نشاطات التحسيس و التكوين كعقد الندوات، القيام بحملات التعليق و نشر الإعلانات و المنشورات[24].

لقد أكد القانون 10/03 في مادته الأولى على ضرورة تدعيم الإعلام والتحسيس و مشاركة الجمهور و مختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة، كما أضاف في المادة الثالثة منه على مبادئ ضرورية يتأسس عليها هذا القانون ومن أهمها مبدأ الإعلام والمشاركة و الذي يكون بمقتضاه، لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة بيئته، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة،. خصوصا مع التأكيد على الحق في

الحصول على المعلومة البيئية في المادة السابعة بقولها:" لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة الحق في الحصول عليها..." وهنا يظهر الدور الإعلامي للجمعيات الخضراء باعتبارها متخصصة في المجال البيئي من خلال الحصول على المعلومة الايكولوجية و من ثم نقلها إلى المواطنين، إذ تلعب الجمعيات دورا مزدوجا في إعلام جمهور المواطنين من جهة، وإعلام السلطات الإدارية من جهة أخرى فهي تمارس مهمة الإيقاظ و التنوير و مهمة الإنذار والتنبيه[25].

لقد أكد القانون 03/09[26] على الدور الإعلامي الذي تلعبه جمعية حماية المستهلك باعتبارها من أهم الجمعيات البيئية الناشطة في الجزائر وتلعقها بصحة الإنسان الذي يعتبر أهم عنصر في البيئة، حيث نصت المادة 21 منه على :" جمعية حماية المستهلكين هي كل جمعية منشأة طبقا للقانون، تهدف إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه وتحسيسه و توجيهه و تمثيله..." وبالتالي فإنها تلعبا دورا في خلق ثقافة بيئية، لها كل الفضل في ترقية قيم المواطنة البيئية المتمثلة في التعاون و المسؤولية الاجتماعية و المشاركة في تكوين مجتمع صحي و سليم.

كما أشار قانون المدينة رقم 06/06[27] إلى أداة من أدوات تسيير المدينة وهي أدوات الإعلام و المشاركة في المادة 23 منه بقصد متابعة كل ما تعلق بالبيئة الصناعية و من ثم إدخال التصحيحات اللازمة عن طريق الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة، وقد أحسن المشرع الجزائري حين نص في المادة 24 على إحداث جائزة سنوية لأحسن و أجمل مدينة في الجزائر سماها "**جائزة الجمهورية للمدينة**" تشجيعا على تنمية روح المواطنة و تعزيز قيمها.

المطلب الثاني: متطلبات التكوين الايكولوجي و حدوده

إن مما لا يمكن إنكاره هو أن الإنسان بسلوكياته التي تفتقر إلى احترام البيئة و رعاية حقوقها بات يهدد وجوده نفسه، و ليس أدل على هذا من ظهور العديد من المشكلات البيئية التي أخذت صفة العالمية، ومن يتأمل في مصدر غالبية المشكلات البيئية يستنتج أنها لا تخرج عن كونها أزمة قيم فهي بالدرجة الأولى سلوكيات ناتجة عن غياب القيم البيئية المتعلقة بطريقة معاملة الإنسان ببيئته، أي أن مشكل البيئة في الأساس هي" **مشكلة أخلاقية**"، ومن ثم لن تستطيع الحكومات وحدها حماية البيئة دون مشاركة فعالة من جانب الإنسان سواءا بشكل فردي أو بشكل جماعي منظم حتى نستطيع تنمية القيم و الاتجاهات و الأخلاقيات الايجابية نحو صيانة البيئة و العمل على التخلص من السلوكيات السلبية تجاه البيئة[28].

إن الجمعيات بحكم تشكلها من مواطنين و قربها في نفس الوقت منهم يمكن أن تزرع في أوساطهم الثقافة البيئية بناءا على تكوين الأفراد على قيم المواطنة البيئية، من خلال ما يعرف بالتربية الوطنية البيئية ، في مقابل ذلك لابد للجمعيات الخضراء من و سائل ومقومات تساعدها في تأدية الدور البيئي التربوي، مع ضرورة عدم وجود معوقات تضعف العمل الجمعوي الايكولوجي لها.

الفرع الأول: التربية البيئية

تعددت التعريفات لمفهوم التربية البيئية لكن كلها تشير إلى أنها عملية تكوين القيم و الاتجاهات و المهارات والمدركات اللازمة للمتعلم من أجل فهم و تقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان بالمحيط الحيوي و توضح حتمية المحافظة على البيئة و ضرورة حسن استغلالها لمصالح الإنسان من أجل المحافظة على حياته و رفع مستويات معيشته[29].

تهدف التربية البيئية كمفهوم إلى بناء المواطن الايجابي الواعي بالمشكلات البيئية التي ما فتئت تزداد يوما بعد يوم خصوصا مع التطور الاقتصادي و الصناعي، و تنمية الوعي بأهمية البيئة، وتنمية القيم الاجتماعية، و دراسة المشكلات البيئية و تحليلها، و من خلال منظور القيم و تنمية المهارات اللازمة لفهم و تقدير العلاقات التي تربط بين الإنسان و بيئته الطبيعية، وتهدف أيضا إلى أخلاق بيئية تسعى إلى إيجاد التوازن البيئي و رفع مستوى المعيشة للأفراد، وتنمية مفهوم جماهيري بكل المعلومات الدقيقة و المستجدة بالبيئة بهدف اتخاذ القرارات السليمة فيما يخص المشكلات البيئية، باعتبار أن هذه التربية اتجاه وفكر و فلسفة تهدف إلى تسليح الإنسان في شتى أرجاء العالم "بخلق بيئي" أو "ضمير بيئي" يحدد سلوكه و هو يتعامل مع البيئة في أي مجال من مجالاتها [30].

وعلى العموم فإن التربية البيئية تعتبر كوسيلة غايتها الأولى الوصول إلى ما يعرف بالتوعية البيئية التي تنبني على إدراك الفرد لمتطلبات البيئة عن طريق إحساسه و معرفته بمكوناتها، و ما بينهما من العلاقات، و كذا القضايا البيئية و كيفية التعامل معها[31].

وقد أكد مؤتمر تبليسي[32] أيضا إلى أن التربية البيئية تهدف إلى إيجاد وعي و سلوك و قيم نحو حماية و تحسين نوعية الحياة الإنسانية في كل مكان، والحفاظ على القيم و الأخلاق و التراث الثقافي و الطبيعي و يشمل ذلك الأماكن المقدسة و المعالم التاريخية و الأعمال الفنية و الآثار و المواقع و الحياة الطبيعية للإنسان و فصائل النبات و الحيوان و المستوطنات البشرية. و قد كان من بين توصيات هذا المؤتمر كأحد الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف التربية البيئية هو تشجيع إنشاء جمعيات أهلية تعمل على حماية البيئة و تسهم في تعزيز البرامج التربوية على مختلف المستويات الشعبية والمهنية و صانعي القرارات. خصوصا مع ما نلاحظه من سرعة التغير في البيئة الطبيعية و المبنية في مختلف جوانبها بسرعة بالغة، مما يسفر عن ظهور نظم اقتصادية و اجتماعية و ثقافية جديدة ومن ثم تولد مشكلات جديدة دون انقطاع، وبالتالي يحتاج الفرد إلى تجديد معلوماته بتربية بيئية تتسم بطابع الاستمرارية[33].

وكل ذلك بناءا على أن الجمعيات البيئية تقوم بدور هام و فعال في مجال التربية البيئية وذلك من خلال[34]:

- انتقال هذه الجمعيات إلى المدارس المختلفة و قيامها بتنظيم دورات معرفية للطلاب تبين لهم فيها مفهوم البيئة بشكل مبسط يتيح لهم قدرا معقولا من الاهتمام بها والحفاظ عليها.

- ❖ إعداد المسابقات المتعلقة بالبيئة بين الأطفال من أجل مزيد من الفعالية في نشر التربية البيئية الحقيقية.
- ❖ قيام الجمعيات الأهلية البيئية بالعمل مع الجهات الحكومية المختصة من أجل إدخال المناهج البيئية ضمن خطط التعليم المستقبلية.

كما أشارت عديد القوانين البيئية إلى نقاط هامة يجب على الجمعيات البيئية كأحد الفاعلين الأساسيين في مرحلة التربية البيئية [35] أن تحاول غرسها لدى جمهور المواطنين من خلال الاتصال المباشر بهم ، عن طريق الندوات والمحاضرات العامة، حملات التحسيس و التوعية المتخصصة أو عن طريق وسائل الإعلام التابعة لها سواءا مجلات أو قنوات من أجل خلق ثقافة المواطنة البيئية وتعزيز قيمها ومن أهمها:

- ➢ يمنع كل إشهار في المساحات الخضراء[36].
- ➢ يمنع البناء بدون رخصة أو دون احترام المخططات البيانية[37].
- ➢ يحظر استعمال المنتوجات المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطرا على الأشخاص، في صناعة المغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو في صناعة الأشياء المخصصة للأطفال[38].
- ➢ الحماية و التثمين و التوظيف العقلاني للموارد التراثية و الطبيعية و الثقافية و حفظها للأجيال القادمة[39].
- ➢ تخضع نوعية مياه الاستحمام لتحاليل دورية، و يجب إعلام المستعملين بنتائج التحاليل بصفة دورية[40].
- ➢ تستفيد أعمال ترقية البحث و التنمية و استعمال الطاقات المتجددة من التحفيزات بموجب قانون المالية[41].
- ➢ التحسيس بأهمية المناطق الجبلية و ضرورة حمايتها و ترقيتها في إطار التنمية المستدامة[42].
- ➢ الحق في استعمال الموارد المائية لكل شخص في حدود المنفعة العامة و باحترام الواجبات القانونية[43].

الفرع الثاني: معوقات عمل الجمعيات في المجال البيئي

إن ترسيخ ثقافة المحافظة على الرونق الجمالي للمدن و نظافة الأحياء و المحافظة على الثروة الحيوانية و النباتية و حماية التراث الثقافي و التاريخي ...الخ، كلها قيم لا يمكن بلوغها و تعميمها في المجتمع المدني دون تدخل الجمعيات الناشطة في الميدان، و الجدير بالذكر أن الجمعية لن يكون لها دور و معنى في الوجود إلا إذا كان عملها قائما على أسس ديمقراطية، فلا ينبغي الانفراد في الرأي وفرض نوع من السلطة، بل لابد أن يتمتع كل عضو فيها بالاستقلالية و الحرية عند إبداء ملاحظاته أو الإفصاح عن اعتراضاته[44].

ضف إلى ذلك التمويل المالي للجمعيات الخضراء و الذي تكون السلطات الإدارية سواءا المحلية أو المركزية مصدره، وبالتالي تبعية القرار أو صدور قرارات جوفاء بدون تأثير على أرض الواقع ، خصوصا مع ضعف التكوين في المجال الايكولوجي لأغلب أعضاء ومنخرطي هاته الجمعيات وبالتالي ضعف برامج التحسيس والتوعية و خلو ملتقياتها من فائدة حقيقية. مع العلم أن أغلب الإدارات العمومية تتحجج بالسر الإداري في مجال منح المعلومة البيئية للجمعيات و نقلها إلى كافة المواطنين على سبيل التوعية و التكوين في المجال الايكولوجي و بالتالي الوصول إلى مفهوم المواطنة البيئية الحقيقية والمجسدة حقيقة في ميدان الحياة.

الخاتمة

لا يمن اعتبار المواطنة الايكولوجية مجرد وصف يطلق على العلاقة الحتمية بين الفرد و بيئته، وإنما ما تشكله من ما لهذا المواطن من حقوق و واجبات باعتباره يسعى للحفاظ على مصالحه البيئية، والتي لن تتحقق ما لم يتمتع بقيم التعاون و التكتل لخدمة البيئة المحيطة به بداية بتحمله لكافة واجباته والتزاماته تجاهها طبعا بعد حصوله على الحق الذي بمكنه من الاستفادة مسبقا منها.

إن الوصول إلى بناء مواطن حقيقي في المجال البيئي باعتباره حجر الزاوية في المنظومة القانونية للدفاع عن التراث الايكولوجي من كافة ما يهدد وجوده، يتطلب عمل متواصل من الجمعيات البيئية في مجال خلق وعي بيئي يتأتى من مدى نجاعة برامج هذه الجمعيات في نشر القيم البيئية، اعتمادا على التربية الحقيقية التي تكون في المدارس النظامية بناءا على تبادل الخبرات بين الجمعيات و المدرسة أو من خلال المدارس الايكولوجية التي تحوي على كل ما يعزز مفهوم حماية البيئة في نفوس الأطفال باعتبارهم الحلقة المهمة في التربية، من خلال تنظيم الندوات و الملتقيات و المسابقات في المجال البيئي، و هذا كله لن يكون له أثر دون وصول المعلومة الايكولوجية بكافة الوسائل منشورات أو برامج إعلامية إلى كافة المواطنين سواءا كانت تحمل مدلولا ايجابيا أو سلبيا، ما يحفزهم إلى البحث عن سبل حماية بيئتهم لأنهم متأكدون أنهم المتضرر الأول في حال حدوث ما يهدد بيئتهم.

ولكن رغم الدور المهم الذي تلعبه الجمعيات الايكولوجية في تعزيز قيم المواطنة البيئية إلا أنها تجد عراقيل كثيرة تحول دون تأدية مهامها على أكمل وجه منها صعوبات قانونية و إدارية و اجتماعية.

إن موضوع بحثنا نتج عنه مجموعة من النتائج منها:

- فكرة الموطنة البيئية فكرة مستوردة لم تحدد معالم ترقيتها خصوصا مع حداثة القضايا البيئية.
- المواطنة البيئية الحقيقية تنبني على ديمقراطية تشاركية في المجال البيئي.
- تتعزز المواطنة البيئية بإعلام الموطنين بوضعهم البيئي و منحهم الصورة الحقيقية له.
- أعطى القانون للجمعيات حق الحصول على المعلومة البيئية دون تحديد طرق ذلك.
- الجمعيات أو ما يعرف بالأحزاب الخضراء من أهم العناصر الفاعل ة في تحقيق مفهوم التشاركية مع السلطات الإقليمية.
- ضعف دور الأسرة والمدرسة كمرحلة أولى في خلق الثقافة البيئية لدى الطفل، وبالتالي صعوبة ترسيخ الجمعيات لهذه الثقافة في مرحلة لاحقة.
- العقبات الكثيرة التي تجعل الجمعيات البيئية لا تؤدي واجبها على أكمل وجه.

ومن هنا كان واجبا تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد في تفعل دور الجمعيات الخضراء في ترقية قيم المواطنة البيئية على أرض الواقع ومنها:

- قيام الدولة بتكوين أعضاء الجمعيات الخضراء في المجال البيئي بصورة رسمية و دورية.
- السماح للجمعيات بلعب دور أكبر في المجال التربوي من خلال إجراء المسابقات في المجال البيئي بين التلاميذ و منع معارضة مسؤولي القطاع.
- إعطاء دعم مالي أكبر للجمعيات حتى تتمكن من إصدار منشورات و كتيبات عن الوضع البيئي.
- الحماية القانونية الصارمة للحقوق البيئية للمواطنين حتى تكون هناك رابطة قوية بين الفرد و بيئته.
- إعطاء فرص تقديم إعلانات و دعايات لصالح البيئة في القنوات الرسمية.
- خلق منافسة بين الجمعيات الناشطة في المجال البيئي من خلال إنشاء جوائز مثلا جائزة أحسن حي.

المراجع

[1] خلفة نادية، المواطنة كمؤشر للديمقراطية و كمسالة دستورية الجزائر نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جامعة باتنة، جوان 2016.

[2] سامح فوزي، المواطنة، الطبعة الأولى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص7.

[3] القانون رقم 01/16 المؤرخ في 2016/03/06، يتضمن تعديل دستور 1996، ج ر رقم 14 في 2016/03/07.

[4] المادة 78 من الدستور الجزائري:« كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة. »

[5] إعلان الأمم المتحدة بشان التنوع البيولوجي ريو دي جانيرو البرازيل من 3 -14 جوان 1992.

[6] إعلان ستوكهولم الخاص بالبيئة الإنسانية، السويد 5- 16 جوان 1972.

[7] حمداوي محمد، واقع الحق البيئي بين التشريعات البيئية الدولية و الداخلية، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيارت، العدد الثاني، أكتوبر 2015، ص 145.

[8] عرف القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في المادة الثالثة منه التنمية المستدامة على أنها:"مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية."

[9] القانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر رقم 43 في 2003/07/20

[10] احمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2014 ، ص 42و44.

[11] القانون 20/04 المؤرخ في 2004/12/25، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج ر رقم 84 في 2004/12/29.

[12] عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2014، ص 113.

[13] القانون رقم 12/05 المؤرخ في 2005/09/04، يتعلق بالمياه، ج ر رقم 60 في 2005/09/04.

[14] الموقع الالكتروني للدكتور صابر أحمد عبد الباقي، تاريخ التصفح 2017/09/10.

[15] القانون 19/01 المؤرخ في 2001/12/12،المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها وإزالتها، ج ر رقم 77 في 2001/12/15.

[16] القانون 05/04 المؤرخ في 2004/09/14 يعدل القانون 29/90، المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر رقم 51 في 2004/09/15.

[17] تراجع المادة الثانية من القانون 10/03.

[18] حسونة عبد الغني،الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة،أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة بسكرة، 2013، ص 26.

[19] القانون 10/11 المؤرخ في 2011/06/22، يتضمن قانون البلدية،ج ر رقم 37 في 2017/07/03.

[20] تراجع المادة 52 من القانون رقم 01/16.

[21] تراجع المادة 54 من القانون رقم 01/16.

[22] القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12، يتعلق بالجمعيات، ج ر رقم 02 في 2012/01/15.

[23] عبد الله جاد الرب احمد، حماية البيئة من التلوث في القانون الإداري و الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، سنة 2016، ص 460.

[24] ليلة زياد، مشاركة المواطنين في حماية البيئة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة تيزي وزو، سنة 2010، ص 114.

[25] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة بسكرة، 2013، ص 208.

[26] القانون رقم 03/09 المؤرخ في 2009/02/25، يتعلق بحماية المستهلك قمع الغش، ج ر رقم 15 في 2009/03/08.

[27] القانون رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر رقم 15 في 2006/03/12.

[28] عليان بوزيان و بوسماحة الشيخ، المواطنة البيئية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة تيارت، العدد الثالث، أكتوبر 2014، ص 161و 162.

[29] حميد حملاوي و شهرة شريطية، دور المجتمع المدني في إرساء الثقافة البيئية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي العدد السابع، الجزء الثاني، جوان 2017، ص 1902.

[30] رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، أكتوبر 1979، ص 63.

[31] زين ميلوى، تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في التوعية البيئية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة تيارت، العدد الأول، سنة 2013، ص 3.

[32] المؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية تبليسي جورجيا(الاتحاد السوفياتي سابقا) من 14- 26 أكتوبر 1977.

[33] الندوة العالمية للتربية البيئية بلغراد من 13 إلى 22 أكتوبر 1975.

[34] عبد الله جاد الرب احمد، المرجع السابق، ص 462.

[35] الندوة العربية للتربية البيئية بالكويت من 21 الى26 نوفمبر 1976.

[36] المادة 19 من القانون 06/07 المؤرخ في 2007/05/13، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء، ج ر رقم 31 في 2007/05/13.

[37] تراجع المادة 76 من القانون 05/04 .

[38] تراجع المادة 10 من القانون 19/01.

[39] المادة 04 من القانون 20/01 المؤرخ في 2001/12/12، يتعلق بتهيئة الإقليم، ج ر رقم 77 في 2001/12/15.

[40] المادة 27 من القانون 02/02 المؤرخ في 2002/02/05، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج ر رقم 10 في 2002/02/12.

[41] المادة 15 من القانون 09/04 المؤرخ في 2001/08/14، يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر رقم 52 في 2004/08/18.

[42] المادة 12 من القانون 03/04 المؤرخ في 2004/06/23، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج ر رقم 41 في 2004/06/27.

[43] تراجع المادة 03 من القانون 12/05.

[44] دعموش فاطمة الزهراء، دور الجمعيات في حماية البيئة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو ، العدد الأول، سنة 2016، ص 143 و 144.

النشاط الجمعوي وعلاقته بتنمية سلوك المواطنة لدى أعضاء جمعيات بلدية عين الملح(دراسة ميدانية)

د. علوطي عاشور.أستاذ محاضر أ جامعة المسيلة - الجزائر
أ.محمد بن كيحول .طالب دكتوراه .جامعة المسيلة-الجزائر

ملخص:

تعتبر النشاطات الجمعوية من أهم الظواهر الاجتماعية انتشارا في مجتمعنا الجزائري في وقتنا الراهن، بهدف تقديم المساعدة لمختلف شرائح المجتمع، في حين تعتبر في الكثير من البلدان ذو تاريخ ودور فعال في تطورها، واستقرارها، بأعمالها التطوعية الايجابية التي تشترك فيها مع سلوك المواطنة وتدعمه، لهذا نحاول في دراستنا الميدانية هذه التعرف على مدى تأثير العمل الجمعوي على تنمية سلوك المواطنة من خلال عينة تتكون من 45 فردا من أعضاء ثلاث جمعيات ناشطة ببلدية عين الملح ولاية المسيلة، من خلال طرح التساؤلات التالية:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة تعزى إلى متغير المستوى الدراسي ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة تعزى إلى متغير نشاط الجمعية ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة تعزى إلى متغير الوظيفة ؟
- ما مستوى سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح ؟

الكلمات المفتاحية: الجمعية، نشاط الجمعوي، المواطنة.

social activity and its relationship to the development of the behavior of citizenship among the members of the municipal councils of AIN MELH(A field study)

Abstract:

Collective activities are one of the most important social phenomena in our current Algerian society, With the aim of providing assistance to various segments of society, While in many countries it has a history and an active role in its development, And stability, With its positive volunteerism, which shares and supports the behavior of citizenship, Therefore, in this field study, we try to identify the extent to which collective action influences the development of citizenship behavior, Through a sample of 45 members of three active associations In the Municipality of Ain El-Melh State of M'sila, By asking the following questions:

- Are there statistically significant differences in the behavior of citizenship due to the variable level of study?
- Are there statistically significant differences in the behavior of citizenship due to the variable activity of the association?
- Are there statistically significant differences in the behavior of citizenship due to the variable function?
- What is the level of citizenship behavior among the members of the active associations in Ain El-Melh Municipality?

Keywords: Society, Assembly activity, Citizenship.

مقدمة:

إن أكثر المصطلحات تداولا في وقتنا الحالي هو مصطلح المواطنة، والذي تحاول كل الهيئات الرسمية جعله هدفا لكل فرد في المجتمع لأنه يعتبر أساسا لنجاح وتطور المجتمعات، من خلال تبني هذا المفهوم لدى أفراده والتزامهم بأدوارهم الرسمية والغير الرسمية التطوعية، ومن أهم الهيئات الغير الرسمية التي تساعد في تنمية سلوك المواطنة لدى أفراد المجتمع نجد الجمعيات التي تعتبر مدرسة اجتماعية تربوية تساعد المجتمع في التحديث والتطور مما يجعلها ضرورة للفرد والمجتمع نظرا لدورها، بالإضافة إلى تقديم المساعدات والخدمات لها دور كبير في تنمية روح التعاون بين أطياف المجتمع ونشر الأفكار وإيصال الاقتراحات والحلول للمشكلات الاجتماعية بصفتها الوسيط بين رأس هرم السلطة وقاعدته المجتمعية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في دراستنا الميدانية هذه من خلال طرح التساؤل العام التالي:

التساؤل العام: هل توجد علاقة ارتباطية بين النشاط الجمعوي وتنمية سلوك المواطنة لدى أعضاء جمعيات بلدية عين الملح

أولا: الإطار العام للدراسة:

1- تساؤلات الدراسة:

وعلى ضوء التساؤل الرئيسي تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى المستوى الدراسي ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى نوع نشاط الجمعية ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى الوظيفة ؟
- ما مستوى سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح ؟

2- فرضيات الدراسة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى المستوى الدراسي ؟
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى نوع نشاط الجمعية ؟
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى الوظيفة ؟

– مستوى سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح مرتفع ؟

3 – أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى مايلي:

1 –التعرف على الفروق التي تعزى إلى المستوى الدراسي في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح.

2 –التعرف على الفروق التي تعزى إلى نوع نشاط الجمعية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح.

3 –التعرف على الفروق التي تعزى إلى الوظيفة في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح.

4 –التعرف على مستوى سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح.

4 – أهمية الدراسة:

- أنها من الدراسات الأولى محليا في حدود اطلاع الباحث، التي تتناول علاقة النشاط الجمعوي بتنمية سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح.
- تقديم معلومات واقتراحات قد تساعد في تعزيز تنمية سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

ثانيا: الإطار النظري:

1: مفهوم الجمعية :

إن مفهوم الجمعية لا يمكن فصله عن مفهوم المجتمع المدني، لأن هذا الأخير لا يتحقق بشكل حقيقي دون جمعيات أو حركة جمعوية نشطة ومستقلة، فالجمعيات هي من أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات والنوادي، وللجمعية تعاريف متنوعة منها:

تعريف المنصف وناس الذي يرى فيه أن الجمعية نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وأنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي وأنها تدريب فردي وجماعي على الاستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام ويتحقق ذلك بواسطة الرغبة في الفعل التعاوني وتبنى القضايا المشتركة والتنظيم الجماعي وكذلك العمل التطوعي الذي يعتبر شكل من أشكال المواطنة والعمل الاجتماعي في غاية الأهمية لأنه يتيح للأفراد المتقاعدين والعاطلين عن العمل وغيرهم من المهمشين فرصة الاندماج والتفاعل مع المجتمع والابتعاد عن العزلة والانفرادية. **الكلاسيكية** .[1]

2- الجمعيات والتنمية الاجتماعية:

الجدير بالذكر أن هناك ارتباط وثيق ما بين مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية ، ومن المعروف أن التنمية الاجتماعية لا تتم بصورة تلقائية بل إنها تحتاج إلى إسهام جميع المؤسسات الاجتماعية في المجتمع ، فتلك المؤسسات لم توجد إلا لإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة التي تمثل غاية التنمية . فهما مرتبطان على نحو لا فكاك منه والمتمثلة بهدفهما المشترك بضمان حياة كريمة ذات معنى للناس جميعهم .

كما انه من جانب آخر فأن التنمية الحقيقية كما يؤكدها المشتغلون بعلم الاجتماع والمهتمين بقضايا التطور والتنمية تقوم بالاعتماد المتبادل ما بين المجهودات الحكومية والأهلية معاً وذلك على كل طرف أن يقدم ما لديه ويسهم بما في وسعه لمواجهة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والصحية انطلاقاً من حقيقة أن التنمية تمثل حقاً جماعياً وهي تؤكد على المسؤولية المتبادلة والتضامن الذي يميز المجتمع المدني.

ووفقاً لذلك فقد سعت العديد من الدول في شتى أنحاء العالم إلى تأسيس وتبني نشاطات تعنى بالإنسان وتعمل جاهدة في تكثيف الجهود واستقطاب القادرين والم يسرين في دعم الخير والتخفيف من المعاناة التي تتجرعها الإنسانية من منطلق أن البشر هم الرصيد الأساسي لأي بلد ومن طاقاتهم ومبادراتهم تستمد التنمية قوتها واندفاعها وذلك على اعتبار الإنسان هو الغاية الأساسية للتنمية الاجتماعية فهو العنصر المؤثر في تطوير المجتمع وتقدمه، وعليه فقد سخرت الطاقات البشرية والمادية كافة لتكوين قاعدة إستراتيجية تبنى عليها الأعمال التطوعية والخيرية متمثلة بأفراد المجتمع الممثلين في الهيئات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام دون عائد مادي مباشر للقائمين عليها.[2]

3- جمعية التضامن (أصدقاء المرضى):

بمقتضى القانون رقم 31/90 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق لـ 04ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، تم يوم 04 جانفي 2004 تسليم وصل التصريح بتأسيس الجمعية المحلية ذات الطابع الاجتماعي تحت رقم 235 المسماة: جمعية التضامن أصدقاء المرضى، الكائن مقرها بمقر الأمانة البلدية للشبيبة بعين الملح

أ- أهداف الجمعية:

- تنظيم زيارات جماعية للمرضى للتخفيف عنهم ومواساتهم.
- تقديم وجبات للمرضى وللمحتاجين خاصة في شهر رمضان
- السعي للحصول على كراسي متحركة للمعاقين
- تنظيم حملات تطوعية لفائدة المستشفى
- تنظيم عمليات ختان جماعية للأطفال.
- السعي لشراء سيارة إسعاف للمرضى.
- تقديم خدمات للمرضى الوافدين من مناطق بعيدة
- الاهتمام بأصحاب الأمراض المزمنة ومساعدتهم.

- التنسيق مع الجمعيات التي تتماشى وأهدافها.
- فتح نادي يكون فضاء تلتقي فيه الطبقة المثقفة والمختصون من أهل الصحة.
- تنظيم مخيمات صيفية لفائدة الأطفال اليتامى والفقراء.
- المشاركة في العمليات التضامنية داخل الوطن.

ب- نشاطات الجمعية لعام 2017

حصيلة رحلات سيارات الإسعاف والنقل الصحي خلال 2017

المدينة	عدد الرحلات	المدينة	عدد الرحلات
الجزائر العاصمة	205	ورقلة	01
البليدة	30	تيزي وزو	07
سطيف	48	خنشلة	02
قسنطينة	12	بن سرور	02
المسيلة	28	البويرة	01
الجلفة	21	المدية	01
برج بوعريريج	16	باتنة	01
بوسعادة	28	سيدي عيسى	02
أولاد جلال	04	الأغواط	01
مسعد	06	تبسة	01
بومرداس	02	***عدد الرحلات***	***423***
تيبازة	04	***مجموع الأشخاص***	***1431***

4- جمعية الوطنية للعناية بالمريض ذوي الاحتياجات الخاصة:

بمقتضى القانون رقم 06/12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، تم تسليم وصل التصريح بتأسيس لجمعية وطنية رقم: 06/ع ج ع ش ق/ م ح ج/م ف ج/ 14 ذات الطابع الاجتماعي المسماة: جمعية الوطنية للعناية بالمريض ذوي الاحتياجات الخاصة وتم بتارخ 01جوان 2016 تحت رقم 2016/19/ج.و.ع.م.ذ.إ.خ افتتاح مكتب دائرة عين الملح لولاية المسيلة، الكائن مقرها ببلدية عين الملح.

أ- أهداف الجمعية:

- السهر على تحسين الرعاية بالمريض والتكفل بذوي الاحتياجات الخاصة.
- المساهمة في توفير الرعاية الصحية، التربوية، التأهيلية،النفسية والاجتماعية الشاملة
- المساهمة في تتبع الرعاية الصحية بالمستشفيات وكل مراكز تقديم الخدمة الصحية سواء كانت عامة أو خاصة
- مد يد المساعدة للمرضى المعوزين أو المعسرين.
- المساهمة في توفير العمل اللائق للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- زيادة الفهم لقضايا الإعاقة ودعم الجهود الصديقة للجميع من أجل ضمان حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.
- زيادة الوعي في إدخال أشخاص لديهم إعاقات في الحياة السياسية والاقتصادية.

- التنسيق مع القطاعات الخاصة والحكومية لتوفير الحد الأدنى من الخدمات على الأقل لهاته الفئات.
- العمل مع الإدارات العمومية لتحسين الخدمة العمومية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تحقيق تكافؤ الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة.

ب- نشاطات الجمعية لعام 2017

* توزيع 170 قفة على ذوي الاحتياجات الخاصة المعوزين والمعسورين خلال شهر رمضان 2017
* كسوة 80 طفل بلباس العيد في 2017
* تنظيم حفل لتكريم المساهمين في عملية الختان وحفل آخر صبيحة العيد للمرضى.
*التكفل بنقل 120 مريض إلى دولة تونس.
* تسخير سيارة لنقل الجنائز على المستوى الوطني مجانا.

5- الجمعية الخيرية " كافل اليتيم" الوطنية:

القانون رقم 31/90 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق لـ 04ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، تم يوم 07 ديسمبر 2011 تسليم وصل التصريح بتأسيس الجمعية المحلية ذات الطابع الاجتماعي تحت رقم 34 المسماة:الجمعية الخيرية " كافل اليتيم" الوطنية، وتم افتتاح مكتب دائرة عين الملح لولاية المسيلة، الكائن مقرها ببلدية عين الملح.

أ- أهداف الجمعية:

- التكفل الاجتماعي
- الوقاية الصحية والعلاج
- المتابعة في التعليم والتكوين
- النشاط الثقافي والرياضي
- التسلية والترفيه
- حماية المصالح المدنية للأيتام.

ب- نشاطات الجمعية لعام 2016 :

العائلة	المجموع	المناسبة	نوع الحصة
عدد العائلات المستفيدة من المبالغ المالية	91 عائلة	عيد الفطر، عاشوراء، حقوق الكراء، فاتورة الكهرباء، مساهمة المكتب الولائي، الحاجة	المبلغ من 2000دج إلى 5000دج
عدد العائلات المستفيدة من التجهيزات	22 عائلة	الدخول المدرسي، حلول فصل الشتاء، عرس، الحاجة	أدوات مدرسية، كوات، مدفأة، غاز، أفرشة، أغطية، تجهيزات عروس
عدد العائلات المستفيدة	49 عائلة	الدخول المدرسي، مساعدة العائلات	سراويل، معاطف، أحذية،

من الألبسة الجديدة			فساتين نسائية وبنات،
عدد العائلات المستفيدة من الألبسة المستعملة	62 عائلة	الدخول المدرسي، مساعدة العائلات	ملابس للرجال، للأطفال للنساء للبنات
عدد العائلات المستفيدة من المواد الغذائية العامة	52 عائلة	مساعدة عائلات اليتامى	مواد غذائية عامة ، الدقيق، حليب لحظة،
عدد العائلات المستفيدة من اللحم	49 عائلة	عيد الأضحى المبارك	لحم ، أحشاء

ثانيا: المواطنة :

1- مفهوم المواطنة وقيمها:

تعني المواطنة من الناحية القانونية الانتماء إلى دولة معينة، فالقانون يؤسس الدولة ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة، وعادة ما تكون رابطة الجنسية معيارا أساسيا في تحديد المواطن. [3]

وتعرف المواطنة بأنها المشاركة والارتباط الكامل بين الإنسان ووطنه المبني على أسس من العقيدة والقيم والمبادئ والأخلاق، والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات بعدل ومساواة، ينجم عنه شعورا بالفخر وشرف الانتماء لذلك الوطن، وفي ظل علاقة تبادلية مثمرة تحقق الأمن والسلامة والرقي والازدهار للوطن والمواطن في جميع المجالات. [4] ومنه، فإن المواطنة علاقة والتزام له صبغة قانونية وسياسية وصبغة اجتماعية ونفسية، وهي صفة ينالها الفرد ليتمتع بالمشاركة الفاعلة في المجتمع الذي يعيش فيه. وللمواطنة مكونات أساسية منها، الانتماء والواجبات، الحقوق،المشاركة الاجتماعية، القيم العامة.

القيم : مفهوم يدل على مجموعة من التصورات والمفاهيم التي تكون إطاراً للمعايير والأحكام والمثل والمعتقدات والتفضيلات التي تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته ويراها جديرة بتوظيف إمكانياته وتتجسد من خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة.[5]

وقيم المواطنة: وهي المعتقدات التي تحدد سلوك الفرد نحو الدولة التي يعيش فيها. ويقصد بها في هذه الدراسة: الانتماء والولاء للوطن، وجل المعتقدات والسلوكيات المتضمنة في أداء والواجبات، الحقوق، المشاركة الاجتماعية، القيم العامة.

- مفهوم المواطنة من المفاهيم التي جلبت جدلا كبيرا، لذا يصعب أن نجد ا تعريفاً لها يرضى به كل المختصين في هذا المجال، وبالتالي يختلف مفهوم المواطنة تبعاً للزاوية التي نتناولها منها فنجد:

- من الناحية القانونية : تعني الانتماء إلى دولة معينة، فالقانون يؤسس الدولة ويخلق المساواة بين مواطنيها ،ويرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة، وعادة ما تكون رابطة الجنسية معيارا أساسيا في تحديد المواطن. [6]

ويقصد بذلك بناء مفهوم المواطنة على معنى سياسي ومن أبرز من أظهر هذا العدد من الباحثين " جون باتريك " فبين أن المواطنة ذات بعد سياسي وعمق هذا البعد لخدمة ما يسمى بالديمقراطية.

– من الناحية النفسية والاجتماعية: وتعني التصرف بمسؤولية تجاه أفراد مجتمعهم، والتحلي بنماذج سلوكية مرغوبة اجتماعيا، وقبول نفسي والتزام أساسي بمبدأ المواطنة، تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم،وقبول الحقوق والمسؤوليات، الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفا عا عنهما؛ هذه البنية النفسية والاجتماعية ذات ثلاثة عناصر:

أ – العنصر المعرفي الذي يقوم على أساس معرفتي بالوطن ومعرفتي بحقوق الوطن تجاهي ، ومعرفتي بحقوقي تجاه الوطن .

ب – العنصر الوجداني الذي يتجلى في حب الوطن وفي المشاعر تجاه الأرض وهذا ، ما يسمى بالوطنية فالجانب الوجداني للمواطنة يتجلى في مفهوم الوطنية .

ج – العنصر السلوكي الذي يتجلى في التعبير العملي عن حقوق الوطن على أبنائه كالدفاع عن الوطن والدفاع عن المواطنين والدفاع عن حقوقهم والدفاع عن حقوق الدولة فهذه جوانب سلوكية.

إن المواطنة علاقة والتزام له صبغة قانونية وسياسية وصبغة اجتماعية ونفسية وهي صفة ينالها الفرد ليتمتع بالمشاركة الفاعلة في المجتمع الذي يعيش فيه ، وللمواطنة مكونات أساسية منها، الانتماء والواجبات، الحقوق، المشاركة الاجتماعية، القيم العامة.[7]

2– بعض المفاهيم المرتبطة بالمواطنة:

الحقل المفاهيمي والدلالي لمفهوم المواطنة واسع جدا، ما يحتم علينا تدقيق المفهوم ومحاولة وضع حدود بينه وبين العديد من المفاهيم المتشابهة وذات الصلة،(الوطن، الوطنية، الانتماء، الصلة)، تعبيرات شائعة يختلط في معناها الوصف، لكنها جميعا تنطوي على إشكاليات أساسية مصدرها تطورها خارج الإطار المعرفي العربي، وتطبيقها على نحو متغاير مع حاجات الناس في العصر الجديد.

أ– المواطنة والوطن:

ورد في لسان العرب بأن مفهوم الوطن بشير إلى المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله، أي الحيز الجغرافي الذي تعيش وتعتاش عليه مجموعة بشرية معينة، حيث يتفاعل الأفراد مع بعضهم ومع الأرض التي يقطنون عليها، وذلك على مر الزمان.

والوطن بالمعنى الخاص هو البيئة الروحية التي تتجه إليه عواطف الإنسان القومية، وبعبارة أدق هو المكان الذي يقيم فيه الفرد عادة بنية الاستقرار، والمواطن ليس مجرد فرد في هذا الوطن، بل هو قطعا الوحدة الأساسية في بناء الوطن، وذلك بتواجده الفاعل الايجابي، وليس كينونته المنفعلة السلبية، ودون الاعتراف بالمواطن ودوره الفاعل لا يمكن أن يكون هناك وطن، والوطن في النهاية ليس علاقة عابرة، مؤقتة وقصيرة، بل مجموعة من العلاقات الإنسانية والعاطفية والثقافية والمادية، عموديا وأفقيا.

ب– المواطنة والوطنية:

هناك تداخل كبير بين مفهومي المواطنة والوطنية، حتى أصبح المفهومين يستخدمان كثيرا بشكل ترادفي للدلالة على معنى واحد، وقد وردت عدة وجهات نظر في تحديد الفروق الدقيقة بينهما، حيث نجد مفهوم المواطنة يشير إلى الجانب السلوكي الظاهر المتمثل في الممارسات الحية التي تعكس حقوق الفرد وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه، والتزامه بمبادئ المجتمع وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته، أما الوطنية تعرفها الموسوعة العربية العالمية بأنها: " تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن".

ت- المواطنة والانتماء:

إن من لوازم المواطنة الانتماء للوطن فالانتماء في اللغة يعني الزيادة ويقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب، وفي الإصلاح هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكرا تجسده الجوارح عملا.

كما جاء معنى الانتماء في المعجم الشامل لمصطلحات علم النفس من وجهة معرفية أن الانتماء هو اتجاه يستشعر الفرد من خلاله اندماجه في جماعة ما، وتوحده بها، وأنه صار جزءا مقبولا منها، وله مكانته المتميزة ووضعه الآمن فيها.

ث- المواطنة والمشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية بأنها : "عملية اجتماعية تطوعية رسمية تتضمن سلوكا منظما مشروعا متواصلا يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد يتم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفعاليته من خلال مباشرة المواطنين بأدوار وظيفية فعالة".

ج- المواطنة والهوية:

تعرف الهوية على أنها مجموعة من القيم المشتركة بين جماعة إنسانية، تبرز صورا ملموسة وتصورات لهذه القيم، ويمكن تعريفها كذلك بالتعبير عن شعور الانخراط في وحدة هذه الجماعة أو القيام بعمل معقلن يعبر عن الوعي بهذه الوحدة [8].

3- حقوق المواطنة وواجباتها:

أما الحقوق فيقصد بها : المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع، أي المزايا التي يشعر الفرد أو الجماعة أن من حقهم أن يحصلوا عليها من المجتمع، والحقوق هي سلطة يخولها القانون لشخص ما، لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقا لمصلحة له يعترف بها ذلك القانون، وهي تتضمن الحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية والإنسانية وحقوق الزوجية، وحقوق المرأة، وحق الانتخاب، وحق الوراثة، وحق التأليف والنشر أو حق الملكية الأدبية وحق تقرير المصير ، أما معنى الواجب فيتمثل في "أي أفعال تفرضها قواعد مقبولة تحكم أي ناحية هامة من نواحي الحياة الاجتماعية أو أي عمل تعاوني"، وهذه الواجبات تتمثل في الواجبات الخلقية، والقانونية، والوطنية، والاجتماعية، والعائلية، والعقائدية.

4- علاقة بعض المتغيرات بالمواطنة:

أ- الأسرة والمواطنة:

للأسرة دور كبير في ترسيخ قيم المواطنة سنحاول أن نتعرض إلى أهمها وهي كالآتي :

ولما كانت الأسرة هي أولى المؤسسات الاجتماعية التي يوجد فيها الفرد وهي التي يناط لها مسؤولية تربية وتنشئة هذا الأخير من جهة، وكما أن انتماء الفرد لوطنه لا يتأتى من فراغ أو من عدم لكونه شعورا ينمو وينضج لديه في المراحل المبكرة من عمره من جهة أخرى فانه مما لا شك فيه إن الأسرة تحتل مكانة رفيعة في هذا الشأن.

إن حرص الوالدين على تدعيم صورة الذات عند أبنائهم وإعطائهم مزيدا من الثقة بالنفس، وتشجيع الاستقلالية لديهم في التعامل مع الأمور بدلا من إحباطهم إلى جانب إشراكهم في حياة الأسرة عوامل محورية وفاصلة في جعل الطفل يشعر بانتمائه لأسرته وحبه لها ، كما إن الطريقة التي يستمع بها الآباء لأبنائهم عندما يتحدثون تقوي شعورهم بالانتماء للوسط الأسري الذي يعيشون فيه، إن عملية ترسيخ معاني الوطنية ، والانتماء داخل محيط الأسرة بالشكل الصحيح يجب أولا وقبل كل شيء أن يكون القائمون على شؤونها أكثر إدراكا ووعيا لها قبل أن تنقلها إلى الأبناء.

إن منح الأسرة الحب والحنان لطفلها وشعوره انه عنصر فعال يقوي صورة الذات عنده ، ويعطيه المزيد من الثقة بالنفس، وهو ما يقود بهذا الأخير إلى الشعور بانتمائه لأسرته، وحبه وولائه لها، وهو ما يجعله أيضا يتمثل بكل ما تقوم به الأسرة وتطلبه منه وتعليمه إياه.

إن قيام الأسرة بشكل متكرر بالحديث مع الطفل بإنجازات هذا الوطن والخيرات التي يقدمها للمواطنين والأمان الذي يمنحه لأبنائه كما تمنح الأسرة الحب والحنان لطفلها وتدافع عنه يترك لدى الطفل اثر المحبة لهذا الوطن انطلاقا من مكانة وحساسية قيمة الولاء عند الفرد لا سيما في سنوات حياته الأولى في محيط أسرته فلا بد من واجب الآباء أن لا يتحدثوا مع أبنائهم في أمور وكلام غير لائق بوطنهم، وذلك بالتركيز والوقوف فقط عند العيوب والمساوئ من وجهة نظرهم، لان هذا يربي وينمي فيهم قيمة الكراهية والنفور من وطنهم الذين ينتمون إليه في المستقبل، وعليه لابد من الآباء الحديث مع بنائهم أن يتركوا لديهم انطباعا حسنا ، ومواتيا لوطنهم ولمجتمعهم المنتمين إليه مما يجعلهم أكثر ولاء وذودا عنه عند الحاجة .

إن قيمة الانتماء التي تغرسها الأسرة لدى أبنائها علاوة على تعزيز وإنماء قيمة الولاء لديهم من شانها أن تساعد الفرد على بلورة الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات ويجعله يعيش في وطنه باندماج وتفاعل دون اغتراب أو أي صورة من صوره. [9]

ب- المدرسة والمواطنة:

المدرسة وحدة اجتماعية لها جوها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة على تشكيل إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية، وفي تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم. فهي تلعب دوراً حيوياً في عملية التنشئة السياسية خاصة أنها تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطالب خارج نطاق الأسرة، وذلك من عدة زوايا، فهي تتولى غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي بصورة مقصودة من خلال المناهج والكتب الدراسية والأنشطة المختلفة التي ينخرط فيها الطلاب، وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة أو المؤسسات الأخرى. كما أن المدرسة تؤثر في نوع الاتجاهات والقيم السياسية التي يؤمن بها الفرد، وذلك من خلال علاقة المعلم بالطالب، ومن خلال أداء المعلم لعمله، ومن خلال التنظيمات الإدارية.

ت- الديمقراطية والمواطنة:

يعرف عن الديمقراطية أنها نظام ثلاثي الأبعاد، سياسي، اجتماعي وثقافي، وهي في هذه الحال نظام مركب يستلزم تكريس الثقافة الديمقراطية وترويجها في المجتمعات البشرية، إذ لا يمكن حصر دلالة هذه الثقافة أو اختزال أبعاد ها في مجرد تعريف بسيط للديمقراطية يصاغ في كلمات، ذلك لأن ثقافة الديمقراطية هي قبل كل شيء مفهوم دائم التطور يتغير عبر الزمان والمكان ووفق ما تقتضي السياقات والظروف من تغير وإصلاح. وعليه، ينبغي النظر للديمقراطية وفق المنظور التالي:

أولا: أن الديمقراطية ثقافة.

ثانيا: إن ثقافة الديمقراطية لا تستلزم تلقين الناس وصفة من وصفا تها الجاهزة أو القابلة للاستعمال، بقدر ما تستلزم تعريفهم بمقومات ها الضرورية، التي لا يمكن إرساء أي من أشكال الديمقراطية بدونها.

ثالثا: إن أهم مقومات الثقافة الديمقراطية هي الفصل بين السلطة، واستقلالية القضاء، وحكم الأغلبية بواسطة التمثيل البرلماني، إلى جانب الفصل بين الحيز العام والحيز الخاص.

ث- حقوق الإنسان والمواطنة: لا مناص من الاعتراف بأن حقوق الإنسان المتفق عل يها دوليا قد أضحت المعيار الدقيق لقياس مدى رقي حياة المجتمعات، والتقدم المحرز في نفس الآن على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وأن دعم هذه الحقوق وتعزيز ها قد صار الهدف العام الذي تسعى إلى تحقيقها كل مجتمعات العالم، وسبب ذلك أن حقوق الإنسان هي النتيجة المنطقية لتفاعل الثقافات وتواصل الحضارات عبر أحقاب التاريخ، وأنها ثمرة نضال، وحصاد كفاح كل الشعوب ضد أشكال الاستبداد وال قهر والتمييز والإقصاء، و هي ملك للبشرية جمعاء.

فلا غرابة أن تحتل حقوق الإنسان مقدمة اهتمامات المجتمعات والدول، ولا غرابة أيضا أن تقام لها المؤثرات، وترفع لها الشعارات في المحافل والمنتديات المحلية منها والدولية، ومع ذلك، ومهما بلغ الاهتمام بهذه الحقوق، وساد رواجها وانتشارها في مجتمعات العالم، فإ نها تظل عديمة الجدوى، بعيدة المنال في غياب دينامية المواطنة، ذلك لأن المواطنة هي أكثر الآليات صدقا لتأكيد عالمية حقوق الإنسان وترابطها، وأوضحها نهجا لترجمة قيمها ومبادئها إلى واقع ملموس يعيشه الأفراد والجماعات على كافة المستويات، دونما التنازل عن بعضها أو الفصل بينها، وعليه يمكن القول في هذا الصدد: إن المواطنة هي المحرك الذي يعنى بتفعيل حقوق الإنسان وتحوي لها من منظومة قانونية مجردة إلى منظومة سلوكات وأفعال تمارس طبيعيا وبشكل محسوس، ولئن كانت المواطنة على هذا الجانب من الأهمية لتكريس حقوق المواطن، فإن هذه الأخيرة هي الأساس الذي يبنى عليه صرح المواطنة والمرجع العلمي الدقيق الذي يستند إليه كل فعل من أفعالها، وكل سلوك ينتسب إليها في كافة مجتمعات العالم[10]

5- عوائق تحقيق المواطنة في المجتمع الجزائري :

1- العوائق التربوية:

أ- إن الثقافة أو المعرفة المدرسية في الجزائر ما تزال في مجملها ومضامينها المعرفية وأبعادها الاجتماعية – الأيديولوجية ذات حمولة تقليدية تكرس وتروج للعديد من القيم والتصورات، وتهمل مضامين التربية عن المواطنة كالحق والواجب والسلوك المواطني.

ب- هشاشة الانشغال الديمقراطي لآليات التعامل والتواصل والتبادل بين أطراف المؤسسة التربوية فلا زالت المدرسة الجزائرية تتمسك بالبيداغوجيا التقليدية والمناهج التلقينية، وهي عوائق تمنع بروز وتبلور البيداغوجيا المؤسسية المبنية على مفاهيم من قبيل: التعاون، التفكير المنطقي، التفكير الناقد، المشاركة، الحوار ،التربية الديمقراطية، حرية المبادرة، عقلانية القرار، التشجيع على الإبداع الأدبي والفني، وترشيد وأنسنة التدخل المؤسسي لحل المشكلات العلائقية باعتماد أساليب الاتصال التنظيمي والبيداغوجي المتفتح على قيم الأنسنة والذي يمكن من فك النزاعات ومعالجة أمراض المؤسسة وتوعكاتها، بغرض تخليصها من المشكلات التربوية الراهنة كالعنف، التسيب، اللامبالاة الهدر المدرسي، الفوضى ،العدوانية، والعزوف عن التعلم، واحتقار الذات العارفة ونشر قيم توافق ثقافة التربية على المواطنة من قبيل السلم، السلام، التضامن، السلوك المدني، الحب...

ت- اهتزاز مكانة وقيمة النظام التربوي في المجتمع، كما ترتب عن ذلك تدهور خطير لصورة المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية (المدرسة، الجامعة ،مؤسسات التكوين المهني...) في الوعي المجتمعي وهذا بفعل القطيعة بين المؤسسة والمجتمع في حين كان من الضروري بناء علاقة تعاقدية تشاركية بين المؤسسات التنشِئَوية التربوية والمجتمع، لتحسين صورتها لدى الجمهور الخارجي وتحقيق دورها بوصفها مؤسسات للتكوين والتوعية والتوجيه الاجتماعي والثقافي والمهني، لقد أصبحت المؤسسة التربوية في الجزائر غير مقتنعة ولا مقنعة بما تلقنه من معارف ومكتسبات وما تعلمه من مهارات وسلوكيات وقيم مواطنية، كما ظلت تفتقد لبرامج ومناهج واستراتيجيات تدعم ثقافة المواطنة وتكوين (التلميذ – المواطن) الواعي بحقوقه وواجباته.

أما إذا انتقلنا من المؤسسة التربوية إلى المحيط الاجتماعي فإننا سنواجه مجموعة أخرى من المشكلات.

2 - عوائق سوسيوثقافية:

أ- إنَّ الحياة الاجتماعية في بلادنا تكابد من العلل والهزات ما يجعلها كابحة لأسباب تشكل سلوك المواطنة، فنلاحظ النزعة الانطوائية ،وهذا ما أنتج تمظهرات سلوكية غير سوية معادية للسلوك المواطني وقيمه لدى المواطن (الانسحاب – اللامبالاة – اللامشاركة – عدم الإحساس المجتمعي – الإغتراب – الهجرة...).

ب- تراجع دور الأسرة في بناء الفرد ونموه نموا نفسيا واجتماعيا وتشكيل شخصية الطفل/ مواطن الغد.

ت- أزمة الهوية الوطنية ومسألة الانتماء الحضاري لدى المواطن الجزائري.

ث- التخلف الاجتماعي والفوضى التي يعيشها المواطن في ظل الأزمات المتعددة (أزمة السكن، البطالة، الفقر، انعدام العدالة...).

ج- تزايد صور ومظاهر الفساد في جميع المجالات، ما يفقد المواطن شعوره بالانتماء لوطنه الذي هو من أهم القيم التي تقوم عليها المواطنة، مما يساهم في ظهور ما يمكن أن نسميه "بالمواطنة غير متوازنة[11] .

ثالثا: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1- حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

***الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة في التعرف على علاقة النشاط الجمعوي بتنمية سلوك المواطنة لدى أعضاء جمعيات بلدية عين الملح

***الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على عينة عشوائية ممثلة لمنتسبي الجمعيات خيرية الناشطة ببلدية عين الملح

***الحدود المكانية:** تم تطبيق أداة الدراسة ببلدية عين الملح ولاية المسيلة.

***الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة خلال شهر أكتوبر 2017.

2- منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يمكّن الباحث حسب لامورو(1995) من "التصوير الدقيق للظاهرة المدروسة كما توجد في الواق ع، وإقامة علاقات بين عناصرها المختلفة، كما أنه لا يقف عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة وحسب، بل ويقوم بتحليلها وكشف علاقاتها المختلفة من أجل تفسيرها، والوصول إلى استنتاجات؛ تسهم بشكل أو بآخر في تحسين الواقع وتطويره". [12]

3- عينة الدراسة:

شملت هذه الدراسة على عينة تتكون من 45 منسبا الجمعيات الخيرية الناشطة ببلدية عين الملح

4- وصف خصائص العينة :

4-1- توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي :

جدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية
متوسط	7	% 15.55
ثانوي	20	% 44.44
جامعي	18	%40
المجموع	45	% 100

4-2- توزيع أفراد العينة حسب نشاط الجمعية :

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نشاط الجمعية

نشاط الجمعية	التكرارات	النسبة المئوية
النقل الصحي	15	% 33.33
العناية بذوي الاحتياجات الخاصة	15	% 33.33
كفالة الأيتام	15	% 33.33
المجموع	**45**	**% 100**

4-3- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة :

جدل رقم (3) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية
بطال	7	% 15.55
موظف	30	% 66.66
أعمال حرة	8	% 17.77
المجموع	**45**	**% 100**

5-أداة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس سلوك المواطنة، الذي طوره ماري وآخرون(2012)، ويتكون هذا المقياس من 20 بندا على شكل أسئلة مختلفة تقيس خمسة أبعاد وهي: (الإيثار، وعي الضمير، الروح الرياضية، المجاملة، صدق المواطنة).[13]

تتضمن كل واحدة منها ثلاث مستويات للإجابة هي : – مطلقا – أحيانا – دائما على غرار مقياس ليكرت، بعد اختصار مستويات الإجابة من خمسة إلى ثلاث على سلم تنقيط يتراوح من 0 إلى 2 نقاط .

قمنا بتعديل بنود هذا المقياس بتكييف الأسئلة لتتلاءم مع أهداف بحثنا، واعتمدنا على سلم التنقيط التالي:

– مطلقا (0 نقطة) – أحيانا (1نقطة) – دائما (2 نقاط) كعلامات للبنود، وتنحصر الدرجات الكلية للعامل حول المقياس بين 00 و40 نقطة، سوف نعتمد على درجة 20 (20 × 1) كنقطة متوسطة تفصل بين ذوي السلوك المرتفع والمنخفض، وتم حساب الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة على عينة قدرها عشرة(10) أفراد؛ حيث توصلنا إلى ما يأتي: **الجدول (4): قيمة ألفا كرومباخ لمقياس المواطنة**

ألفا كرومباخ α	العينة n	مستوى الدلالة
0.798	10	0.05

***ثبات المقياس:** تم حساب ثبات المقياس عن طريق معامل ألفا كرومباخ والتي بلغت (0.79) وهي قيمة تدل على ثبات المقياس.

***صدق المقياس:** تم ذلك من خلال حساب الصدق الذاتي للمقياس الذي يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات ، وبلغ(0.88) ومنه يمكن اعتبار الاستبيان صادقا في ما يقيس.

6- الأساليب الإحصائية المستخدمة: للإجابة عن أسئلة الدراسة ، واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية(SPSS) نسخة20 للتوصل إلى ما يلي:

- مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه الأساليب هي المتوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة، وترتيب عبارات كل متغير تنازليا.
- استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي " ANOVA " في تحديد الفروق في سلوك المواطنة تبعا لمتغير المستوى الدراسي ونشاط الجمعية والوظيفة.

7- عرض ومناقشة الفرضيات :

7-1 - عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى :

نصت الفرضية الأولى على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى المستوى الدراسي .

ولكي نتأكد من صحة هذه الفرضية أو عدمها تم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA ، فكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (6): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى المستوى الدراسي

المواطنة	المستوى الدراسي	المتوسط الحسابي $\overline{X}$	الانحراف المعياري S
	متوسط	30.25	4.71
	ثانوي	30.5	4.29
	جامعي	31.81	5.28

من خلال الجدول رقم (6) يتبين أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تبعا إلى المستوى الدراسي لحساب فئة (متوسط) حيث بلغ $\overline{X} = 30.25$ ، بينما المتوسط الحسابي لفئة (ثانوي) كان $\overline{X} = 30.5$ ، في حين بلغ متوسط الفئة (جامعي) $\overline{X} = 31.81$. وهي متساوية تقريبا.

لكن السؤال المطروح هو هل هناك فروق دالة بين هذه المتوسطات ؟

وسيجيبنا جدول نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA على هذا التساؤل

جدول رقم (7) : يمثل تحليل التباين الأحادي لسلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى المستوى الدراسي

	ف F	الاحتمالية SIG

المستوى الدراسي	0.145	0.876

من الجدول رقم (7) ومن نتائج اختبار تحليل التباين أن F =0.145 أن قيمة احتمال المعنوية sig = 0.876 أي 87.6٪ وهي اكبر من مستوى المعنوية 5٪ وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى المستوى الدراسي. أي عدم تحقق الفرضية الأولى.

7-2 – عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية :

نصت الفرضية الثانية على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى نوع نشاط الجمعية.

ولكي نتأكد من صحة هذه الفرضية أو عدمها تم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA ، فكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (6): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى نوع نشاط الجمعية

المواطنة	نشاط الجمعية	المتوسط الحسابي $\overline{X}$	الانحراف المعياري S
	النقل الصحي	32.62	4.28
	العناية بذوي الاحتياجات الخاصة	31.61	5.67
	كفالة الأيتام	31.12	4.13

من خلال الجدول رقم (6) يتبين أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية في سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى نوع نشاط الجمعية لحساب نشاط (النقل الصحي) حيث بلغ $\overline{X} = 32.62$ ، ينما المتوسط الحسابي لنشاط (العناية بذوي الاحتياجات الخاصة) كان $\overline{X} = 31.61$ ، في حين بلغ متوسط فئة النشاط (كفالة الأيتام) $\overline{X} = 31.12$، وهي متساوية تقريبا.

لكن السؤال المطروح هو هل هناك فروق دالة بين هذه المتوسطات ؟

وسيجيبنا جدول نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA على هذا التساؤل

جدول رقم (7) : يمثل تحليل التباين الأحادي لسلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى نوع نشاط الجمعية

	ف F	الاحتمالية SIG
نشاط الجمعية	0.098	0.915

من الجدول رقم (7) ومن نتائج اختبار تحليل التباين أن F =0.098 أن قيمة احتمال المعنوية sig = 0.915 أي 91.5٪ وهي اكبر من مستوى المعنوية 5٪ وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى نوع نشاط الجمعية. أي عدم تحقق الفرضية الثانية.

3-7 - عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة :

نصت الفرضية الثالثة على انه هناك فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى الوظيفة .

ولكي نتأكد من صحة هذه الفرضية أو عدمها تم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA ، فكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (8): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى الوظيفة.

المواطنة	المستوى الدراسي	المتوسط الحسابي $\overline{X}$	الانحراف المعياري S
	بطال	28.12	4.67
	موظف	32.65	3.46
	أعمال حرة	30.44	4.23

يتضح من خلال الجدول رقم (8) أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى الوظيفة لحساب فئة (بطال) حيث بلغ $\overline{X}$ =28.12، بينما المتوسط الحسابي لفئة (موظف) كان $\overline{X} = 32.65$ ، في حين أن متوسط الفئة (أعمال حرة) $\overline{X} = 30.44$.

لكن السؤال المطروح هو هل هناك فروق دالة بين هذه المتوسطات ؟

وسيوضح جدول نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA الإجابة على هذا التساؤل

جدول رقم (8) : يمثل تحليل التباين الأحادي في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى الوظيفة

	ف F	الاحتمالية SIG
الوظيفة	**0.152**	**0.866**

من الجدول رقم (8) نلاحظ من نتائج الاختبار أن قيمة F= 0.152 وان احتمال المعنوية sig = 0.866 أي 86.6٪ وهي اكبر من مستوى المعنوية 5٪ وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى الوظيفة، أي عدم تحقق الفرضية الثالثة.

7-4- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

نصت الفرضية الرابعة على مستوى سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى الوظيفة مرتفع.

ولكي نتأكد من صحة هذه الفرضية أو عدمها تم حساب المتوسط الحسابي لسلوك المواطنة التنظيمية لدى أفراد العينة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (9): يوضح المتوسط الحسابي لسلوك المواطنة لدى أفراد العينة

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	n العينة
المواطنة	30.65	4.23	45

يظهر من خلال الجدول رقم (9) أن متوسط الحسابي لسلوك المواطنة لدى أفراد العينة قد بلغ (30.65) وانحرافه المعياري (4.23)، كما يظهر أنه جاء بدرجة مرتفعة عن المتوسط الحسابي النظري؛ مما يدل على وجود مستوى مرتفع سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى الوظيفة.

وعليه يمكن اعتبار أن الفرضية الرابعة القائلة بأنّ: مستوى سلوك المواطنة لدى أعضاء الجمعيات الناشطة ببلدية عين الملح تعزى إلى الوظيفة مرتفع قد تحققت.

خاتمة:

من مميزات المجتمعات الحديثة والمتطورة تواجد جمعيات مهيكلة تمتاز بالكفاءة والأداء المحكم، وتساهم في الأعمال التطوعية وتعمل على تعديل سلوك الأفراد وتنمية روح المواطنة داخل مجتمعاتها كهدف أسمى لها.

عكس ما يميز مجتمعاتنا العربية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، الذي تعتبر فيه أغلب الجمعيات المعتمدة بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي، فرغم الأعداد الهائلة للجمعيات الوطنية والولائية والبلدية نجد القليلة منها فقط من لها أدوار اجتماعية فعلية، والباقي مجرد أسماء على ورق دون فائدة تذكر، ويمكن اقتراح التوصيات التالية:

- دعم الجمعيات الناجحة ماديا ومعنويا من طرف المسؤولين، وجميع شرائح المجتمع لدورها الهام في التوعية وتنمية سلوك المواطنة وروح المسؤولية الاجتماعية.
- السعي إلى تكوين شبكات جمعوية لترقية العمل الجماعي التطوعي.
- تنظيم ملتقيات وطنية للتعريف بمختلف الجمعيات وتصدير نشاطاتها لتعم الوطن.
- إعطاء أهمية وأولية للجمعيات من طرف المؤسسات الحكومية لكونها هيئة رسمية وشريك اجتماعي.

قائمة المراجع:

[1] بوصنبرة عبدالله:الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، أطروحة الدكتوراه علوم، جامعة قسنطينة،2011، ص20

[2] هناء جاسم السبعاوي: دور الجمعيات النسائية في التنمية الاجتماعية، دراسات موصلية، العدد 21، العراق،2008، ص136

[3] سامح فوزي: المواطنـة. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى. القاهرة – مصر،2007، ص7

[4] عبد الله بن سعيد آل عبود القحطاني: قيم المواطنة وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية. الرياض– السعودية،2010، ص 15

[5] مصطفى على خليل: القيم الإسلامية والتربية ، مكتبة إبراهيم حلبي، المدينة المنورة، السعودية. 1988، ص 34

[6] سامح فوزي: المواطنـة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى. القاهرة – مصر ،2007، ص7

[7] فوزي ميهوبي وسعد الدين بوطبال : اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر ،العدد 14، جامعة البليدة 2، الجزائر .2014، ص74

[8] سارة بخوش: الثقافة السياسية وبناء المواطنة لدى المجتمع الطلابي، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 205، ص57

[9] نبيل حليلو، دور الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد11، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،2013، ص233.

[10] المختار عروي، تناول مفهوم المواطنة في الإصلاح التربوي الجديد بالجزائر ، مذكرة شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 02 ،2011، ص43

[11] ياسين خذايرية ، إشكالية المواطنة والتربية في المجتمع الجزائري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 23 جامعة سوق هراس،الجزائر ،2017، ص233

[12] حمزة معمري و منصور بن زاهي ، سلوك المواطنة التنظيمية ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 14 .جامعة ورقلة، الجزائر ،2014، ص50

[13] علياء حسني: أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات وسلوك المواطنة ، رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط ، الأردن،2013، ص48.

المقومات القانونية للمواطنة

بولقواس ابتسام جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر

الملخص:

إن المواطنة وباعتبارها رابطة سياسية و قانونية و اجتماعية تربط الفرد بالدولة التي يقيم فيها لابد وان تتوافر على حد من المقومات التي تسمح لنا بالقول بمراعاة مبدأ المواطنة في دولة ما من عدمه.

وعلى الرغم من تعدد المقومات التي يتضمنها مفهوم المواطنة إلا أنها جميعا ترتكز على ثلاث أبعاد أساسيةٍ ألا وهي المساواة و الحرية وحق المشاركة في الحياة السياسية، وان كان هذا الأخير يمكن إدراجه ضمن البعد الأول.

فالمساواة هي التي تمكن المفهوم الجديد للمواطنة من جعل الشعوب أقرانا أو شركاء بغض النظر عما بينهم من اختلافات حضارية.

أما الحرية فهي الضامن الوحيد لتحمل الاختلافات وتقبلها،وتعدد الآراء حول الشؤون العامة،وتكوين مؤسسات المجتمع المدني التي تستوعب كل الأطراف وتكفل فيهم الاحترام المتبادل و المشاركة و التنافس أو الصراع للوصول إلى السلطة.

أما المشاركة في الحياة السياسية فتعتبر المظهر الخارجي الذي من خلاله تتجسد المواطنة على ارض الواقع.

وسنحاول خلال دراستنا بيان هاته المقومات القانونية للمواطنة بشيء من التفصيل.

الكلمات المفتاحية: المواطنة– المقومات–العدالة–المساواة–الحرية –المشاركة السياسية.

The Title: The Citizenship Legal Fundamentals

Abstract:

As the citizenship is a political, legal and social link, it relates the individual and his residence's state, this later must contain a couple of fundamentals that allow us to say whether the citizenship principle exists within a country or not.

In spite of the multiplicity of the citizenship concept fundamentals, they are all mainly based on three dimensions: equality, freedom and the right to participate in the political life, although this latter could be included within the fist dimension.

Equality enables the new concept of citizenship to turn people into partners regardless of their cultural differences.

And freedom is the only guarantee that could support differences and accept them, ensure the multiplicity of opinions about political life and the formation of institutions of the civil society that accommodate all parties and ensure them mutual respect, participation and compete to win the power.

While the participation in the political life is considered as the external aspect, through it the citizenship is embodied in reality.

We will try, through this study, to illustrate, in some details, these legal fundamentals of citizenship.

Keywords: citizenship, fundamentals, equality, justice, freedom, political participation.

مقدمة:

تعد المواطنة من بين احد أهم المفاهيم الشاملة و المعقدة التي لها أبعاد عديدة ومتنوعة وتتأثر بالتطورات السياسية و الاجتماعية،الأمر الذي أدى إلى صعوبة إيجاد تعريف شامل لها،ولكن وعلى الرغم من صعوبة ذلك، إلا أن هذا الأمر لا يعني بأي حال من الأحوال أن مصطلح المواطنة يمكن استخدامه دون دلالة ملزمة.

وإذا كان من المقبول أن تكون هناك بعض المرونة في التعبير عن هذه المقومات و المتطلبات من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر،إلا أن هذه المرونة لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تصل إلى حد الإخلال بمتطلبات مراعاة مبدأ المواطنة،ذلك على اعتبار أن هناك عناصر ومقومات مشتركة لابد من توافرها في مفهوم المواطنة،كما أن هناك ضرورة لوجود حد أدنى من الشروط التي تسمح لنا بالقول بمراعاة مبدأ المواطنة في دولة ما من عدمه.

ولهذا فان نتساءل في هذا المقام **عن أهم هاته المقومات التي يجب أن يضمنها مفهوم المواطنة؟**

للإجابة عن هاته الإشكالية فإننا سنقسم دراستنا إلى ثلاث أقسام نخصص القسم الأول منها لبيان مفهوم المواطنة بينما نخصص القسم الثاني منها لبيان المقومات القانونية العامة للمواطنة ،أما القسم الثالث فنخصصه إلى المقومات القانونية الخاصة للمواطنة وذلك على النحو التالي:

أولا : مفهوم المواطنة

من الصعب إيجاد تعريف جامع مانع لـلمواطنة [1]، لكن و على الرغم من صعوبة ذلك إلا أن هذا الأمر لا يعني بأي حال من الأحوال أن مصطلح المواطنة يمكن استخدامه دون دلالة ملزمة،لأنه إذا كان من المقبول أن تكون هناك بعض المرونة في التعبير عن هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر،إلا أن تلك المرونة لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تصل إلى حد الإخلال بمتطلبات مراعاة مبدأ المواطنة.

والمواطنة لغة حسب **ابن منظور** مشتقة من الوطن،و الوطن هو المنزل الذي يقيم به الإنسان،و الجمع أوطان و يقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام به،وأوطنه اتخذه وطنا،و أوطن فلان ارض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها ، أما الموطن فهو كل مقام قام به الإنسان لأمر ما فهو موطن له[1].

أما **دائرة المعارف البريطانية** فقد عرفت المواطنة بأنها : " علاقة بين الفرد و الدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات و حقوق ، وهي بهذا المعنى تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات ".

أما **موسوعة الكتاب الدولي** فقد عرفت المواطنة بأنها:"عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم،يمتلك فيها المواطنون بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة ، كما أن عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب و الدفاع عن بلدهم."

أما **موسوعة كولير الأمريكية** فعرفت كلمة CITIZENSHIP (و التي يقصد بها مصطلحي المواطنة و الجنسية دون تمييز) بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا[2] .

أما **فقهاء علم الاجتماع** فقد عرفوا المواطنة بأنها " ماهية وجود الإنسان في مجتمعه و التي تتم عن طريق مشاركته الفعلية في وضع وتنفيذ الخطط التي تساعد على نهضة هذا المجتمع ، واتخاذ قرارات عقلانية في مواجهة مشكلاته والتزامه باحترام القوانين وتنفيذها .

هذا كما يقصد بالمواطنة أيضا : " العضوية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع ، وتتضمن القبول و التسليم بتبادل الاهتمامات بين جميع الأفراد و الإحساس بالاهتمام المشترك من اجل رفاهية المجتمع ، و القدرة على العطاء لتحقيق مزيد من التطور للمجتمع و استمراره "[3] .

أما **فقهاء القانون** فقد عرفوا المواطنة بأنها " التزامات متبادلة بين الأشخاص و الدولة ، فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية و المدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين ، وعليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات "[4].

هذا كما يقصد بالمواطنة أيضا : " تلكم الرابطة القانونية و الاجتماعية التي تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي ، ومن خلال هذه العلاقة (الرابطة) يقدم الطرف الأول الولاء بينما يتولى الطرف الثاني الحماية ، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد و الدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة [5].

وبناءا عليه ومن خلال ما سبق بيانه يمكننا القول بان المواطنة هي عبارة عن رابطة سياسية و قانونية تربط فرد ما بدولة معينة يحصل بموجبها (أي بموجب هاته الرابطة السياسية و القانونية) على جملة من الحقوق (حق الانتخاب وحق تولي الوظائف العامة ... الخ) ويتحمل في الوقت ذاته جملة من الالتزامات (العمل على تنفيذ القوانين و الدفاع عن الوطن ... الخ).

إن المواطنة و بالمعنى السالف ذكره لها **جملة من الأبعاد** سياسية و قانونية و اقتصادية و اجتماعية وثقافية حضارية ومعرفية .

1 . سياسية : وتتمثل في حق المواطنين في ممارسة جميع حقوقهم المدنية منها و السياسية .

2 . قانونية : وتتمثل في العلاقة القائمة بين المواطنين و المسؤولين المحليين المستندة إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد ومجتمعه المحلي،وهو ما يعني الحقوق و الواجبات التي تترتب على حق المواطنة الخاصة و العامة كالحق في السلامة و الأمن و الصحة و التعليم و العمل و الخدمات الأساسية و حرية التنقل و التعبير و المشاركة السياسية وغيرها من الحقوق الأخرى المرتبطة بحق المواطنة[6].

3 . اقتصادية و اجتماعية : تهدف إلى تلبية حاجيات المواطن و كذا الحرص على توفير الحد الأدنى اللازم من الخدمات للمواطنين ليحتفظ الشخص بكرامته الإنسانية ومنها على وجه الخصوص الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتمثلة أساسا في حق المواطن في العمل في ظروف منصفة ،و الحرية النقابية و الحق في

الإضراب و الحقوق الاجتماعية بحدها الأدنى من الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية وتوفير الحماية و الحق في الرعاية الصحية و الغذاء الكافي و التامين الاجتماعي و السكن... الخ.

4 . ثقافية وحضارية : وتتمثل في الجانب الروحي و النفسي و المعنوي للأفراد و الجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية و الحضارية للأفراد ورفض محاولات الاستيعاب و التهميش و التنميط،ومنها تحديدا الحق في الانتماء،أي الحق في الشعور الإنساني بالانتماء لمجموعة بشرية معينة وفي مكان معين على اختلاف تنوعه العرقي و الديني و المذهبي مما يجعله في النهاية يتبنى خصوصيات وقيم يندمج معها في المصير[7].

5 . معرفية : وتتمثل في الوعي بحقوق الإنسان ومسؤوليته ، وفهم نظام الحكم و كافة المعلومات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للوقوف على مشكلات المجتمع وقضاياه .

والى جانب هاته الأبعاد فان مصطلح المواطنة يرتبط ارتباطا شديدا بجملة من المفاهيم التي يؤثر فيها و يتأثر بها إلى حد التشابك على غرار كل من مصطلحي **الوطنية و الانتماء** ، الأمر الذي يتطلب منا ضرورة الوقوف على أوجه التشابه و الاختلاف بينه وبينها بغية التوصل في نهاية المطاف لتحديد العلاقة الكامنة بينهم .

1 . الوطنية :

الوطنية مصطلح يعبر عن شعور الفرد بحبه لمجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه ، و استعداده للتضحية من اجله ، وإقباله طواعية على المشاركة في الأنشطة والإجراءات والأعمال التي تستهدف المصلحة العامة .

فالوطنية بهذا المعنى عبارة عن شعور قلبي وجداني يترجم الولاء و المحبة ، أما المواطنة فتشير إلى الجانب السلطوي الظاهر الذي يعكس حقوق الفرد وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه والتزامه بمبادئ المجتمع وقيمه [8].

فالوطنية وبالمعنى السالف ذكره أكثر عمقا من المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة ، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو دولة معينة ، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل و الفعل الصالح لهذه الجماعة أو الدولة ، إذ تصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة .

2 . الانتماء :

لقد أورد الفقهاء عدة تعريفات للانتماء فهناك من عرفه بأنه تلكم : " النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته و الدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية و الفكرية الأخرى "[9] .

وهناك من عرفه بأنه : " عبارة عن رابطة معنوية بين الفرد ومجتمعه تقوم على أساس حاجة الفرد لتأكيد ذاته ضمن كيان اكبر يمنحه امن وجوده وحمايته "[10].

وهناك من عرفه بأنه : " اتجاه ايجابي مدعم بالحب يستشعره الفرد تجاه جماعة ما ، مؤكدا ارتباطه و انتسابه مع الجماعة باعتباره عضوا فيها يشعر نحوها بالفخر و الولاء و المسؤولية ، ويعتز بهويته وتواجده معها ، ويلتزم بمعاييرها وينشغل بقضاياها ويحافظ على هويتها ، ويتعاون مع أفرادها ويشارك بفاعلية في نهضتها وتفردها "[11].

وبناءا عليه ومن خلال ما سبق بيانه نجد بان العلاقة التي تربط بين المواطنة و الانتماء هي علاقة تكاملية، فالانتماء الوطني لن يتشكل بشكل حقيقي في نفوس المواطنين إلا بانجاز مفهوم المواطنة على نحو مؤسسي وعملي، ذلك على اعتبار أن المواطنة ما هي في حقيقة الأمر سوى بوابة انجاز مفهوم الانتماء الوطني ، لأنه حينما يغيب مفهوم المواطنة من الفضاء السياسي و الاجتماعي فانه حينذاك يتحول موضوع الانتماء الوطني إلى شعار للاستهلاك و المزايدات ، لذلك فانه من المقومات الأساسية لمفهوم الانتماء الوطني هو مفهوم المواطنة القائمة على دعائمها ومرتكزاتها المعرفية و المؤسساتية [12] ، فالمواطنة ما هي في حقيقة الأمر سوى تجسيد للجانب الوجداني الفاعل في تأصيل الانتماء و تحقيقه .

ثانيا : المقومات القانونية العامة للموطنة

إن المواطنة وباعتبارها رابطة سياسية و قانونية و اجتماعية تربط الفرد بالدولة التي يقيم فيها لابد وان تتوافر على حد من المقومات التي تسمح لنا بالقول بمراعاة مبدأ المواطنة في دولة ما من عدمه ، ويقصد بهاته المقومات ذلكم الإطار الفكري لمجموعة المبادئ الحاكمة لعلاقات الفرد بالنظام الديمقراطي في المجتمع بما يسمو بإرادة الفرد للعمل الوطني فوق حدود الواجب مع الشعور بالمسؤولية لتحقيق رموز الكفاءة و المكانة لمجتمعه [13].

كما يقصد بها أيضا مجموعة المعايير و المبادئ و المثل العليا المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال تفاعله مع الجماعة ، وترتبط هذه القيم بالمجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وتكون بمثابة الضوابط و الموجهات لسلوكيات الفرد وذلك من اجل تحقيق وظائف معينة بالنسبة للفرد تساعد في رقي المجتمع و تطوره .

وتتمثل المقومات العامة للمواطنة في كل من الديمقراطية و الدستور و المواطن.

أ –الديمقراطية (المواطنة متن الديمقراطية) :

إن الديمقراطية وباعتبارها مجموعة من الإجراءات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة ونزيهة [14] ، لا يمكن أن تقوم لها قائمة من غير مواطنين ، ذلك أن الممارسة الديمقراطية تحتاج إلى فاعلين ومشاركين ، وهؤلاء الفاعلون يمثلون المواطنين في المجتمع .

و بالمقابل لا توجد مواطنة دون ديمقراطية [15] ، لان الديمقراطية هي من تعمل على تعزيز مشاركة المواطنين في مختلف المجالات و الميادين السياسية . الاقتصادية . الاجتماعية . الثقافية و كذا المساواة فيهما بينهم في ممارستها ، هذا كما تعمل الديمقراطية أيضا على المساهمة في نبذ العنف وكذا نشر ثقافة المساواة و الحرية اللتين تعدان من ابرز مقومات المواطنة .

فالممارسة الديمقراطية و بالمعنى السالف ذكره تحتاج لثقافة المواطنة التي تعتبر السبيل الوحيد لإرساء النظام الديمقراطي و تكريس سيادة القانون و المساواة ، و غياب هاته الأخيرة يؤدي إلى تقويض العلاقة بين المواطن و المجتمع المدني و الدولة الديمقراطية [16].

ب الدستور:

إن الدستور وباعتباره القانون الأسمى في الدولة الذي يحدد طبيعة نظام الحكم وكذا حقوق وواجبات الأفراد يعتبر المقوم الأساسي للمواطنة ، ذلك على اعتبار أن الدستور الديمقراطي لا بد وان ينص على كل ما من شانه تحقيق مبادئ المواطنة المتساوية من عدل ومساواة وحرية وتكريس لحقوق وحريات الأفراد .

فالدستور و باعتباره من مقومات المواطنة الصالحة المتساوية يكرس جملة من الحقوق للمواطنين دون تمييز على غرار الحق في الحياة و الأمن و الملكية و المشاركة في الحياة السياسية ، كما يكرس في الوقت ذاته جملة من الحريات على غرار حرية العقيدة و الرأي و التعبير و التنقل ، وكلها حقوق وحريات تعتبر من مقومات المواطنة الصالحة.

ج المواطن:

لا مواطنة دون مواطن، ويسمى مواطنا كل فرد يكون مستقرا داخل الدولة أو حاملا لجنسيتها ويكون مشاركا في الحكم وخاضعا لقوانين الدولة وله مجموعة من الحقوق وعليه مجموعة من الواجبات .

ويعتبر مواطنا كل من يتمتع بكامل حقوقه السياسية و المدنية في الدولة المنتمي إليها[17].

ثالثا: المقومات القانونية الخاصة للموطنة

للمواطنة جملة من المقومات الخاصة التي نصت عليها وكرستها كل من الاتفاقيات الدولية و القوانين الوضعية على غرار المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات،و الحرية كحرية التنقل وممارسة الشعائر الدينية و حرية التعبير، وكذا المشاركة السياسية .

أ –الحرية:

يعتبر مصطلح الحرية من المصطلحات التي اختلف الناس في مفهومها اختلافاً كثيراً شأنها في ذلك شأن سائر المصطلحات المتعلقة بالنشاط البشري،والحرية نسبية وليست مطلقة ذلك أن الإنسان إذا أراد أن يعيش في مجتمع ما فانه لا بد عليه وأن يتنازل عن جزء من حريته لهذا الأخير ، فكل ما ينقص من حرية الفرد يزيد من حرية المجتمع والعكس صحيح،لذلك كان شرطاً أساسياً للاستمتاع بالحرية أن لا تتعدى على حرية الآخرين وهي الحرية المسئولة[18].

و الحرية أنواع مختلفة منها ما يلي:

– **حرية العقيدة:** ومضمونها أن لكل إنسان الحرية المطلقة في اختيار العقيدة التي يؤمن بها طالما أتبعها بمحض إرادته و لن يضر بها أحد ،وهو الأمر الذي اقره المؤسس الدستوري الجزائري من خلال نص المادة 1/42 من

تعديل دستور 2016بقوله:"لا مساس بحرمة حرية المعتقد".وفي الفقرة الثانية منها:"حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون".

– **حرية الرأي و التعبير** : و مضمونها انه من حق كل إنسان أن يعبر عن رأيه مستقلا في جميع ما يكتنفه من شؤون وما يقع تحت إدراكه من ظواهر مع احترام الرأي الآخر وعدم الاستخفاف به أو إهانة صاحبه أو تجريح مشاعره ، ولكي يمارس الفرد هذا الحق ينبغي العمل على:

- تنمية وعيه بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع .
- إعطاء الحرية للأفراد في التعبير عن أرائهم في قضايا المجتمع دون قيود،أي توفير ضمانات قانونية لممارسة الأفراد حرية التعبير عن آرائهم [19].

وبالنظر لأهمية حرية الرأي و التعبير فقد كرسها المؤسس الدستوري و اعترف بها للمواطنين بموجب المادة 42 من تعديل دستور سنة 2016 بقوله:"لا مساس ..... وحرمة حرية الرأي"،وكذا في نص المادة 50 من تعديل دستور 2016 بقوله:"حرية الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بآي شكل من أشكال الرقابة القبلية"

– **الحرية الشخصية:** و هي حق الفرد في القيام بأي عمل يشاء، أو الامتناع عن القيام به، حسب الطريقة التي يرتضيها،على أن لا يسبب ذلك اعتداء على حقوق الآخرين،أو مخالفة القوانين.

– **حرية الاختيار:** من الأمثلة الواضحة على تطبيق هذا المفهوم،حرية اختيار من يرونه مناسبا ضمن انتخابات حرة سواء كانت رئاسية للدولة أو لشغل منصب ما.

وإلى جانب هاته الحريات هناك حريات أخرى لا تقل أهمية عنها ألا وهي حرية الاستثمار و التجارة التي كرسها المؤسس الدستوري بموجب المادة 43 من تعديل دستور 2016، و حرية الابتكار الفكري و الفني و العلمي التي تم تكريسها بموجب المادة 44 من تعديل دستور 2016، و كذا حريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع المكفولة بموجب المادة 48 من تعديل دستور 2016 ،وحرية التظاهر السلمي المكفولة بموجب المادة 49 من تعديل دستور 2016.

ب – المساواة:

يقصد بمبدأ المساواة كأحد مقومات المواطنة منع التفرقة أو التمييز فيما بين الأفراد المتساويين أصلا من حيث مخاطبة القواعد القانونية الموضوعية لهم إيجابا أو سلبا بواسطة السلطة العامة ، أو من حيث تطبيق تلك القواعد بواسطة السلطات العامة تشريعية كانت أم تنفيذية أم قضائية [20] ، وهو الأمر الذي أكدته المادة 32 من تعديل دستور 2016 بنصها على انه:" كل المواطنين سواسية أمام القانون،ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي".

إن المساواة في مضمونها لا تعني المساواة الشخصية أو الفردية كما قد يفهمها البعض خطا بل تعني أيضا المساواة القانونية من حيث المشاركة الايجابية في منظومة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية التي تعني تحقيق قدر كافي من الحماية لأفراد الشعب أمام الأعباء و التكاليف العامة وتدخل الدولة بأسلوب فعال لتحقيق نوع من الحماية في جوانب الحياة العامة الاقتصادية و الاجتماعية وان كان كلا منهما يكمل الأخر[21].

و مبدأ المساواة كأحد مقومات المواطنة ينقسم إلى أنواع نذكر منها ما يلي:

- **المساواة أمام القانون:** وتعني مخاطبة أبناء المجتمع كافة بصورة موحدة ومتساوية بكل من قواعد و أحكام القوانين الداخلية لمجتمعهم عند توافر شروط تطبيقها عليهم بغض النظر عن أية اعتبارات للتفرقة بينهم ، إذ أن الأفراد يولدون ويمارسون حياتهم بصورة متساوية أمام القانون الذي يعبر عن القواعد العامة المجردة الحاكمة للسلوك البشري دونما أي تمييز بين المخاطبين بأحكامه .
- **المساواة أمام القضاء :** وتعني كفالة تمتع جميع المتقاضين دون تفرقة بينهم بجميع الحقوق وتحمل ذات الالتزامات سواء فيما يتعلق بإتاحة الفرصة المتساوية بينهم في اللجوء إلى القضاء ومثولهم أمام ساحته ، أو فيما يتعلق بتمتعهم بصورة متوازنة بحقوق الدفاع وحرية إقامة الدليل عند ممارسة الاختصاص و الولاية القضائية في مواجهتهم.

ولتحقيق مبدأ المساواة أمام القضاء فانه يتعين أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير معينة منها توحيد جهات القضاء وتوحيد القوانين الموضوعية و الإجرائية و استقلال القضاء و القضاة.

وبالنظر لأهمية هذا المبدأ فقد تم التأكيد عليه من قبل المؤسس الدستوري بموجب المادة 1/158 من تعديل دستور سنة 2016 بقوله:"أساس القضاء مبادئ الشرعية و المساواة" في حين نصت الفقرة الثانية من نص ذات المادة على أن الكل سواسية أمام القضاء"

- **المساواة أمام المرافق العامة:** الذي يعني مساواة الأفراد في الانتفاع بالمرفق وعدم التمييز بينهم سواء من حيث الخدمة المقدمة أو المقابل،وتتحقق هذه المساواة متى توفرت الشروط و الإجراءات المقررة لذلك.
- **المساواة أمام التكاليف والأعباء العامة:** أي المساواة أمام التكاليف العامة التي تفرضها الدولة كأعباء باسم المصلحة العامة ،أين يتمتع فيها الأفراد بميزة الانتفاع بمجموعة من الحقوق و الحريات العامة قررها القانون مقابل واجبات تلتزم المجموعة بها كأعباء عامة،وتتمثل مظاهر المساواة أمام التكاليف و الأعباء العامة فيما يلي:

– **المساواة في تحمل الأعباء الضريبية:** تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة حيث يختلف النظام الضريبي من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية،حيث يعتبر مبدأ المساواة و العدالة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الضريبي الذي يساهم بموجبه مواطنو الدولة في النفقات العامة حسب مقدرتهم النسبية،حيث تقوم قاعدة العدالة أو المساواة فيها على مبدأين أساسيين هما العمومية ،أي خضوع جميع الأشخاص و الأموال للضريبة،ومبدأ العدالة في توزيع الأعباء حسب القدرة المالية للمكلف عن فرض الضريبة.

وبالنظر لأهمية مبدأ المساواة في دفع الضريبة فقد أكده المؤسس الدستوري بموجب المادة 78 من تعديل دستور 2016 بنصه على انه:"كل المواطنون متساوون في أداء الضريبة و يجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية.

ويرد على مبدأ المساواة في تحمل الأعباء الضريبية عدة استثناءات لعل أهمها شخصية المؤدي المكلف بالضريبة التي يتحملها الأغنياء بشكل أوسع و يعفى منها الفقراء بشكل متميز،فالقاعدة تتطلب معاملة الأفراد جميعا دون تمييز بينهم معاملة واحدة ، ومن ثم فان الاعتماد على شخصية الممول يعد تمييزا يخل بمبدأ المساواة.

- **المساواة في أداء الخدمة العسكرية:** تعتبر الخدمة العسكرية واجبا وطنيا وهو واجب الدفاع عن الوطن، و الخدمة العسكرية هي التزام يؤديه أبناء الوطن دون استثناء وهذا تنفيذا لقاعدة من يتمتع بالحقوق عليه الالتزام بالواجبات،حيث يعد هذا الواجب احد المسؤوليات الوطنية يتعين على المواطن تأديتها مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة على قدم المساواة،لذلك فان المبدأ يقتضي ألا يعفى احد من هذا الواجب دون مقتضى ، إذ يتساوى الأفراد القادرون على أدائها ولا يعفى فرد أو طبقة معينة من أداء الخدمة العسكرية بل تفرض هذه الخدمة ولمدة متساوية على الجميع عند استيفائهم الشروط المحددة للقيام به[22].

- **المساواة في التصويت في الانتخابات** : يعد مبدأ المساواة في التصويت من بين أهم المبادئ التي حرصت مختلف المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان على تأكيده وكفالة احترامه وتطبيقه من قبل كافة دول العالم ، إذ أوجبت هذه المواثيق الدولية ضرورة أن يكون الاقتراع العام غير تمييزي ومتساوي بغية كفالة عنصر النزاهة في الانتخابات [23].

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد بأن مبدأ المساواة في التصويت يتفق مع المبدأ الديمقراطي و المفاهيم الدستورية الحديثة بحيث يجب أن لا يكون هناك أي تمييز بين أفراد المجتمع الواحد عند ممارستهم لحقهم الانتخابي لا على أساس المال أو الجنس أو مستواهم التعليمي[24] .

ج **المشاركة السياسية:**

يقصد بالمشاركة السياسية قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك ، حيث تقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من مجموعة المواطنين والمواطنات الذين يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توافرّت لديهم الإمكانيات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير .

فالمشاركة السياسية و بالمعنى السالف ذكره تعتبر جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فالمواطنون هم ذوي الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيرًا عن سيادة

الشعب،[25] هذا إلى جانب عملها على المساهمة في تقريب المواطنين من سلطة اتخاذ القرار [26] بغية التعبير عن مختلف أرائهم وتفضيلاتهم السياسية [27] وكذا محاسبة المسئولين المنتخبين الذين لم يقوموا بتنفيذ وعودهم الانتخابية[28].

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان المشاركة السياسية تعتبر بمثابة المدرسة لتربية و صقل روح المواطنة الصالحة لدى أفراد المجتمع المدني وتدعيم روح المسؤولية السياسية و الوطنية لدى نخب وتنظيمات المجتمع المدني السياسية و الاجتماعية[29].

هذا دون أن ننسى مساهمة المشاركة السياسية في تعميق الوعي السياسي بالهوية القومية [30] و ترسيخها للأسس الديمقراطية و المدنية التي تشجع التنشئة السياسية و إقامة علاقات تشاركية ما بين المواطنين و النظام السياسي القائم[31].

غير انه و على الرغم من اعتبار المشاركة السياسية إحدى أهم مقومات المواطنة إلا أن ما لا يمكن أن تغفله في هذا المقام هو أن بعض الدول قد اتجهت إلى ضبط هاته المشاركة وعدم فتحها أمام جميع الأشخاص حتى وان كانوا يتمتعون بجنسية الدولة، إذ تذهب بعض التشريعات الانتخابية و حتى الدساتير على قصر حق المشاركة السياسية عن طريق الترشح أو التصويت في الانتخابات على الأشخاص الذين يحملون الجزائرية الأصلية فقط خاصة في المراكز الحساسة للدولة على غرار منصب رئاسة الدولة،و الأكثر من ذلك إلى تقييد تولي المسؤوليات العليا في الدولة و الوظائف السياسية بضرورة التمتع بالجنسية الجزائرية دون سواها وتتمثل هاته المناصب أو إن صح التعبير الوظائف في :- رئيس مجلس الأمة-رئيس المجلس الشعبي الوطني-الوزير الأول-رئيس المجلس الدستوري-أعضاء الحكومة-الأمين العام للحكومة-الرئيس الأول للمحكمة العليا-رئيس مجلس الدولة-محافظ بنك الجزائر-مسؤولو أجهزة الأمن-رئيس الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات-قائد القوات المسلحة-قادة النواحي العسكرية-كل مسؤولية عليا عسكرية محددة عن طريق التنظيم.

ويتعين في هذا الصدد على كل شخص مدعو لتولي مسؤولية عليا في الدولة أو وظيفة سياسية من الوظائف المذكورة آنفا أن يقدم تصريح يشهد بموجبه تمتعه بالجنسية الجزائرية دون سواها و يودع هذا التصريح الشرفي لدى الرئيس الأول للمحكمة العليا، وكل تصريح غير صحيح يعرض مرتكبه للعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول[32].

أما عدا هؤلاء فانه لا يجوز تقييد حقهم في المشاركة السياسية على أساس الجنسية وهو الأمر الذي أكده المجلس الدستوري الجزائري أثناء بحثه في مدى دستورية القانون رقم 89 /13 المتضمن قانون الانتخابات بناء على إخطاره من قبل رئيس الجمهورية لاسيما المادة 86 منه التي تقضي أن يكون المرشح للمجلس الشعبي الوطني ذو جنسية جزائرية أصلية هو وزوجته،وقد عبر المجلس الدستوري من خلال قراره [33] أن هذه المادة غير دستورية،وقد استند في حكمه إلى أحكام المواد التالية:

- المادة 47 من الدستور التي اعترفت لجميع المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية أن ينتخبوا وينتخبوا،وبالتالي ليس من حق المشرع أن يفرض شروطا لممارسة هذا الحق، ولا حذفها تماما بالنسبة إلى فئة من المواطنين الجزائريين بسبب أصلهم.

-الأمر رقم 70 – 86 المؤرخ في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 والمتضمن قانون الجنسية الجزائرية، الذي حدد شروط الحصول على الجنسية الجزائرية وإسقاطها و آثار الحصول عليها وأقر حقوقا للمتمتع بها ومن أهمها حق تقلد مهمة انتخابية بعد خمس سنوات من الحصول عليها.

-المادة 28 من الدستور التي تقر بمبدأ تساوي المواطنين أمام القانون دون إمكانية التذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق، أو الجنس،أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر،شخصي أو اجتماعي.

-الناخبون يملكون حق تقدير أهلية كل مترشح للاضطلاع بمهام عمومية.

وبناء على ما تقدم صرح المجلس الدستوري بأن اشتراط الجنسية الأصلية للمترشح وزوجه للانتخابات التشريعية غير مطابق للدستور.

خاتمة

في ختام دراستنا توصلنا للنتائج التالية:

- إن الشعور بالمواطنة مؤشر يدل على تمتع الإنسان بحقوقه الاقتصادية و الاجتماعية و المدنية و الثقافية و السياسية ، ونظرا لأهمية هذا المفهوم في تفسير عدد كبير من الظواهر السياسية و الاجتماعية و الثقافية في أي مجتمع فقد حظي باهتمام عالمي كبير من قبل الباحثين و المهتمين منذ أكثر من عقدين .
- إن الشعور بالمواطنة يتقوى داخل المجتمعات الديمقراطية التي تترسخ فيها قيم العدالة و الحرية و المساواة وهي المقومات التي لا تتأتى مع الاستبداد الذي يلغي حقوق المواطنة ولا يعترف إلا بالواجبات في اغلب الأحيان حيث تتحول المواطنة في ظله إلى نوع من العبودية .
- المقومات الخاصة للمواطنة الحديثة (الحرية و المساواة و المشاركة السياسية) موجودة بنسقها العام في الإسلام ، إذ أن الإسلام كان السباق إلى تأكيدها و الاعتراف بها للمواطنين قبل التشريعات الوضعية.
- المواطنة من منظور القوانين الوضعية تعتبر الرابط الدستوري و القانوني و الروحي بين المواطن و الدولة ، كما أنها تعتبر أيضا روح القانون ومسكنه فهي من تعطي القانون لمسات الحرية و العدل و المساواة .
- المواطنة هي السياج الحامي للوطن من الاختلالات الناتجة عن الأعراض الجانبية للتنوع الإنساني (المذهبي . العرقي . اللغوي .)

- إن الإقرار بمبدأ المواطنة و العمل به يحول المواطنين تدريجيا من مجرد رعايا منفذين لإرادة فرد أو قلة من الناس تدعي الوصاية على الآخرين إلى مرتبة المواطنين الأحرار المشاركين في الحياة السياسية و المساهمين من خلال الممارسة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة .
- إن المواطنة تسمح لكل مواطن بالتمتع بحقوق سياسية ووضعية قانونية متساوية كاملة غير منقوصة بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الرأي .
- إن المواطنة في حقيقتها ليست مجرد صفة لوضعية تقررها النصوص القانونية في دولة ما تطلقها على الافراد الذين يحملون جنسيتها وتوحد بينهم القواسم المشتركة وإنما هي فوق كل هذا .
- بالرغم من توافر مقومات المواطنة إلا أنها ما تزال تعاني العديد من المعوقات يرجع البعض منها إلى الأوضاع المتخلفة و المعيشية و الصحية للمواطنين،كما يرجع البعض الأخر منها إلى تدني التعليم و اضمحلال الثقافة و كثرة الصراعات الاجتماعية و السياسية داخل الدولة ، دون أن ننسى تأثير الثورة العلمية و التكنولوجية و العولمة و التحديات الاقتصادية و السياسية التي يشهدها العالم .

الهوامش :

[1]. ليس من السهولة تعريف مصطلح كالمواطنة يتصف بتعددية الرؤى وشموليته لجوانب مختلفة من الحياة ولاختلاطه بمفاهيم أخرى كالوطن و الجنسية و الدولة و الديمقراطية و لارتباطه بإشكاليات الهوية و القومية و تعارضه مع مفاهيم مناوئة له كالاستبداد و الظلم و الإرهاب و الدولة الدينية (انظر في هذا الصدد: . يايموت خالد، المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي ، مجلة الكلمة ، العدد 54 ، الكلمة للدراسات و البحوث ، ص 141)

[2]. ابن منظور،ابي الفضل جمال الدين، لسان العرب ، الطبعة الثالثة ، المجلد الخامس ، دار صدا ، بيروت ، 1994 ، ص 451 .

[3]. محمد اللطيفي ، المواطنة المتساوية في الإسلام إمكانية التحقيق وعوائق التطبيق ، ملتقى المرأة للدراسات و التدريب ، الإصدار 15، اليمن، 2008 ، ص 16 .

[4]. عبد العزيز احمد داود ، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة . دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ . ، المجلة الدولية للأبحاث التربوية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد 30 ، 2011 ، ص 260 .

[5]. انظر في هذا الصدد كلا من : . غيث محمد عاطف وآخرون، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1995 ، ص 56 .

[6]. الكواري علي ، المواطنة و الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001، ص 117 .

[7]. عبد العزيز احمد داود ، المرجع السابق ، ص 255 .

[8]. انظر في هذا الصدد كلا من : . بدوي احمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، القاهرة ، 1982 ، ص 60 .

[9]. عثمان بن صالح العامر ، المواطنة في الفكر الغربي المعاصر . دراسة نقدية من منظور اسلامي . ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19 ، العدد الاول ، 2003 ، ص 231 .

[10] أبو حشيش بسام محمد ، دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة ، مجلة جامعة الأقصى ، المجلد 14 ، العدد الأول ، 2010 ، ص 251 .

[11]. علي جروه،فضاء الديمقراطية،دون دار نشر،دون بلد نشر، 2013،ص133.

[12]. نفس المرجع،ص 136.

[13]. عبد العزيز احمد داود ، المرجع السابق ، ص 260 .

[14] نجلاء عبد الحميد راتب ، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ، 1999 ، ص 57 .

[15]. مكروم عبد الودود ، الاسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المجلد 10 ، العدد 33 ، 2004 ، 65 .

[16]. عبد العزيز احمد داود ، المرجع السابق ، ص 261 .

[17]. محفوظ محمد ، الحرية و الاصلاح في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2005 ، ص 122 .

[18]. مكروم عبد الودود ، المرجع السابق ، ص 55 .

[19]. سويقات عبد الرزاق ، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص رشادة و ديمقراطية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009 / 2010 ، ص 12 .

[20]. انظر في هذا الصدد كلا من : . وطفة على اسعد ، التجليات الانسانية في المواطنة ، مجلة التسامح ، العدد 15 ، وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية ، مسقط ، 2006 ،ص 137 .

. محمد اللطيفي ، المرجع السابق ، ص 18

[21]. محمد اللطيفي ، المرجع السابق ، ص 17 .

[22]. نفس المرجع ، ص 21 / 22 .

[23]. محمد قطب، الإنسان بين المادية والإسلام، دار الشروق، بيروت، 1995 ، ص111.

[24]. عبد العزيز احمد داود ، المرجع السابق ، ص 264 .

[25]. عثمان بن صالح العامر ، المرجع السابق ، ص 233 وما بعدها .

[26]. علي جروه،المرجع السابق،ص 84

[27]. نفس المرجع،ص89/88.

[28]. عفيفي كامل عفيفي ، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية و القانونية (دراسة مقارنة) ، دار الجامعيين لطباعة الاوفست و التجليد، الإسكندرية ، 2002 ، ص 835 .

[29]. محمد فرغلي محمد علي ، نظم و إجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء و الفقه (دراسة تأصيلية وتطبيقية لنظام الانتخاب المحلي في مصر ودول الغرب) ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1998 ، ص 800 .

[30]. انظر في هذا الصدد ايمان بيبرس ، المشاركة السياسية للمراة في الوطن العربي ، جمعية نهوض وتنمية المراة ، ص 4

[31]. السيد عليوة ، تحسين الأداء في المجالس الشعبية المحلية ، مركز القرار للاستشارات، دون بلد الطبع ، 2000 ، ص 211 .

[32]. رابح كمال لعروسي ، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر ، الطبعة الأولى ، دار قرطبة ، 2007، الجزائر، ص 6 .

[33]. انظر في هذا الصدد كلا من : . الويتز لاري ،الحكومة و السياسة أسس نظام الحكم التجربة الأمريكية ، ترجمة المركز الثقافي للتعريب و الترجمة ، دار الكتاب الحديث، دون بلد الطبع ، 2008 ، ص 23 .

[34]. سعيد شحاتة ، الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 18 ، لبنان ، مركز دراساتالوحدة العربية ، 2008 ، ص 28 .

[35].صفاء سيد محمود الجميل، التربية السياسية للمرأة، الطبعة الأولى ، العلم و الإيمان للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008، ص63/61 .

[36]. انظر في هذا الصدد كلا من : . رسالة مجلس الأمة ، دور نظام الانتخابات الحرة في ترسيخ مصداقية البناء المؤسساتي في الجزائر (النموذج الانتخابات الرئاسية ل 8 / 4 / 2004 ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 6 ، الجزائر ، مجلس الأمة ، 2004 ، ص 16 .

[37]. محمد حسين الفيلي ، تحديد قاعدة الناخبين في الكويت بين الدستور و القانون ، مجلة الحقوق ، السنة 22 ، العدد 2 ، الكويت، مجلس النشر العلمي ، 1998 ، ص 78 .

[38]. صفاء سيد محمود الجميل ، المرجع السابق ، ص 61 / 63 .

[39]. رائد فريد عثمان مقبل ، اثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية (2004 . 2009) ، مذكرة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، كلية الدراسات العليا ، 2010 ، ص 17 / 18 .

[40]. انظر المادتين 2 و 3 و 5 من القانون رقم 17-01 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 يناير 2017 المحدد لقائمة المسؤوليات العليا في الدولة و الوظائف السياسية التي يشترط لتوليها التمتع بالجنسية الجزائرية دون سواها،جريدة رسمية عدد 2.

[41]. قرار رقم 1 – ق.ق – م د – مؤرخ في 18 محرم عام 1410 الموافق 20 غشت سنة 1989 يتعلق بقانون الإنتخابات

واقع ثقافة المواطنة في المؤسسات التربوية - ثانويتي كوينين- نموذجا-

سليم حمي جامعة حمه لخضر - الوادي: الجزائر.
عبد اللطيف فارح جامعة حمه لخضر - الوادي: الجزائر.
صليحة سلين - جامعة الجزائر2 : الجزائر.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن واقع ثقافة المواطنة داخل ثانويتي مدينة كوينين ولاية الوادي، وذلك من خلال التعرف على أهم قيم المواطنة الواجب إكسابها لتلاميذ المرحلة الثانوية. لأجل ذلك تم تطبيق مقياس على عينة قدرها (463) تلميذا وتلميذة من الثانويتين، وبعد الحصول على البيانات ومعالجتها، خلصت الدراسة أن لقيم المواطنة أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء، كما خلصت أيضا إلى ارتفاع مستوى معرفة تلاميذ المرحلة الثانوية بقيم المواطنة، وارتفاع مستوى ممارستهم لهذه القيم التي يعرفونها، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك دور هام للمدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الثانوية.

الكلمات المفتاحية: ثقافة المواطنة ، المؤسسات التربوية ، المرحلة الثانوية.

The reality of citizenship culture in educational institutions- kouinine city- A model-

Abstract:

This study aims to attempt to uncover the reality of citizenship culture within the two high schools of kouinine city of the Eluoed, by identifying the most important values of citizenship to be given to secondary-level students. For that purpose, a measure was applied to a sample of 463 pupils and students from these schools, and after obtaining and processing the data, the study concluded the values of citizenship are of great importance to the life of the individual and society alike, and also to the high level of knowledge of the pupils of the secondary stage in the values of citizenship, Their high level of exercise of these values they know, as well as the study, found that there is an important role for the school in developing the values of citizenship of secondary school pupils.

Key words: citizenship culture, educational institutions, high schools.

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تغيرا معرفيا وقيميا غير مسبوق بفعل العولمة و ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، الأمر الذي يتطلب إعداد أجيال محصنة بالعلم والقيم المرتبطة بالمواطنة، ولديها القدرة على مواجهة التحديات، وقابلة للتعامل مع المتغيرات، والظروف المعاصرة بنجاح. وتعد المدرسة من أهم المؤسسات التربوية التي عهد

المجتمع إليها مهمة تربية التلاميذ، وتنمية قيم المواطنة في نفوسهم ؛ وهذا لكونها تضم جميع أبناء الشعب أطول مدة ممكنة، كما أنها المؤسسة الأهم التي يقع على عاتقها العبء الأكبر في تعليم التلاميذ وتنشئتهم، وتختلف دور مناهج التربية في كل مرحلة دراسية تبعاً لمتطلبات نمو كل مرحلة، فتتنوع المعالجات كماً وكيفاً باختلاف نضج الطلاب وتنوع حاجاتهم ، بالإضافة إلى مراعاة المناهج الدراسية لمطالب نمو التلاميذ ، ويقع على عاتق المدرسة الثانوية دور هام جداً ؛ لأنها تقابل فترة من أهم فترات النمو في تاريخ حياة الإنسان ، وهي فترة المراهقة التي يحدث فيها العديد من التغيرات البيولوجية والنفسية ، كما تعد المرحلة الثانوية مرحلة اتخاذ القرارات لدى الشخص الناضج، وعليه فإن الفرد في هذه المرحلة يبدأ بتحمل مسؤولية ما يأتي من فعل أو قول، الأمر الذي يدعم الشعور بالاستقلال والمسؤولية.

كما أن الدول المتقدمة تعتمد على إسهام فئة الشباب من خلال استثمار قيمة المشاركة وروح المواطنة القوية لديهم فكان لهم الدور الكبير في تطور أوطانهم[1] بحيث تمثل الثانوية البيئة المناسبة لتفعيل قيم المواطنة لديهم، ففي دراسة[2] توصلت إلى أن أستاذ المرحلة الثانوية من أهم عناصر العملية التعليمية الذي له دور بارز في نشر ثقافة المواطنة ، وأن المناهج الدراسية تساعد الأستاذ في توضيح معنى المواطنة ، كما توصلت الدراسة إلى أن الإدارة المدرسية التي تتسم بالنمط الديمقراطي يتوافر فيها الاحترام المتبادل للآراء .

وعلى هذا الأساس سنعالج في موضوعنا واقع ثقافة المواطنة في المؤسسات التربوية، حيث سنبحث عن مدى معرفة تلاميذ المرحلة الثانوية لقيم المواطنة، ودور المدرسة في تنمية هذه القيم من وجهة نظر هؤلاء التلاميذ.

أولا: الإطار النظري:

1. مفهوم المواطنة:

تعني المواطنة "صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي والرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات.[3]

2. القيم:

موجهات للسلوك أو الأحكام المعيارية للسلوك الإنساني وهي تعد مرجعية حاكمة للسلوك المرغوب ، الذي يرتضي المجتمع لأفراده و به تنتظم الحياة[4].

3. **قيم المواطنة :**

وهي المعتقدات التي تحدد سلوك الفرد نحو الدولة التي يعيش فيها. ويقصد بها في هذه الدراسة: الانتماء والولاء للوطن، وجل المعتقدات و السلوكات المتضمنة في أداء والواجبات، الحقوق، المشاركة الاجتماعية، القيم العامة.[5]

4. أبعاد المواطنة:

ترى "سهير الجيار" أنه يمكن تحديد المواطنة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل فيما يلي:

- **البعد الفلسفي والقيمي** : ما دامت المواطنة إنتاجاً ثقافياً إنسانياً ، فهي تنطلق من مرجعية وقيمية تستوحي دلالتها من مفهوم الحرية ، والعدالة ، والخير ، والهوية ، والمصير ، والوجود المشترك.
- **البعد السياسي والقانوني** : حيث تتحدد المواطنة كمجموعة من القواعد والمعايير التنظيمية والسلوكية الاجتماعية داخل المجتمع.
- **البعد الاجتماعي والثقافي** : وهو كون المواطنة تصبح كمحدد لمنظومة التمثلات والسلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية ، بحيث تصبح المواطنة كمرجعية معيارية وقيمية اجتماعية ، وكثقافة ونظام مجتمعي[6].

5. **خصائص المواطنة:**

تتميز المواطنة بعدة خصائص منها :

-المواطنة جملة من القيم الأخلاقية والاجتماعية والسياسية، فهي تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة ، وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع بصرف النظر عن جنس أو دين أو مذهب.

-المواطنة حاجة إنسانية ملحة ؛ فالإنسان بطبعه كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الآخرين ، حيث يحتاج إلى من يؤانس و يواسي ويشارك في أفراحه .

-تتميز المواطنة بوجه خاص بولاء المواطن للبلاد وخدمتها والتعاون مع الآخرين من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للدولة ، وهذا يدل على أن المواطنة لا تقوم فقط على أساس تمتع الفرد بحقوق في مجتمع ما ، بل عليه واجبات لكي يصبح مواطناً فاعلاً[7].

- تقوم المواطنة على المعرفة الحقة ، معرفة أنفسنا ، ومعرفة ما يجري حولنا ، وتفاعلنا مع معطيات عصرنا ، والعمل وفق قدراتنا واستعداداتنا على الحد الأقصى الذي تؤهله لنا إمكانياتنا.

- المواطنة لا توجد بالسليقة والطبع ، ولا تحدث قدرا ، واعتباطاً ولا تمنح منحاً من مصدر خارجي، بل تكتسب اكتساباً شأن قيم الحياة الأخرى ، وبمقدار ما يبذل أبناء المجتمع من أجلها، وبمبلغ إقبالهم على التضحية بمصالحهم ، وبولاء اتهم الأخرى في سبيل ولائهم الوطني المشترك، وكلما كان هذا الإقبال أقوى وأفعل ؛ كانت الحياة الوطنية أصح وأسلم ، ومعنى الوطن والمواطنة أصفى وأتم وأكمل[8].

-المواطنة تقوم على عناصر مدنية وسياسية واجتماعية ، كما تقوم على حرية الفرد وحقوق المشاركة السياسية ، وحق المساهمة بشكل كلي في التراث الثقافي المجتمعي ، ومن ثم تتأكد العلاقة بين المواطنة والقيم الحضارية في المجتمع .

6. حقوق وواجبات المواطنة:

يشير يوسف[9] (2013) يرى أن حقوق وواجبات المواطنة تتمثل في:

1- حقوق المواطنة :

الحقوق السياسية ، وتعني حق المشاركة في الاستفتاء ،والانتخاب، والترشيح لأي منصب سياسي...الخ

2- واجبات المواطنة:

يعتبر الولاء التام للوطن من أهم واجبات المواطنة ، فإذا كان الوطن حيز جغرافي، فهو أيضا مجتمع سياسي، ومعارضة النظام أو السلطات القائمة أو بعض قراراتها أو تدابيرها هو أحد أهم الحقوق السياسية (حرية الرأي، وحق الدعوة إليه)، شرط أن يكون منطق هذه المعارضة رؤي ا متعلقة بالعام، أي لا تدفع إليها إلا المصلحة العامة أو الخير المشترك لمجمل المجتمع، وليس الدوافع الشخصية أو المصالح الفردية أو الفئوية".

7.خصائص المواطن الصالح:

وقد أشار عباس[10] (2011) إلى أن أهم خصائص المواطنة هو :

أ - **الجوانب المعرفية**- :

- المعرفة التامة بموقع وتاريخ بلده، وبدستور بلده ومضامينه، ومعرفة النظام السياسي ومكوناته.
- معرفة المؤسسات العامة في الدولة والخدمات التي تقدمها.
- الإلمام الكامل بحقوقه وواجباته.
- الاطلاع على الأحداث الجارية في الوطن وما يحيط به.
- فهم المشكلات الاجتماعية الخاصة بالدولة.

ب-**الجوانب القيمية**- :

- الاعتزاز بالانتماء والولاء لوطنه، والالتزام بالقيم الأخلاقية الحميدة .
- الالتزام بالقوانين العامة والتشريعات الوطنية، والحرص على الوحدة الوطنية .
- تقدير منجزات الدولة الداخلية والخارجية على جميع الأصعدة.
- المحافظة على الممتلكات العامة والبيئة، وتقدير العمل التطوعي.
- قدير قيم وأخلاقيات العمل، واحترام العمل اليدوي، والعمل بروح الجماعة .
- احترام معتقدات الآخرين وآرائهم، ونبذ التعصب بكافة أشكاله، والإيمان بالتعددية الاجتماعية.
- التحلي بقيم التسامح والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحمل المسئولية.

ج- الجوانب المهارية :

- القدرة على التفكير الناقد الإيجابي، وعلى حل المشكلات.
- التمكن من مهارات التواصل الاجتماعي، ومهارات المشاركة المجتمعية.
- إتباع قواعد السلوك الإيجابي، والممارسة الديمقراطية الصحيحة.
- التمكن من مهارات العمل الجماعي والتعاوني، والمشاركة في الأعمال التطوعية.

– المشاركة الإيجابية في تقدم المجتمع، والدفاع عن الوطن والتضحية من أجله.

8. دور المدرسة في دعم وتعزيز قيم المواطنة:

يرى (الغامدي،2010)[11] أن قبل أن نشرع في بيان دور المدرسة في تعزيز قيم المواطنة فإنه لابد من الإشارة إلى ضرورة أن يكون الأستاذ هو القدوة الرئيسية أمام التلاميذ، وأن يكون ذا سلوك قويم في كافة تصرفاته، ولابد أن يكون الأستاذ واثقا من معلوماته التي يحملها، وأن تكون القيم السليمة مؤصلة في نفسه قبل أن يقوم بتعليمها لدى التلاميذ ، كما أنه يتمثل القدوة أيضا في الهيئة الإدارية بالمدرسة.

ولعل من أهم الأدوار التي تقوم بها المدرسة لتنمية قيم المواطنة :

1. العمل على توسيخ القيم الدينية في أذهان المتعلمين نظرا لأنها الأساس في تعلم القيم الأخرى.
2. تعليم المعارف والمهارات التي تنمي لدى التلاميذ قيم المواطنة.
3. توجيه التلاميذ إلى المحافظة على كافة مرافق الوطن وعدم العبث بها وحمايتها من الأخطار.
4. العمل على غرس قيمة حب الوطن وغرس قيم ومعتقدات المجتمع الصحيحة في النفوس .
5. شرح منجزات الوطن والإشارة إليها من خلال الأنشطة المدرسية.
6. للمدرسة دور كبير في بيان الحقوق والواجبات التي أقرها القانون وشرحها للتلاميذ.
7. تنفيذ العديد من البرامج والنشاطات المدرسية وورش العمل التي تنمي قيمة الولاء للوطن.
8. حث الطلاب بصفة مستمرة على حب العمل التطوعي وتقديم المساعدة للآخرين .
9. زرع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الوطن في نفوس التلاميذ.
10. إتاحة الفرصة للمشاركة في تحمل المسؤولية لمهام القيم التي تحددها المدرسة كقيم المواطنة.
11. العمل على تنمية قيم المواطنة عن طريق الاهتمام بالمكتبات المدرسية من خلال اختيار المواضيع المهمة في هذا الشأن وتمكين التلاميذ من ارتيادها بصفة مستمرة.
12. الإشارة إلى أهمية ترديد النشيد الوطني في طابور الصباح، واحترام العلم الجزائري.[12]

9. الدراسات السابقة:

1. دراسة فرج(2004)[13]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما تتطلب التربية من أجل المواطنة من ميول وقدرات وفضائل ، ودور المدرسة في التربية من أجل المواطنة ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت الدراسة نظرية، وأظهرت الدراسة إن لتعليم المدارس دورا محوريا لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل أو الاستغناء عن في بناء المواطنة، وأن لا يوجد أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع يمكن أن تكون بديلاً عنه ، وأوصت بضرورة أن تلعب الأوساط التربوية المختلفة دورا رديفاً ومسانداً للتعليم في غرس وتنمية فضائل المواطنة ، وأن تهتم كل المدارس بتعليم الفضائل اللازمة والضرورية لبناء وتنمية المواطنة.

2.دراسة سعد[14](2006):

هدفت هذهالدراسة إلى التعرف على سبل تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ التعليم الأساسي (الحلقة الإعدادية) كحلقة وسط بين التعليم الابتدائي ، والمرحلة الثانوية التي تحظى فيها المواطنة بقدر أكبر، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال الدراسة نظرية : وذلك بالرجوع إلى أدبيات التربية والدراسات ذات الصلة بالموضوع الدراسة الميدانية : وقد اعتمدت الدراسة الميدانية على استبيان للمعلمين والإدارة المدرسية ، وقد أظهرت الدراسة أن قيم المواطنة تثبت من خلال المناهج الدراسية المختلفة ، وأن المعلم يلعب دورا تربويا في تنميتها من خلال عمله وسلوكياته ، وقد أوصت الدراسة بأهمية ربط المناهج بحياة التلاميذ وبيئاتهم ، والتأكيد على القيم الديمقراطية والتسامح واحترام الآخرين ، كما أوصت على أهمية توعية التلاميذ بقيم المواطنة من قبل الإعلام المدرسي.

3.دراسة اقصيعة[15]**(2011):**

هدفت هذهالدراسة إلى تحديد مفاهيم حقوق الإنسان ، وقيم المواطنة التي ينبغي إكسابها لطلبة الصف التاسع بمحافظات غزة ، واستخدم الباحث المنهج التجريبي والمنهج الوصفي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من قيم المواطنة يجب تنميتها لدى الطلبة منها ، تعزيز الانتماء الوطني ، الحرص على الوحدة الوطنية ، احترام القوانين والتشريعات ، احترام آراء الآخرين ، تنمية المسؤولية الاجتماعية ، تعزيز قيمة المشاركة والتعاون ، تعزيز

النمو الأخلاقي ، الوعي بالواجبات نحو الوطن ، احترام الملكية الخاصة ، تعزيز التسامح وضبط النفس، والاعتزاز بالمنجزات والمكتسبات.

4.دراسة حامد[16] (2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المواطنة ومستويات ومجالات وأبعاد و توضيح التداخلات بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى ، كما هدفت إلى الدراسة ثقافة المواطنة لدى طلاب التعليم الثانوي الفني ، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلم من أهم عناصر العملية التعليمية الذي ل دور بارز في نشر ثقافة المواطنة ، وأن المقررات الدراسية المختلفة تساعد المعلم في توضيح معنى المواطنة ، كما توصلت الدراسة إلى أن الإدارة المدرسية التي تتسم بالنمط الديموقراطي يتوافر فيها الاحترام المتبادل لآراء ، وقد أوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية للمعلمين تهدف إلى زيادة وعيهم وفهمهم لموضوع المواطنة ، وبضرورة الاهتمام بالأنشطة المدرسية وربطها بالبيئة المحيطة والمجتمع المحلي.

ثانيا: الدراسة الميدانية:

مشكلة الدراسة:

إن أهمية التربية تتمثل في كونها أداة تشكيل شخصية الفرد ضمن الجماعة التي ينتمي إليها وهي التي تعمل على تزويد المجتمع بالموارد و الكفاءات البشرية التي تحافظ على مكانته، بحيث يكون الفرد معتزا بهويته، متشبعا بقيمه التاريخية و انتمائه الحضاري.

ولما كانت المدرسة من أهم المؤسسات التربوية التي يقضي التلاميذ فيها معظم أوقاتهم، وهي التي تزودهم بالعلوم والخبرات المتنوعة، وفيها يتم تدعيم مبادئ السلوك القويم، وربط الفرد بمجتمع ووطنه، ورفع الشعور بالولاء والانتماء إليه، كما تعد ضرورة اجتماعية يلجأ إلى إنشائها لإشباع حاجات نفسية وعلمية تعجز الأسرة عن القيام بها بعد تعقد الحياة، حيث أنها توفر المنال والبيئة المناسبة التي تمكن التلاميذ من ممارسة الأنشطة بمختلف أنواعها ، وهذا يجعلها قادرة على تنمية قيم المواطنة ، وهكذا يمكن القول إن قيم المواطنة في الفكر والعمل إنما تشتق من قيم

إنسانية عليا تتيح لها مجال النمو والاقتداء ، وتلك هي قيمة الحرية والعدل الاجتماعي والمشاركة الفعالة والمجزية تحقيقا لكرامة الإنسان.

ومما لا شك في أن المرحلة الثانوية هي مرحلة الشباب، والتي هي من أهم المحطات في حياة الإنسان، حيث أن الشباب في كل مجتمع عماد نهضة، وفي كل نهضة سر قوتها وتماسكها، والشباب هم وقود الأوطان وجذوة حماسه، ومما لا شك في أيضا أن التعليم الثانوي عموماً أكثر إتاحة لتناول قضايا المواطنة من خلال المناهج والمقررات الدراسية والأنشطة المدرسية ، كما أن هذه المرحلة يتم فيها غرس الوعي بالمواطنة حيث أنها المرحلة التي يتفهم فيها التلاميذ الوعي ببرامج الاقتصاد ومعنى الانتخابات والتصويت ومصطلحات الديمقراطية والعدالة السياسية العامة.

وبعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة التي تتعلق بالمواطنة وأهميتها وضرورة تنمية قيمها، ودور المدرسة الهام التي تضطلع به في تربية المواطنة لدى التلاميذ، جاءت هذه المداخلة لتكشف عن واقع ثقافة المواطنة في المؤسسات التربوية، والإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما واقع قيم المواطنة داخل المؤسسات التربوية؟
- ما دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة ؟

1. أهداف الدراسة:

- الكشف عن واقع قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الثانوية.
- التعرف على أهم قيم المواطنة التي يكتسبها تلميذ المرحلة الثانوية.
- الكشف عن اتجاهات تلاميذ المرحلة الثانوية نحو قيم المواطنة.

2. أهمية الدراسة:

أولا:من الناحية النظرية :

تعد المواطنة من القضايا ذات الأبعاد السياسية والأمنية التي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والذود عن الوطن، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات، وصيانة المرافق العامة،

والحرص على المصلحة الوطنية، كما تعكس مدى إدراك المواطن لدوره في مجابهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في آن واحد.

ثانيًا :من الناحية التطبيقية: تتجلى أهمية هذه الدراسة من الناحية التطبيقية في:

في كون هذه الدراسة ذات فائدة لأصحاب القرار في مجال إعداد المناهج والمقررات الدراسية من أجل الوصول إلى رؤية متكاملة للتربية، وغرس روح المواطنة لدى الفرد الجزائري.

3. .حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية** :تم إجراء الدراسة في ثانويتي مدينة كوينين التابعة لمديرية التربية لولاية الوادي.
- **الحدود الزمانية** : تم إجراء الدراسة في شهر سبتمبر من السنة الدراسية 2018/2017 .
- **الحدود البشرية** : تلاميذ المرحلة الثانوية .

4. منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت إلى تحقيقها؛ للتعرف على واقع قيم المواطنة في المؤسسات التربوية بثانويتي كوينين بمدينة الوادي، استخدم الباحثان المنهج الوصفي ؛ لتحقيق أهداف هذه الدراسة. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى الحصول على معلومات شاملة ودقيقة عن واقع قيم المواطنة عند عينة أفراد الدراسة.

5..مجتمع الدراسة: يتشكل مجتمع الدراسة من جميع تلاميذ ثانويتي كوينين (ثانوية حفيان محمد العيد وثانوية محمد منيب صنديد) التابعة لمديرية التربية ولاية الوادي، والبالغ عددهم 10375.

6..عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة من جميع تلاميذ الثانويتين.

جدول رقم (01)عينة الدراسة حسب متغيري القسم والجنس لثانويتين

الجنس	القسم	العدد	النسبة المئوية
الأولى ثانوي	ذكور	38	14.90%
	إناث	43	15.11%
الثانية ثانوي	ذكور	32	14.03%
	إناث	45	15.33%
الثالثة ثانوي	ذكور	51	20.51%
	إناث	55	20.08%
الإجمالي	463		100

7.أداة الدراسة: أداة الدراسة هي استبيان الذي أعده الدكتور **(الغامدي، 2010)** تم تطبيقه على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية بكوينين، وتشتمل استبيان على محاورين هما:

أ – معرفة التلاميذ بقيم المواطنة من الفقرات (1–15).

ب –دور المدرسة الثانوية في تنمية قيم المواطنة من الفقرات (16–29).

8.صدق أداة الدراسة:

أ –الصدق:

– **الصدق باستعمال طريقة الاتساق الداخلي :** وجد أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند 0.01 بين الفقرات و أبعادها و الفقرات المقياس، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (02):معامل الارتباط وقيمة (Sig) بين كل فقرة من فقرات البعد الأول والدرجة الكلية لفقراته

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمةٍ Sig
01	أعتز لانتمائي لوطني الجزائر.	*0.43	0.05
02	أرى بأن المواطنة هي نتاج للديمقراطية.	**0.56	0.05
03	أعتقد بأن تجذير المواطنة بين المواطنين تسهم في تقدم المجتمع.	**0.71	0.01
04	أحب وطني وأشعر بالراحة والطمأنينة فيه	**0.58	0.01
05	أحرص على المصلحة العامة وأحب الخير	**0.73	0.01
06	أؤمن أن أخذ الحق باليد يؤدي إلى تمزق المجتمع.	*0.37	0.05
07	استفيد من آراء الذين يخالفونني في الرأي	*0.47	0.05
08	احترم وجهات نظر أبناء التنظيمات الأخرى	*0.51	0.05
09	أفتخر بالانجازات الوطنية التي تعود ثمارها على جميع أبناء الوطن.	**0.61	0.01

10	أعرف تاريخ وطني ومنجزات وكفاح الآباء والأجداد.	**0.54	0.05
11	أتعامل مع أبناء وطني بصورة ديمقراطية.	**0.59	0.05
12	أؤمن بأن سيادة القانون ضرورة لتقدم الوطن.	**0.71	0.01
13	لا أربط انتمائي لأي حزب أو تنظيم بمصلحتي الخاصة.	**0.67	0.01
14	أعرف ملامح الثقافة السياسية ، التي تنمي الانتماء لمصلحة الوطن.	*0.49	0.05
15	أدرك مدى ضرورة الصدق والابتعاد عن الكذب.	**0.76	0.01

**** دال عند 0.01 و* دال عند 0.05**

من الجدول السابق يتضح بأن جميع قيم (Sig) كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، بمعنى أن معاملات الارتباط المقابلة دالة إحصائياً، وعليهفإن جميع فقرات البعد الأول تتمتع بصدق اتساق داخلي.

جدول رقم (03):معامل الارتباط وقيمة (Sig) بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني والدرجة الكلية لفقراته

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمةٍ Sig
01	تساهم المناهج المدرسية في تنمية قيم المواطنة.	*0.62	0.01
02	يساهم الاستاذ في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ.	**0.66	0.01
03	تعمل المناهج المدرسية على ربط التلاميذ بالتاريخ الوطني والمخزون الحضاري	**0.53	0.05
04	تهتم المدرسة بالتحصيل العلمي واعداد الكفاءات.	**0.59	0.01
05	تنمي المدرسة لدي حب قيادتي الوطنية	**0.81	0.01
06	تغرس المناهج المدرسية لدي حب العمل الجماعي والتعاوني.	*0.49	0.05
07	تنمي المدرسة لدي حب وطني.	*0.51	0.05
08	تؤكد المناهج المدرسية على ترك أماكن الترفيهالتي نزورها نظيفة.	*0.57	0.05
09	تعلمني المدرسة كيفية الاستماع لآراء الآخر ن باهتمام وإصغاء.	**0.68	0.01
10	تعزز المناهج المدرسية لدي التواضع في التعامل مع غيري من المواطنين	**0.83	0.01
11	ترغبني المناهج المدرسية على مشاركة زملائي في تنظيف مدرستي.	*0.49	0.05
12	تؤكد المناهج المدرسية على حفظ النظام	**0.72	0.01
13	تؤكد المناهج المدرسية على حسن المعاملة ونبذ روح الاندفاع والتعصب	**0.87	0.01
14	أحب مدرستي والعاملين فيها	*0.70	0.01

**** دال عند 0.01 و* دال عند 0.05**

من الجدول السابق يتضح بأن جميع قيم (Sig) كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، بمعنى أن معاملات الارتباط المقابلة دالة إحصائياً، وعليهفإن جميع فقرات البعد الأول تتمتع بصدق اتساق داخلي.

9.الثبات:لقد تم حساب معامل الثبات النهائي لأداة الدراسة باستخدام معامل "كرونباخ ألفا"، والجدول التالي يبين معاملات ثبات الاستبيان.

جدول رقم (02): معاملات ثبات الاستبيان

الرقم	المحاور	معامل الثبات
01	معرفة التلاميذ بقيم المواطنة	0.69
02	دور المدرسة في تعز ز قيم المواطنة	0.87
	الثبات الكلي	0.79

لقد تراوح معامل الثبات النهائي لعبارات محاور الدراسة ما بين (0.69-0.87) وهو معامل ثبات مرتفع، كما بلغ معامل الثبات الكلي لجميع عبارات الأداة(0.79).

10.أساليب المعالجة الإحصائية:

لقد تم معالجة بيانات الدراسة وفقا لبرمجية (SPSS) حيث استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1.تحديد معامل ثبات الدراسة باستخدام معامل "كرونباخ ألفا".

2.التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية.

3.المتوسط الحسابي ، ذلك أن لكل عبارة خمسة مقاييس، وهي من رقم(5) إلى رقم(1)، كما تم إيضاحها في الفقرة الخاصة بأداة الدراسة، وهذا يحدد مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات المبحوثين لكل عبارة واردة في أداة الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم(05)التالي:

الرقم	الاستجابة	الدرجة	المتوسط الحسابي
01	**موافق بشدة**	5	5.00 -4.21
02	**موافق**	4	4.20 -3.41
03	**محايد**	3	3.40 -2.61
04	**غير موافق**	2	2.60 -1.81
05	**غير موافق بشدة**	1	أقل من 1.80

11.نتائج الدراسة:

تهدف الدراسة الميدانية للتعرف على واقع قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الثانوية في ثانويتي مدينة كوينين ولاية الوادي، وفي هذا الجزء سيتم عرض البيانات وتحليلها.

1. معرفة التلاميذ بقيم المواطنة :

للتعرف على واقع معرفة التلاميذ بقيم المواطنة ، قام الباحثان بالتعرف على المتوسط الحسابي والترتيب لكل فقرة من فقرات البعد الأول:

جدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والترتيب لكل فقرة من فقرات بعد معرفة التلاميذ بقيم المواطنة

م	الفقرة	المتوسط	الرتبة
01	أعتز لانتمائي لوطني الجزائر.	3.81	06
02	أرى بأن المواطنة هي نتاج للديمقراطية.	3.80	07
03	أعتقد بأن تجذير المواطنة بين المواطنين تسهم في تقدم المجتمع.	3.53	11
04	أحب وطني وأشعر بالراحة والطمأنينة فيه	3.92	03
05	أحرص على المصلحة العامة وأحب الخير	3.79	08
06	أؤمن أن أخذ الحق باليد يؤدي إلى تمزق المجتمع.	3.20	12
07	استفيد من آراء الذين يخالفونني في الرأي	2.71	14
08	احترم وجهات نظر أبناء التنظيمات الأخرى	3.65	09
09	أفتخر بالإنجازات الوطنية التي تعود ثمارها على جميع أبناء الوطن.	4.35	01
10	أعرف تاريخ وطني ومنجزات وكفاح الآباء والأجداد.	4.20	02
11	أتعامل مع أبناء وطني بصورة ديمقراطية.	3.64	10
12	أؤمن بأن سيادة القانون ضرورة لتقدم الوطن.	3.85	05
13	لا أربط انتمائي لأي حزب أو تنظيم بمصلحتي الخاصة.	3.86	04
14	أعرف ملامح الثقافة السياسية ، التي تنمي الانتماء لمصلحة الوطن.	3.01	15
15	أدرك مدى ضرورة الصدق والابتعاد عن الكذب.	3.14	13
	المتوسط العام	**3.56**	

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن جميع قيم متوسط الفقرات أكبر من 3، أي أن التلاميذ يوافقون على محتوى فقرات البعد الأول.

كما أن المتوسط الحسابي لتقديراتهم على جميع فقرات البعد الأول المتعلق بمعرفة التلاميذ بقيم المواطنة بلغ (3.56)، وعليه فإن مستوى معرفة التلاميذ بقيم المواطنة مرتفع في ثانويتي كوينين.

كما كانت أعلى المتوسطات للعبارات 9 ، 10 بمتوسط حسابي 4.35 و4.20 على التوالي، أي بدرجة موافق بشدة لكل منهما، وتنصان على" أفتخر بالإنجازات الوطنية التي تعود ثمارها على جميع أبناء الوطن " أعرف تاريخ وطني ومنجزات وكفاح الآباء والأجداد ". وقد يعزو الباحثان ذلك إلى:

- أن تلاميذ المرحلة الثانوية يعتزون بوطنهم، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة التنشئة التي يتلقاها التلاميذ في المدرسة؛ مثل رفع وحفظ العلم يوميا، وتعليق العلم والنشيد الوطنين داخل حجرة الدراسة، كما أنهم يدرسون عدة مواد دراسية تتعلق بتمجيد الوطن وبطولات الأجداد في الثورة التحريرية، ومن بين هذه المواد مادة التربية المدنية والتاريخ ونصوص اللغة العربية، وهذا ما أكدته دراسة (فرج، 2004) على أن للمدرسة دورا محوريا لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهله أو الاستغناء عنه في بناء المواطن، وأنه لا يوجد أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع يمكن أن تكون بديلا عنه.
- كما تعتبر المناهج الدراسية من أهم الوسائط التي تنمي قيم المواطنة لدى التلاميذ، ولاسيما حملات التطوع التي تحث عليها بعض الدروس في مادة التربية المدنية والإسلامية، والتي بدورها تغرس في نفوس التلاميذ العمل الجماعي، وتقبل الآخر، واحترام الآخرين، والمحافظة على الممتلكات العامة، مما يقوي حبهم لوطنهم والاعتزاز به، وهذا ما أكدته كل من دراسة (سعد، 2006) ، و(حامد، 2012) على أن قيم المواطنة تثبت من خلال المناهج الدراسية المختلفة.
- وكانت أدنى المتوسطات للعبارات 14 ، 07 بمتوسط حسابي 1.65 و2.71 على التوالي وتنصان على: " أعرف ملامح الثقافة السياسية ، التي تنمي الانتماء لمصلحة الوطن " و" استفيد من آراء الذين يخالفونني في الرأي"، وهي نسبة منخفضة نسبيا، وقد يعزو الباحثان ذلك إلى أن طبيعة مرحلة المراهقة تجعل هؤلاء التلاميذ لا يهتمون بالثقافة السياسية، ويعتبرون السياسة محصورة في العملية الانتخابية.

كما أن التلميذ في هذه المرحلة يكون حريصا على إبداء رأيه وإقناع الآخرين به، وأن امتثال لآراء الآخرين أمر صعب؛ لذا كانت النسبة منخفضة نوعا ما .

وبشكل عام كانت معظم النتائج في الجدول أعلاه تشير إلى أن هناك معرفة إلى حد ما من قبل تلاميذ المرحلة الثانوية بقيم المواطنة، ويرجع ذلك إلى بداية نضج التلاميذ في هذه المرحلة بهذه القيم ، بالإضافة إلى حرص

المناهج الدراسية على غرسها، والتي بدورها تنمي حب الوطن والانتماء إليه، ويؤيد هذا ما أظهرت دراسة (نصار،2010) و دراسة(اقصيعة،2011) بأن المدرسة لها دور محوري في تعزيز قيم المواطنة.

2. دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة :

للتعرف على دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة ، قام الباحثان بالتعرف على المتوسط الحسابي والترتيب لكل فقرة من فقرات البعد الثاني:

جدول رقم(07): المتوسطات الحسابية والترتيب لكل فقرة من فقرات لبعد دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة

م	الفقرة	المتوسط	الترتيب
01	تساهم المناهج المدرسية في تنمية قيم المواطنة.	4.41	01
02	يساهم الأستاذ في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ.	4.05	03
03	تعمل المناهج المدرسية على ربط التلاميذ بالتاريخ الوطني والمخزون الحضاري	3.41	13
04	تهتم المدرسة بالتحصيل العلمي وإعداد الكفاءات.	3.85	05
05	تنمي المدرسة لدي حب قيادتي الوطنية	3.26	14
06	تغرس المناهج المدرسية لدي حب العمل الجماعي والتعاوني.	4.26	02
07	تنمي المدرسة لدي حب وطني.	3.49	11
08	تؤكد المناهج المدرسية على ترك أماكن الترفيه التي نزورها نظيفة.	3.87	04
09	تعلمني المدرسة كيفية الاستماع لآراء الآخرين باهتمام وإصغاء.	3.69	09
10	تعزز المناهج المدرسية لدي التواضع في التعامل مع غيري من المواطنين	3.47	12
11	ترغبني المناهج المدرسية على مشاركة زملائي في تنظيف مدرستي.	3.83	06
12	تؤكد المناهج المدرسية على حفظ النظام	3.52	10
13	تؤكد المناهج المدرسية على حسن المعاملة ونبذ روح الاندفاع والتعصب	3.73	08
14	أحب مدرستي والعاملين فيها	3.76	07
	المتوسط العام	**3.75**	

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن جميع قيم متوسط الفقرات أكبر من 3، أي أن التلاميذ يوافقون على محتوى فقرات البعد الأول.

كما أن المتوسط الحسابي لتقديراتهم على جميع فقرات البعد الأول المتعلق بمعرفة التلاميذ بقيم المواطنة بلغ (3.75)، وعليه فإن مستوى معرفة تلاميذ ثانويتي كوينين بدور المدرسة في تنمية قيم المواطنة مرتفع جدا.

كما يعتبر جميع فقرات البعد الثاني **(بعد دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة)** انحصرت بين المتوسطات بين 4.41 إلى 3.26 أي بين التقديرين موافق إلى موافق بشدة.

وكانت أعلى المتوسطات للعبارات 01 ، 06 بمتوسط حسابي 4.41 و 4.26 على التوالي، أي بدرجة موافق بشدة لكل منهما، وتنصان على" تساهم المناهج المدرسية في تنمية قيم المواطنة " تغرس المناهج المدرسية لدي حب العمل الجماعي والتعاوني " وقد يعزو الباحثان ذلك إلى:

- أن المناهج الجديدة تهتم بالجانب القيمي من خلال وضعيات تعليمية تعلمية في جميع المواد الدراسية.
- أن هذه الوضعيات تهتم بالجانب السلوكي للقيم كما تهتم بالجانب المعرفي.
- تؤكد المناهج الجديدة على الدور الكبير الذي يلعبه الأستاذ في غرس القيم ولاسيما قيم المواطنة من خلال حسن أخلاقه ومعاملته مع التلاميذ، وهذا ما أشارت إليه كل من دراسة (سعد، 2006)، من أن سلوكيات الأستاذ داخل الفصل تتطبع في نفوس التلاميذ وتترسخ في سلوكياتهم من حيث لا يدري. ويؤيد هذا أيضا دراسة (حامد،2012) بأن الأستاذ لهدورا بارزا في نشر ثقافة المواطنة ، وهو من أهم عناصر العملية التعليمية.
- كما تعمل هذه المناهج الجديدة على تجسيد العمل الجماعي والتطوعي من خلال الأعمال الجماعية والتطوعية داخل حجرة الصف وخارجها مما يكسب التلاميذ حب التعاون وتقبل الآخر، مما يساهم ذلك في تنمية قيم المواطنة.

وكانت أدنى المتوسط للعبارة (05) بمتوسط حسابي **3.26** والتي تنص على" : تنمي المدرسة لدي حب قيادتي الوطنية"، وهي نسبة منخفضة نسبيا، وقد يعزو الباحثان ذلك إلى أن المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تتخبط فيها البلاد في الآونة الأخير أضعفت دور المدرسة في تنمية حب القيادة الوطنية لدي التلاميذ .

وبشكل عام كانت معظم النتائج في الجدول أعلا تشير إلى أن هناك **دور للمدرسة في تنمية قيم المواطنة** من قبل تلاميذ المرحلة الثانوية، ويرجع ذلك إلى المدرسة متمثلة في الأستاذ والمناهج المدرسية تقوم بدور هام في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الثانوية ، ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها كون المدرسة حلقة الوصل بين البيئة المنزلية المتمثلة في الأسرة وبين البيئة الاجتماعية ، وأن المدرسة تأتي في مرحلة البلوغ والانبعاث الذاتي

الشخصي ، وهي ومرحلة تكوين الاتجاهات والقناعات الوطنية عند الشباب ، وهذا ما أكدته دراسة(شبيطة ،2011) بأن المدرسة يتم فيها تدعيم مبادئ السلوك القويم ، وربط الفرد بمجتمع ، ورفع شعور بالولاء والانتماء إليه ، كما يتعلم فيها الفرد النظام وحقوقه وحقوق الآخرين وواجباته نحو مجتمع ، كذلك أظهرت (عبد الملك، 2001)، بأن المدرسة تقوم بدور مهم في تحقيق الوحدة والتماسك بين المواطنين ، وفي إزالة أسباب الفرقة في المجتمع.

12.المقترحات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يقترح الباحثان بما يلي:

- تمكين التلاميذ من إدراك أدوارهم كمواطنين يتمتعون بحقوق للتأثير الفاعل على مسار حياتهم ومستقبل مجتمعهم، مع تدعيم الانتماء والولاء للوطن و الإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية.
- تطوير مادة التربية المدنية في المرحلة الثانوية من خلال زيادة المفاهيم الدالة على الحقوق والواجبات وذلك لتحقيق مفهوم المواطنة لدى التلاميذ و التوسع في دراسة هذا المفهوم وليكن من خلال الدراسة التطبيقية.
- تعزيز المبادرات التربوية الإبداعية التي تقوي الإحساس بالانتماء والتضامن والمسؤولية والقيادة لديهم.
- إشاعة مفهوم المواطنة في كل المناهج الدراسية للتلاميذ في المرحلة الثانوية.
- زيادة المادة الإعلامية عبر القنوات المتعددة(تلفزيون، صحف، مجلات، إذاعة)المتعلقة بمفهوم المواطنة من خلال دعوة العلماء والباحثين لشرح طروحاتهم لتلك المفاهيم عبر القنوات نظرا لغياب مفهوم الحقوق والواجبات لدى الكثير من التلاميذ.
- إجراء المزيد من الدراسات التي تتطرق إلى قيم المواطنة.

قائمة المراجع:

[1]سامح، فوزي . (2007) المواطنة ، القاهرة : مركز القاهرة الدراسات حقوق الإنسان ، ط، ص48

[2]الحامد، محمد بن معجب .(2005) الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة ، اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي ، الباحة – 2005/1/28.، السعودية ، محرم ،2 ،ص201

[3]بدوي، أحمد ذكي .(1978) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت :مكتبة لبنان.ص146

[4]سامي عمارة (2010) دور أستاذ الجامعة في تنمية قيم المواطنة ، مجلة مستقبل التربية العربية ، ، العدد 62 ، المركز العربي للتعليم والتنمية الإسكندرية ،ص48.

[5]بدوي مرجع سابق ،ص81

[6]سهير علي الجيار(2007): التربية للمواطنة لطلاب الجامعات ، دراسة تحليلية ، مجلة مستقبل– التربية العربي ، المجلد 04 ، العدد 27 ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، الإسكندرية 2007،ص49.

7محمد الحسان: (2013) المواطنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية ، مطبعة دار الشبل، الرياض، ص36.

[8]خالد الحروب(2001): مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 5، ص 126.

[9]يوسف ، على (2013) المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية القاهرة : دار المعارف الحكمية،ص 143

[10] عباس، ياسر (2011) المؤسسات التعليمية المصرية وتنمية قيم المواطنة لدى طلابها .مجلة كلية التربية . جامعة طنطا.العدد(4) المجلد (2) الصفحات 378– 444

[11]الغامدي ماجد (2009):الإعلام والقيم ، مؤسسة خلوق للنشر ، الرياض ، ص26

[12]الغامدي عبد الرحمن(2010): قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري، الطبعة 1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية ص102..

[13]فرج هاني عبد الستار (2004)، : التربية والمواطنة د راسة تحليلية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المجلد 01 العدد 35 ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، الإسكندر ة ، ص25

[14]سعد عبد الخالق(2006) :تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ التعليم الأساسي في ضوء خبرات بعض الدول ، مجلة – دراسات في التعليم الجامعي ، العدد 04 ، جامعة عين شمش ، مركز تطو ر التعليم الجامعي ، القاهرة ،ص83

[15]اقصيعة عبد الرحمن (2011) : فعالية برنامج مقترح قائم على الوسائط المتعددة في اكتساب بعض مفاهيم حقوق– الإنسان والمواطنة لدى طلاب الصف التاسع بمحافظات غزة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث .والدراسات التربوية العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص41

[16]حامد حنان سيد محمد (2012):ثقافة المواطنة لدى طلاب التعليم الثانوي الفني بحث حالة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ص89

إشكالية المواطنة في الفكر الجزائري السياسي والثقافي

حاج عبو شرفاوي جامعة البليدة -2-: الجزائر
الطاوس علي جامعة البليدة -2-: الجزائر

الملخص:

تعتبر المواطنة اللبنة الأولى في بناء شخصية الفرد وتأكيد ذاته وهويته الثقافية والسياسية، حيث توجد مسألة المواطنة منذ عدة عقود في صلب الاهتمامات الفكرية للعديد من الباحثين والأكاديميين العرب والجزائريين، ويعتبر مالك بن نبي واحد من المفكرين الذي ترك بصماته في الفكر الجزائري السياسي والثقافي، وقد أخذت المواطنه، منذ العصر الحديث، منحى جديدا تعكسه المنزلة التي أصبح يحتلها المواطن في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، فكانت منطلقاتها بعض التحولات الاقتصادية أو السياسية، والبعض الآخر منها ايديولوجية، التي تعبرعن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والذود عن الوطن، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنظر إلى الآخر وصيانة المرافق العامة والحرص على المصلحة الوطنية ، لهذا هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تناول المواطنة في الفكر الجزائري من خلال المستويين السياسي والثقافي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة– الفكر، الفكر السياسي، الفكر الثقافي.

The problem of citizenship in Algerian political and cultural thought

Abstract:

The citizenship is considered the first roll to develop the individual personality and to confirm his oneself and cultural and political identity. The citizenship exists since many years in intellectual worries of many researchers and academics, Arabians and Algerians. Malek Ben Nabi is one of the thinkers who left their stamps in the Algerian political and cultural think.

The citizenship took, since the new age, a new current reflected by the position of the citizen in new democratic societies; it started by some economical and political transformations, and other ideological, which express the norms of affiliation and the level of participating by individuals in protecting defending the country. It express also the conscience of the individual in help others, rights and obligations, keep the public places and the people's interests.

For that reason, this study aims at knowing how the citizenship is treated in the Algerian think through the political and cultural levels.

Key words: citizenship, think, political think, cultural think.

الاشكالية:

تشكل المواطنة الأساس الصلب للبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، فهي أداه تحصين اجتماعي ووطني للفرد داخل مجتمعه، من خلال ترسيخ مبادئ الحرية والمساواة والمشاركة والديمقراطية، والتضامن، هذه المبادئ وجدت في فكر العلماء والباحثين، ومن العسير الحديث عن جهابذة الفكر السياسي والثقافي المعاصر أمثال محمد

عابد الجابري، محمد عبده، ابنخلدون،عبد الله العروي...،دون الخوض في ذكر المفكر الجزائري مالك بن نبي، والذي بدأ التعبير عن فكره وتحليله من خلال رؤيته للعالم الاسلامي بأنه ليس كيانا معزولا عن بقية العالم وقادر على مواصلة تطوره بدون تأثير، فالمواطنة حسب رأيه مبنية على قيم ومبادئ الإنسان الحر تجاه وطنه ومجتمعه، التمسك بالدين والتراث الاسلامي، وهو ما دعا إليه حين أشار إلى ضرورة تصفية عاداتنا وتقاليدنا من كل الشوائب وهي تصفية تتم بفكر جديد يحطم الوضع الموروث عن فترة ركود مر بها المجتمع ويبحث عن وضع جديد هو وضع النهضة[1].

وبنظرة فاحصة إلى واقع المجتمع الجزائري نجده يواجه غزوا فكريا وثقافيا وأخلاقيا، حيث يستخدم أعداء الأمة الاسلامية والعربية كل الوسائل والطرق التي تهدف إلى اضطراب فكر الأفراد وانحلال أخلاقهم وانحراف سلوكهم والقضاء على هويتهم الوطنية، ويبرز دور المفكرين في كيفية الحفاظ على هذا الوطن من خلال التوعية وكيفية الحفاظ على الهوية والعادات الخاصة بكل مجتمع، ومحاربة التهديدات والتحديات الاجتماعية والسياسية، ولا تتم هذه العملية إلا من خلال ترسيخ قيم المواطنة المتمثلة في الديموقراطية، المشاركة السياسية، المساواة والعدل، الإنتماء والولاء ، التضامن.

إن المواطنة بهذه الصورة لن تظهر على هذا النحو إلا عندما تتوفر مقوماتها،متمثلة في تمتع جميع أطرافها بحقوقهم مقابل أداء الواجبات المطلوبة منهم، ومن ثم سيكون لدى المواطن إحساس وشعور داخلي بشرف الانتماء للوطن، وبناء عليه كان لدى بعض المفكرين النظرة الثاقبة لقراءة المستقبل وظروفه، والعمل على ترسيخ قيم المواطنة الكاملة لدى الأمة الاسلامية عامة والجزائرية خاصة، وفي خضم ما سبق فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في التساؤل التالي:ما هو مفهوم المواطنة؟ وما هي مضامين المواطنة في الفكر الجزائري السياسي والثقافي؟

أولا: تحديد المفاهيم:

1- المواطنة: هي إلتزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها[2].

وقد تم تعريف المواطنة على أنها شعور وجداني بالارتباط بالأرض وأفراد المجتمع المقيمين بتلك الأرض، وهذا الارتباط تترجمه مجموعة من القيم الاجتماعية، والتراث التاريخي المشترك، ومن ثم فإن المواطنة هي جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية[3].

أما في علم الاجتماع المواطنة تعني مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وسلطة سياسية"الدولة" من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الثاني مهمة العملية[4].

2- الفكر: تباينت آراء اعماء في تعريف الفكر ما بين مضيق وموسع، فقال العطار"هو حركة النفس في المعقولات"، وقال الجويني هو انتقال النفس من المعاني انتقالا بالقصد"، قال الصنعاني" ويفسر بأنه ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يفسر الفكر بأنه حركة النفس في المعقولات بانتقاله فيها انتقالا قصديا تدريجيا[5].

ليس هناك من خلاف بين تعريف الجويني، والعطار فكلاهما اشتمل على قيدين:

-حركة النفس وهو انتقال النفس والمقصود بالنفس ليس الخواطر بل العقل.

- في المعقولات وهي المعاني، قال الزركشي:" وذلك يكون بطلب علم أو ظن فيسمى نظرا وقد لا يكون لأكثر من حديث النفس فلا يسمى نظرا بل تخيلا وفكرا" [6]، وقال العطار:"كلمة المعقولات احترازا من حركة النفس في المحسوسات لأنها تسمى تخيلا.

3- الفكر السياسي: هو فلسفة ونظرية سياسية تقوم على دراسة موضوعات سياسية كالحرية، والعدالة، الديموقراطية، الحقوق، والقانون، ويشير غالبا إلى الرأي العام، ويمكن دراسته باعتباره أحد فروع العلوم السياسية.

4- الفكر الثقافي: هو فلسفة ونظرية ثقافية تقوم على دراسة موضوعات ثقافية كالثقافة، التربية، القيم، العادات والتقاليد، التي تشترك في بناء إعداد الفرد والمجتمع.

وقال بعض المعاصرين :"هو اعمال الإنسان لإمكاناته العقلية في المحصول الثقافي المتوفر بغية إيجاد بدائل أو حل مشكلات أو كشف العلاقات والنسب بين الأشياء[7].

ثانيا: أهمية المواطنة:

تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديموقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات، وعليه؛ فهي ذات أهمية لأنها:

-تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية ترابط المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته، وتدفعه إلى تطوير مجتمعه عامة ووطنه خاصة والدفاع عنه، لأن تفعيل حق المواطنة في المجتمع هو الآلية الناجحة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية والجنسية في أي مجتمع على قاعدة المساواة وعدم التمييز.

- تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ الدولة حقوقها تجاه المواطنين، وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة في تجاه أحدهما للآخر، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في نفس الوقت؛ ذلك أن "متانة النسيج الوطني تتطلب التسليم بمفهوم المواطنة، مفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي وويفته عن طريق كفاءته وقدرته ونزاهته...لا يمكن أن تتحقق المواطنة بدون مواطن يشعر شعورا حقيقيا بحقوقه وواجباته في وطنه، فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته[8]".

– تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم ومساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه، فالمواطنة هي جزء أساسي من النسق القيمي للمجتمع، فهي:" ليست مجرد قيمة، وإنما هي ممارسة حية يمارسها المواطن على أرض الواقع عمليا في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فكل مواطن له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، ولكل مواطن الحق في إدارة الدولة وهذه المواطنة ليست عشوائية ولكنها تتم وفق الدستور[9].

تعترف المواطنة بالتنوع والتعدد العرقي واللغوي والايديولوجي والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي وترتفع عنه في العلاقة بين المواطن والدولة، وتعمل على صون هذا التنوع والتعدد واحترامه.

ثالثا: أبعاد المواطنة: هناك أربعة أبعاد رئيسية للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الديناميكية والترابط الوثيق في إطار السياق الراهن للعولمة وما تحمله من متغيرات متنوعة، وهي كالتالي:[10]

1- البعد المدني: للمواطنة الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديموقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى القيود المفروضة على قدرة الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع.

2- البعد السياسي للمواطنة: الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة.

وتجد المواطنة السياسية تعبيرها من خلال مضمونها القانوني ومرجعيتها القطعية إلى الجنسية. ويترتب عليها أن للموطنين الحق، شخصيا أو بواسطة من ينوب عنهم، في سن القوانين والحصول سواسية على الوظائف العمومية. وتضمن عدم مضايقتهم بسبب آرائهم، حتى الدينية، ما دامت لا تخل بالنظام العام الذي رسمه القانون. كما تضمن لهم أيضا حرية التحدث والكتابة وطباعة الآراء ونشرها.

3-البعد الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة: الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية، مثل: تمتعهم بالحق في العمل، والحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة.

4- البعد الثقافي للمواطنة: الذي يشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وكذلك الاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة أشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع.

خامسا: قيم المواطنة: ان قيم المواطنة هي مجموعة القيم التي تعكس الشعور بالهوية الوطنية وتساهم في إعداد الفرد تجاه المشاركة السياسية داخل المجتمع والمرتبطة بالمواطنة الصالحة وشعور الفرد بالولاء لوطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجل الوطن واقباله طواعية على المشاركة في أنشطة واجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة. ومن أبرز قيم المواطنة ما يلي:

1- الديموقراطية: تعد المواطنة مفتاح لفهم الديموقراطية لذلك يقول ابن نبي "ينبغي علينا في الواقع أن نعيد الكرة في تحديد الديموقراطية، ونحددها دون ربطها مسبقا بأي موضوع آخر، فننظر إليها على أعم وجوهها"، وبناء على ذلك، فالديموقراطية لا يمكن اختصارها في عبارة(سلطة/الشعب/الإنسان)، وإنما ينظر إلى جوهرها الذي يتحدد من خلال ثلاثة وجوه، هي: [11]

- الديموقراطية كشعور نحو (الأنا).
- الديموقراطية كشعور نحو (الآخرين).
- الديموقراطية كمجموعة من الشروط الاجتماعية والسياسية اللازمة لتكوين وتنمية هذا الشعور في الفرد.

فهذه الوجوه الثلاثة تتضمن بالفعل مقتضيات الديموقراطية(الذاتية)و(الموضوعية)، أي كل الاستعدادات النفسية التي يقوم عليها الشعور الديموقراطي، والعدة التي يستند عليها النظام الديموقراطي في المجتمع...فلا يمكن أن تتحقق الديموقراطية كواقع سياسي إن لم تكن شروطها متوفرة في بناء الشخصية وفي العادات والتقاليد القائمة في البلد. يضع ابن نبي يده على موطن الخلل في المحاولات التي عرفها العالم العربي والإسلامي لبناء الديموقراطية، إذ هو خلل(معرفي) يكمن أساسا في التحديد الأولي لمفهوم الديموقراطية.

فالديموقراطية- كما يراها مالك بن نبي- تنطلق من الذات شعورا، كما تتفاعل مع الآخرين شعورا أيضا، ولا يكتفي فيها بذلك حتى نلحق ذلك الشعور بضمانات اجتماعية وسياسية تعززه وتنميه في ذات الفرد. ولكي تتحول الديموقراطية إلى واقع سياسي، يجب أن تتوفر شروط(ذاتية) وأخرى(موضوعية)، فالديموقراطية شعور قبل أن تكون ممارسة، بل لا يمكن أن تكون هناك ممارسة ديموقراطية- كواقع سياسي- إن لم تسبق بشعور ديموقراطي يتحرك في كيان الفرد ويمازج أفكاره، وهذا الشعور بالديموقراطية مقيد بشروط معينة لا يتحقق بدونها، وهذه الشروط ليست من وضع الطبيعة ولا من مقتضيات النظام الطبيعي، على خلاف ما كانت تتصوره الفلسفة الرومانتيكية في عهد جان جاك روسو، بل هي خلاصة ثقافة معينة وتتويج لحركة الإنسانيات وتقدير جديد لقيمة الإنسان، تقديره لنفسه وتقديره للآخرين.

يرى مالك بن نبي أن الديموقراطية تبقى مجرد شعارات تلوكها الألسنة ما لم نتوجه إلى الجوهر، وجوهر البناء الديموقراطي هو الإنسان الحر" الإنسان الجديد الذي تتمثل فيه قيم الديموقراطية والتزاماتها، هو الحد الإيجابي بين نافيتين تنفي كل واحدة منهما هذه القيم وتلك الالتزامات: نافية العبودية ونافية الاستبعاد"[12].

ومن هنا يتضح لنا سر فشل التجارب الديمقراطية في الوطن العربي، على الرغم من الكم الهائل من الشعارات والدعاوي، بل والالتزامات الشكلية بآليات الديموقراطية، كالانتخابات والمؤسسات والدساتير...فالمسألة أساسا متعلقة بغياب أساس البناء الديموقراطي، الذي هو الإنسان، وليس أي إنسان، وإنما الإنسان الحر.

2- المساواة والعدل: تعد المساواة من القيم الأساسية للمواطنة، وهي من المرتكزات الجوهرية للمواطنة، حيث تتيح للأفراد التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم، أي يجب أن يتمتع أفراد المجتمع الواحد بحقوق وواجبات متساوية من حيث الجنسية، فرص التعليم، التوظيف، المعاملة المتساوية أمام القانون، المساواة في الدخل والأجور على أساس المؤهلات والخبرات، وقيمة العدل مرتبطة بقيمة المساواة وهي تسبقها، فلا يمكن تحقيق المساواة إلا من خلال تحقيق العدل بين الأفراد، فمن خلال المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين يسود المجتمع قيمة العدل ليتساوون جميعا أمام القانون[13].

والوطن الذي تتعدد أصول مواطنيه العرقية، وعقائدهم الدينية، وانتماءاتهم الثقافية والسياسية، لا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية متكاملة، والمساواة كمقوم رئيسي للمواطنة، تعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على الجنس، أو اللون، أو الأصل العرقي، أو المعتقد الديني أو القناعات الفكرية، أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي[14].

واختلاف الفئات وصفاتها وانتماءاتها لا يجعل أيا منها أكثر حظا من غيرها في الحصول على المكاسب والامتيازات، كما لا يكون سببا في انتقاص الحقوق، أو مبررا للإقصاء والتهميش، وحسن تدبير الاختلاف والتعدد لا يتم إلا في إطار المواطنة التي تضمن حقوق الجميع، وتتيح لكل المواطنين والمواطنات القيام بواجباتهم وتحمل المسؤوليات في وطنهم على أسس متكافئة، وارساء مبدأ المواطنة في منظومة الروابط والعلاقات التي تجمع بين أبناء الوطن الواحد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، لا يمكن أن يقوم على إلغاء الصفات والانتماءات والمعتقدات وغيرها من خصوصيات بعض الفئات، وإنما يقوم على احترامها، وإتاحة أمامها فرص المشاركة في إغناء الوطن وتنمية رصيده الثقافي والحضاري.

3-الانتماء والولاء: تعتبر قضية الانتماء من المسائل المحورية في واقعنا الاجتماعي فهي تتضمن العلاقة بين الفرد والمجتمع، هذه العلاقة شكلت موضوعا أساسيا في العلوم الاجتماعية والانسانية كعلم النفس والتربية وعلم الاجتماع...فالانتماء هو:" النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى[15].

ورد في معجم العلوم الاجتماعية أن الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعته؛ حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة [(16)].وعليه فالانتماء هو شعور بالترابط والتكامل مع المحيط بمختلف عناصره وهو أساس الاستقرار، وهذا ما أقره مالك بن نبي عند رحيله من الجزائر إلى

فرنسا فيقول:" وكلما ابتعدت الشواطئ الجزائرية عن أعيننا فقدنا شيئا من ذلك الاطمئنان وتلك الثقة، ولكن حماستنا للسفر ورغبتنا فيه كانتا أقوى من تلك الطوارئ"[17].

كما تعد قيم الانتماء والولاء بصفة عامة، وموضوع الانتماء والولاء للوطن بصفة خاصة من الموضوعات الهامة التي شغلت وما زالت تشغل علماء الاجتماع والسياسة، ومرجع هذا الاهتمام يعود إلى اتجاه العالم نحو الديمقراطية والغزو الثقافي والاستقطاب الفكري والسياسي بين الدول، وبروز العولمة ومحاولتها في السيطرة والهيمنة على المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية[18].

وتمثل قيمة الانتماء السلوك والعمل الجاد من أجل صالح الوطن، والتفاعل مع جميع أفراد المجتمع على اختلاف اعتقاداتهم وتطلعاتهم، وهو سلوك يرمي إلى معنى واحد من حيث العطاء والارتقاء والخدمة الخالصة للوطن والشعب.

يرى الاجتماعيون والسياسيون بأن المجتمع القوي في تضامنه هو مجتمع غني بالانتماء، لذلك فإن تآكل المعاني المشتركة والمعتقدات العامة يؤدي إلى بروز الفردانية والمادية المفرطة الذي يعتبر علامة لتقلص الانتماء الفعلي، حيث يؤدي الشعور بالانتماء دورا هاما في تحديد علاقة الأفراد بوطنهم أو مجتمعهم الذي يعيشون فيه، ويقابله الشعور بالاغتراب والعزلة والوحدة" فالفرد المنفي أو المهاجر الذي ترفضه الجماعة سيحول مرضه إلى مرض فسيولوجي فيقضى ليلقى الموت، وعلى هذا الأساس تذوب الحتميات التي تؤسس الفرد والاجتماع في نفس رمزية قطيعة الرابط والهوية[19].

في خضم ما سبق نرى بأن الشعور بالانتماء الوطني كقيمة في الوقت الذي هو حاجة نفسية طبيعية يحتاج إلى تدريب اجتماعي لتعزيز هذا الانتماء، وفي احدى الدراسات حول دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني أن أحد معاني الانتماء الوطني يعني ذلك" الشعور والرابط القوي الذي يربط بين الفرد ووطنه، ويتجسد من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية واحترام رموزها، والالتزام بالنظم والقوانين السائدة، والعمل على المحافظة على الوطن وحماية ممتلكاته مع التمسك بقيمه وعاداته، والمشاركة بكل فخر في الاحتفالات الدينية والوطنية التي يزخر بها الوطن والمشاركة في الأعمال التطوعية التي تخدم البلاد، والتضحية بالنفس والنفيس دفاعا عن الوطن[20].

4- المشاركة السياسية:يعرف الزيات المشاركة السياسية على أنها:" عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية. وتمثل قيمة المشاركة التطبيق العملي بالولاء والانتماء، حيث لا بد من المشاركة الحقيقية لأفراد المجتمع في صنع القرار في المجتمعات الديمقراطية من خلال الانتخابات أو المشاركة في الفعاليات الوطنية والسياسية ليتحمل أفراد المجتمع المسؤولية بجانب الدولة في مواجهة الأزمات والتحديات التي تواجه المجتمع والدولة في مختلف المجالات، وهذا يتطلب من أفراد المجتمع أن يكون

لديهم الاستعداد الحقيقي للمشاركة في الانتماء للوطن، والمشاركة في الحياة العامة والتفاعل في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، بحيث تكون متاحة أمام الجميع دون التمييز في الحقوق والواجبات[21].

ويشير "العزام والهزايمة" إلى أن قيمة المشاركة ترتبط بالثقافة السياسية للأفراد، وأن الثقافة السياسية أحد المحددات الهامة في تحفيز ودفع الأفراد للمشاركة السياسية، فكلما زادت الثقافة السياسية كان مستوى المشاركة أكثر، وقد حدد(العبدلي، الكلابي، العواملة، الشنيكات) مضمون الثقافة المؤثرة في المشاركة السياسية في ثنائيات متعارضة على النحو التالي: [22]

–الحرية والاكراه: فالثقافة السياسية الديموقراطية المبنية على الاقناع وحرية الاختيار، تؤدي إلى المشاركة السياسية المؤثرة في الأحداث، وأن لهذه المشاركة قيمة في المجتمع. أما الثقافة السياسية المبنية على الخوف والرهبة وطاعة السلطة العمياء فتؤدي إلى المشاركة بدفع الإكراه ولا يكون لها قيمة في المجتمع.

– الشك والثقة: إن عنصر" الشك والثقة هو أحد العناصر الثقافية السياسية، ويؤثر على قيمة المشاركة من حيث أنه كلما زادت الثقة بالسلطة زادت إمكانية التعاون والمشاركة والعكس صحيح، ولا بد من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى تستمر عملية المشاركة السياسية.

– المساواة والتدرج: إن الثقافة السياسية التي تؤكد على المساواة بين الأفراد في المجتمع تؤثر بشكل إيجابي على مستوى مشاركتهم السياسية، أما الثقافة التي تركز على التفرقة بينهم على أساس الدين والجنس والعرق فقد تؤثر سلبا على مستوى المشاركة السياسية.

– الولاء المحلي والولاء القومي: يعد الولاء من أهم مؤشرات وحدة وتماسك المجتمع السياسي، فإن المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية حديثة يتجه فيها الأفراد بولائهم نحو الدولة والمصلحة العامة، أما المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية تقليدية فيتجه ولاء أفرادها نحو القبيلة أو الأسرة أو الجماعة المحلية ومن ثم يترتب على ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة نحو المشاركة السياسية؛ إذ ترتبط المصلحة الوطنية العامة بالولاء للوطن وليس للقبيلة أو أي مكونات تقليدية أخرى.

5– التضامن:

يعتبر التضامن كقيمة محفزة لثقافة المواطنة عن توافق أفراد المجتمع وعن الاحساس بالواجب الأخلاقي والاجتماعي، الذي تقتضيه قيم المجتمع، تجاه الآخرين، إنه مهم من منطلق أن الأفراد ليسوا مجرد أفراد متساكنين بل أفراد مرتبطون بالرغبة في إنجاز مشروع معين يعزز من حقوقهم الجماعية ويترجم رغبتهم في العيش المشترك، وتعتبر هذه القيمة متجذرة في صميم الضمير الجمعي الجزائري باعتباره مجتمع عربي، وهي بمثابة قيم قبلية تترجم خصوصية الهوية العربية وتعكس أبعادا أساسية منها، لأن المواطنة من حيث هي حقوق وواجبات عندما لا تتمظهر في الفضاء الاجتماعي الذي ينتمي إليه الأفراد تبقى فكرة مجردة ومثل أعلى يتوق الإنسان إلى تجسيد قيمه في الواقع الاجتماعي والسياسي [(23)].ومالك بن نبي يثمن الفكرة فيقول:" كانت آفلو بالنسبة لي مدرسة، تعلمت فيها

أن أدرك فضائل الشعب الجزائري، فقد كانت فضائله بالتأكيد في سائر أنحاء الجزائر قبل أن يفسد منها الاستعمار، كنت أجد نفسي كأنني في متحف حفظت فيه تلك الفضائل التي ضاعت في ناحية أخرى بسبب الاتصال المهين بالحدث الاستعماري[24].

غير أن هذا التماسك الظاهري للهوية العربية يواجه الآن تحديات حقيقية ناجمة عن الصراع الحضاري المميز لهذه المرحلة، مرحلة ما بعد الحداثة المتميزة بالتفتت والاختلاف والتنوع المعرفي وبنوع من العدمية الثقافية والدينية والسياسية، وعن عوامل سياسية تأتي في مقدمتها مسألة المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات.

تعتبر المواطنة دعامة إضافية للهوية وامتداد لها. ولا يمكن لحق من حقوق المواطنة أن يحل محل حق من حقوق الهوية. فلا يمكن مثلا لحق حرية التعبير، باعتباره حقا من حقوق المواطنة، أن يشرع لانتهاك الرموز والشعائر الدينية، فالمواطنة مسألة شخصية بالدرجة الأولى ووضعية مرتبطة بالفرد في حياته الملموسة بينما هي جوهر الذاكرة الجماعية، وإطارا عاما ومشتركا بين كل أعضاء المجتمع أو بين كل أعضاء الأمة.

هذا التفاعل السلبي بين المميزات القبلية للهوية، القيم الاجتماعية والدينية والثقافية، والحقوق البعدية للمواطنة، مدنية وسياسية واقتصادية وثقافية، بعث تحديات واقعية تعرضت لها المجتمعات العربية منذ عصر الاستعمار وأصبحت واقعا ملموسا في هذه الحقبة من عصر العولمة، وهي تحديات مصدرها عوامل المقاومة الذاتية المحاربة للهوية العربية والراغبة في تفكيكها أو الهيمنة عليها أو تفتيتها ضمن هويات أخرى قد تكون دخيلة أو مجاورة لها من وجهة النظر الثقافية والتاريخية مثلما هو حال هوية الأقليات التي تعيش داخل المجتمعات العربية[25].

سادسا: المواطنة في الفكر الجزائري السياسي والثقافي:

ان ممارسة الحقوق المرتبطة بالمواطنة التحتية غائبة كليا أو جزئيا من الحياة السياسية للمواطنين العرب عامة والجزائر خاصة، لأن المواطنة الوحيدة المعترف بها عمليا ورسميا في معظم الدول العربية ومن بينها الجزائر هي "المواطنة الفوقية" الأكثر سلبية لكونها مؤسسة من طرف قادة هذه الدول وتكاد تقتصر عليهم وعلى من يرعى مصالحهم" ففي الواقع" الانسان العربي نتيجة غياب المواطنة والديمقراطية يعاني حالة اغتراب وعجز في علاقاته بالمؤسسات والمجتمع والنظام العام بعد أن تحولت هذه كلها إلى قوة مادية ومعنوية تستعمله وتعمل ضده بدلا من أن تستعمل لصالحه ومن أجل تحسين أوضاعه، وتبعا لما أصاب الفرد، أصبح المجتمع نفسه عاجزا عن تسيير أموره فاقدا الفعالية في مقابل سلطة تستأثر بكل أشكال الفعل"[26].

إذ تغدو المواطنة أكثر ثراء عندما ترتكز على فرد يتمتع بحقوق المواطنة المدنية المتعلقة بالحريات الأساسية(حرية التعبير، المساواة أمام العدالة، حق الملكية)، والمواطنة السياسية المؤسسة على مبدأ المشاركة السياسية(حق التصويت، حق الترشح، حق التعيين في بعض الوظائف العامة، حق الحماية في الخارج)، والمواطنة الثقافية والاجتماعية(الحق في الصحة، حق الحماية من البطالة، حق التعليم، الحقوق النقابية)، وعندما ترعاها دولة تعترف

بهوية المواطن وحق في الاختلاف، لأن الاختلاف في الرأي والنظر والبحث والمسألة والجواب طبيعة هذه الحقوق متاحة لكل المواطنين في الدول العربية، لأن الإنسان العربي عامة والجزائري خاصة لم ينتقل كليا من منزلة الرعية إلى منزلة المواطن، ولأن فكرة المواطنة باعتبارها سلسلة من العلاقات التعاقدية بين الفرد والدولة ما زالت في معظم الدول العربية من قبيل ما ينبغي أن يكون وليس ما يجب أن يكون أو ما هو كائن بالفعل. الفكرة موجودة نظريا(في الدساتير – التشريعات) إلا أنها لا تتمظهر وتتجسد في مجال الممارسة السياسية للمواطنين الجزائريين.

بالرجوع إلى التحليلات النسقية ومقارنة للقوانين والشرائع والممارسات المنظمة للمواطنة في الدول العربية ومن بينها الجزائر فسنجد أن التفاوت في التعامل مع مسألة المواطنة يعود في جزء كبير منه إلى بطئ الاصلاحات الديموقراطية– خصوصا في عصر العولمة الذي تزايدت فيه الضغوط على هذه الدول وأصبحت فيه المصلحة الاقتصادية أكثر أولوية من المواقف السياسية وموجهة لها– وغياب الأداور الفعالة لقوى المعارضة السياسية الوطنية لمنظمات المجتمع المدني الجزائرية حديثة العهد في أغلبها بقضايا التنمية والإصلاح السياسي.فلكي تكون هناك مواطنة لا بد من تكريس المساواة بين المواطنين بغض النظر عن المقولات السوسيولوجية الملموسة المرتبطة بوجودهم كأفراد عمالا كانوا أو أصحاب معامل أميين أو أصحاب شهادات. ذلك أن المواطنة ضرورية لضمان تماسك النظام السياسي الديموقراطي، ووظيفتها تجاوز اللامساواة الفعلية من خلال التأكيد على وجود تعويضي لمساواة قانونية فعلية[27].

وبالرجوع الى فكر مالك بن نبي نراه يقارن بين النموذج الإسلامي والنموذج الغربي، هادفا إلى خطورة الاستنساخ الآلي للتجارب الجاهزة، لأن قيم المواطنة الاسلامية تختلف عن قيم المواطنة الغربية" وهكذا يظهر بوضوح، الخطأ الذي نقع فيه عندا نستعير من بلاد معينة دستورا ديموقراطيا جاهزا، لأننا في مثل هذه الحالة لا ننقل مع النصوص الدستورية المستعارة كل الأسس النفسية، والتجربة التاريخية التي أملت هذه النصوص في بلاد مولدها، كأنما نقوم بمشروع ديموقراطي على غير أساس في صميم الواقع"[(28)].

وقد تعرض إلى التحدي الكبير الذى يواجه العرب والمسلمين منذ أن هاجمتهم جحافل الاستعمار وكرست التخلف، فانطلق مالك بن نبي من الفكرة الدينية كإيديولوجيا كاملة متكاملة لصياغة مشروع إنساني حضاري، ومن ثم فإنه يجد فيها معينا وموردا ومصدرا خصبا لبناء منظوماته في تناسق وتكامل وتعاون، لبناء ممارساته العلمية وخبراته التعليمية، لبناء وسائله ومنطلقاته الثقافية والسياسية، التي تحتك بالواقع الاجتماعي، ليكون أكثر تقدما واستيعابا للتجارب الإنسانية، فالفكرة الدينية هي النظرية المتكاملة التي يتحدد ضمنها أهداف المجتمع وقيمه ومثله العليا وتطلعاته المستقبلية، والمورد البشري هو القوى التي ستقود وتمارس جميع الأعمال والأدوار، والعمليات الاجتماعية في المجتمع.

فالممارسة الفعلية للمواطنة في فكر مالك بن نبي نابعة من فكره التربوي، وكذا تقلده عدة مناصب، ودرس في الكثير من المدارس وزار العديد من المدن وعاش في عدة دول، فقد كانت تجربة أنضجته في الكثير من المناحي

قدم من خلالها خلاصة جهد ورؤى، وقد تصور التربية في الكثير من كتاباته كأبعاد اجتماعية وأخلاقية يقوم عليها سلوك المواطنة وينهض بها المجتمع، فلما يتكلم عن قيم الديموقراطية ينطلق من المقارنة بين الديموقراطية الغربية والاسلامية، فيرى أن الديموقراطية الغربية بشقيها لم تستطع أن تجمع بين الجانبين الاجتماعي والسياسي في تجربتها، فهي إن أعطت الإنسان حقوقه السياسية لم تضمن له بالقدر ذاته حقوقه الاجتماعية والثقافية، وإن أعطته حقوقه الاجتماعية والثقافية أهدرت حقوقه السياسية، يقول بن نبي:" ولكننا عندما نعتبر هذه النماذج- عدا النموذج الإسلامي- نجد أنها تستهدف في أساسها منح الإنسان بعض الحقوق السياسية التي يتمتع بها (المواطن) في البلاد الغربية، وإما الضمانات الاجتماعية التي يتمتع بها(الرفيق) في البلاد الشرقية"[29].

وكأن مالك بن نبي هنا يشير إلى أن الديموقراطية الغربية نظرت إلى الإنسان نرة مادية، اختزلته مرة في البعد السياسي واختزلته أخرى في البعد الثقافي والاجتماعي، وهي نظرة ضيقة لا تفي بحاجات الإنسان وتطلعاته ومركزه كمواطن بين الموجودات.

أما الإسلام فهو يغرس في الإنسان قيمة أعلى وأرقى وأوفى. بمكانته ورسالته في الوجود، إنها قيمة التكريم الإنساني الذي يناله الإنسان بوصف الإنسانية لا غير، يقول بن نبي:" أما الإسلام فإنه يمنح الإنسان قيمة تفوق كل قيمة سياسية أو اجتماعية، لأنها القيمة التي يمنحها الله له في القرآن الكريم، فهذا التكريم يكون أكثر من الحقوق أو الضمانات، الشرط الأساسي للتغيير اللازم في نفس الفرد، طبقا للشعور الديموقراطي سواء بالنسبة للأنا أو بالنسبة للآخرين[30] ، ويستدل بقوله تعالى« وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ »[31]،وعليه فالفرق ليس في المفردات ولكن في معناها في واقع الأشياء بالنسبة إلى شعور الإنسان نحو نفسه ونحو الآخرين...فالإنسان الذي يحمل بين جانبيه الشعور بتكريم الله له، يشعر بوزن هذا التكريم في تقديره لنفسه وفي تقديره للآخرين، لأن الدوافع والنزاعات السلبية المنافية للشعور الديموقراطي تبددت في نفسه.

ويعطينا مالك بن نبي، كيف أن الإسلام لم يكتف بهذا التوجيه العام الذي يقرر فيه كرامة الإنسان، أيا كان هذا الإنسان، وإنما وضع له حدين يحفظانه من السقوط في الصفتين المنافيتين للشعور الديموقراطي، أعني صفتي(العبودية)و(الاستعباد).

هذا الشعور الذي يغرسه الاسلام في كيان الفرد، وهو بمثابة(الشرط الذاتي) للديموقراطية، فماذا عن الشروط الموضوعية، تلك الخارجة عن ذات الفرد، والمتمثلة في الضمانات السياسية والثقافية والاجتماعية؟لأننا سبق وأن رأينا ، بأن الديموقراطية-كما يحددها بن نبي- عبارة عن شعور نحو(الأنا)، ونحو(الآخر)، ينتفي به رذيلتا(العبودية)و(الاستعباد)، مضافا إليه-إلى ذلك الشعور- الضمانات السياسية والثقافية والاجتماعية ،كي تتحول الديموقراطية من دائرة الشعور إلى واقع ملموس، فهل يكفل الإسلام تلك الضمانات، كما كفل ذلك الشعور؟

يؤكد ابن مالك أن هذه الضمانات(الشروط الموضوعية) لا ينبغي أن نبحث عنها في واقع المسلمين اليوم، وإنما علينا أن نستقيها من مرحلة النبوة، أي مرحلة(التخلق الديمقراطي) [32].

وتظهر قيم المواطنة الثقافية الموجودة في المجتمع الجزائري من خلال مراقبة مالك بن نبي الوضع الجزائري وبالتحديد بمدينة تبسة حين أنشئ أو نادي يتحلق رواده على (الشيخ العربي التبسي)للاغتراف من معين العلم، فكان يرى أن الحانات فقدت روادها ومتعاطيها...وظهرت روحا جديدة تسري في عروق المواطنين بعد أن شرعوا في بناء مسجد غير خاضع لرقابة الإدارة" لقد بدأت الروح الاجتماعية تتجلى في تبسة، وها هو المجتمع الجزائري الجديد قد ولد، فالمجتمع ليس كلمة تقال بل هو حقيقة ذات خصائص محددة، بها يكون المجتمع أو لا يكون...أما الذين أطلقهم الاستعمار في السوق الجزائرية والذين احتكروا بفضله وسائل التعبير قد شوّهو الأفكار الأكثر بداهة وبساطة، فانتقلت البلاد من قيادة(المقدم) الحاكم في الزاوية، والقبيلة الخاضعة لسلطة الحاكم عبر(القائد) إلى جمهور من الناخبين لا اتجاه لهم ولا لون، يقودهم الزعيم، وإلى (عمال منظمين) [33].

يظهر سلوك المواطنة أيضا في فكر مالك بن نبي من خلال احدى ابداعاته وهي: نظرية العوالم الثلاث(عالم الأشخاص– عالم الأفكار– عالم الأشياء).

– يقصد بعالم الأفكار: هو ما يشغل عقل الإنسان من المعتقدات والمسلمات والتصورات والمبادئ والقيم وتشمل أيضا المشاعر والأحاسيس.

–أما عالم الأشخاص: فيقصد به مجموعة الأفراد كمواطنين والعلاقات والقوانين التي تنظم حياة الأشخاص.

– أما عالم الأشياء: فهو كل ما ينتجه هذا الإنسان من الإنجازات والنجاحات والخدمات المحسوسة والملموسة.

هذه العوالم الثلاثة موجودة عند كل إنسان، ولكي تنهض الأمم لا بد أن يتغير عالم أفكار أفرادها، ففي عالم الأفكار ينظم الفرد خريطته المعرفية والإدراكية ويشكل رؤية شمولية في عالم أفكاره الداخلي، ثم ينظم علاقاته بالأشخاص الذين يملكون تشاركا معه في الرؤية الشمولية وذلك لتكوين شبكة علاقات يجتمع فيها رجال النهضة بعلاقات قوية ...ثم في النهاية عليه أن يكون منتجا في عالم الأشياء[(34)].

خاتمة:

تمثلت مشكلة الدراسة في بحث مفهوم المواطنة في الفكر العربي المعاصر الجزائري وما ينطوي عليه هذا المفهوم من دلالات وأبعاد سياسية وثقافية أمكن إجمالها في المساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة العامة والولاء للوطن والديمقراطية، ولترسيخ هذه القيم ينطلق مالك بن نبي من الدين الاسلامي، ويعتبر مرحلة النبوة نموذج لكل قيم المواطنة بناء على الآثار والنتائج المترتبة في تلك الفترة.

المراجع:

[1] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، الملكية للإعلام والنشر والتوزيع، الحراش، ص 71.

[2] ميشل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، تعريب عادل الهواري، سعد مصلوح، مكتبة الفلاح، 1984، ص110.

[3].مصطفى محمد قاسم زيدان، اسهام مراكز الشباب في تدعيم قيم المواطنة لدى الشباب، دراسة وصفية مقارنة بين الشباب والقائمين على خدمات وبرامج مراكز الشباب، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد 28، جزء 04، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، بتصرف، 2010، ص10.

[4]. ص فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدين، الجزائر، 2003، ص 295..

[5].علاء الدين الأمين الزّاكي، الاصلاح وأثره على الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 12، 2008، ص 116.

[6].نفس المرجع، ص 117 .

[7].نفس المرجع، ص 118.

[8].مجدي خليل، حقوق الإنسان وحقوق المواطنة ، موقع من شبكة الانترنت، الاثنين 09 أكتوبر 2017، الساعة 18:14، a wwwahl-alquran.com/ Arabic/ show_article.php main_id3555

[9]. قصير مهدي، مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية، بين التصور والممارسة، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران-2-(محمد بن أحمد)، 2015-2016، غير منشورة، ص52.

[10].براسنان، اشكالية المواطنة، الرعية في التراث السياسي الاسلامي،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص ص 28-29.

[11].عبد الوهاب بوخلخال، قراءة في فكر مالك بن نبي، كتاب الأمة،سلسلة دورية عن ادارة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 152، قطر، ص59.

[12].نفس المرجع، ص 63.

[13].علي عيسى محمد زمزم، مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي من وجهة نظر طلبة الجامعات في دولة الإمارات العربية، مكتبة الشارقة، 2015، ص 48.

[14].أبو بكر على محمد أمين، العدالة مفهومها ومنطلقاتها، دار الزمان، ديمشق، 2010، ص53.

[15]-فوزي ميهوبي، سعد الدين بوطبال، اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14مارس 2014، ص 74.

[16].نفس المرجع، ص 74.

[17].محمد العيدة، مالك بن نبي مفكر اجتماعي ورائد إصلاحي ،دار القلم،دمشق، ط1، ص 113.

[18]. على عيسى محمد زمزم،مرجع سبق ذكره، ص 49.

[19].طواهري ميلود، علم الاجتماع المعاصر، دار الروافد الثقافية، بيروت، ص 490.

[20].قصير مهدي ،مرجع سبق ذكره، ص 118.

[21].علي عيسى زمزم، مرجع سبق ذكره،ص 53.

[22].نفس المرجع، ص ص 45- 55.

[23].سيدي محمد ولد يب، الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار كنوز المعرفة، ط 1، 2011، ص ص 62-65.

[24]. محمد العيدة، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[25].سيدي محمد ولد يب، المرجع السابق، ص 67.

[26]. قصير مهدي،مرجع سبق ذكره، ص 95.

[27].سيدي محمد ولد يب ، المرجع السابق، ص 52.

[28].عبد الوهاب بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[29].نفس المرجع، ص 77.

[30].نفس المرجع، ص 78.

[31].سورة الإسراء، الآية 70.

[32].عبد الوهاب بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

[33].محمد العبدة، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[34].علي بن محسن الشويش، أثر التفكير في البناء الثقافي، رسالة ماجستير في الثقافة الإسلامية، منشورة، دار المفردات للنشر والتوزيع،الرياض، ط 1، 2012، ص ص 96- 97.

الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كمدخل لتعزيز ثقافة المواطنة

د/ جديدي روضة:جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي: الجزائر.
د/ عياشي عبد الله:جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي: الجزائر.

الملخص:
ترتكز المسؤولية الاجتماعية في مفهومها الواسع على مدى تحمل منظمات الأعمال لمسؤولياتها اتجاه المجتمع المحلي والعاملين وكل الأطراف المتعاملين معها من أجل تحسين جودة حياتهم. ويزداد هذا الحس الاجتماعي المسؤول كلما كان العاملين في هذه المنظمة على درجة عالية من المواطنة ويمتلكون شحنة أو طاقة معرفية ونفسية تربطهم بالوطن وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تزيد من درجة انتماء الأفراد واندماجهم في الروح العامة للجماعة.
في هذا السياق تندرج هذه الورقة البحثية التي نحاول من خلالها توضيح أهمية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ودورها في تعزيز ثقافة المواطنة .
الكلمات المفتاحية:المسؤولية الاجتماعية، المواطنة، أبعاد المواطنة.

Commitment to social responsibility as an input to promote a culture of citizenship

Abstract:
In its broad concept, social responsibility is based on the extent to which business organizations shoulder their responsibilities towards the community, employees and all parties involved in improving their quality of life. This sense of social responsibility increases when the employees of this organization have a high degree of citizenship and have a consignment or cognitive and psychological energy that connects them to the homeland. Consequently, social responsibility increases the degree of belonging of individuals and their integration into the general spirit of the community.
In this context, this research paper attempts to clarify the importance of commitment to social responsibility and its role in promoting the culture of citizenship.
Keywords: social responsibility, citizenship, citizenship exclusion

مقدمة:

عرفت السنوات القليلة الماضية اهتماما كبيرا من طرف الباحثين ورجال الإدارة والمجتمع المدني ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية خاصة مع انعقاد قمة الارض بجوهانسبور غ سنة 2002 والتي وضعت هذا المفهوم ضمن الموضوعات الرئيسية في جدول أعمالها.

وبهذا أدركت المؤسسات أنها غير معزولة عن المجتمع فركزت على ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية مثل المشاركة في حل مشاكل المجتمع والعناية بالبيئة، آخذة بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي،التقدم الاجتماعي،وحماية البيئة.

وتمثل المسؤولية الاجتماعية ترجمة للعلاقة بين المواطن والدولة من جهة وبين الأفراد فيما بينهم من جهة ثانية لذلك فهي تعد احدى القيم المحورية التي يرتكز عليها مفهوم المواطنة الذي يشتمل بالإضافة الى المساواة،الحرية والمشاركة،ايضا المسؤولية الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق وبناء على العلاقة الموجودة بين المسؤولية الاجتماعية والمواطنة،يمكننا طرح الإشكالية التالية:إلى أي مدى يمكن اعتبار الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إحدى مداخل نشر وترسيخ ثقافة المواطنة ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ولإبراز مواطن هذه العلاقة وأثرها قسمنا ورقتنا البحثية الى 03 محاور رئيسية:

أولا:المسؤولية الاجتماعية:قراءة في المفهوم

ثانيا:المواطنة: المفهوم والأبعاد

ثالثا:أثر تنامي السلوك الاجتماعي المسؤول للمنظمات على ثقافة المواطنة

أولا:المسؤولية الاجتماعية:قراءة في المفهوم

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بدفع من المنظمات غير الحكومية كردة فعل للممارسات اللامسؤولة وغير الاخلاقية لبعض الشركات مما شكل بمرور الوقت ضغط مستمر من قبل الرأي العام العالمي لدعوة هذه الشركات لتحمل مسؤولية افعالها وممارساتها غير مسؤولة .

1/مفهوم المسؤولية الاجتماعية :لقد ظهرت العديد من المحاولات لإعطاء تعريف واضح لمصطلح المسؤولية الاجتماعية،وفيما يلي نستعرض بعضا منها:

- تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها:"التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم"[1].
- يعرفها البنك الدولي:هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة،من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم،والمجتمع المحلي والمجتمع ككل،لتحسين مستوى معيشة الناس،بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد،تكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة[2].
- تعرف الباحثة HOLMES المسؤولية الاجتماعية:"بكونها التزام على المنظمات والأعمال تجاه المجتمعات التي تمارس أنشطتها وأعمالها فيها عن طريق المساهمة بمجموعة من الفعاليات الاجتماعية مثل محاربة الفقر،تحسين خدمات الصحة،مكافحة التلوث،ايجاد فرص عمل،المساهمة في حل مشاكل النقل والمواصلات والاسكان،التعليم وغيرها"[3].
- أما الامم المتحدة فقد قامت بتعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"بأن تتحلى المؤسسات بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق واستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالميا في ممارسات المؤسسات وفي دعم السياسات العامة الملائمة على السواء في مجال حقوق الانسان،وفي ظروف العمل وحماية الطبيعة"[4].

ويتضح من خلال التعريفات السابقة ان المسؤولية الاجتماعية هي قيام المنظمات بإدارة أنشطتها على نحو مسؤول تحقيقا لمبدأ الاستدامة واستنادا الى قيم وروح المواطنة.

وقد أوضح "CARROLL " في أبحاثه الى أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم يتطلب من ادارة المؤسسة ان تضطلع بأربعة مستويات أساسية من المسؤولية تتكامل فيما بينها: وتبدأ بالمسؤولية الاقتصادية ثم القانونية بعد ذلك المسؤولية الاخلاقية وأخيرا الخيرة[5].

2/أبعاد المسؤولية الاجتماعية: يوجد ثلاث أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية وهي الاجتماعية،البيئية والاقتصادية:[6]

أ-البعد الاقتصادي:يشير البعد الاقتصادي الى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية ،حماية حقوق المستهلك،والاستثمار الأخلاقي.

- الحوكمة:تضمن حوكمة المؤسسات عدم تركز السلطة في يد فرد أو مجموعة واحة داخل المؤسسة،ويتطلب ذلك وجود ضوابط وموازين،داخل المؤسسة،يكون دورها الفصل بين سلطات مختلف أجهزتها،والموازنة بينها،مع وجود خطوط واضحة للمساءلة فيما بينها.وتتنوع أنظمة الحوكمة بناءا على حجم ونوع المؤسسة،والسياق البيئي والاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي الذي تعمل فيه.

ومن أجل الحفاظ على علاقة فعالة ناجحة بين أصحاب رأس المال وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات يجب أن تتوفر درجات عالية من الثقة بين الفريقين،وهذا يتطلب توافر أربعة مبادئ من مبادئ الحوكمة وهي الشفافية،المساءلة،العدالة،المسؤولية.

- حماية مصالح المستهلكين:إن المؤسسات التي تقدم منتجات،أو خدمات للعملاء والمستهلكين،يترتب عليها مسؤوليات تجاههم،تتضمن هذه المسؤوليات توفير معلومات دقيقة،واستخدام أساليب نزيهة وشفافة،ومفيدة في التسويق،والعمليات التعاقدية،وتعزيز الاستهلاك.كما تستلزم التقليل من مخاطر العمل الناجمة عن عملياتها،من خلال تطوير وتوزيع ودعم وتوفير المعلومات الكافية عن تلك العمليات.وحيثما تقوم العديد من المؤسسات بجمع المعلومات الشخصية فيكون واجبا عليها أن تقوم بالحفاظ على معلومات الخصوصية الشخصية.
- الاستثمار الأخلاقي:وهو الاستثمار الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الجوهرية للمؤسسة،وتأثيرها على عملية صناعة القرار الاستثماري.

وبالتالي فالاستثمار الأخلاقي يفتح المجال أمام المستثمرين لتجنب الاستثمارات غير المرغوب فيها،من جهة ويتيح الفرصة لدعم الاستثمار الذي ينتهج سياسة مسؤولية مجتمعية وأخلاقية مماثلة من جهة أخرى.

ب-البعد الاجتماعي:يشير البعد الاجتماعي الى ضرورة مساهمة المؤسسة في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه،وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها،بما ينعكس ايجابا على زيادة انتاجيتهم،وتنمية قدراتهم الفنية،وتوفير الأمن المهني والوظيفي،والرعاية الصحية،والمجتمعية لهم .
ولتحديد القضايا المجتمعية ذات الصلة ضمن أولوياتها،ينبغي على المؤسسة أن تتناول المواضيع الأساسية الآتية ضمن خطتها وأولوياتها:

- ممارسات التشغيل والعمل العادلة:تعترف المؤسسات بالأشخاص كمصدر ميزة تنافسية فيها،وتعامل مستخدميها كونهم أصولا وبالتالي فهي بحاجة الى كسب دعم مستخدميها من اجل تحقيق أركان الاستدامة الثلاثة.ويتسنى ذلك بتعزيز قيم المؤسسة،الى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة،وعبر الاستثمار في نوعية الحياة العملية،عن طريق تنظيم مكان العمل تنظيما ملائما،وعبر الممارسات في مكان العمل وظروف الاستخدام،وتنمية الموارد البشرية وإدارتها.

- المساهمة في المجتمع المحلي:تهتم المسؤولية الاجتماعية،بالكيفية التي تدير بها المؤسسة الآثار المترتبة على أعمالها في المجتمعات،والمجموعات التي تعمل في نطاقها،ومن المحتمل أن تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية،ولذلك فإن الأسلوب الذي تدير به المؤسسة هذه الآثار يؤثر حتما على رفاهية المجتمع المحلي،وفي نهاية الأمر على أعمالها.

وعلى المؤسسة أن تكون على معرفة ووعي تامين بالمجتمع المحلي،بحيث يتم توجيه جهودها بشكل مباشر الى أولويات واحتياجات المجتمع نفسه.

ومن المجالات الرئيسية لتنمية المجتمع المحلي،التي يمكن للمؤسسة أن تسهم فيها:خلق فرص عمل،ومبادرات التنمية الاقتصادية المحلية،من خلال توسيع برامج التعليم،وتنمية المهارات،وتوفير الخدمات الصحية،ورعاية الشباب من خلال الأندية الثقافية،والرياضية،والالتزام بالتبرع بنسبة معينة من أرباحها قبل خصم الضرائب لخدمة القضايا المجتمعية.

ب-البعد البيئي:يعبر البعد البيئي للمؤسسات المسؤولة مجتمعيا،بأنه واجب المؤسسة لتغطية الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة،والقضاء على الانبعاثات والنفايات،وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة،وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد.وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها ،وتقديم خدماتها،كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب ذات الأثر المتميز،لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي.
وتساعد فكرة وجود نظام إدارة بيئية على ضمان التزام المؤسسة بما يلي:

- ✓ التزام إداري بالوفاء بالأحكام الخاصة بسياستها وأهدافها وتطلعاتها.
- ✓ التركيز على نشر ثقافة الوقاية بدلا من اتخاذ إجراءات علاجية أو تصحيحية في وقت لاحق.
- ✓ وجود نظام يضمن بالتالي عملية التحسين المستمر.

وتستطيع المؤسسة تطوير أدائها البيئي،من خلال منع التلوث الذي يشمل انبعاثات الغازات المضرة في الهواء،والمواد التي يتم تصريفها في المياه،وإزالة المخلفات السائلة والصلبة والتقليل من استخدام الكيماويات السامة والخطرة وغيرها من القضايا.

ثانيا:المواطنة: المفهوم والأبعاد

مع بداية القرن 21م فتح موضوع المواطنة للنقاش على مستوى اليونسكو وهيئة الأمم المتحدة تلتها المنظمات الجهوية والحكومات في أوروبا،وأعلنت سنة 2005 السنة الاوروبية للمواطنة[7].وهو ما اعطى موضوع المواطنة بعدا آخر يتجلى من خلال ارتباط المواطنة بالانتماء الذي يعد حاجة متأصلة في طبيعة النفس البشرية. لهذا تبرز أهمية طرح هذا المفهوم لتحليل المركبات التي يتألف منها وبالتالي تعزيز هذا المفهوم في مجتمعاتنا.

1/مفهوم المواطنة: تستند أجندات الدول الى العديد من التعريفات نذكر من أهمها:[8]

-تشير المواطنة في معناها السياسي الى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها والالتزامات التي تفرضها عليه.وقد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه بما يشعره بالانتماء.

-أما من المنظور الاقتصادي والاجتماعي:فيقصد بها:إما اشباع الحاجات الاساسية للأفراد،بحيث لا تشغلهم أمور الذات عن أمور الخير العام،وإما التفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة بما يؤسس التعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك.

-كذلك تعرف المواطنة في ابسط معانيها:"هي التزامات متبادلة بين الاشخاص والدولة،فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين،وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها [9].

-كما عرف مارشال المواطنة باعتبارها"مجموعة من الحقوق التي تمارس بشكل مؤسسي"،فالمواطنة لديه تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:العنصر المدني،العنصر السياسي،العنصر الاجتماعي[10].

2/أبعاد المواطنة:[11] تتضمن المواطنة "بعدا وظيفيا" تترتب عليه حقوق وواجبات يؤديها كل طرف للآخر،والتي أكد عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948،وكذا المواثيق الدولية.

أ. حقوق المواطنة: وتضم حقوق المواطنة مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية،بما فيها حزمة من الحريات الأساسية الضرورية،أي أنها تضم إضافة الى حقوق الانسان،حقوقا خاصة تمنحها الدولة،حتى تحول هذا الانسان الى مواطن فاعل ومشارك في الحياة السياسية والاجتماعية...الخ

وفيما يلي نشير الى بعض حقوق المواطنة:

- حقوق المواطنة المدنية:وتتضمن الحرية الفردية ،وحرية التعبير والاعتقاد والايمان،وحق الامتلاك وتحرير القيود،والحق في العدالة في مواجهة الآخرين ....الخ

- حقوق المواطنة السياسية:حق المواطن في أن ينتخب أو ينتخب،الحق في تقلد المناصب السياسية، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ،الحق في تقرير المصير،حرية التعبير عن الرأي والموقف السياسي.....الخ
- حقوق المواطنة الاقتصادية:وتشمل حق الملكية،حق التصرف في الأملاك الخاصة.....الخ
- حقوق المواطنة الاجتماعية:الحق في التعليم،الحق في الخدمة الصحية،الحق في العمل،.....الخ
- حقوق المواطنة البيئية:الحق في بيئة نظيفة،حق الاجيال القادمة،حق التدخل الانساني.....الخ

ب.واجبات المواطنة: الى جانب الحقوق هناك واجبات ملقاة على عاتق المواطن،فيقسم الباحثون مسؤوليات المواطن اتجاه وطنه الى نوعين وهي:إلزامية (تفرضها الدولة)،وأخرى طوعية يقوم بها المواطنون طواعية.

- المسؤوليات الالزامية:تكون مفروضة على الفرد من قبل الدولة كالضرائب والخدمة العسكرية والالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة والتقيد بها واحترامها.
- المسؤوليات الطوعية:هي التي يقوم بها الفرد لوحده دون وجود قوة قانونية تملي عليه ما يفعله كالنقد البناء،المساهمة في إلغاء الجهل،والحفاظ على الوحدة الوطنية وغيرها.

وجدير بالتأكيد أن الجوانب المدنية والقانونية والسياسية من حقوق المواطنة وواجباتها ليست كافية للتعبير عن مراعاة مبدأ المواطنة،هذا على الرغم من كونها أبعادا لازمة لمراعاة مبدأ المواطنة.فإلى جانب هذه الحقوق هناك ايضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (التي أكد عليها مارشال) والحقوق البيئية. لهذا فإن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع يتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق للمواطن حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاءه لوطنه وتفاعله الايجابي مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن،ودفع الضرائب،والمساهمة في صنع الحضارة الانسانية[12].

ثالثا:أثر تنامي السلوك الاجتماعي المسؤول للمنظمات على ثقافة المواطنة[13]

لقد أصبح اليوم ينظر لمنظمات الاعمال باعتبارها مواطنا في مجتمعاتها،يتوقع منها أن تؤدي مسؤولياتها والتزاماتها المنوطة بها،وأن تحمي الحقوق المخولة لها،مقارنة بالمواطنين الأفراد .

ومع ارتفاع وعي المستهلك اصبح الاهتمام حول شركة ما منصب بالدرجة الاولى على ممارسات مواطنة الشركات أكثر من اعتمادهم على الجودة وسعر المنتج/الخدمة.لهذا فإن ممارسات العمل وأخلاق العمل والمسؤولية اتجاه المجتمع على عمومه والأثر البيئي،كلها اهتمامات تؤثر في اختيارهم للشركات التي يشترون منها أو يتعاملون معها. وفي الاسواق التنافسية تسعى الشركات لكسب ولاء المستهلك استنادا الى القيم الأخلاقية المميزة.

لهذا يعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية نموذج يجسد الدور الايجابي الذي تلعبه المؤسسات في المجتمع،حيث تمارس هذه المؤسسات نشاطها بشكل مسئول ونزيه وتقدم خدماتها للمجتمع وتساهم في حل مشكلاته وبهذا الشكل فهي تشكل شخص اعتباري داخل الدولة التي تعمل فيها،ومن ثم ينظر إليها على أنها مواطنا يتمتع بحقوق(مدنية ،سياسية،اقتصادية،اجتماعية،بيئية....) ويتحمل مسؤوليات (اجتماعية،اقتصادية،قانونية،وأخلاقية وخيرية) وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز ثقافة المواطنة.

ففي السياق الاقتصادي والاجتماعي الحالي.لم يعد بإمكان المؤسسات أن تكتفي بهدف الربح الكبير لمساهميها بل عليها أن تسعى لتأكيد صورتها في المجتمع الذي تعمل فيه باعتبارها شركات تتسم بسمات المواطنة الصالحة المسئولة،لأنه وببساطة شديدة أصبح المجتمع يتوقع من الشركات الالتزام وتبني سمات المواطنة الصالحة.

وقد أثبتت الدراسات على وجود علاقة أكيدة مباشرة بين المواطنة الصالحة للشركات والأداء المالي الناجح،وتتزايد المؤشرات التي تطرحها الأبحاث الاكاديمية وتبين أن الشركات التي تدمج المكونات الجوهرية لمواطنة الشركات في استراتيجية عملها،عادة ما تتفوق في الأداء على مثيلاتها التي تتبع هذا النهج.

لهذا فإن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتحلي بروح المواطنة من شأنه ان يحقق للمؤسسة مكاسب على عدة مستويات، فمن جهة ينعكس ايجابا على أدائها المالي ويكسبها سمعة طيبة في المجتمع ومن جهة ثانية فتحملها لمسؤوليات عديدة اتجاه كل الاطراف ذوي المصلحة يعتبر بمثابة آلية حديثة لنشر وترسيخ ثقافة المواطنة بين أفراد المجتمع بما فيه من مؤسسات وافراد ومتعاملين وغيرها.

الخـــــــاتمة

بناءا على ما سبق وما تم معالجته من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا الى النتائج التالية:

- تمثل المسؤولية الاجتماعية آلية تنظيمية تضمن التزام المؤسسة بالقانون والمعايير الاخلاقية للمجتمع الذي تعمل فيه،كما تضمن التفاعل بين أنشطة الشركة من جانب،والبيئة والمستهلكين والعاملين والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة من جانب آخر.
- ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في مفهومها على تعظيم الآثار الايجابية وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن ممارساتها وأنشطتها .
- تعتبر المواطنة تجسيد لروح الجماعة لهذا فهي تسعى لتحقيق المصلحة العامة.
- إن تقييم واقع المواطنة في مجتمع ما يرتبط إلى حد بعيد بتقييم مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بين منظمات الأعمال وأفراد المجتمع بفئاته المختلفة وليس فقط بين المواطنين ومؤسسات دولتهم.
- إن التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سيساهم دون شك في تعزيز ثقافة المواطنة بحيث يمكن لهذه المؤسسات أن تصبح جزءا من الحل في مواجهة تحديات العولمة وبالتالي يمكن أن تكون طرف فاعل في بناء اقتصاد عالمي مستدام.
- إن تنامي الحس الاجتماعي المسؤول في المجتمع بأفراده ومؤسساته نابع من تنامي الرابط الروحي والقانوني بين المواطن والدولة،كما أن هذا الرابط يزداد قوة كلما كان هناك اتجاه نحو الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الهوامش

[1]– هبة مصطفى كافي،التسويق الاخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال،الطبعة الأولى، ألفا للوثائق،الجزائر، 2017،ص82.

[2]– عايد عبد الله العصيمي،المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة،دار اليازوري،الأردن، 2015،ص10–11.

[3]– طاهر محسن منصور الغالبي،إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،الأردن، 2009 ،ص83.

[4]– صالح الحموري،رولا المعايطة،المسؤولية المجتمعية للمؤسسات(من الألف الى الياء)،الطبعة الأولى،دار كنوز المعرفة،الأردن، 2015،ص18.

[5]– طاهر محسن منصور الغالبي،المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال،الطبعة الثالثة،دار وائل،الأردن، 2010،ص50.

[6]– صالح الحموري،رولا المعايطة،مرجع سبق ذكره،ص ص 85–102

[7]– عبد الكريم بن أعراب،المواطنة بين الحلم والواقع، ،العدد 26،سبتمبر 2008، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ص 61.

[8] – مراد عودة،وآخرون،المواطنة،مركز الفينيق الثقافي،فلسطين، 2013، ص12.

[9]– علاء الدين عبد الرزاق جنكو،المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة،على الموقع:http://www.zahawi.org/Ar/Detail.aspx?id=247&LinkID=9

[10]– سمير مرقس،المواطنة والتغيير ،دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة،الطبعة الأولى،مكتبة الشروق الدولية،القاهرة، 2006،ص34.

[11]– منير مباركية،مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر،الطبعة الأولى ،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2013،ص76–77.

[12] – بشير نافع وآخرون،المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية،الطبعة الثانية،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، 2004،ص39.

[13]– دليل حول:مواطنة الشركات من النظرية إلى التطبيق على الموقع:

http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/507.pd

اتجاهات طلبة جامعة التكوين المتواصل بمدينة تقرت نحو المواطنة

"دراسة ميدانية على عينة من شباب مدينة تقرت"

د. شعوبي فضيلة:جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي: الجزائر.

أ. محمد لخضر بن زهرة:جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي: الجزائر.

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة طبيعة اتجاهات طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت نحو المواطنة، وجاءت الفرضيات كما يلي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت باختلاف الشعبة (قانون أعمال – علم النفس)، باختلاف المستوى الدراسي (جامعي– ثالثة ثانوي)، باختلاف الحالة الاجتماعية (متزوج – عازب). وقد تم تطبيق استبيان يتكون من 39 فقرة أعده الباحثان يتكون من بعدين هما الحقوق والواجبات، كما تكونت عينة الدراسة من 60 طالبا وطالبة من طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت.

جاءت النتائج كالتالي: طبيعة اتجاهات طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت نحو المواطنة ايجابية، ولا يوجد فروق بين اتجاهات الطلبة نحو المواطنة باختلاف التخصص والمستوى الدراسي والحالة الاجتماعية. وهذه النتائج تعكس روح المواطنة لدى الشباب وتحملهم للمسؤولية، مما ينبغي تثمين هذه الروح الإيجابية بالعمل على تربية الناشئة على حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، ثقافة المواطنة، الحقوق والواجبات.

Direction of studies of information continue university in touggourt towardsCitizenship

Abstract:

The study's aim is to know the nature of direction of studies of information continue university in tooggourt towards citizenship, direction measure studies of information continue university in tooggourt towards citizenship, contain 39 paragraphs, the sample contain 60 students .

After doing some analysis on result :The direction of studies of information continue university in tooggourt towards citizenship. The nature of direction is towards citizenship of studies positive, The are not difference of direction of towards residence between the sample individuals for the study's branch , level , situation familial .

Key words: Citizenship, culture of citizenship, rights and duties

أولا: الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

شهدت العديد من المجتمعات الإسلامية في هذا العصر أحداثا متلاحقة وتغيرات سريعة ناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها المواطن .هذه الأحداث خلفت وراءها ثورات أطلق عليها مصطلح الربيع العربي، الأمر الذي ساعد على تشتت الأفراد وحرمانهم من الأمن والعيش الكريم في دولتهم الموجودة أصلا من أجل خدمتهم وبالتالي فقدانهم لأدنى مستويات حقوقهم.

أمام هذه المتغيرات التي أفرزت واقعاً اجتماعياً له معاييره وقيمه الجديدة وخوفا من أن تتمزق الرابطة بين الأفراد ودولتهم في ظل غياب فقه المواطنة، سعت الجزائر عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة وكذا كافة مؤسساتها وأنظمتها إلى دعوة جلّ مواطنيها لتعزيز الوحدة الداخلية والعمل على وحدة وطنية متكاملة في ظل التحديات الصعبة التي تمر بها البلاد ، وذلك من أجل المحافظة على الاستقرار وكذا بناء مواطن فاعل ومسؤول وواع بمسؤولياته وحقوقه. واعتبرت الجزائر خطوتها هذه طوق نجاة ووسيلة أساسية في الحفاظ على قيمها الوطنية وهويتها الثقافية في ظل جعل المواطنة فكرة مطروحة وبشدة كنوع من التلاحم الوطني في صد الهجمات العديدة، إذ من المؤكد أن تفعيل قيم المواطنة بمختلف الآليات التي تعزز وتجسد الحقوق سيساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف على اعتبار أن المواطنة تمثل العلاقة التي تربط الدولة بمواطنيها.

من هذا المنطلق أصبح إعداد المواطن الصالح المتمسك بقيمه وهويته الثقافية الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الجزائر، وفي الحقيقة غالبا ما يتم الاعتماد على ركيزة المجتمع ودعامته المتمثلة في الشباب عند الرغبة في معالجة مثل هذه القضايا الفكرية والإشكالات التي يطرحها مفهوم المواطنة، على اعتبار أن تكوين شخصية الشاب التي تعي الصالح العام وتدرك حقوقها وواجباتها يساعد على مجابهة التحديات.

وبناء على ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما طبيعة اتجاهات شباب مدينة تقرت نحو المواطنة؟

1- تساؤلات الدراسة :

1 – ما طبيعة اتجاهات طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت نحو المواطنة؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت باختلاف الشعبة .(قانون أعمال – علم النفس)؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت باختلاف المستوى الدراسي. (جامعي- ثالثة ثانوي)؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت باختلاف الحالة الاجتماعية. (متزوج – عازب)؟

2 – فرضيات الدراسة:

1– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت باختلاف الشعبة.(قانون أعمال – علم النفس)

2– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت باختلاف المستوى الدراسي. (جامعي – ثالثة ثانوي)

3– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت باختلاف الحالة الاجتماعية. (متزوج– عازب)

3– أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله ، وذلك من خلال الوقوف على آراء شريحة هامة من شرائح المجتمع الجزائري ألا وهي شريحة طلبة جامعة التكوين المتواصلبتقرت في اتجاهاتهم نحو المواطنة، و ما يُطرح من تصور علمي لمفهومها لديهم، وذلك في ظل الحصول على الحقوق والقيام بالواجبات الموكلة لهم، إذ أن الفهم الصحيح للمواطنة يلعب دورا محورياً في تشكيل شخصية الفرد، وتوجيه سلوكه وممارساته، وهو ما يفيد الجهات المسؤولة في دعم جهودها الرامية إلى إعداد مواطن فاعل ومسؤول وواع بمسؤولياته وحقوقه، خاصة ونحن نعيش بعالم التغيرات السريعة، والتدفق الهائل للأفكار والمعلومات والقيم، وما يترتب عليها من تغيرات فكرية ومادية لدى شريحة الشباب وتأثيرها على قيمهم.

4– أهداف الدراسة:تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– التعرف على المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصلبتقرت، وكذا الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة.

– التعرف على طبيعة اتجاهات طلبة جامعة التكوين المتواصلبتقرت نحو المواطنة.

– معرفة هل توجد فروق في قيم المواطنة بين الطلبة تعزى إلى (التخصص، المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية).

5- مفاهيم الدراسة: تتضمن هذه الدراسة عددا من المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بها، وهي على النحو التالي:

مفهوم المواطنة:

لغة:

إن مصطلح المواطنة بمعناه اللغوي العربي نجد أنه مشتق من وطن، وهو بحسب كتاب لسان العرب لابن منظور "الوطن: المنزل تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله ... ووطن بالمكان وأوطن أقام،... وأوطنه اتخذه وطنا، والموطن ... ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن. وفي التنزيل العزيز: لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ... وأوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا،.... وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد[1]

اصطلاحا:

تحدد دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة، وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالبا ما تستخدم كمرادف له[2].

وتحدد موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها: عضوية كاملة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، والدفاع عن بلدهم[3].

وتحدد موسوعة كولير الأمريكية المواطنة بأنها: أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية ما[4].

أما التعريف الإجرائي للمواطنة فيعرفها الباحثان بأنها: المشاركة والارتباط الكامل بين الإنسان ووطنه المبني على أسس من العقيدة والقيم والمبادئ والأخلاق والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات بعدل ومساواة، ينجم عنه شعور بالفخر وشرف الانتماء لذلك الوطن، في ظل علاقة تبادلية مثمرة تحقق الأمن والسلامة والرقي والازدهار للوطن والمواطن في جميع المجالات ، والذي يتم التعرف عليه عن طريق الاستجابة للاستبيان المعد لمعرفة اتجاهات طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت نحو المواطنة.

مفهوم قيم المواطنة:

المفهوم اللغوي للقيم نجد أنه مشتق من (القيام) قيام الأمر قوامه والقيمة: قيمة الشيء هي قدره، وقيمة المتاع ثمنه وجمعها قيم، ويقال: ما لفلان قيمة، أي ما له ثبات ودوام على الأمر، وأمر قيم أي مستقيم[5].

أما في الاصطلاح فإن للقيمة عدة تعريفات منها:

إن تحديد معان واضحة لمفهوم القيمة مسألة تكتنفها عدّة صعوبات، لأنّ مفهوم القيمة غالبًا ما يمثل مفهومًا متحركًا، فتعرف على أنها اعتقاد يعبر عن تفضيل شخصي أو اجتماعي لسلوك أو غاية من الغايات بدلا من نمط سلوكي أو غاية أخرى مختلفة[6].

كما تعرف القيمة على أنها مفهوم يتبناه الفرد لاعتقاده بصحته عقليا ووجدانيا، وربما إيمانيا، فهي حالة عقلية ونفسية ووجدانية[7].

ويشير أندريه لالاند Andre Lalande إلى أنّ للقيمة معنيين:

الأوّل: المعنى الذاتي الذي يطلق على الأشياء عندما تمتلك طابعًا وخصائصًا يجعلانها مرغوبة لدى شخص من الأشخاص، أو جماعة من الجماعات، وتبقى الرغبة هنا نسبية، وليست مطلقة؛ والثّاني: المعنى الموضوعي للقيمة الذي يطلق على تلك الأشياء التي تتمتع بصفات تستحق أن يسعى الإنسان إليها لذاتها، وليس لأجل غاية تحققها، فهي بذاتها جديرة بأن تطلب لما تملكه بعيدًا عن النفع، أو اللذة التي قد تعطينا إياها.[8]

التعريف الإجرائي:

تمثل مختلف الأطر المعيارية وجل المعتقدات التي تحدد سلوك الشاب نحو وطنه، فتؤثر في تكوين شخصيته بالإيجاب وتجعل منه مواطنا صالحا ملتزما أخلاقيا وسلوكيا، وعلى وعى بما تتضمنه المواطنة من حقوق وواجبات وغيرها من المقومات الأساسية للمواطنة الصالحة كالانتماء والولاء للوطن.

الاتجاه نحو المواطنة:

تعددت التعريفات حول الاتجاه ولعل أشهرها هو تعريف جوردون ألبورت الذي يرى بأن "الاتجاه حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلاله خبرة الشخص وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة"[9].

وهناك من يعرف الاتجاه على أنه استعداد أو تهيؤ عقلي وعصبي، خفي، متعلم، منظم حول الخبرة للاستجابة بانتظام بطريقة محببة أو غير محببة فيما يتعلق بموضوع الاتجاه[10].

ونقصد بالاتجاه نحو المواطنة إجرائيا بمجموع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث إزاء موقفه نحو المواطنة من حيث قيامه بواجباته وحصوله على حقوقه، وذلك عن طريق الاستبيان الذي يقيس هذه الدرجات، حيث تعتبر الدرجات المرتفعة على تأييد الشاب في حصوله على الحقوق والتزامه بالواجبات في حين تعبر الدرجات المنخفضة على العكس.

الشباب:

عرفت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة (2003 م) الشباب بأنهم: الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة.

ويعرف الباحثان الشباب في هذه الدراسة (إجرائيا): بأنهم الطلبة المقيدون في جامعة التكوين المتواصل بتقرت الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة وهي الفترة التي تتصف بالنضج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية.

جامعة التكوين المتواصل:

يعرف الباحثان جامعة التكوين المتواصل بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية وزارة التعليم والبحث العلمي.

6- حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بحدود موضوعنا المتمثل في اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر، وعليه طبق الجانب الميداني للدراسة في جامعة التكوين المتواصل بـتقرت وهو ما يمثل الحدود المكانية، أما الحدود البشرية فتشمل طلبةقانون أعمال وطلبة علم النفس في حين كانت الحدود الزمنية ممتدة بين أوت 2017 وأكتوبر 2017.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

1- أبعاد مفهوم المواطنة:

لمفهوم المواطنة أبعاد متعددة تتكامل وتترابط في تناسق تام على النحو التالي:

- بعد ثقافي حضاري يعني بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتنميط.

- بعد اقتصادي اجتماعي يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

- بعد قانوني يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استنادا إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع[11].

2- حقوق المواطنة:

يكمن تحقيق المواطنة لدولة ما في المساواة بين الحقوق والواجبات لأفراد شعبه ا ويمكن تقسيم هاته الحقوق على النحو التالي:

1- الحقوق السياسية:

ويتضمن هذا النوع جملة من الحقوق ؛ كحق كل مواطن في أن يكون ناخبا ومنتخبا والحق في تولي المناصب العامة والحق في عضوية الأحزاب السياسية والمشاركة في الجمعيات التي يرغب في الانضمام إليها وكذا الحق في عدم التمييز بين المواطنين، دون إغفال أن هذه الحقوق تصاحبها واجبات ومسؤوليات على المواطن القيام بها على أكمل وجه، مثل واجب دفع الضرائب والقيام بالخدمة العسكرية والدفاع عن الوطن.

2- الحقوق الاقتصادية:

"يعتبر الحق في العمل من أبرز حقوق المواطنة الاقتصادية، فهو ذو قيمة دستورية" [12] فمن حق كل مواطن الحصول على عمل مناسب ليكون فعالا في المجتمع، وإلى جانب الحق في العمل تمثل الملكية الخاصة حقا ثابتا ومقدسا لا يمكن لأحد أن يحرم منه إلا إذا اقتضت المصلحة العامة بشرط التعويض العادل والمسبق للمالك. ومن الحقوق الاقتصادية كذلك نجد الحق في الحرية النقابية من حيث التنظيم والانضمام إليها والحق في الإضراب.

3- الحقوق الاجتماعية:

تتمثل الحقوق الاجتماعية عموما في حق الرعاية الصحية والتأمين الصحي، الحق في التعليم ومجانيته لمحاربة الأمية والجهل، الحق في الغذاء وتحسين مستوى المعيشة، الحق في توفير سكن لضمان كرامة العيش، إضافة إلى الحق في التنمية المستدامة والحق في بيئة نظيفة.

4- الحقوق المدنية:

وتشمل الحق في امتلاك الجنسية والحق في تكوين أسرة والحق في عدم الإخضاع للتعذيب أو أي معاملة تحط بالكرامة، والحرية في التنقل وغيرها.

ثالثا- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1- المنهج المستخدم في الدراسة: إن طبيعة الموضوع المدروس هي التي تحدد نوع المنهج المتبع في الدراسة، والمنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي.

2– مجتمع الدراسة: يقصد بالمجتمع (Population) المجموعة الكلية (Universal Set) من العناصر التي يسعىالباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة[13].

ويتمثل المجتمع الأصلي للدراسة الحالية في جميع طلبة جامعة التكوين المتواصل فرع تقرت والمقدر عددهم بـ: (454) طالب وطالبة موزعين على ثلاثة تخصصات هي: انجليزية – قانون أعمال – علم النفس.

الجدول رقم (01): خصائص مجتمع الدراسةحسب التخصص والعدد

	التخصـــص			
عدد الطلبة	انجليزية	قانون أعمال	علم النفس	المجموع الكلي
	79	221	154	454

3–عينة الدراسة الأساسية: إن الهدف الرئيسي من إجراء الدراسة الأساسية هو إجراء عملية تحليل إحصائيللفقرات، إذ يعد تحليل الفقرات من المستلزمات المهمة لبناء المقاييس والاختبارات التربوية والنفسية لأنه يكشف عن دقتها وقدرتها على قياس ما وضعت من أجل قياسه[14].

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم اختيار العينة الأساسية بالطريقة العشوائية حيث وقع الاختيار على فوجين من أفواج الدفعة: فوج قانون أعمال (30 طالب) وآخر علم النفس (30 طالب).

تكونت عينة البحث من (60 طالب) وهي تمثل نسبة 13,21% من المجتمع الأصلي الذي يقدر بـ (454) طالب وطالبة.

الجدول رقم (02):خصائص عينة الدراسة حسب التخصص

العدد	التخصـــــص		المجموع الكلي
	علم النفس	قانون أعمال	
	30	30	60

الجدول رقم (03):خصائص عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

العدد	المستوى التعليمي		المجموع الكلي
	جامعي	مستوى الثالثة ثانوي	
	25	35	60

الجدول رقم (04): خصائص عينة الدراسة حسب الحالة العائلية

العدد	الحالة العائلية		المجموع الكلي
	متزوج	عازب	
	20	40	60

4 – الدراسة الاستطلاعية: تظهر أهمية الدراسة الاستطلاعية في البحوث الميدانية في كونها تعطي صورة واضحة للباحث عن مجال بحثه، إذ أنها تهدف إلى:

– التعرف على عينة الدراسة وخصائصها.

– قياس الخصائص السيكومترية للاستبيان (الصدق – الثبات) من أجل التأكد من صلاحية استخدامها في الدراسة الأساسية.

4 – 1 – وصف عينة الدراسة الاستطلاعية:

بلغ عدد عينة الدراسة الاستطلاعية (15) طالب وطالبة، يمثلون تخصص انجليزية اختيروا بطريقة عشوائية.

جدول رقم: (05) خصائص العينة الاستطلاعية حسب المستوى الدراسي والحالة العائلية

التخصص	علم النفس	
المستوى	ثالثة ثانوي	جامعي
	10	5
الحالة العائلية	متزوج	أعزب
	5	10

5 – وصف أداة الدراسة:

اعتمد الباحثان في دراستهما على استبيان "اتجاهات طلبة جامعة التكوين المتوصل بتقرت نحو المواطنة"، المكون من (39) فقرة موزعة على بعدين هما (الحقوق – الواجبات)، مرتب في توزيع ثلاثي التدرج (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق) يتراوح المدى النظري للمقياس (الدرجة الكلية) بين (39 و 117) درجة أي بين (1×39) و(3×39).

الجدول رقم (6): توزيع الفقرات وعددها في المقياس .

المجـــال	عدد الفقرات	الفقـــــــــرات
الحقوق	20	1، 2، ، 4، 5، 11، 12 ، 13 ، 14، 16,15 17، 18، ، 19، 20، 21 ، 22 ، 23 ، 24، 27,25
الواجبات	19	3 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 27، 29,28، 30 ، 31 32 ، 33 ، 34 ، 35 ، 36 ، 37 ، 38 ، 39

تم تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية البالغ عددها (15) طالب وطالبة من فرع انجليزية بجامعة التكوين المتواصل فرع تقرت.

6- بعض الخصائص السيكومترية لمقياس الاتجاه نحو المواطنة:

6- 1- صدق الاختبار Test Validity:

يقصد بصدق الاختبار مدى صلاحية الاختبار لقياس ما وضع لقياسه[15]. وقد تم التحقق من صدق البناء لاستبيان اتجاهات المواطنة لدى شباب مدينة تقرت، بتطبيق المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (15) طالب وطالبة، وإيجاد معامل الارتباط بين درجات كل فقرة من الفقرات مع البعد الذي تنتمي إليه ودرجة ارتباط كل بعد مع الدرجة الكلية للاختبار.

6 -2- صدق الاتساق الداخلي:

الجدول رقم (07):دلالة صدق بناء أداة الدراسة باستخدام معاملات الارتباط بين الدرجات على الفقرات والدرجات على المجالين

المجال	رقم الفقرة	المجال الأول	المجال الثاني	الدرجة الكلية
المواطنة	1	0.98		
	2	0.99		
	4	0.98		
	5	0.99		
	11	0.98		
	12	0.98		
	13	0.50		
	14	0.98		
	15	0.98		
	16	0.98		
	17	0.98		
	18	0.98		
	19	0.96		
	20	0.95		
	21	0.96		
الواجبات	3		0.95	
	6		0.95	
	7		0.98	
	8		0.95	
	9		0.97	
	10		0.95	

	0.95		27	
	0.95		28	
	0.95		29	
	0.95		30	
	0.95		31	
	0.95		32	
	0.95		33	
	0.95		34	
	0.97		35	
	0.96		36	
	0.95		37	
	0.94		38	
	0.95		39	

يتبين من الجدول رقم (07) أن معاملات ارتباط كل فقرة بالمجال الذي تنتمي إليه كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,01 أو 0,05.

الجدول رقم(08): معاملات كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لمقياس الاتجاه نحو المواطنة

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
الحقوق	20	0.69
الواجبات	19	0.43

6-3-الصدق الذاتي: IntrinsicValidity

هناك صلة وثيقة بين الصدق والثبات و يعتبر الصدق الذاتي إحدى الطرق المعتمدة في البحوث النفسية والتربية لمعرفة مدى صلاحية الأداة أو الاختبار ويحدد الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الأداة بوصفه معامل للصد ق وقد قدر الصدق الذاتي للأداة بـ : 0,82

نلاحظ أن معامل الصدق الذاتي لاستبيان " الاتجاه نحو المواطنةبـ : 0,82 وهو معامل مرتفع مما يؤكد أن هذا الاستبيان على درجة مقبولة من الصدق، مما يمكننا من الثقة في الأداة ويسمح باستخدامه والاعتماد عليه للحصول على نتائج علمية موثوق بها.

7 –ثبات الاختبار Test Reliability:

تم التحقق من ثبات الأداة وذلك ب تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (15) طالب وطالبةمن طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت من خارج عينة الدراسة ومن المجتمع نفسه، وتم استخراج معامل الاتساق الداخلي عن طريق تطبيق معامل ألفا كرونباخ، مستعينين في ذلك بالبرنامج الإحصائي spss الإصدار رقم: 13.0

قدرت قيمة معامل "الفاكرونباخ" لاستبيان اتجاه المواطنة بـ : 0.749 وهي تؤكد أن فقرات الاستبيان متسقة داخليا،وأن الاستبيان يتميز بثبات عال.

8 – عرض وتفسيرنتائج تساؤلات الدراسة: نص التساؤل الجزئي الأول على ما يلي:

ما طبيعة اتجاهات طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت نحو المواطنة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أفراد العينة المرتبطة بكلاالبندين (الحقوق – الوجبات) لقياس الاتجاه نحو المواطنة.

الجدول رقم (09): توزيع الأفراد على مقياس الاتجاه نحو المواطنة

البنـــد	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	تقدير درجة الاتجاه
الحقوق	28.55	3.73	كبيرة
الوجبات	24.01	3.48	كبيرة

يتضح من الجدول أن طبيعة الاتجاه نحو المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل ايجابية.

إن حس المواطنة هو العامل الأساسي الذي يربط بين أفراد الوطن الواحد ولكونه فطرة إنسانية يجب العمل على تنميتها وتعزيزها ولقد جاءت نتيجة الدراسة الحالية لتؤكد ذلك فكانت طبيعة اتجاه العينة نحو المواطنة ايجابية.

عرض نتائج الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت باختلاف الشعبة .(قانون أعمال – علم النفس)**

الجدول رقم (10):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات التي حققها أفراد العينة على كل مجالي مقياس الاتجاه نحو المواطنة تبعا لتخصص الدراسة

المجال	النوع	العدد	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	(ت) المحسوبة	(ت) المجدولة	الدلالة الإحصائية
الحقوق	قانون أعمال	30	7.10	1.70	0.40	1.97	غيردالة
	علم النفس	30	7.06	1.90			
الواجبات	قانون أعمال	30	7.09	1.95	0.40	1.96	غيردالة
	علم النفس	30	7.02	1.84			

يظهر من بيانات الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التخصصين لدى أفراد العينة.وهذا يعني أن المواطنة حس مشترك بين جميع أفراد الوطن الواحد، وأن مفهوم المواطنة وإن اختلفت تخصصات أفراد هذا الوطن فإن الرؤية واحدة لأن المصير واحد والهدف مشترك وبالتالي يجب العمل على توحيد الجهود من أجل تكريس الشعور بالانتماء والوفاء لهذا الوطن.

1 – عرض نتائج الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت باختلاف المستوى الدراسي. (جامعي– ثالثة ثانوي)
- الجدول التالي يبين درجة الفروق بين المستويين (جامعي– ثالثة ثانوي)

الجدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات التي حققها أفراد العينة على كل مجالي مقياس الاتجاه نحو المواطنة تبعا المستوى الدراسي. (جامعي– ثالثة ثانوي).

المجال	النوع	العدد	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	(ت) المحسوبة	(ت) المجدولة	الدلالة الإحصائية
الحقوق	جامعي	25	28.33	3.31	–1.15	1.96	**غير دالة**
	ثالثة ثانوي	35	28.75	4.06			
الواجبات	جامعي	25	23.90	3.37	–0.63	1.96	غير دالة
	ثالثة ثانوي	35	24.11	3.58			

يظهر من بيانات الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويين (جامعي-ثالثة ثانوي) لدى أفراد العينة، ويعزو الباحثان ذلك لكون المستوى الجامعي ومستوى الثالثة مستويين متقاربين نوعا ما، ولذلك يجب العمل على تعزيز روح المواطنة في كل المستويات العمرية والتعليمية.

1 – عرض نتائج الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على:

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات المواطنة لدى طلبة جامعة التكوين المتواصل بتقرت باختلاف الحالة الاجتماعية. (متزوج– عازب)

الجدول رقم (12): الدرجات التي حققها أفراد العينة على كل مجالي مقياس الاتجاه نحو المواطنة تبعالحالة الاجتماعية.

المجال	النوع	العدد	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	(ت) المحسوبة	(ت) المجدولة	الدلالة الإحصائية
الحقوق	متزوج	25	23.90	3.37	−0.63	1.96	غير دالة
	عازب	35	24.11	3.58			
الواجبات	متزوج	25	12.28	2.11	−0.74	1.96	غير دالة
	عازب	35	12.43	2.05			

يظهر من بيانات الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين (متزوج - عازب)، ويعزو الباحثان عدم وجود فروق فردية بين فئة المتزوجين وفئة العزاب لدى أفراد العينة نحو اتجاه المواطنة لكون عينة الدراسة لديها نضجا ووعيا ومسؤولية اتجاه هذا الوطن، وأن المواطنة حق وواجب على الجميع النهوض به والعمل على حراسة وسلامة ورقي هذا المكتسب الذي يشترك فيه الجميع.

الهوامش:

[1]- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، المجلد 13، بيروت، 1968، ص 451.

[2]- ياسر حسن عبد التواب جابر: المواطنة في الشريعة الإسلامية– دراسة فقهية مقارنة، ط 1 دار الكتب المصرية، 2011. ص 22.

[3]- ياسر حسن عبد التواب جابر: نفس المرجع السابق، ص 22.

[4]- ياسر حسن عبد التواب جابر: نفس المرجع السابق، ص 23.

[5]- وجيهة ثابت العاني: القيم التربوية وتصنيفاتها المعاصرة، ط1، دار الكتاب الثقافي، 2014.

[6]- عبد الله بن سعيد: قيم المواطنة لدى الشباب وإسهاماتها في تعزيز الأمن الوقائي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2011، ص 23.

[7]- عبد الله بن سعيد: نفس المرجع السابق، ص 23.

[8]- منقذه العلان: على الموقع:http://www.maaber.org/philosophy/value.htm

[9]- سهام إبراهيمكامل: مفهوم الاتجاه، مركز دراسات وبحوث المعوقين، على الموقع: www.gulfkids.com/pdf/Etegah_S.pdf

[10]- سهام ابراهيم كامل: مفهوم الاتجاه، مركز دراسات وبحوث المعوقين، على الموقع: www.gulfkids.com/pdf/Etegah_S.pdf.

[11]- محمد شخمان: المواطنة، العدد 4، مكتب التوجيه المجتمعي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت ، أفريل 2010.

[12]- سيدي محمد ولد يب: الدولة وإشكالية المواطنة، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2010، ص 54.

[13]- احمد سليمان عودة، فتحي حسن ملكاوي : أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، عناصر البحث ومناهجه والتحليل الإحصائي لبياناته ط 2، مكتبة الكتاني، الأردن، 1992، ص159.

[14]- صفوت فرج: التحليل العاملي في العلوم السلوكية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980، ص 331.

[15]- مقدم عبد الحفيظ: الإحصاء والقياس النفسي والتربوي مع نماذج من المقاييس والاختبارات ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011،ص 146.

دور المدرسة الجزائرية في تعزيز ثقافة المواطنة لدى المتعلمين

مرحلة التعليم الابتدائي نموذجا

بن فرج الله بخته: جامعة حمه لخضر -الوادي: الجزائر

الملخص:

تحاول هذه الدراسة المساهمة في معرفة دور المدرسة من خلال المقررات الدراسية في المرحلة الابتدائية في تعزيز ثقافة المواطنة لدى تلاميذ هذه المرحلة من خلال غرس فيهم حب الوطن و الولاء له و كل ما يمكنه ترسيخ هذه الثقافة في شخصيتهم حتى يتسنى لهم تطبيقها في الحياة الاجتماعية فب ما بعد من خلال ممارسات حقيقية و قد في هذه الدراسة الاعتماد على منهج تحليل المضمون او المحتوى لكتاب مادة التربية الاسلامية و كتاب التربية المدنية.و قد تم الوصول الى ان المدرسة تلعب دورا في اكتساب المتعلمين لثقافة المواطنة من خلال مختلف القيم التي التطرق لها من خلال مختلف المواضيع

الكلمات المفتاحية: المدرسة–المتعلم– الكتاب المدرسي–ثقافة المواطنة

The role of the Algerian school in promoting the culture of citizenship among learners

Primary education is a model

Abstract:

This study attempts to contribute to the knowledge of the role of the school through the curriculum in the primary stage in promoting the culture of citizenship among the students of this stage by instilling in them the patriotism and loyalty to him and all that can consolidate this culture in their personality so that they can apply it in social life After the actual practices and in this study may rely on the methodology of content analysis or content for the book of Islamic education and the book of civic education. It has been reached that the school plays a role in the acquisition of learners culture of citizenship through the various values addressed through different Subjects.

Key words : : School-learner-textbook-culture of citizenship

مقدمة:

تعد الجزائر من الدول السابقة في تبني المجتمع المدني مقارنة ببعض الدول العربية وقد تجسد هذا من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات و المؤسسات لمدنية على مستوى الممارسة الواقعية وقد شكل المجتمع المدني محورا هاما لأهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا وذلك في محاولة منها لاستخدامه كوسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي .

والمدرسة باعتبارها من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية و كذلك من أهم مؤسسات المجتمع المدني و التي تخول لها مهمة تربية و تعليم الناشئة وأجيال المستقبل من اجل اعدادهم للحياة الاجتماعية التفاعلية حتى–تساهم في رقى مجتمعاتها– تكون مساهمتهم في احداث التنمية الشاملة بمختلف ابعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ومن بين المهام والاهداف الكبرى للمدرسة داخل المجتمع ، نجد بناء وترسيخ قيم المواطنة التي تعتبر ممارسات وافعال التي تنبع من السلوك الراشد .

في هذا الصدد جاءت هذه الورقة البحثية تناقش هذا الموضوع أي ترسيخ قيم المواطنة بالتطرق إلى دور المدرسة في تعزيز قيم ثقافة المواطنة من خلال المقررات الدراسية في مرحلة التعليم الابتدائي . وهذا بالاعتماد على منهج تحليل المحتوى لمادتي التربية الإسلامية والتربية المدنية.

-المدرسة مفهومها- خصائصها-وظائفها

1-مفهوم المدرسة:

هناك تعاريف كثيرة للمدرسة منها على سبيل المثال ما يلي:[1]

1. المدرسة هي المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية، وهي تطبيع أفراده تطبيقا اجتماعيا، ليجعل منهم أعضاء صالحين.
2. المدرسة هي المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتربية وتعليم الصغار، نيابة عن الكبار الذين شغلتهم الحياة، إضافة إلى تعقد وتراكم التراث الثقافي.

2 خصائص المدرسة:

تمتاز المدرسة بأنها بيئة تربوية ذات حجم كبير، يتيح للطفل نيل المركز، بصورة مناسبة دون إن يحس بالضياع، ولكن قد يتعرض للقلق بها في السنوات الأولى. ثم إنها مبسطة، موسعة، ومصفية.

وأما أن المدرسة، موسعة فلأنها تعمل على توسيع أفق التلاميذ ومداركهم، وتصل حاضرهم بماضيهم، وتقدم إليهم، في وقت قصير، ما بلغته البشرية عبر آلاف السنين.

ونقصد بالبسطة، أنها تبسط المواد المعرفية والمهارات المدرسية المتشابكة، لتصير مناسبة لا فهام التلاميذ سائرة في ذلك من البسيط إلى المعقد، ومن القريب إلى البعيد، ومن المعلوم إلى المجهول، ومن المحسوس إلى المجرد.

وأما المهارات فتشتق فيها من البسيط الذي تصله وتعمل على غرسها في الناشئة ليتمثلوها سلوكا يعيشونه، ويقومون به وأما كونها صاهرة فيقصد به أنها تسعى إلى توحيد ميول واتجاهات التلاميذ وصهرها في بوتقة واحدة، حسب فلسفة المجتمع، وبما يخلق واقعا اجتماعيا مناسبا للحراك الاجتماعي، القائم على التعايش والتفاهم واحترام الآخر، ليكون الناس قادرين على العيش والعمل معا، في الوطن الواحد، وبما يزيل العدوان من النفوس، مع الاستعداد الجماعي الدائم للتصدي للعدوان والاستعمار، والتعامل بالعدل في المدرسة، والمساواة بين التلاميذ أساس بلوغ ذلك.

وأما بخصوص أن المدرسة مصفية، فلأنها تنقي التراث مما يشوبه من أمور لم تعد مناسبة للحياة المعاصرة[2].

3. وظائف المدرسة:

للمدرسة المعاصرة وظائف كثيرة وعلى نحو يصعب حصره، على مستوى العالم. وهنا نذكر باختصار وظائف المدرسة المعاصرة، بالنسبة للمجتمع، وللأطفال [3]

*وظائف المدرسة بالنسبة للمجتمع:

1. نقل تراث الأجيال السابقة، إلى الناشئة.
2. التبسيط، وكنا تحدثنا عنه ضمن خصائص المدرسة.
3. التطهير، وكنا ذكرنا المقصود به، عند الحديث عن خصائص المدرسة.
4. تنسيق التفاعل الإجتماعي، والتوحيد بين مختلف عناصر البيئة الإجتماعية. وكنا ذكرنا المقصود به عند الحديث عن الصهر كوظيفة من وظائف المدرسة.

* وأما وظائف المدرسة بالنسبة للأطفال فهي:

أ –تحقيق النمو الجسدي:

وذلك بإيجاد الظروف الصحية المناسبة، وتعليم المعلومات الضرورية حول التغذية، وأساليبها الصحية، وتزويدهم بالقواعد الصحية، وتعويدهم على التقيد بها، في المأكل.

ب– النمو العقلي:

ووظيفة المدرسة هنا تسهيل سبل النمو العقلي للطفل بمختلف الدروس والأنشطة التعليمية، وتعويده على التفكير المنطقي والتفكير الإجرائي.

ت . النمو الاجتماعي:

وفي هذا المجال تقوم المدرسة بما يلي:

أ. تنمية المهارات والاتجاهات اللازمة الإسهام في حياة الجماعة بصورة فعالة، أي ان يصير مؤديا لواجباته، متحملا لمسؤولياته، متعاونا مع غيره، يشعر بالولاء لأمته وشعبه، محترما لحقوق غيره، غير متهاون في الدفاع عن حقوقه وأفكاره، محترما للملكية العامة والخاصة، محافظا على المرافق العامة.

ب . تعويد الطفل آداب السلوك وحسن المعاملة، وتعليمه العلاقات الاجتماعية، والشعور بالمسؤولية، القائمة بين مختلف الجماعات، وغرس القيم الصالحة فيه، وجعله ساعيا الى التقدم دوما.

ت . تزويده بالمعلومات والخصائص التي تجعله قادرا على إدراك بيئته إدراكا سليما، وتعريفه بالمؤسسات الاجتماعية القائمة، وطيفية التعامل معها، والاستفادة من خدماتها.

ث . تدريب الطفل على المهارات العملية النافعة له، والتي تجعله قادرا على كسب الرزق، والمساهمة في النشاط الاقتصادي، عندما يكون قادرا على ذلك.[4]

ج . النمو النفسي:

وظائف المدرسة، في هذا المجال كثيرة، ننجزها فيما يلي:

أ. تكوين الصفات الشخصية الصالحة، وغرس الاتجاهات النفسية السليمة في الطفل.

ب . الكشف عن استعدادات الأطفال، وقدراتهم، ومواهبهم، وتنميتها باستخدام مختلف الوسائل.

هـ . النمو الروحي والخلقي:

وتتجلى هذه الوظيفة في النواحي التالية:

أ. تقوية الروح الديني القائم على الفهم الصحيح لتعاليم الدين، وتقوية نزاعات الخير، وتعويض الأطفال على مكارم الأخلاق، والمساهمة في أعمال البر والتعاون، وتعويدهم بصورة خاصة على احترام المشاعر الدينية لأصحاب الأديان.

ب . تنمية عزائم الأطفال وقدرتهم لمواجهة أعباء الحياة بصبر وتضحية وتفاؤل

ويجب الانتباه هنا إلى أهمية صلة المدرسة بالمجتمع المحيط، فوظيفة المدرسة لا يقتصر القيام بها على عملها داخل أسوارها، وإنما تهتم لأمر البيئة وما يجري فيها، ولقد تلجا إلى التربية التصاعدية فتحاول، عن طريق التلاميذ تغيير بعض أنماط السلوك الأسري الواجب التغيير، كما في قضايا التربية البيئية مثلا. ويتأثر العائد من التنشئة الاجتماعية بواقع ممارسة الإدارة لسلطاتها ممارسة ديكتاتورية، أو ديموقراطية، أو متراخية السلطة.

4-مسؤولية المدرسة:

1. التماسك الاجتماعي:

مما تقدم يتضح لنا، أنه أصبح للمدرسة تجاه المجتمع مسؤولية، فهي مسؤولة عن الأحداث التماسك الاجتماعي بين الأبناء الشعب ودفع عجلة التقدم للأمام. والتماسك الاجتماعي لا يمكن تحقيقه إلا على أساس التكامل الثقافي، والمدرسة مسؤولة عن تزويد التلاميذ بحد أدنى من أساسيات الثقافة التي تمكنهم من العمل التعاوني البناء لخدمة الوطن، ورغم تنوع تخصصاتهم العلمية والدراسية وتنوع أعمالهم ومهنهم في المستقبل.

ومسؤولية المدرسة لا تقتصر على تلقين التلاميذ العلم النظري أو حتى المعاني والقيم التي ينشدها المجتمع، فالتحصيل النظري لا يكفي وحده لتعديل السلوك والاتجاهات والقيم ينبغي أن تتكامل المعرفة والانفعال والممارسة لأن الاقتصار على الجانب النظري يؤدي إلى الإزدواج بين القول والعمل.

وتفتح المدرسة أبوابها لجميع التلاميذ من مختلف المستويات الاجتماعية فهي مؤسسة المجتمع تخدم جميع طبقاته وطوائفه وبذلك تكون صورة مصغرة.للمجتمع الخارجي، يفد إليها التلاميذ وهم مزودون بخبرات مختلفة وتنصهر كلها على اختلافها وتباينها في بوتقة المدرسة وتتعهد المدرسة كل تلميذ حسب قدراته واستعداداته بالتنمية والتوجيه وإتاحة الفرص الممكنة للكشف عنها، فتخرج المدرسةجيلاً قادراً على التفاهم والتعاون في خدمة المجتمع الخارجي وحفظ تماسكه والإسهام في تقدمه وتطوره.

وتتوقف قوة وثبات المجتمعات وتماسكها إلى حد كبير على درجة مواطنة أفرادها أي درجة انتمائهم لها ورغبتهم في المساهمة في خدمتها وتقدمها وعلى رضاهم عن المعايير والقيم والعلاقات السائدة في المجتمع، فالمواطنة هي إحساس الفرد في المجتمع معين بانتمائه إليه وهذا الإحساس يستدل عليه باتجاهات الفرد وسلوكه تجاه أفراد المجتمع الذي يعيش فيه. وتتحقق المواطنة إذا توفرت ثلاث عوامل:

1. أن تشبع الثقافة السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد حاجاته وتحقق رغباته، ففي هذه الحالة يحس الفرد بالرضي على مجتمعه كما يحس بالفخر لانتمائه له، ويشعر بالحماس في المساهمة في أعماله.
2. أن تتوفر لدى الفرد الاستعداد والرغبة في القيام بدوره في المجتمع الذي يعيش فيه وأن يحس في ذات الوقت أن الدور الذي يقوم به فيشجعه على القيام بهذا الدور بأقصى درجة من الكفاءة.
3. أن يكون الفرد مطمئناً وواثقاً من درجة الثبات في القيم والأفكار والنظم والعلاقات التي يتميز بها مجتمعه. فهذا الشعور يجعله واعياً بأنواع السلوك التي يرضي عنها مجتمعه وهي بهذا تقدم له سلفاً فكرة عن نوعية الاستجابات التي ينتظر أن تحدث من أفراد مجتمعه في حالة سلوكه سلوكاً معيناً.

والمواطنة بهذا الوضع ذات أهمية للمجتمع وذات أهمية كبيرة للفرد نفسه، والمدرسة يجب أن تهدف إلى تأكيد وتقوية الانتماء إلى المجتمع وبمعنى آخر يجب أن تعد الفرد للمواطنة الصحيحة، ويتحقق هذا الهدف للمدرسة إذا قامت بتنمية جميع قوي وإمكانات وطاقات الفرد بحيث تجعله أكثر قدرة على خدمة وطنه. ولا شك أن التربية وهي تحاول إحداث التغيير في هذه العناصر الثقافية بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة تهدف إلى تأكيد المواطنة فكلما زاد إيمان الفرد بنوعية القيم والعادات والأفكار السائدة في مجتمعه وكلما أحس أن التغيير في هذه العناصر الثقافية يتناسب مع الظروف الاجتماعية الجديدة كلما زادت درجة انتمائه لمجتمعه وزادت بالتالي قوة وعمق مواطنته. [5]

5-. المكونات الأساسية لكل مدرسة:.

تعتبر وسائل للمساعدة على القيام بالعملية التعليمية وأساس المدرسة علاقة المدرسين بالتلاميذ الذين يشتغلون بمتابعة التعليم متابعة مقصودة. وطريقة تنظيم الخبرة التعليمية هي المنهج ويحتاج المنهج إلى مجموعة من الوسائل كالكتب والصور والمعدات المعملية.

1-العملية التعليمية:

ان العملية التعليمية هي ركيزة اساسية في الميدان التعليمي والتعليم بوجه عام يعني العماليات التي تقوم بها مؤسسات متخصصة من مدارس و جامعات في سبيل تهيئة الاجيال الناشئة للحياة المنتجة في المجتمع[6]

2-المعلم:

هناك نظرتان للمعلم تتلخص الاولى في ان الطفل يأتي عند معلم الحرفة او الصناعة حسب ما يرى ابن خلدون – النجار-الحداد- فيدربهعلى مهنته و يعلمه مجموعة من القواعد تمكنه من التكيف مع المحيط الاجتماعي.

اما النظرة الثانية فتمثل في الاعتراف و المدع للمعلم و هو في القسم قائد و موجه صاحب المعرفةفالمعلم هو اهم مدخلات النظام التربوي فهو المنظم و الموجه للتعلم

3-المتعلم –التلميذ-:

وهواهم مخرجات النظام التربوي و قد تحققت له الاهدافتعليم الطفل تشكل ابرز الموضوعات التي تحتل مركز الصدارةوقد اصبح من الضروري ان تشكل العملية التربوية الانسان الذي يتميز بالمواصفات التالية:

-ان يكون قادرا على الابداع

-ان يكون قادرا على الابتكار

-ان يكون ايجابي و متعاون.

4-المنهاج"المنهج المدرسي":

يشير هذا المفهوم الى مجموع الخبرات و الانشطة التي تقدمها المدرسة تحت اشرافها للتلاميذ بقصد احتكاكهم و تفاعلهم معها ومن نتائج هذا الاحتكاك و التفاعل يحدث تعلم او تعديل في سلوكهم و يؤدي هذا الى تحقيق النمو الشامل المتكامل الذي هو الهدف الاسمى للتربية[7]

5-مفهوم الكتاب المدرسي

هو الوسيلة التي تضم بكيفية منظمة المواد و منهجية الدرس و الرسوم و الصور و من الوسائط الاساس لتلقي المعارف و يعتبره البعض جوهر العملية التربوية لأنه يحدد المعلومات التي ستدرس للتلاميذ كما و كيفا.

"الوعاء الذي يحتوي المادة التعليمية التي يفترض فيها انها الاداة –او احدى الادوات على الاقل- التي تستطيع ان تجعل التلاميذ قادرين على بلوغ اهداف المنهج المحددة سلفا... و هو المرجع الاساس الذي يستقي منه التلميذ معلوماته اكثر من غيره من المصادر فضلا عن انه-اي الكتاب- هو الاساس الذي يستند اليه المدرس في اعداد دروسه قبل ان يواجه تلاميذه في حجرة المدرسة"[8].

و هناك تعريف اخريقول:"انه الاطار المرجعي الرئيسي الذي يستند اليه في عملية القراءة مما يجعله وسيلة تعلم اساسية تهدف الى تحقيق ثلاث وظائف جوهرية هي:التبادلوالتأثير والتبليغ[9]

II-مفهوم المواطنة:

ان المواطنة قيم اخلاقية لا تكتسب بالوراثة فهي صيرورة تاريخية من التفاعلات اليومية تكتسب بالتربية والتعليم و التكوين و التأهيل

ان مفهوم المواطنة تطور عبر التاريخ فتاريخيالمواطنة لم تكن تشمل الجميع حيث فقط الرجال و الملاك كان بإمكانهم ان يكونوا مواطنين و لكن عبر القرن الماضي ظهرت حركة مستمرة من اجل تعريف اكثر اتساعا للمواطنة متأثرا بترقية الحقوق المدنية و السياسية و الاجتماعية و ان مفاهيم المواطنة حاليا تتغير حسب الدول و تعكس الاختلافات بين الاطر السياسية و التاريخية[10]

تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بانها" اصطلاح يشير الى الانتماء الى امة او وطن"[11]

و في قاموس علم الاجتماع تعرف المواطنة على انها "علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي(دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الاولالولاء و يتولى الطرف الثاني الحماية و تتحدد هذ هالعلاقة بين الفرد و الدولةعن طريق القانون"[12]

و يعرفها القاموس الفرنسي"هي حالة او خاصية المواطن تسمح للفرد بان يعترف به كفرد او عنصر من مجتمع ما ،في المدينة في العصور القديمة او دولة اليوم و المساهمة في الحياة السياسية . و المواطنة هي الاطار القانوني الذي يسمح للفرد بان يصبح مواطن"[13]

ان المواطنة الحقة تعطي النشء المعرفة و المهارة و فهم الادوار الاجتماعية و السياسية الرئيسية و الفرعية في المجتمع على المستويات المحلية و الوطنية و القومية و الانسانية كما تؤهلهم للمسؤولية الوطنية و تعرفهم بحقوقهم و واجباتهم الاخلاقية و السلوكية و تجعل منهم مواطنين اكثر اعتمادا على النفس و المشاركة في بناء المجتمع و قد رأى جون ديوي ان المواطنة لا تعني اكثر او اقل من المشاركة في التجربة الحياتية اخذا و عطاءا فالمواطنة ليست اقل من جعل العقل اجتماعيا بحيث يجعل خبراته للانتقال الى الافضل له و لجماعته[14]

1-مفهوم الثقافة:

تتعدد تعاريف الثقافة و لكنها تكاد تجتمع كلها على تأكيد تعريف ادوارد تايلور(1832-1917) لها و قد عرفها-و هي و الحضارة امر واحد- عرفها بانها:"ذلك الكل المعقد الذي يتكون من مجموعة المعتقدات و الافكار و القيم و المقاييس و العادات و المعارف و الفنون و الفلسفة و الاديان و القوانين و الاخلاق و جميع القابليات التي اكتسبها الانسان مع مجتمعه"[15]

و يعرف البعض بانها سلوك مكتسب[16]

2-ثقافة المواطنة:

يرتبط مفهوم المواطنة بشكلٍ عام بالحقّ في الإقامة والعمل والمشاركة السياسيّة ضمن حدود بلدٍ ما، ويُشير هذا المفهوم أيضاً إلى الانتماء لمجتمعٍ يرتبط برباطٍ اجتماعيّ وثقافي وسياسي واحد ضمن دولةٍ معينة. أورد جان جاك روسّو في كتابه (العقد الاجتماعي) بأنّ الفرد له حقوقٌ إنسانيّة يجب تقديمها إليه، وفي المقابل فإن على هذا الفرد مجموعة من الواجبات والمسؤوليّات الاجتماعيّة عليه تأديتها.

ان مفهوم المواطنة متعدد الابعاد فهو على المستوى القانوني يتضمن منظومة من الحقوق و الواجبات و المسئوليات و على المستوى الثقافي يتضمن انساق من السلوكيات المعبرة عن الانتماء الوطني.

كما يقوم مفهوم المواطنة على القيم العلي الاساسية و التي تدعو اليها التنمية السياسية و المتمثلة في كل من المساواة و الحرية والعدالة و التي تفرض في مجملها توافر مناخ يسمح المشاركة السياسية و الديمقراطية.

ومن المؤشرات التي تؤكد مفهوم المواطنة و مدى التزام الافراد و الجماعات بالقيم و السلوكات التي تعكسها:

-تأدية الواجبات العامة كالحفاظ على الممتلكات العامة و الخاصة و حمايتها

-الاعتدال و التسامح و قبول الاخر

-المشاركة في الانتخابات

-المشاركة التطوعية في الشأن العام

و غيرها من المؤشرات التي قد تكون واجبات كما قد تكون حقوق والتي تؤدي الى خلق و تطوير ما يعرف بثقافة المواطنة و من اهم مكونات ثقافة المواطنة ما يلي:

-قيم التعايش مع الاخر و التضامن و العمل المشترك

-غرس حب الوطن و الولاء له و التضحية من اجله

-تطوير و تنمية الثقافة السياسية لحقوق الانسان و تعزيز قيم المساواة و العدل و تكافؤ الفرص و الحرية بين ابناء الوطن.

-تأكيد احترام المواطن لذاته و تعظيم قيم الكرامة و الانسانية

يعد تعظيم مؤشرات المواطنة و نشر ثقافة المواطنة الاداة الاهو لتأكيد الولاء الوطني في اطار الدولة الحديثة

IIIعرض و تحليل نتائج الدراسة:

1-كتاب السنة الأولى من التعليم الابتدائي

لقد جاء كتاب التربية الإسلامية والتربية المدنية مدمج مع كتاب اللغة العربية.

إن هدف هذا الكتاب الموجه إلى أبنائنا وهم يخطون أول خطوات الحياة المدرسية أن يكون لهم سندا قويا ورفيقا وفيا يلجؤون من خلاله إلى عالم العلم والمعرفة بلغة سليمة ومنهجية واضحة وقيم نبيلة.

كما يسمح للتلميذ بامتلاك مهارات اللغة العربية الجميلة وبناء كفاءتها بجانب كفاءة مادتي التربية الإسلامية والتربية المدنية في إدماج متناغم يستجيب لمتطلبات مناهج المواد الثلاثة ويحافظ على استقلاليتها في نفس الوقت.

. بالنسبة لمحتوى الكتاب تم تقسيمه إلى مقاطع ومحاور

2-كتاب السنة (2) الثانية ابتدائي

لقد جاء كتاب السنة الثانية من التعليم الابتدائي في كل من مادة اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية المدنية مدمج في كتاب واحد (الجيل الثاني) ومن أهداف هذا الكتاب أنه يساعد التلميذ على التحصيل العلمي ويشجعه على الإنتاج اللغوي وينمي عنده مهارات الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة، كما يرسخ لديه القيم الإسلامية والإنسانية ويجعله يتحلى بروح المواطنة وحسن التعامل مع الآخرين.

. ويتكون الكتاب من ثمانية مقاطع تعلَيمية، ويتضمن كل مقطع مجموعة من النصوص في اللغة العربية تمتد إلى وضعيات تعليمية في التربية الإسلامية والتربية المدنية كما يختتم كل مقطع بمشروع يقوم بإنجازه جزئيا في نهاية كل أسبوع.

وبالتالي كان الهدف منه إعطاء مجال للتلميذ للتفكير والإبداع بلغته العربية إلى جانب اكتساب القيم الإسلامية والمدنية.

1- بالنسبة للتربية الإسلامية تمحورت المواضيع حول:

1. فضل العلم، حيث يتعلم التلميذ السعي في طلب العلم للآن العلم نور وسعادةحيثقال النبي صلى الله عليه وسلَم < طلب العلم فريضة على كل مسلم >.

(هناك صور توضيحية ، مثل المكتبة، جهاز الكمبيوتر، مخبر علمي مجهز بمجهر...)

2. الإسلام يحث على العلم (ديننا الحنيف يحث على العلم) إذ يتعلم التلميذ: (الطلب العلم فضل عظيم ومنزلة كبيرة لأنه مفتاح لكل سبل الخير)

هو هناك سور قرآنية وأدعية تساعد التلميذ على التعلم

ثانيا– بالنسبة للتربية المدنية تمحورت المواضيع حول حق التعلم أو إتقان العمل والانضباط:

أولا– **بالنسبة للتربية الإسلامية:**

تمحورت المواضيع حول مايلي:

1. زيارة الأقارب: 2. الصدق في القول 3. أحفظ الأمانة:

ثانيا . بالنسبة للتربية المدنية:الطاعة–التضامن

3–كتاب السنة الثالثة ابتدائي الجيل الثاني (السنة الدراسية 2017 2018)

1. كتاب التربية المدنية:

لقد تنوع برنامج التربية المدنية للسنة الثالثة ابتدائي (الجيل الثاني) ومن خلال قراءة محتوى عناوين المواضيع المختلفة يمكن حصرها في ثلاث محاور أساسية وهي المحور : 1. قواعد الصحة العامة في التغذية: (القواعد الصحية في التغذية –آداب الأكل – الغذاء الصحي – النظافة – تجنب الأغذية السكرية والدسمة – الحفاظ على السلامة من المخاطر).

فالتلميذ يعيش في جماعة سواء في البيت أو المدرسة أو المجتمع، فعليه أن يتجلى بالسلوك الايجابي تجاه نفسه وتجاه (غيره) غيره، وعليه باحترام القواعد العامة في محيطه وبالتالي فيما تتمثل هذه السلوكيات الايجابية ؟

. قواعد الصحة:

ا– ترشيد الاستهلاك

الوقاية من الأخطار :

–التنوع الثقافي:

يختلف أفراد المجتمع بتنوع ثقافاتهم وألوانهم ولغاتهم.

وهذه الحقيقة وجب احترامها والتعايش مع فئات المجتمع في سَلامٍ وانسجامٍ.

مقومات المجتمع الجزائري هي الأركان والأسس التي يقوم عليها هي: الإسلام . العروبة . الأمازيغية . الوطن الواحد . الثقافة المشتركة . التاريخ الطويل.

ثانيا . احترام الاختلاف:

1. لا أميز بين الذكور والإناث:

أكدت اتفاقية حقوق الطفل على عدم التمييز بين الأطفال لا من حيث الأصل أو الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة.....

أتعلم: المساواة بيننا ذكور وإناث تعني أن نتمتع بنفس الفرص وأن تتساوي في الحقوق والواجبات وأن لا يتم التمييز بيننا.

ثالثا . التعامل مع الآخرين:

1. أتعايش مع الأخر وأتقبله:

يتعلم التلميذ احترام الآخرين مهما كانوا مختلفين عنه، وأن يتعايش معهم في سلامٍ ومحبة وأخوة وتكامل.

المحور 3:

من خلال الاحتكاك مع زملائه في المدرسة وفي القسم يتعرض التلميذ إلى مواقف كثيرة تظهر مدى قدرته على التكيف معها. من خلال هذا المحور يتعلم التلميذ ما يلي: . ما هي هذه المواقف؟

. كيف يجب أن يتصرف؟

. كيف يتحمل مسؤولية نتائج تصرفه؟

أولا . آداب التعايش:

1. الحياة في القسم:

أتعلم: يعتبر التلميذ قسمه بمثابة بيته الثاني، كما أنه يعتبر معلمته أمه وزملائه إخوته يتعلمه فيه ويقضي أجمل الأوقات، كما يساهم مع زملائه في تربيته ونظافته، ويجتهد معهم في الحصول على أحسن النتائج.

هناك صور تدل على هذا:

2. آداب العلام:

يتعلم التلميذ الالتزام بآداب الكلام واختيار أحسن الألفاظ أثناء مخاطبة الناس والرد على ما يسمعه منهم بأدب ولباقة. فيتعلم آداب التعايش في البيت والقسم.... من تسامح وعفو، وتعاون واعتذار، وعدم الحقد.

ثانيا . السلوك الديمقراطي:

1. أتفاوض مع زملائي:

يتعلم التلميذ التفاوض مع زملائه في انجاز عملٍ مشترك بين وبين زملائه وهذا أسلوب حضاري للتوصل إلى اتفاق يرضي الجميع.

2. انتخاب مندوب القسم:

يتعلم التلميذ اختيار ممثلا لقسمهم عن طريق الانتخاب ويتحملون نتيجة اختيارهم، باحترام رأي الأغلبية.

وبالتالي يتمكن التلميذ من إدماج تعلمانه من خلال التعبير عن رأيه في بيته وكذلك في قسمه.

ثالثا . تحمل المسؤولية في القسم:

1. مسؤوليتي في القسم:

يتعلم التلميذ تحمل المسؤولية في القسم عن كل أعماله، حيث أنه يحافظ دائما على النظام والانضباط ويتجنب الأعمال التي تؤخره عن دراسته (كتابة الدروس باستمرار . الانتباه على شرح المعلمة . الحفاظ على أثاث القسم . الحفاظ على نظافة النوافذ والأبواب . عدم المشاركة في التشويش والفوضى . العمل على نشر الهدوء).

نهدف من خلال هذا الكتاب إلى تقديم وسيلة تعليمية تكون سندا للمتعلمين لتجسيد جملة من السلوك والمعاملات الاجتماعية المستمدة من الموارد والمعارف المدرجة في المنهاج وفق خصائصها والمصنفة وفق ثلاث ميادين: الحياة الجماعية، الحياة المدنية، الحياة الديمقراطية والمؤسسات نظمت وفق ثلاث مقاطع تعلميه متوازنة ومتكاملة وتضمنت على الموارد والمعارف المدرجة في البرنامج مرتبة ومترابطة في جملة من الوضعيات والأنشطة والمهمّات من أجل إرساء موارد جديدة قصد إنماء الكفاءة الختامية مع الأخذ بعني الاعتبار فترات البحث والاستكشاف والهيكلة والإدماج والتقييم والمعالجة بما يتماشى ومستلزمات الكفاءة محل النّماء.

. تم اقتراح وضعيات تعلّميه تدفع المتعلم إلى التساؤل والبحث بالإضافة إلى وضعيات تقويمية استثناء المعايير ومؤشرات مرتبطة بالممارسات والسلوك ما من شأنه جعل المتعلّم عنصراً نشطاً فاعلاً وفعالاً في تعلمه بفضل مرافقة وتوجيه الإسناد الذي يعتبر حجر الأساس إذ يبغي ممارسته البيداغوجيّ وكيفية تكريسه لهذه النشاطات التعليمية هي التي ترشد إلى الاستغلال الأمثل لهذا الكتاب: أجل إرساء وبناء الكفاءات الشاملة وإدراك الغايات والمرامي في تكوين المتعلم على المواطنة وإعداده للعيش كمواطن مسؤول واع يساهم في بناء وطنه من خلال الموافق الايجابية أو منحه تربية تنسجم مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان بالإضافة إلى تنمية ثقافة الديموقراطية لديه باكتساب مبادئ النقاش وتقبل الآخر ونبذ التمييز والعنف والتفاعل الايجابي مع المحيط.

كتاب التربية الإسلامية السنة الثالثة من التعليم الابتدائي (السنة الدراسية 2017. 2018).

. يسمح الكتاب للتلميذ التعمق من خلال في معارفه واستيعاب المبادئ الأساسية والقيم النبيلة لديننا الحنيف وهذا من انطلاق من توجيهات منهاج وزارة التربية الوطنية.

. حيث تم الحرص فيه على الإيجاز في العبارة وتنويع النصوص والأنشطة والرسومات والموضحات بما يناسب مرحلته العمرية وتمكينهم من اكتساب المعارف النافعة والمهارات الجيدة والتحلي بالأخلاق الكريمة بما يعود بالخير على الفرد والأسرة والمجتمع.

.....وكل المهتمين بالشأن التربوي وكل من يسعى إلى الرقى بمستوى أبنائنا وتمكينهم من اكتساب المعارف النافعة والآداب الجميلة والأخلاق الكريمة التي تعود بالخير على العرب والأسرة والمجتمع والأهل الاختصاص والخبرة الفضل في تقديم الاقتراحات والملاحظات التي تعين دائما على التطوير والتحسين.

المقطع التعليمي 2 (كتاب السنة الثانية)

ثانيا . التربية المدنية:

بالنسبة لمادة التربية المدنية تمحورت المواضيع حول الطاعة والتضامن.

. أطيع المسنين وأحترمهم.

. أتضامن مع جاري.

. أنا تلميذ مطيع.

حيث يتعلم التلميذ في السنة الثانية كيف يكون مواطنا صالحاً، كما يتعلم كذلك حُب جيرانهم واحترامهم وعدم اذائهم والتضامن معهم (تجنب التصرفات التي تؤدي الجار مثل الصراح.....).

. المقطع التعليمي 3: الحي والقرية:

أولا . التربية الإسلامية:

من السورة القرآنية (سورة قريش) يتعلم التلميذ بأن الله غزّ وجل أعطانا الكثير من النّعم، كنعمة الطعام والشراب والأمن والصحة. يجب أن نحسن عبادته وشكره على ذلك.

. من أركان الإيمان: التوحيد (لا إله إلا الله وحده لا شريك له).

. يستوعب التلميذ بأنه مسلم ويعلم أركان الإيمان.

ثانيا . التربية المدنية:

. الشجرة الصديقة:

يتعلم أهمية الشجرة وبالتالي يكتسب ملوك الحفاظ على البيئة.

. لِتَحْمِ غابتنا:

المواطن الصالح يساهم في الحفاظ على الغابة وذلك بالحرص على نظافتها وتجنيب أسباب الحرائق.

. الحديقة العامة:

لا بد من الحفاظ عليه من خلال جمع النفايات في سلة المهملات، والاعتناء بالنباتات والأزهار والأشجار.

المقطع التعليمي الرابع:

الرياضة والتسلية.

كتاب السنة الرابعة (السنة الدراسية 2017. 2018)

يستوعب التلميذ من خلال هذا الكتاب المبادئ الأساسية والقيم النبيلة لدينا الحنيف انطلاقا من توجيهات منهاج وزارة التربية الوطنية، وفيه الإيجاز في العبارة وتنويع النصوص والأنشطة والرسومات والموضحات بما يناسب مرحلته العمرية، وبفضل مساعدة المتعلمين يسمح لا حسن الفهم واستثمار المكتسبات وتشجيعه على بناء تعلماته بنفسه وفق منهجية مشروحة في "دليل الأستاذ".

وبالتالي نسعى إلى الرقى بمستوى أبنائنا وتمكينهم من اكتساب المعارف النافعة والمهارات الجيدة والتحلي بالأخلاق الكريمة بما يعود بالخير على الفرد والأسرة والمجتمع.

1. كتاب التربية الإسلامية:

بالنسبة لمحتويات الكتاب لقد تعددت المواضيع وتنوعت بين سور قرآنية وأحاديث نبوية وأنشطة تعليمية كلها تحت على الأخلاق النبيلة والحميدة والتوحيد والتمسك بأركان، كذلك الإيمان بالكتب السماوية الأخرى والإيمان بالرسل عليهم السلام كذلك يتعلم التلميذ القيم النبيلة التي يحث عليها ديننا الحنيف والتي جاءت في المواضيع التالية:

1. طلب العلم حيث أنه أول ما نزل من القرآن الكريم يدعونا إلى تعلِمُ القراءة والكتابة (سورة العلق).

كذلك قوله (ص): " طَلَبُ العلم فريضة على كل مُسْلِمٍ". حيث يتعلم التلميذ بأن:

. طلبُ العلم واجب على كل مسلم ومسلمة.

. العلم وسيلة للتمييز بين الخير والشر والحق والباطل.

. بالعلم يتمكن الإنسان من خدمة وطنه وتطويره.

. طالب العلم المجتهد الذي يحترم مُعَلَّميه يحبُّهُ الله وكُلُ الناس.

2. الزكاة وهي طهارة للنفس من الشحَّ وبركة للمال وكذلك فرض على الأغنياء يعطونها للفقراء والمساكين والمحتاجين.

وهي صورة من صور تضامن من المجتمع الإسلامي.

3. الإحسان: يتعلم التلميذ فِعْل الخير وتجنب كل ما فيه شَرُ وظلم، كذلك الشعور بمعناة الآخرين والتضامن معهم، كما أن الإحسان إلى ذوي القربى ينشر الرحمة بين المؤمنين.

كما يتعلم التلميذ الإحسان إلى الحيوان.

. الإحسان إلى الجار واجب، عدم اذائه بالقول أو الفعل ومساعدته على قضاء حاجاته. عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه عن الرسول (ص) قال: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فَلْيُحِسِنُ إلى جاره".

6. بند العُنْفِ:

يتعلم التلميذ نبذ العنف فالمسلم لا يؤدي أي إنسان بالقول أو الفِعل، فالإسلام يَنْبَذ العنف بالقول و الفعل والإيماء ويوصي بالحلْمِ.

7. تجنب الغش:

. المسلم صادق في القول والعمل.

. المسلم يسعى للنجاح في الحياة بالطرق المشروعة.

. الغش ينشر العداوة ويزيل الثقة، وفيه تعدّ على حقوق الآخرين. قال (ص): "من غش فليس منّي".

8. يُرْ شدنا ديننا إلى مجالسة الصالحين وحسن اختيار الأصحاب.

كتاب التربية المدنية (السنة الرابعة ابتدائي)

إن كتاب التربية المدنية الموجه للسنة الرابعة يصبو إلى تحقيق ما سُطِرَ من كفاءات في منهاج المادة (الطور الثاني من التعليم الابتدائي مما يسمح للمُتَعِلِم أن يكون قادرا على التصرف بشكل ايجابي تجاه الذات والآخرين والالتزام بقواعد الصحة والاستهلاك والوقاية والأمن وحماية التراث الوطني وهذا من خلال اكتساب القيم والمواقف المتعلقة بالاعتزاز بالهوية الوطنية واحترام وتقدير رموزها، ومعرفة المبادئ المؤسسة للمواطنة وما ينجر عنها من حقوق وواجبات، وهذا دون اغفال التفتّح على العالم من أجل تقبّل الاختلاف كثراء وتكامل بين بني الإنسان.

وباعتبار الموارد والمعارف الواردة في المنهاج من وسائل بناء كفاءات المنهاج، فلقد تم عرضها كلها وفق نظام منسجم بناء على تجزئة المحتويات إلى مقاطع متوازنة.

. بالنسبة لمحتويات الكتاب فقد تم تقسمها إلى مقاطع تجسدت من خلالها تلك الموارد والمعارف في وضعيات تعلمّية، وهذا من خلال الانطلاق من مواقف ووثائق مكتوبة ومرئية لها دلالة بالنسبة للمتعلم والمرتبطة بالمحيط العام الذي يطيع الحياة اليومية ووضعيات تواصلية تبرز السلوك المدني وتساعد على التعلم النشط، قد يساعد هذا على إرساء الموارد المستهدفة وتجسيد القيم المستهدفة كغايات ووضعها حيز التطبيق.

فالنسبة للمواضيع فقد تعددت وتنوعت وتمثلت في ما يلي:

1. التراث الوطني والمحلي:

. التراث الوطني متنوع ويمثل كل الوطني حيث يتعلم التلميذ بأن التراث الثقافي في بلادنا ثروة كبيرة، فهو يزحز بشتى أشكال التنوع الحضاري التي توارثتها الأجيال عبر الزمن. (تراث مادي وتراث لا مادي).

. التراث المادي فمثل الألبسة، الأطباق.....

. التراث اللامادي: التويزة وهي ظاهرة اجتماعية وميزة تضامنية وعلامة من علامات التعاون في المج الجزائري.

2. المحافظة على التراث الوطني والمحلي:

(يتعلم التلميذ المحافظة على المجتمعات الطبيعية في الجزائر).

يتعلم الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي والاعتزازية لأنه جزء من شخصيتها ويعبر عن هويتنا حيث بعد التراث الوطني بشقية المادي واللامادي أحد أبرز العناصر التي تدخل في تكوين شخصية الأمة ورمز وجودها والمحافظة عليه وترقيته ضرورة لا بد منها.

2. الحوار وأهمية:

حيث يتعلم التلميذ قواعد الحوار وآدابه، وكذلك أهميته في المجتمع.

حيث يتعلم التلميذ أنه بالحوار يسود النظام وتنتشر المحبة والتفاهم وإمكانية التعايش مع الغير في مودة وسلام.

. كذلك الحوار بدل العنف.

. دور الحوار في حل الخلافات عن طريق نبذ العنف وإتباع أساليب التفاهم ونبذ التعصب (أساليب).

. عدم التمييز العنصري الذي قد يكون على أساس الجنس، الدين، اللّون، اللغة.

الذي يؤدي إلى التفكيك بين أفراد المجتمع وانتشار الحقد و الكراهية .

3. المحافظة على الملكية الخاصة والملكية العامة.

كتاب السنة الخامسة من التعليم الابتدائي

1. كتاب التربية الإسلامية:

لقد تم تقديم هذا الكتاب وفقا للمناهج المعتمدان من وزارة التربية الوطنية، حيث يتضمن الكتاب الوحدات التعليمية المدرجة في المنهاج والتي تتناول المبادئ الأساسية والمعارف الأولية لمختلف المجالات المكونة لمادة التربية الإسلامية، إذ تمت هيكلة الكتاب من خلال تنظيم متكامل يشمل القرآن والسنة والعقيدة والعبادة والسير والقصص والسلوك على أساس أنه يرمي إلى غرس القيم الإسلامية في نفوس المتعلمين لتتحول إلى سلوكيات في واقع حياتهم اليومية.

الخاتمة

ان المدرسة هي التي تفتح عقل التلميذ على محيطه العام و تعزز ذلك بأساسيات الحياة بما يدره العصر من تكنولوجيا و تعرفه بالمجالس المحلية و بالانتخابات و بحقوق الانسان و تحيطه بالغنى التربوي التواصلي التدبيري و الحقوقي في كل المعلومات التربوية التي يتلقاها على مقاعد الدراسة الى غاية تخرجه الى الحياة العملية كما كان عليها غرس ادب الاختلاف و التعدد الثقافي و الحاجة الى اكتساب نظرة عالمية و حل المشكلات الى جانب الانضباط و تحمل المسؤولية و الاعتزاز بالمواطنة و معرفة مسؤولية الفرد في مجتمع ديمقراطي.

ان المواطنة في المدرسة تعني الا يكون التعليم مرتبطا بفترة التلمذة فحسب و لكنه تعليم مستمر يسمح بحق الاختيار و حرية الاختلاف حيث يكون المحرك الاساس لمنظومة التنمية الاجتماعية الشاملة.

وتؤكد الدراسات المقارنة أن تحقيق العدل الاجتماعي والمساواة ترتبط ارتباطا مباشرا بتكافؤ الفرص التعليمية وإتاحة الإمكانات لتمتع الفرد بحق التعليم، حتى لا تحول العوامل المادية والاقتصادية دون تمتعه بذلك الحق. حيث توجه التربية نحو تحقيق التنمية المتكاملة للشخصية الإنسانية وتدعيم حرياته الأساسية.

وإذا كانت فرص التعليم أساسا جوهريا في التنمية البشرية وإنضاج قدرات الأفراد فإن هذه التنمية هذه التنمية تكتمل من خلال حق العمل والتوظيف الأمثل لقدرات المتعلم.

والتعليم أحد الأنشطة البشرية الأكثر عالمية وهو أيضا من أكثرها ذاتية.

وعالمية تتزايد بصورة مستمر(فيليب هوجر، 1997) وأحدثت العولمة تغيرات عميقة في نظم التعليم الوطنية، لهذا كان السعي إلى تغير التعليم من خلال زيادة الوعي بالثقافات الأخرى، والاهتمام بالمعرفة والمهارات التي تجعل المجتمع قادرا على المنافسة العالمية.

الهوامش:

[1]–صلاح الدين شروخ علم الاجتماع التربوي دار العلوم عنابة 2004 ص72.

[2]– صلاح الدين شروخ علم اجتماع التربوي مرجع سابق صص75.

[3]– نفس المرجع ص–ص76–78.

[4]– مرجع سابق ص77.

[5]–شبل بدران، دراسات في التربية ، شركة الجمهورية الحديثة لتحويل وطباعة الورق ، الاسكندرية ، 2002 ص183.

[6]– علي بوعناقة– بلقاسم سلاطنية، علم الاجتماع التربوي مدخل و دراسة قضايا المفاهيم ، منشورات جامعة خيضر– بسكرةدار الهدى للطباعة و النشر عين مليلة الجزائر ص،ص 151.

[7]–نفس المرجع، ص152.

[8]–عبد اللطيف الفرابي و اخرون ، معجم علوم التربة، مصطلحات البيداغوجيا الديداكتيك، ص 188.

[9]–جماعة من الباحثين ، المدرسة و التلاميذ اية علاقة؟ الدار البيضاء بالمغرب: دار الخطابي للطباعة و النشر، 1989، ص58.

[10]-UNESCO, Education à la citoyenneté mondiale, Thèmes et objectifs d’apprentissage, 2015, p 14.

[11]– الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر و التوزيع ، الرياض، 1996،ص.311

[12]– محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1995، ص56.

[13]-www.toupie.org/Dictionnaire/Citoyennete

[14]– ناصر ابراهيم عبد الله ، المواطنة، مكتبة الرائد العلمية ،الطبعة الاولى ،عمان، الاردن 2002، ص48.

[15]– صلاح الين شروخ، التربية البيئية الشاملة، البيداغوجيا و الاندراغوجيا، دار العلوم للنشر عنابة، ، صص 27–28.

[16]– فاروق محمد العادلي، عاطف امين وصفي، مبادئ الأنثروبولوجيا ص55.

مدى مساهمة الكتاب المدرسي في التأسيس الفكري لقيم المواطنة لدى الطفل المتعلم
دراسة تحليلية لمضامين كتب التربية المدنية الجيل الثاني

قـنـيـفـة نورة :العربي بن مهيدي - أم البواقي : الجزائر.
سلـيـمي إبتهال : العربي بن مهيدي - أم البواقي : الجزائر.

الملخص:

تبرز الأهمية التربوية للكتاب المدرسي بشكل خاص ، و الحياتية بشكل عام ، في المرحلة الحالية التي تعرف الكثير من التغيّرات الإجتماعية بفعل الإفرازات العولمية و ما تبعها من تأثيرات عميقة على شخصية الطفل المتعلم باعتباره أكثر الفئات عجزا عن استيعاب ما يحدث في المجتمع. فللحديث عن هذه الأهمية يقودنا حتما إلى إبراز تأثير المضامين المعرفية القيمية بالخصوص، و المواطناتية بالأخص، على المتعلم الذي يظل محور العملية التربوية التعليمية و المنطلق الأساسي لها حيث أن الكتاب المدرسي كان و لا يزال و سيبقى مصدرا رئيسيا من مصادر تأسيس الهوية الفردية و الجماعية و الشعور بالإنتماء من خلال عملية التثقيف وترسيخ قيم المواطنة لشمولية طرحه و تنوع أبعاده التربوية التعليمية التي نعتبرها أساسية خصوصا في المرحلة الإبتدائية التي يتلقى فيها الطفل المتعلم الكثير من المعارف .

سنحاول تحليل مضامين كتب التربية المدنية المعدّلة أو ما يسمى بكتب الجيل الثاني التي أثارت الكثير من الجدل حول مضامينها المعرفية و مدى قدرتها على إكساب الطفل الإحساس بالإنتماء للجزائر مجتمعا و دولة و أمة إنطلاقا من التساؤل التالي: **إلى أي مدى ساهمت كتب التربية المدنية الجيل الثاني في التأسيس الفكري و الثقافي لقيم المواطنة ؟**

الكلمات المفتاحية: الكتاب المدرسي ، قيم المواطنة ، التلميذ

The contribution of the textbook in the intellectual establishment of the values of citizenship of the child learner
An analytical study of the contents of the books of civic education second generation Study

Abstract

The educational importance of the textbook in particular, and life in general, in the current stage, which defines many social changes because of the global secretions and the consequent profound effects on the personality of the child learner as the most unable to absorb what is happening in society.

Talking about this importance inevitably leads us to highlight the impact of the contents of the cognitive value and citizenship in particular, on the learner, which remains the focus of the educational process and the basic premise. The textbook was, and will remain, a major source of individual and collective identity and a sense of belonging through the process of education and the consolidation of the values of citizenship to the universality of its introduction and the diversity of educational educational dimensions which we consider essential,The primary stage in which an educated child receives a lot of knowledge.

We will try to analyze the contents of the books of modified civic education or so-called second-generation books, which raised a lot of controversy about the contents of knowledge and the extent of their ability to give the child a sense of belonging to Algeria community, state and nation.

This proposed scenario leads us to ask the following question and answer it by adopting the content analysis methodology for the selected books:

To what extent did the books of civic education contribute to the second generation in the intellectual and cultural establishment of the values of citizenship?

Key words: scholar book, citizenship value , child learner .

مقدمة:

حظي مفهوم المواطنة في الفترة المعاصرة باهتمام كبير في الأوساط المختلفة ، سواء السياسية منها أو العلمية و الأكاديمية ، و قد تزايد هذا الاهتمام مع انبثاق مفهوم آخر لا يقل أهمية و خطورة ألا و هو مفهوم العولمة، المنبثقة بدورها عن تجلي النظام العالمي الجديد الساعي إلى بناء ثقافة عالمية شاملة تذوب معها الحدود القيمية و المعيارية قبل الحدود السياسية و الجغرافية ، و ضمن ذلك بدأت دول العالم في مجملها تتبنى مفهوم المواطنة و تحاول التأسيس لمنظومة قيمية لمواجهة إكراهات العولمة والتزاماتها و كان التركيز في ذلك على المدرسة كوسيلة أساسية للبناء والممارسة. (1)

و لعل تجسيد المواطنة كفكر و ثقافة و ممارسة يستحيل دون الفضاء المدرسي و بالأخص الكتاب المدرسي الذي نعتبره أهم وسيلة إنسانية تواصلية ، و الحامل الأساسي لرسائل إنسانية متنوعة منطلقها المتعلم و التربية و التثقيف و التوجيه و تهذيب الذات لاسيما الذات الطفولية التي قد تُحقق ((إن كانت حقائق تربوية صادقة)) تهذيبا لها من خلال تأثيراتها الإيجابية ، و قد لا تتحقق ((أي الرسائل)) إن كانت مؤدلجة تهدف إلى تجسيد حالة من الإستلاب الفكري و العبث التربوي الدون معنى و الذي هيمنت عليه صراعات فكرية لاواعية بقيمة الكتاب المدرسي و قوته و قدرته على صناعة إنسان الحاضر و المستقبل مثلما هو الحال في المدرسة الجزائرية ..

يحدث هذا و نحن نحاول تحليل مضامين كتب التربية المدنية المعدّلة أو ما يسمى بكتب الجيل الثاني التي أثارت الكثير من الجدل حول مضامينها المعرفية و مدى قدرتها على إكساب الطفل الإحساس بالإنتماء للجزائر مجتمعا و دولة و أمة .

فمنذ أكثر من ثلاث عقود و المدرسة الجزائرية تعرف الكثير من الإصلاحات التربوية باطروحات فكرية مختلفة و مضامين عكست أيديولوجيات مختلفة و متنوعة لعل أبرزها البرامج الدراسية الجديدة المعنونة بالجيل الثاني و التي تحمل رؤية فكرية سياسوية خاصة عكست محاولة إصلاحية ((مع التحفظ الشديد على مصطلح الإصلاح)) لما سبق طرحه تم عنونتها بالجيل الثاني ..

لقد أثار مفهوم الجيل الثاني الذي اعتمد سياسيا و بالتالي فكريا الكثير من الجدل منذ سنتين لاسيما و أن مضامين الكتب التي تم "" إصلاحها "" عكست حالة من الإرتجالية و العفوية و العبثية في المضامين ، و لعل الأخطر أن الكثير من محطاتها المعرفية جاءت بعيدة عن الواقع و غير مؤسسة تماما و غير ممنهجة لاسيما كتاب التربية المدنية الخاص بالمستوى الإبتدائي و هو ما سنحاول أن نبينه ونقف عليه من خلال تحليلنا لمضامين محتوى كتب مادة التربية المدنية الخاصة بالمرحلة الابتدائية و الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **إلى أي مدى ساهمت كتب التربية المدنية الجيل الثاني في التأسيس الفكري و الثقافي لقيم المواطنة ؟**

أولا : أهمية الكتاب المدرسي :

يعتبر الكتاب المدرسي وسيلة تعليمية موضوعة وفقا لمنهج دراسي يتسم بانتقاء مضامينه بما يناسب المتمدرسين ، و بما يساعد على تحقيق الأهداف التربوية، و يتضمن مجموع خصائص لعل أهمها :

* أنه بفضل طابعه اللغوي فهو أداة لتعليم القراءة بل الوسيلة الوحيدة رغم التطور التكنولوجي الكبير .

* أنه بفضل تأثيره البصري يبقى أكثر مناسبة لمستوى النمو الذهني للتلاميذ و بخاصة في المراحل الأولى من التعليم التي يعتمد فيها الذهن على الماديات أكثر من التجريد.

* أنه يمكن الرجوع إليه وقت الحاجة فهو خزان من المعلومات والمعارف.

*أنه يمكن أن يجمع بين الكتابة و الصورة لتسهل عملية الفهم .

أما عن أهم وظائفه فتتمثل بالخصوص في :

* نقل المعارف للتلميذ بما يسمح بتكوين تلميذ واعي بعناصر بيئته و هو ما يساعد على الاندماج بشكل أفضل في الحياة اليومية.

* تنمية القدرات و المهارات لدى التلميذ و يستهدف أيضا تغيير سلوكيات التلميذ و تحسين معاملاته .

* تعزيز المكتسبات السابقة وهذه الوظيفة تقليدية وتعتمد على كثرة التطبيقات

* أما بالنسبة للمعلم فالكتاب المدرسي هو وسيلة التكوين البيداغوجي و هو يساعد على تقديم و تسيير الدروس وتقييم المكتسبات من خلال الأسئلة و النشاطات التي يتضمنها (2).

إن هذه الخصائص و الوظائف تعكس ما هو عام و أساسي و منطقي أيضا بالنسبة لمعنى الكتاب المدرسي الذي يُفترض أن يساهم بشكل مباشر في تكوين شخصية الطفل المتعلم و التأسيس للبعد الهوياتي الذي نعتبره أهم وظيفة قد يقوم بها من خلا ما يحمله من مضامين معرفية لقيم المواطنة و الإنتماء الثقافي الديني ، و لعل خطورة هذا الطرح تكمن في الوظائف الخفية التي يمكن أن يؤديها الكتاب المدرسي بمضامين قد تكرس حالة من الإغتراب أو الإستبعاد أو اللاإنتماء إذا تم توظيفه أيديولوجيا ...

ثانيا : مفهوم التربية المدنية :

يمكن تعريفها على أنها مجموعة الخبرات المدنية من مفاهيم و قيم و مهارات و اتجاهات و ممارسات تعزّز الجانب المدني لدى التلاميذ في مختلف جوانب الحياة المدنية في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و ذلك

ليكونوا أعضاءا فاعلين مستقبلا في بناء مؤسسات المجتمع والارتقاء به على أساس مبدئي الحقوق و الواجبات و لهذه المادة كتب مدرسية خاصة بكل مستوى تعليمي تهدف إلى تكوين الجانب الاجتماعي للفرد و هو تكوين يركز بصورة أساسية على تنمية الجوانب السلوكية كحسن التصرف ، آداب التعايش الجماعي و تنمية الإستعدادات الفطرية و غير ذلك من المواصفات الحميدة لمواطنين يتم إعدادهم للعيش في عالم المستقبل (3)

إنه و من خلال الاطلاع على أدبيات الدراسة تم رصد الأهداف و الغايات التالية للتربية المدنية :

- ✓ ترسيخ القيم الإيمانية في نفوس التلاميذ ، و إشباعهم بالقيم الخلقية من أجل المحافظة على الأخلاق العامة للمجتمع.
- ✓ تقدير الروابط الإنسانية بين الشعوب.
- ✓ تنمية عاطفة الولاء للوطن عند التلاميذ للأسرة و للمدرسة و من ثم للمجتمع للتأكيد على مشاعرهم و شخصياتهم و تحمل المسؤوليات .
- ✓ تنمية مفهوم وجود الآخر و احترام الحريات العامة .
- ✓ إبراز قيمة العمل الحياتي اليومي ، و تقدير الاجتهاد و الوقت و الاتقان و التعاون.
- ✓ الانخراط في الجماعة والمجتمع.
- ✓ التعرف على مؤسسات المجتمع المدني وادوار كل منها ،ومساعدتها في تنفيذ برامجها لترسيخ المواطنة ونشرها في المجتمع .
- ✓ تزويد التلاميذ بمفهومي الدولة و المجتمع ، و كيف يمكنهم القيام بـأدوارهم المنوطة بهم ليكونوا أعضاء فاعلين فيه.
- ✓ الرقي بالحس الإنساني ، و التأكيد على الحس الاجتماعي خاصة و الالتزام الخلقي تجاه الآخرين .
- ✓ الاهتمام بالقطاع الاقتصادي ودوره في ازدهار المجتمع .
- ✓ الاطلاع على القضايا و التحديات التي تواجه المجتمع الجزائري و المساهمة في حلها أو الحد منها قدر الإمكان .
- ✓ رفض التفرقة و التمييز العنصري .
- ✓ منح كل مواطن فرصته في المجتمع.
- ✓ الأمن و العدالة للجميع (4)

ثالثا : مفهوم المواطنة :

تعرف المواطنة الفعالة بأنها جملة من المفاهيم و المبادئ و منظومة القيم و الإتجاهات و مجموعة العادات و المهارات و السلوكات اللازمة ، باعتبارها علاقة حقوقية بين الفرد والمجتمع والدولة وباعتبارها العضوية الديمقراطية الواعية والفعالة والمسؤولة في حياة مجتمع أو مجموعة من المجتمعات بكل جوانبها السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية، وعلى كل المستويات المحلية والقومية.

فالمواطنة لا تكفي كونها تعبيرا عن التعلق أو الارتباط الروحي والنفسي الموجود بين الفرد ووطنه وأفراد مجتمعه الذين تربطهم به علاقات و روابط لغوية و ثقافية و روحية و اجتماعية و سياسية، و في المقابل هذا الاتجاه هناك من ينظر إليها بصورة أكثر شمولية تتعدى حدود الوطن أي المواكبة العالمية.

كما تعرف بأنها المشاركة و الارتباط الكامل بين الإنسان و وطنه المبني على أسس من العقيدة و القيم و المبادىء و الأخلاق ، و التمتع بالحقوق و أداء الواجبات بعدل و مساواة ، ينجم عنه شعور بالفخر و شرف الإنتماء لذلك الوطن . و في ظل علاقة تبادلية مثمرة تحقق الأمن و السلامة و الرقي و الازدهار للوطن و المواطن في جميع المجالات.(5)

والمواطنة من منظور نفسي هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الاخطار المصيرية وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض و البلد

فالمواطنة بذلك هي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة و تاريخ و مصير مشترك ، و ينظم هذا الشعور اجتماعيا و قانونيا و سياسيا و يساهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية((6)

أما عن قيم المواطنة فتعني مجموعة الاخلاقيات و العادات و السلوكيات التي ينشرها الفرد من خلال التفاعل مع المواقف والخبرات.و يكون لها تأثير على أفكاره و معتقداته و يتحدد بها سلوكه لبناء رؤية صحيحة حول الحقوق و الواجبات التي يتضمنها انتماؤه و ولاؤه لهذا الوطن

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الموجهات السلوكية المؤثرة في شخصية المتعلم ،فتجعله ايجابيا ملتزما أخلاقيا في انتمائه إلى وطنه بوعي سياسي بحرية و ديمقراطية و قدرة على قبول الأخر والحوار معه ، و بمشاركة جماعية و تطوعية لتحقيق الأمن الداخلي و السلام الاجتماعي و حرية التعبير عن الرأي(7)

و هذه الأخيرة تعتبر مجموعة من قيم المواطنة التي يمكن لأي بيئة في الحراك الاجتماعي أن تعزز في تنميتها .

هذا و تعد تلك المجموعة من القيم الإنتمائية بأبعادها الوطنية و القومية و الإسلامية و الإنسانية و الحقوقية و الواجباتية و المشاركة المجتمعية التي تسعى المدرسة لتنميتها لدى التلاميذ(8)

رابعا : أهداف قيم المواطنة و مقوماتها :

* توفير الاستقرار و الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال تحقيق الأمن الوطني و الإجتماعي لهم ،الأمر الذي يوفر لهم الطمأنينة على أنفسهم و ذويهم على اعتبار أن الأمن الوطني الاجتماعي لا يتحقق ما لم يؤمن الفرد على نفسه و روحه وماله .

* إكساب المتعلم سمات المواطنة الفاعلة حتى يتمكن من المشاركة و الإسهام الجاد في خدمة مجتمعه المحلي و أمته الإسلامية و وطنه الإنساني العالمي.

* تعزيز مفهوم الانتماء الصادق للوطن لدى المتعلم بما لايتناقض مع ولاءه للإسلام و انتسابه للأمة المسلمة.

* توعية المتعلم بطبيعة علاقته مع الآخرين من حوله و تدريبه على الوفاء بمتطلباتها في ضوء مبادىء الإسلام و قيمه النبيلة .

* تبصير المتعلم بحقوقه و واجباته تجاه وطنه الصغير بصورة خاصة و وطنه العالمي الكبير بصورة عامة (9)

*اكساب الأفراد المعرفة المدنية من خلال التعلم في مبادىء الديمقراطية و حقوق الإنسان و الدستور و المؤسسات الاجتماعية والتنوع الثقافي والتاريخي.

*تنمية القيم والاتجاهات التي يحتاجها الفرد ليكون مسؤولا و صالحا و تتم من خلال إكساب الفرد احترام الذات و احترام الآخرين والمساواة والكرامة والمشاركة المسؤولة.

*تنمية المهارات الهادفة للمشاركة المجتمعية الفعالة و يتم ذلك من خلال مهارات الاتصال و تبادل المعلومات و الأفكار و الحوار و التفكير الناقد و التطوع و العمل مع الآخرين و التعلم الذاتي و حل المشكلات

* تهدف إلى تحقيق انتماء المواطن و ولائه لوطنه و تفاعله ايجابيا مع مواطنيه بفعل القدرة على المشاركة العملية والشعور بالإنصاف و ارتفاع الروح الوطنية لديه

أما مقومات المواطنة فتتمثل بالخصوص في (10)

* توفير الاحترام المتبادل بين المواطنين بغض النظر عن العرق والجنسوالثقافة ،اي ان يتضمن دستور الدولة ما يضمن للمواطنين الاحترام والحماية وان تصون كرامتهم وان تقدم لهم الضمانات القانونية التي تحفظ لهم حقوقهم المدنية والسياسية ،بالاضافة الى اعطائهم الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بامور حياتهم.

* الاعتدال والتوازن في السلوك والعمل

* إحساس المواطن بالعدالة والمساواة الاجتماعية واحترام الاقلية وتكافؤ الفرص

خامسا : خصائص المواطنة: وتتمثل فيمايلي

* معارف تجعل المتعلم قادرا على تفهم التاثير المباشر بين الانسان ومجتمعه وبيئته وتعرف متطلبات المجتمع المدجني من حيث ممارسة حقوق وواجبات المواطنة واقتراح حلول لمشكلات واقعية حياتية وطرح افكار واساليب و بدائل لتحسين واقع المتعلم ومجتمعه وتامل المعرفة ونقدها وابداء وجهات النظر في مشكلات المجتمع ،وتعقل المعرفة و توظيفها .

* مهارات تؤدي الى اكتساب المتعلم متابعة الاحداث الجارية ،مهارات التعلم الذاتي المستمر ، العمل الفريقي، ادارة الوقت والجهد بفاعلية ،اتخاذ القرار اقتراح وتنفيذوسائل واساليب بديلة، جمع المعرفة والتحقق منها تجريبيا.

* القيم والاتجاهات التي تجعل المتعلم يتصف بالشعور بالمسؤولية وتقدير قيمة العمل ، الولاء للوطن تقدير الشخصيات القومية، ممارسة السلوك الديموقراطي ، حسن استخدام الموارد تقدير المتعلم لذاته وزملائه ومجتمعه ، تقدير قيمة الابتكار ، اكتساب روح التطوع ، تعلم المخاطرة المحسوبة ، سعة الافق وقبول الاخر.

سادسا : أبعاد و تصنيفات قيم المواطنة

تتمحور أبعاد قيم المواطنة أساسا في:

*البعد المعرفي:المعرفة وسيلة تتوفر للمواطن لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها فهي التي تحدد نوعية المواطن الذي تسعى اليه مؤسسات المجتمع .

*البعد المهاراتي:ويقصد به المهارات الفكرية مثل التفكير الناقد والتحليل وحل المشكلات فالمواطن الذي يتمتع بمثل هذه المهارات تكون لديه القدرة على تمييز الامور باكثر عقلانية .

*البعد الاجتماعي :ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الاخرين والعمل معهم.

*البعد الانتمائي:يقصد به غرس روح الانتماء لدى التلاميذ تجاه وطنهم وثقافتهم ومجتمعهم.

*البعد الديني:العدالة المساولة والتسامح والحرية والثورى والديمقراطية.

*البعد المكاني:البئة المحلية التي يتعلم فيها ويتعامل مع افرادها ولا يتحقق ذلك الا من خلال المعارف والمواعظ التي يتلقاها المتعلم في غرفة الصف اضافة الى المشاركة التي تحصل قي البيئة المحلية والتطوع في العمل البيئي.

أما تصنيف المواطنة : من ابرز قيم المواطنة التي تهتم مقررات التربية الوطنية بتنميتها : **نجد(11)**

*الانتماء للوطن.

*الحفاظ على ممتلكات ومكتسبات الوطن.

*الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته.

*احترام القادة والعمل بتوجيهاتهم .

*الاعتزاز بالهوية الوطنية .

*التعاون من اجل المصلحة العامة .

*نبذ العنف و محاربة الإرهاب و الأفكار المنحرفة

*التعرف على الأماكن السياحية والحفاظ عليها.

و لعل من أكثر المواد التعليمية التي تساهم في غرس و تنمية روح المواطنة لدى المتعلم هي مادة التربية المدنية و لهذا فقد اخترنا القيام بتحليل مضمون الكتاب المدرسي لهذه المادة في مرحلة التعليم الابتدائي و هذا قصد الوقوف على مدى احتواء هذه المقررات لقيم المواطنة سواء من حيث طبيعة المواضيع المطروحة أو طريقة تقديمها خاصة في إطار ما يسمى بمناهج الجيل الثاني

سابعا : عرض محتوى الكتب المدرسية لمادة التربية المدنية الجيل الثاني للمرحلة الابتدائية (أولى ابتدائي، ثانية ابتدائي، ثالثة ابتدائي، رابعة ابتدائي) :

إن المدرسة باعتبارها فضاءا تربويا تعليميا تساهم في تنشئة الفرد اجتماعيا وسياسيا، إلى جانب إرساء قواعد المواطنة الصالحة في نفسه و ذلك بتنمية شعوره بالانتماء للوطن والاعتزاز به واكتسابه القيم والأخلاق الفاضلة كتنمية روح المسؤولية ، التعاون، حب الوطن، احترام الآخرين وتبصيره بحقوقه وواجباته واكتسابه المفاهيم

و المهارات والقيم التي يمكن ترجمتها إلى مواقف سلوكية و هذا الجانب من التربية الذي تقوم به المدرسة يعرف باسم التربية على المواطنة أو التربية من أجل المواطنة ، والتي يمكن تعريفها على أنها عملية إنسانية تربوية تهتم بإعداد المواطن، وتأهيله للعيش في وطنه حاملا لقيم المواطنة وملما بما له من حقوق وما عليه من واجبات، فالتربية على المواطنة لا تتوقف على مجرد تعلم الحقائق والمعارف المتعلقة بمؤسسات الدولة أو نظام الحكم أو ما يتعلق بالوطن من مشكلات وعلاقات خارجية ، وإنما تتضمن كذلك اكتساب المتعلم لقاعدة عريضة من المهارات والميول والاتجاهات والولاءات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بممارسة الفرد لحقوق وواجبات المواطنة، بالإضافة إلى ترجمة تلك المعارف والمفاهيم إلى ممارسات فعلية . فالغاية الكبرى للمدرسة الجزائرية الحديثة، باعتبارها المرحلة الأولى لتعلم الثقافة الديمقراطية وأفضل عامل للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية تتمثل في ضمان التكوين على المواطنة.(12)

لعل هذا التقديم النظري يعكس قوة تأثير الكتاب المدرسي المعتمد كوسيلة تربوية تعليمية في المدرسة لتأسيس و تفعيل قيم المواطنة المحددة رسميا و بالتالي سياسيا ، ما جعلنا نحاول تقديم تحليل عام لم حتوى كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي للوقوف على مدى مساهمتها في تنمية روح المواطنة لدى المتعلم

1-تحليل محتوى كتاب السنة الاولى ابتدائي:

•عنوان الكتاب : كتابي في اللغة العربية التربية المدنية التربية الاسلامية ، عدد صفحاته:143صفحة ، محتوياته 8 دروس هي على التوالي:

التحية وردها ، بطاقتي المدرسية ، احترم الكبير ، أعطف على الصغار ،علم وطني ، العملة الوطنية ، وثائق هويتي ، أتعرف على النشيد الوطني

لعل أبرز ملاحظة بمجرد الإطلاع السطحي على الكتاب هو هذا المزيج الغريب من مواد أساسية يُفترض أن تكون منفصلة حتى لا تحدث خلطا في طفل مستواه السني و الفهمي بسيط جدا ، و لعل الأهم أن الدمج أسس لحالة من اللافهم و اللاوعي لدى الكثير من المتعلمين و هي تجربة كثيرا ما ندد بها الأولياء و المربون .

أما ما تمت ملاحظته اثر اطلاعنا على محتوى المقرر الدراسي لمادة التربية المدنية الجيل الثاني للسنة الأولى ابتدائي تبين أن هناك إجحاف في تناول دروس التربية المدنية من حيث العدد حيث بلغ عددها 8 دروس خلال عام دراسي كامل رغم أنه من المفروض أنها من أهم المواد التعليمية التي تساهم في تكوين الشخصية المدنية للمتعلم خاصة فيما تعلق بالهوية الوطنية و المواطنة التي تغرس و تنمى بذوروها من مرحلة الطفولة كما أن المواضيع المختارة في المقرر الدراسي للسنة أولى ابتدائي تفتقد إلى أهم معالم الهوية الوطنية التي من شانها أن

تساهم في غرس وتنمية روح المواطنة لدى المتعلم حيث لا نجد أثرا للغتين العربية و الأمازيغية كمحورين أساسيين للهوية الوطنية فكيف سنغرس روح المواطنة لدى طفل لا يدرك أن العربية و الامازيغية هما محور هويته؟؟

يضاف إلى ما سبق أن من أوائل الوثائق الشخصية التي طرحت في هذا المقرر هي جواز السفر و كأننا ننمي في المتعلم الرغبة في الهجرة من البلاد منذ الصغر في الوقت الذي يجب أن ننمي لديه روح المواطنة و الانتماء و الولاء لوطنه الأم و لعل الأكثر غرابة أن درس العلم الوطني الذي كان من المفروض أن يكون هدفه الأساسي هو التعريف بما يرمز إليه كل لون من ألوان العلم الوطني لننمي في المتعلم حب الوطن و لنجعله يدرك جذوره التاريخية الشيء الذي من شانه أن ينمي روح المواطنة لديه نجد أن الأمر منعدم تماما بل و يقدم بشكل سطحي من خلال التعرف فقط على ألوان العلم الوطني و تسميتها وكأن العلم الوطني مجرد قطعة قماش زُخرفت بمجموعة من الألوان فقط لا غير.

و لعل الملاحظ بشكل عام على مضمون مقرر التربية المدنية يدرك تماما أن المواضيع المختارة يمكن أن تساهم في خلق حالة من الفردانية لأن ما هو موجود يظل نظري جدا غير مكيف واقعيا و غير كاف لتحقيق ذلك.

تحليل محتوى كتاب التربية المدنية الجيل الثاني للسنة الثانية ابتدائي:

عنوان الكتاب : كتابي في اللغة العربية التربية الاسلامية التربية المدنية ،•عدد صفحاته:175صفحة

•عدد مواضيع التربية المدنية :24 درسا هي كالتالي : من حقي أن أتعلم ، أتقن عملي، من واجبي الانضباط ، أطيع المسنين واحترمهم ، أتضامن مع جاري، أنا تلميذ مطيع ، الشجرة صديقة الإنسان ، لنحم غابتنا ، الحديقة العامة، الحق في الراحة ، الحق في اللعب والترفيه ، انظم أوقات راحتي ، نظافة المدرسة ، الماء ثروة ، نظافة المحيط ، أنا نظيف ، أقرأ البطاقة الغذائية ، نظافة الغذاء ، أتحاور مع غيري، أداب الحوار ، أقبل الرأي الآخر، الممتلكات العامة و الخاصة ، المرافق العمومية ، تراثنا ملك الجميع

إنه و من خلال تحليلنا لمحتوى الكتاب المدرسي لمادة التربية المدنية السنة الثانية اتضح لنا أن المقرر الدراسي جاء مضاعفا للمرحلة الأولى و لم يراع نهائيا المستوى الفهمي و لا السني للمواضيع المطروحة التي نعتقد أنها صعبة الإدراك بالنسبة لطفل في السابعة من العمر

أما عن المضامين العلمية المعرفية فقد جاءت مزيجا أو خليطا غير متناسق تماما يتم فيه الإنتقال من موضوع إلا أخر منفصل تماما أسس لحالة من القطيعة الإبيستيمولوجية للطفل المتعلم و جعله يتنقل من فضاء إلى آخر و هو

لم يع تماما سبب هذا الإنتقال المفاجئ ، ناهيك عن صعوبة الفضاءات المعرؤفية المطروحة و لعل الأخطر أنها في الغالب منفصلة تماما عن الواقع و تناقضاته ..

لوحظ أيضا أن المواضيع لا تحتوي على أي معالم للهوية الجزائرية ك أحداث الثورة المجيدة التي يجب أن يطلع عليها المتعلم في هذه المرحلة لتترسخ في ذهنه مع انعدام تام لتواريخ ثورية أو نظالية جزائرية فكيف لنا أن نخلق فردا متشبعا بروح المواطنة إذا لم يكن على معرفة بتاريخه منذ الصغر.

كما نجد أن هناك دروسا لا تخدم ما وضعت لأجله لأ نه يستحيل فهمها في شكلها المجرد كموضوع الممتلكات العامة و الخاصة و المرافق العمومية فالأصل أن يتعرف المتعلم عليها واقعيا و يصنفها ثم يدرك ضرورة المحافظة عليها لكونها ملك للجميع شرط أن يكون ذلك في مستوى سني أكبر لأن مثل هذه المواضيع العامة يستحيل استيعابها في اعتقادنا

و لعل الأهم أن التنوع الكبير في الدروس أسس لحالة من الشتات الفكري و جعل منها مادة جانبية لا تعطى لها نفس القيمة التي تعطى لمادة الرياضيات و اللغة ، إذ كثيرا ما يتم تهميشها و استرجاع ما تم حفظه دون فهمه في الإمتحانات التي يغلب عليها طابع السؤال المباشر و الإجابات الإحتمالية التي لا تتطلب أدنى فهم و إدراك للمضامين المعرفية المقترحة ..

3-تحليل محتوى كتاب التربية المدنية الجيل الثاني السنة الثالثة ابتدائي:

عنوانه: التربية المدنية ، عدد صفحاته :39 صفحة ، عدد المواضيع التي يحتويها :16 موضوعا هي كالتالي :

القواعد الصحية في التغذية ، آداب الأكل ، صحتي في غذائي، صحتي في نظافتي ، خطر الأغذية السكرية ، و الدسمة ، أحافظ على سلامتي ، أقوم تعلماتي ، التنوع الثقافي في وطني ، العادات و التقاليد في وطني ، لغتي العربية و لغتي الأمازيغية ، لا أميز بين الذكور و الإناث ، أتعايش مع الآخر و أتقبله ، أقوم تعلماتي ، الحياة في القسم ، آداب الكلام ، أتفاوض مع زملائي ، إنتخاب مندوب القسم ، مسؤوليتي في القسم، أقوم تعلماتي

لعل ما يلفت الإنتباه لمضامين هذا الكتاب التطرق للمعالم الأثرية الرومانية في الوقت الذي يفترض التركيز على آثار ذات بعد تاريخي مؤسس للهوية الوطنية و للشعور بالإنتماء لدى طفل في مرحلة سنية بسيطة

و لعل نفس الملاحظة التي تتكرر هو انفصال المواضيع عن بعضها و طرحها بشكل منقطع تماما و غير متناسق ما يدعو دائما إلى التساؤل حول الغرض من هذا العرض المعرفي الخاص لاسيما و أن المنتظر دائما هو تحقيق أهم هدف تربوي و هو تكوين مواطن متشبع بوطنيته فخورا بتاريخه ..

في المقابل نجد إطنابا و إفاضة في المواضيع المتعلقة بالقسم و لكأننا نؤكد على استمرارية البقاء في المدرسة في الوقت الذي يجب أن يكون الهدف من تدريس التربية المدنية هو إعداد المتعلم ليكون فردا فاعلا في مجتمعه خادما وفيا لوطنه فلا نجد دروسا تتناول الحقوق و الواجبات و لا دروسا تتناول العدالة و المساواة في شكلها المبسط ..

ما نؤكد عليه أيضا هو كثافة المعلومات و صعوبة استيعابها بشكل كبير لأنها تتطلب فعلا مستوى معين من التفكير و الإدراك قد لا يتحقق في هذه المرحلة السنية

4-تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة ابتدائي:

-كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة ابتدائي:

عنوانه: التربية المدنية ، عدد صفحاته: 38 صفحة ،عدد الدروس 21 درسا تتخللها ثلاث وحدات إدماجية هي كالتالي: **تراثنا كنز ثمين ، المعالم الأثرية في وطني ، حي القصبة العتيق ، من تراصنا المادي ، التويزة المحميات الطبيعية في الجزائر ، أحافظ على التراث الوطني واعتز به ، التراث الوطني ومنظمة اليونيسكو، أقوم تعلماتي ، الحوار و أهميته، آداب الحوار، إدارة الحوار في القسم، الحوار بدل العنف ، أساهم في حل الخلافات ،-التمييز العنصري، أقوم تعلماتي، المدرسة الإبتدائية ، المتوسطة ، الثانوية ، الملكية الخاصة، الملكية العامة ، تنظيف المدرسة ، أقيم تعلماتي**

إن ما يحتويه مقرر التربية المدنية للسنة الرابعة ابتدائي يجعلنا ن ؤكد على حالة من التكرار في بعض المواضيع كان يمكن تفاديها في مراحل عمرية سابقة لصعوبتها ، و ربما أيضا تأكيدنا على الإرتجالية في توظيف المعلومات الخاصة بالكتاب دون إدراك لمدى تأثر ذلك على الطفل المتعلم ..

في حين لوحظ إهمال و إلغاء مجحف في حق مواضيع نعتبرها مرتكزات أساسية في تكوين شخصية المواطن الجزائري المتشبع بروح المواطنة كرموز الدولة الجزائرية و معالم الهوية الوطنية من لغة و دين و شخصيات تاريخية وطنية قد تساهم في تحديد معالم هوياتية للطفل و إعطائه صورة و لو عامة عن وطنه

الأهم في كل هذا هو تساؤل قد يطرحه أي قارء للكتاب : هل يعقل أن يدرك طفل في هذا المستوى معنى منظمة اليونيسكو ، أليس الأمر صعبا إن لم نقل مستحيلا ، و لماذا هذه النوعية من المعلومات التي تستدعي فهما أعمق و إدراكا أكبر ، و التي تؤدي حتما إلى حفظها آليا و إسترجاعها آليا أيضا في الإمتحان ؟؟؟؟؟

النتائج العامة للدراسة :

لقد جاءت نتائج دراستنا مشابهة لنتائج دراسة عطية بن حامد بن ذياب المالكي (دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية .دراسة من وجهت نظر معلمي التربية الوطنية بمحافظة ليث1430هـ) (المالكي،1430) حيث أكدت نتائجها على أن مقررات مادة التربية الوطنية أي مادة التربية المدنية لم تساهم في تعديل سلوك التلاميذ و هذا نفس ما توصلت له نتائج دراستنا هذ ه ممايعني أن مادة التربية المدنية ليست كافية لتكوين مواطن مشبع بالسلوكات المدنية بل يجب أن يتم ذلك بالتنسيق مع م ختلف مؤسسات المجتمع المدني وقد اختلفت هذه الدراسة مع دراستنا في كونها تؤكد على أن قيم المواطنة موجودة بشكل كبير في المقررات الدراسية إلا أن دراستنا توصلت للعكس حيث نجد أن هناك نقص في تناول المواضيع التي تخدم فعلا غرس و تنمية روح و قيم المواطنة كالمساواة و العدالة و المفاهيم المرتبطة بالديموقراطية و غيرها من المواضيع التي من شرأنها تكوين متعلم مشبع بروح الانتماء و الولاء لوطنه و مجتمعه و للأسف حتى و إن وجدت هذه المواضيع فان طريقة طرحها و تناولها تجعلها لا تخدم الأهداف التي وضعت لأجلها ، كما أن الطريقة التي تدرس بها مادة التربية المدنية يجعل تحقيق الأهداف و الغايات من تدريس هذه المادة لا يتم بالشكل الكاف لأن المعلم يتعامل مع هذه المادة بشكل جامد يعتمد على الحفظ و التلقين و الاسترجاع و هي من النقاط التي اتفقت فيها دراستنا مع دراسة المالكي إلى حد كبير حيث أمدت دراسته أن تحقيق أهداف مادة التربية الوطنية من خلال تدريسها كان بدرجة متوسطة .

و لعل أبرز ما يمكن التأكيد عليه من خلال قراءة محاولة تحليلية لمحتويات الكتب الدراسية لمادة التربية المدنية لمرحلة الابتدائي من السنة الأولى وصولا إلى السنة الرابعة ، و في إطار ما يسمى بمناهج الجيل الثاني :

- تدرس مادة التربية المدنية كمادة ثانوية و بشكل جامد يفقدها إمكانية تحقيق أهدافها بتكوين متعلّم متشبع بروح المواطنة.

- طرق طرح و تناول مواضيع المقررات الدراسية لمادة التربية المدنية بعيدة عن الواقع المعاش و غير عملية و لا تؤسس لما وضعت لأجله.

- المواضيع التي تضمنتها مختلف مستويات مرحلة التعليم الابتدائي بشكل عام غير كافية لخلق و تنمية روح المواطنة لدى المتعلمين .

- مادة التربية المدنية لا يمكن أن تحقق أهدافها في خلق فرد فاعل في المجتمع و متشبع بروح المواطنة دون أن تكون مضامينها النظرية مدعمة بالممارسة اليومية .

•المواطنة هي نتاج تكامل أدوار مؤسسات المجتمع المدني و لا يمكن أن تحقق فقط بالاعتماد على مادة التربية المدنية .

• توصيات واقتراحات:

- ✓ إسناد مادة التربية المدنية لأستاذ متخصص و جعلها من المواد الأساسية
- ✓ ضرورة التركيز على معالم و رموز الدولة الجزائرية في مادة التربية المدنية و تناول مختلف المواضيع التي من شانها غرس و تنمية روح المواطنة لدى المتعلم في المرحلة الابتدائية.
- ✓ ضرورة توفير مناخ مدرسي صحي خال من العنف و التمييز مبني على الاحترام و التعاون فهذا من شانه أن يساهم في ترسيخ مثل هده السلوكيات لدى المتعلم مما يساهم في إعداد مواطن سوي متشبع بالمواطنة .
- ✓ تفعيل دور الأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى في المجتمع حيث يجب أن تكون التربية داخل الاسرة مؤسسة على حب الوطن و التعاون بين أفرادها و عدم التمييز بين أبنائها و غرس قيم التسامح والتعاون بين أفرادها و كذا العمل على غرس قيم الانتماء للجماعة .
- ✓ توجيه وساءل الإعلام المختلفة نحو نشر القيم الاجتماعية السامية و الإشادة بالمواقف الوطنية و التاريخية والابتعاد عن نشر مشاهد العنف والتخريب لان هذا من شانه يخلق لنا فردا يميل للتخريب والعنف .
- ✓ –البحث عن وسائل تربوية فاعلة لتعديل سلوك التلاميذ بدل أسلوب العقاب البدني والعنف.

خاتمة :

تطورت المدرسة الجزائرية عبر عدة مراحل وحققت إنجازات معتبرة من حيث الهياكل القاعدية وعدد المدرسين و الأساتذة و خبراتهم ، وعدد المؤطرين و المفتشين، وأدوات الدعم والوسائل البيداغوجية المتوفرة ومع ذلك فهناك شبه إجماع على أن المنظومة التربوية الجزائرية تعاني من عدة مشاكل و نقائص منها، ضعف مستوى التلاميذ، وارتفاع مستويات الرسوب والتسرب، وعدم تحقيق المنظومة التربوية للأهداف المسطرة، وعدم تلبية حاجة المجتمع من مختلف المهارات المهنية..(قصير ، 2015،ص 71)

و لعل الأهم في كل هذا هي خطورة الإصلاحات التي لم تعد واضحة الأهداف و حولت البيئة المدرسية إلى حقل تجارب فكرية و أيديولوجية و صراعات دون معنى تحتاج إلى إعادة النظر في مضامينها و محاولة تأسيس فلسفة تربوية حقيقية نابعة أساسا من جزائرانية algerianité فاعليها خصوصا الأطفال الذين كثيرا ما يشتكون من صعوبة إدراك و استيعاب المضامين المعرفية

قائمة المراجع:

1-قصير مهدي : مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور و الممارسة ، دراسة سوسيولوجية تحليلية بمفاهيم علم الإجتماع السياسي ، رسالة دكتورا غير منشورة ، كلية العلوم الإجتماعية ، 2015،ص13

2- توفيق احمد مرعي واخرون،طرائق التدريس العامة ،دار الميسر للنشر عمان،ط 1 ، 2001

3- بوبكر بن بوزيد:اصلاح التربية في الجزائر رهانات وانجازات،دار القصبة للنشر الجزائر، 2009

4- عبد الكريم الشظمي:التربية المدنية اساس مدرسة المستقبل ،مجلة الحائطية عدد خاص ،المغرب، 2008

5-وسام محمد صقر :الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب في قطاع غزة ،دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات غزة .رسالة ماجيستير في العلوم السياسية .كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.جامعة الازهر غزة ، 2010،ص103

6- ظاهر محسن هاني الحيوري:مفهوم المواطنة لدى طلبةجامعة بابل ،مجلة العلوم الانسانية ،المجلد 18،العدد1،العراق،2010،ص3

7- ابراهيم عبد الله الناصر :المواطنة،مكتبة الرائد العلمية،عمان،ط1,2002،ص45

8- عبد الرحمن بن علي الغامدي: قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،ط1,2010،ص 24

9-عبد العزيز احمد داوود: دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ،المجلة الدولية للابحاث التربوية جامعة الامارات المتحدة ،العدد30،جمهورية مصر العربية،2،ص256

10- عبد الرحمن بن علي الغامدي: قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،ط1,2010،ص 24

11-فوزي ميهوبي وسعد الدين بوطبال :اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد 14،الجزائر،2014،ص4

12-عطية بن حامد بن ذياب المالكي : دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية دراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية بمحافظة ليث)،مذكرة ماجيستير في المناهج وطرق التدريس ،كلية التربية ،جامعة ام القرى بمكة المكرمة المملكة العربية السعودية، 1430هـ

علاقة البيئة الطبيعية بالمواطنة

د. بن عمارة محمد :جامعة طاهري محمد - بشار: الجزائر.
أ. موساوي سمية :جامعة لونيسي علي البليدة 02 - البليدة: الجزائر.

الملخص:

ارتبط الإنسان والمجتمع بصفة التفاعل مع الوسط الذي يعيش فيه، يأخذ منه قوته ونشاطه ويكون تبعا لذلك ثقافة تحمل صفة الاجتماع الإنساني الذي يتغير من مرحلة إلى أخرى بتأثير عوامل داخلية وخارجية، وهذا ما يطلق عليه الانتشار الثقافي، واتخذت المجتمعات البشرية مواقع بيئية تعيش عليها وفيها، وهذه المواقع تختلف من مكان لآخر فهناك البيئات الصحراوية وهناك الجبلية وأيضا البحرية، إلا أن لكل بيئة طابع ومميزات تختلف من بيئة لأخرى تبعا للمناخ والتربة وغيرهما، وبطبيعة المجتمع يتفاعل أيضا مع هذا الوسط الطبيعي ويتكيف معه ويحاول السيطرة على كل المؤثرات السلبية بواسطة تكنولوجيا احدث.

وما يلفت الانتباه وجدير بالملاحظة أن المجتمع يرتبط بهذه البيئة التي يعيش عليها بمرور الزمن فينتج عن ذلك عقل جمعي يتعلق بالوسط الجغرافي ينشأ ما يسمى بالارتباط بالوطن وهذا الشعور ما يطلق عليه اسم المواطنة، إذن سنتناول هذا العنوان من حيث الجوانب المتعلقة بعلاقة البيئة الجغرافية بالمواطنة، وسنجيب على إشكالية مفادها: كيف يرتبط مفهوم المواطنة بعناصر البيئة الطبيعية؟ هذا من جانب جملة العناصر المتمثلة في الحيوانات والنباتات والتضاريس وغيرها من عناصر البيئة الجغرافية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، المواطنة، التفاعل، الثقافة

The relationship between the natural environment and citizenship

Abstract

There is an interaction between the human and the community with the environment where they live and where they take their strength and their activity. Accordingly, it is the culture that bears the status of the human society and changes it from one stage to the next with the influence of internal and external factors; this is what we call the spread of culture. However, each environment has its characteristics that differ from one environment to another depending on climate, soil, etc. The nature of society also interacts with this natural environment, adjusts to it and tries to control all the negative effects of Boa Plan the latest technology. It is noteworthy that society is linked to this environment, which lives over time, resulting in a collective mind related to the geographic center of the so-called connection to the homeland and this sense of the so-called citizenship, so we will address this in terms of aspects of the relationship related to geographical environment citizenship. We will answer the following problem: How does the concept of citizenship relate to elements of the natural environment? This is by the elements of animals, plants, terrain and other elements of the geographical environment.

Keywords: environment, citizenship, interaction, culture

مقدمة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة و الرامية الى عدة مفاهيم رئيسية منها البيئة التي عرفت أول مواجهة للإنسان معها حيث تعلم البحث عن الغذاء و تعلم أيضا مواجهة صعابها الى جانب الملبس لكن تنوع البيئة

الطبيعية وتباينها من تلال وصحاري و هضاب وبحار....الخ نتج عنه تنوع في جوانب الحياة انطلاقا من المعايشة الذي تطور فيما بعد الى حد التعلق ونتج بعدها المفهوم الثاني والمتمثل في المواطنة الذي يعتبر نتيجة هذه العلاقة الارتباطية بين الإنسان والبيئة وللتعمق أكثر في فهم الإشكالية نكون أمام المحاور التالية :

المحور الأول : حول تلازمية البيئة والإنسان

أولا: تعريف البيئة الطبيعية

ثانيا : مكونات البيئة

ثالثا : علاقة الإنسان بالبيئة

تأثير بعض العوامل الطبيعية على المناخ رابعا:

المحور الثاني : حول ماهية المواطنة

أولا: تعريف المواطنة

ثانيا : صور وأشكال المواطنة

ثالثا : أبعاد المواطنة

المحور الأول : حول تلازمية البيئة والإنسان

أولا: تعريف البيئة الطبيعية

فهي كل ما يحيط بالإنسان من عناصر ليس له أي يد في وجودها، مثل الصخور والمناخ والتربة والحيوانات والنباتات... الخ ، كما يقصد بالبيئة الطبيعية تحديدا ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تتوفر فيه شروط الحياة اللازمة لجميع الكائنات الحية من ماء، هواء وغذاء...الخ [1] .

ثانيا : مكونات البيئة

استنادا إلى تعريف البيئة الصادر عن مؤتمر ستوكهولم القائل بان البيئة هي عبارة عن رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته، يمكننا استنباط بعدين رئيسيين للبيئة هما :البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، وسنحاول استعراض مكونات كل منهما على حدى.

1-البيئة الاجتماعية:

تتمثل البيئة الاجتماعية في مجموعة من النظم والقوانين التي تتحكم في تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل النظم الاجتماعية المختلفة :الاقتصادية، السياسية، الثقافية والدينية...الخ، كما يقصد بها كل ما أضافه الإنسان من عناصر بيئية نتيجة تفاعله مع /واستغلاله لموارد البيئة الطبيعية ، وعليه يمكن لنا أن نقسم البيئة الاجتماعية إلى جانين رئيسين هما الجانب المادي والجانب غير المادي.

يتكون الجانب المادي من البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان، لهذا غالبا ما يطلق عليه اسم" البيئة المشيدة "، ويتضمن استعمالات الأراضي الزراعية المحيطة ، وإقامة المناطق السكنية والمناطق الصناعية، المراكز التجارية، المستشفيات، المدارس، الطرق، الموانئ والنشاط الاقتصادي...الخ ، وكل ما استطاع الإنسان أن يصنعه، أما الجانب غير المادي فيمثل عادات الإنسان وتقاليده السائدة وثقافته وعقائده الدينية والتراث التاريخي للدول .

2-البيئة الطبيعية:

يقصد بالبيئة الطبيعية ذلك الجزء من الكرة الأرضية فهي كل ما يحيط بالإنسان من عناصر ليس له أي يد في وجودها، مثل الصخور والمناخ والتربة والحيوانات والنباتات... الخ ، كما يقصد بالبيئة الطبيعية تحديدا ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تتوفر فيه شروط الحياة اللازمة لجميع الكائنات الحية

من ماء، هواء وغذاء...الخ .هذا الجزء من الكرة الأرضية هو غلاف سطحي لا يتعدى سمكه 24 كلم، حوالي 12 كلم لأن الحياة تستح يل إذا ، نزولا تحت مستوى سطح البحر، ويطلق عليه العلماء الغلاف (المحيط) الحيوي ارتفعنا أكثر أو نزلنا إلى عمق أكثر بسبب انعدام الشروط اللازمة للحياة .

ويتكون الغلاف الحيوي من مكونان رئيسيان يمكن التميز بينهما من خلال خاصية الحياة وهما :المكونات الحية والمكونات غير الحية، ترتبط كل هذه المكونات مع بعضها البعض قي شبكة علاقات معقدة، منظمة ومتكاملة.

2-1-المكونات غير الحية للمحيط الحيوي:

إذا فالمكونات غير الحية للمحيط الحيوي هي تلك التي لا تسري فيها الحياة، لكنها أيضا هي التي توفر ظروف الحياة المناسبة للمكونات الحية، وتنقسم المكونات غير الحية إلى ثلاثة أغلفة رئيسية ه ي :الغلاف المائي والغلاف اليابس الغلاف الجوي .

المكونات الحية للغلاف الحيوي:

يشتمل الغلاف الحيوي للبيئة على أعداد كبيرة ومتنوعة من الكائنات الحية، يعتبر الإنسان أرقاها واسماها على الإطلاق، وقد تم تصنيف الكائنات الحية إلى ثلاث عوالم رئيسية هي :الطلائعيات (الكائنات الأولية)، النباتات والحيوانات.

حيث تكون الطلائعيات صغيرة جدا في الحجم إلى درجة أنها لا ترى بالعين المجردة وتشمل عدة أنواع أهمها البكتيريا والطحالب.

أما النباتات فهي كائنات حية ذاتية التغذية، تشتمل أيضا على أنواع وأصناف عديدة تختلف في الخصائص كما تختلف في الوظائف، فمنها النباتات المثمرة التي تصلح كغذاء للإنسان ومنها ما يصلح كغذاء للحيوان، وتلعب دورا هاما في حفظ توازن النظام البيئي.

وبالنسبة للحيوانات فهي كائنات تمتاز بقدرتها على الحركة والتنقل من مكان لآخر" وتغذيتها غير الذاتية، وهي كثيرة التنوع من حيث الشكل والحجم وطريقة المعيشة والسلوك .[2]

ثالثا : علاقة الإنسان بالبيئة

يعمل الإنسان دائما على استغلال موارد بيئته بطريقة أو بأخرى من أجل إشباع حاجاته الأساسية والثانوية منها، ويترجم هذا الاستغلال في صورة العلاقة المتبادلة بينه وبين بيئته، والجدير بالذكر أن تأثير الإنسان في العصور الغابرة على البيئة بقي محدودا لدرجة أنه يمكن إهماله إذا ما قورن بتأثير الإنسان المعاصر، وهذا شيء طبيعي نظرا لقلة أعداد السكان وانتشارهم، وبساطة الأدوات التي كانوا يستخدمونها.

- **مراحل علاقة الإنسان بالبيئة**

ولقد مرت علاقة الإنسان بالبيئة بعدة مراحل تطورية يمكن تمييزها وتحديد معالمها في التالي:

1-مرحلة الجمع والالتقاط والصيد:

تعد هذه المرحلة بداية قصة الإنسان مع البيئة، إذ ظل مدة طويلة من الزمن يجمع طعامه مما تجود به الأرض من نباتات برية متمثلة في ثمار الأشجار وأوراقها وألياف النباتات وكانت هذه المرحلة لا تتطلب من الإنسان مشقة كبيرة أو تفكيرا مجهدا للحصول على حاجياته الرئيسية والضرورية لبقائه، وقد استقر هذا النمط لأول مرة حوالي سنة 8500ق م في جنوب غربي آسيا، وكان أثر الإنسان على بيئته لا يتجاوز أثر غيره مما تحويه البيئة من شتى أنواع الأحياء، وربما يرجع ذلك إلا أن عدد السكان في هذه المرحلة كان أقل بكثير من عطاء البيئة لهم ، ثم انتقل الإنسان إلى مرحلة الصيد كمرحلة تطورية له وهي مرحلة بالغة الأهمية ، ففيها بدأ الإنسان يتميز عن غيره من

الأحياء الأخرى وهذا باستخدام قدراته الفكرية والعقلية، فبدأ يتعرف على أنواع الحيوانات وتحركاتها اليومية والموسمية وأوقات تكاثرها، وأهم حدث في هذه المرحلة هو اكتشاف النار والأهم في ذلك هو قدرته على إشعالها، واستخدامها في الإضاءة وصهر المعادن وتطوير وسائل الصيد، وبالطبع فإنه عند إشعال الحرائق فإن الغطاء النباتي سيتأثر،و بذلك كان للنار الأثر الأكبر على البيئة في هذه المرحلة، غير أن البيئة كانت لا تزال قادرة على العطاء و التكفل بجميع متطلبات حياة الإنسان.

2-مرحلة الرعي واستئناس الحيوان:

لقد عاش الإنسان معظم حياته جامعا للطعام صيادا إلى أن استأنس الحيوان منذ نحو 12 ألف سنة مضت، ففي هذه المرحلة بدأ الإنسان بالرعي واستئناس الحيوان، ولقد هيأت له هذه المرحلة تدعيم قدراته العقلية فيما يختص بدراسة الأحوال الطبيعية والظواهر البيئية المحيطة به، كما صاحب هذه المرحلة تحولات عديدة بالغة الأهمية قادته في النهاية إلى مرحلة الزراعة والاستقرار كما وجد الإنسان نفسه في هذه المرحلة الإستقرارية مضطرا إلى استكمال سيادته على المكونات البيئية التي تحيط به ليضمن لزراعته الجديدة الازدهار، وما يلاحظ على هذه المرحلة هو أن البيئة ظلت تعطي للإنسان كل ما يحتاج إليه وتلبي له كل متطلباته من أجل الاستقرار والذي ساعد الإنسان إلى الانتقال إلى مرحلة الزراعة.

3-مرحلة الزراعة والاستقرار:

تتميز هذه المرحلة عن سائر مراحل تطور علاقة الإنسان بالبيئة بزراعة النباتات الغذائية بدلا من جمعها ، حيث بدأ الإنسان باستبدال كسائه الذي كان يتخذه من أوراق الشجر إلى كساء يصنعه مما يزرعه من نباتات ، كما استخدم لري زراعته مياه الأنهار، وشيد السدود للتحكم في مياهها ، وأقام القناطر والقنوات وشيد المساكن لتحميه من الأخطار، ولقد زادت سيطرت الإنسان على الطبيعة حينما استخدم الأدوات في الزراعة وأنتج المحاصيل وربى الحيوانات ليستهلك لحومها وألبانها، ولقد ازدادت مدارك الإنسان حول طبيعة البيئة التي يعيش فيها وحول مكوناتها المختلفة وباختصار فإن الإنسان قد استحدث في هذه المرحلة الهامة تغيرات في النظام البيئي للحفاظ على تنمية ثروته النباتية والحيوانية، وما يلاحظ في هذه المرحلة هو أن الإنسان مازال خاضعا إلى حد ما لظروف بيئته الطبيعية فعلى الرغم من تزايد أعداد السكان في هذه المرحلة إلا أن البيئة لم تعان من جراء هذا التفاعل الإنساني معها.

4-مرحلة الصناعة: وتبدأ هذه المرحلة بظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر للميلاد وتستمر إلى غاية يومنا هذا، حيث تميزت هذه المرحلة بتوالي الاختراعات وزيادة استخدام المواد الصناعية التي لا تتحلل بسرعة، ففي

بداية الثورة الصناعية تم اختراع الآلة البخارية من قبل" جيمس وات "عام 1763 ، والتي تحتاج لتشغيلها الفحم الحجري، وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر تم اختراع محرك الاحتراق الداخلي، ومع زيادة استخدامه أصبحت الحاجة الماسة للبترول أمرا ضروريا، وتم استخدام الآلات الزراعية والمبيدات الكيميائية في الإنتاج الزراعي، وخلال هذه المرحلة بدأت تنشط تيارات الهجرة السكانية من الريف الى المدينة .[3]

رابعا: تأثير بعض عوامل البيئة الطبيعية على الإنسان

المناخ: يعتبر المناخ من العوامل الطبيعية التي تؤثر على النشاط البشري وازدهاره ، لأنه يؤثر في مجموعة عوامل مرتبطة بالإنسان مثل النشاط الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني كما يؤثر المناخ على صحة الإنسان ويؤثر أيضا على الحياة الاجتماعية وكثافة السكان والصناعة وقدرة الإنسان على العمل الخمول والنشاط" .وعندما نذكر هنا المناخ نقصد المناخ بجميع عناصره المختلفة .ويمكن ان نتناول تأثير المناخ على الأوجه المختلفة:

تأثير المناخ على الحياة الاجتماعية:

يؤثر المناخ في حياة الإنسان الاجتماعية يحدد المناخ كمية ونوع الملابس ففي المناطق المرتفعة الحرارة يستخدم الإنسان ملابس قليلة وخفيفة وغالباً لونها إما أبيض أو يمي للبياض وفي المناطق الباردة يحتاج الإنسان إلى الملابس الثقيلة لوقاية الجسم من البرودة وذلك لحفظ حرارة الجسم. كما يؤثر المناخ على نوع الطعام في المناطق المرتفعة الحرارة يقلل الإنسان من أكل المواد الغذائية التي تحتوي على الدهون ويتناول المشروبات الباردة بدلاً من الساخنة وفي المناطق الباردة يحدث العكس .كما يؤثر المناخ وخاصة المطر على شكل أسطح المنازل في المناطق المطيرة تكون أسطح المنازل منحدرة للتخلص من مياه الأمطار بعكس الحال في المناطق الجافة وشبه الجافة وكما تؤثر درجة الحرارة على تصميم المنازل[4].

الغذاء هو أداة للتعبير عن التشكيلات والتفاعلات بين البشر وهو مستودع من المعاني الاجتماعية ، فالطعام له معاني كثيرة، فهو مادة ذات بعد اجتماعي ثقافي وغذائي وطبي .

الطعام كمركب ثقافي

إن الدراسات الثقافية الاجتماعية للطعام تأخذ كلا من الثقافة والبناء كمدخل (المدخل السيميائي وهو المدخل الذي يعني بدراسة الرموز) في السابق كانت الدراسات التي تتناول الطعام تتضمن البيئة الثقافية الساكنة أي أنها لا تأخذ في اعتبارها التغيرات الثقافية على العكس نجد أن الدراسات التي تأخذ بالمنهج السيميائي تعرض الطعام من وجهة النظر الديناميكية حيث تضع في اعتبارها التغيرات في العلاقات الاجتماعية .[5]

المحور الثاني : حول ماهية المواطنة

أولا: تعريف المواطنة

تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها" اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن ."وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي(دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون[6] .

ثانيا : صور وأشكال المواطنة

1. أشار السويدي الى أربع صور أو أشكال للمواطنة على النحو التالي :

المواطنة الايجابية : وهي التي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني، ويقوم بواجبه المتمثل في القيام بدوره الايجابي لمواجهة السلبيات .

المواطنة السلبية : وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن، ولكن يتوقف عند حدود النقد السلبي، ولا يقوم بأي عمل ايجابي لإعلاء شان وطنه .

المواطنة الزائفة : وفيها يظهر الفرد حاملا لشعارات ظاهرية فقط، بينما وقعه الحقيقي ينم عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن .

المواطنة المطلقة : وفيها يجمع المواطن بين دوره الايجابي والسلبي تجاه المجتمع وفقا للظروف التي يعيش فيها، ووفقا لدوره فيها . [7]

2. الصور الجديدة للمواطنة:

إضافة للمفهوم العام الذي سبق ذكره للمواطنة، اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة، ومن أبرزهم جون يوري أستاذ علم الاجتماع في جامعة لانكستر في بريطانيا .وله دراسة مهمة منشورة عن العولمة والمواطنة ذكر فيها أن هناك صورا جديدة ابتدعت للمواطنة هي بإيجاز:

- المواطنة الايكولوجية أو البيئية وهي تتعلق بحقوق والتزامات مواطن الأرض.
- مواطنة الأقلية وهي تتضمن حقوق الدخول في مجتمع ما والبقاء في هذا المجتمع.
- المواطنة الكوزموبوليتانية وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاها إزاء المواطنين الآخرين

والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب.

– المواطنة المتحركة : وهي تعني بالحقوق والمسئوليات للزوار لأماكن أخري ولثقافات أخري [8]

ثالثا : أبعاد المواطنة

مفهوم المواطنة له أبعاد متعددة، تختلف تبعا للزاوية التي يتم تناوله منها، ومن هذه الأبعاد ما يلي :

1. البعد المعرفي و الثقافي: يحتاج المواطن إلى العلم والمعرفة كوسيلة يستخدمها لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها . كما أن التربية الوطنية تنطلق من ثقافة الناس مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات النفسية الاجتماعية و الثقافية للمجتمع .

2. البعد المهاراتي: ويقصد بالمهارات مثل: التفكير الناقد، والتحليل، وحل المشكلات... وغيرها، فالفرد الذي يتمتع بالمهارات السالفة الذكر فإنه يتمكن من تمييز الأمور ويكون تفكيره أكثر عقلانية ومنطقية وبالتالي تنعكس على سلوكاته في الحياة الاجتماعية اليومية .

3. البعد الاجتماعي: ويقصد به القدرة على التفاعل الاجتماعي السليم و بكفاءة، مع إعطاء أهمية للنسق الاجتماعي الذي يعيش فيه ويدعم استقراره وتقدمه في شتى المجالات .

4. البعد الانتماء والولاء: ويقصد به غرس مشاعر ووجدان انتماء الأفراد لوطنهم ولثقافاتهم ولمجتمعهم . ويعرف الانتماء بأنه "النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى".ورد في معجم العلوم الاجتماعية أن الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعة؛ حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة..(وعليه؛ فالانتماء هو شعور بالترابط والتكامل مع المحيط بمختلف عناصره وهو أساس الاستقرار.

5. البعد القيمي: ويشمل البعد الديني المتمثل في مختلف المبادئ التي يقرها الدين السائد في المجتمع، إضافة إلى مختلف القيم مثل: العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى، ...الخ .

6. البعد المكاني: ويقصد به البيئة المحلية التي يعيش فيها الفرد ويتفاعل ضمنها مع الأفراد المحيطين به[9]

خاتمة

من خلال ما سبق عرضه في تبيان العلاقة بين الطبيعة والمواطنة يمكن أن نستنتج ما يلي :

– علاقة الإنسان مع الطبيعة في بدايتها اعتبرت كمواجهة وتحدي بعدها تأقلم وتكيف ثم تعلق .

- الإنسان توسط العلاقة القائمة بين الطبيعة والمواطنة وبدونه لا وجود لهذه العلاقة .
- يعتبر عامل الزمن مهم لتشكيل مفهوم المواطنة مع احد عناصر البيئة الطبيعية .
- تعتبر المواطنة كحوصلة من جهة ومن جهة أخرى تعبر عن رد جميل الإنسان لتلك العلاقة التي كانت قائمة بينه وبين الطبيعة .
- تعددت الموضوعات التي نتجت عن تلك العلاقة واكتسحت بذلك علوم شتى فدخلت الفن و الاقتصاد و الانثروبولوجيا .....الخ وهو ما شكل ثراء معرفي لهذه العلوم .
- تأخذ المواطنة البيئية عدة صور وأشكال و يمكن أن نلمسها في الضمير الجمعي للجماعة .

الهوامش أو المراجع

[1] بوسالم زينة، البيئة ومشكلاتها: قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014، ص 250 .

[2] بوسالم زينة، البيئة ومشكلاتها: قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014، ص 251- 249

[3] بلعيد جمعة،دور مدارس التعليم الإبتدائي والمتوسط في التربية البيئية دراسة ميدانية بابتدائية صاولي بشير ومتوسطة قربوعة عبد الحميد ببلدية الخروب –ولاية قسنطينة–، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2011، ص 60-62 .

[4] سمير محمد علي حسن الرديسي، عبد المحمود علي احمد جهينة، مقدمة في الجغرافية البشرية، كلية التربية، جامعة الخرطوم السودان، ص 19 .

[5] شيماء نبيل احمد محمود، ايكولوجيا الغذاء عند أقزام الكونغو دراسة في الانثروبولوجية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2013، ص 11 .

[6] محمود زكي جابر، ناصر علي مهدي، "دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها" دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان (ج.م.ع)، وجامعة الأزهر – غزة فلسطين، 2011،

[7] عبد الله بن سعيد بن محمد بن ال عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، ط 1، الرياض 2011، ص 76 .

[8] علاء الدين عبد الرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، ص 39.

[9] فوزي ميهوبي، سعد الدين بوطبال، اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14، مارس 2014، ص 74 .

UNIVERSITY OF ALCHAHID HAMMA LAKHDAR -ELOUED
Faculty of Social Sciences and Humanities

AL-Serraj

Magazine inEducation and Community Issues

International Periodic Academic Journal Published by the faculty of Social Sciences and Humanities – University of EL-OUED

Number –Juin 2018 06

ISSN: 2572- 0112